جامعة باتنة 1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التعاون الدولي في مواجهة جائحة كوفيد 19: العلاقات الجزائرية الصينية نموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: الدبلوماسية والتعاون الدولي

إعداد الطالب الباحث: رشدي لباد

إشراف الأستاذة الدكتورة: صليحة محمدي

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د طلال لموشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	رئيسا
أ.د صليحة محمدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	مشرفا ومقررا
د. إبتسام بدري	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة1	عضوا مناقشا
د. ليندة لفحل	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	عضوا مناقشا
أ.د كريم رقولي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر و عرفان

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الدكتورة "**محمدي صليحة**"

على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحها

وتوجيهاتها القيمة

كما أتقدم بشكري للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه

لقبولهم مناقشة هذا العمل

إهـــــداء

إلى روح أبي رحمه الله

إلى والدتي حفظها الله

إلى جميع إخوتي وأخواتي

إلى جميع الأصدقاء والأحباب

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:

WHO	World Health Organization
SARS	Severe Acute Respiratory Syndrome
MERS	Middle East Resperatory Syndrome
GHSI	Global Health SECURITY Initiative
WHR	World Health Report
SARS-COV-2	severe acute respiratory syndrome coronavirus 2
MERS-CoV	Middle East respiratory syndrome coronavirus
SARS-CoV	Severe Acute Respiratory Syndrome coronavirus
WHA	World Health Assembly
FAO	Food and Agriculture Organization
COVID-19	CoronaVIrus Disease 2019
UNWTO	United Nations World Tourism Organization
WTTC	World Travel and Tourism Council
ILO	International Labour Organization
OIHP	International Office of Public Hygiene
UN	United Nations
WBG	World Bank Group
IMF	International Monetary Fund
WTO	World Trade Organization
NATO	North Atlantic Treaty Organization
OSCE	Organization for Security and Co-operation in Europe
CERF	Central Emergency Response Fund
COVAX	Covid-19 vaccine Global Access
GAVI	Global Alliance for Vaccines and Immunization
CEPI	Coalition for Epidemic Preparedness Innovations
ASEAN	Association of Southeast Asian Nations
BRICS	Brazil, Russia, India, China, South Africa
UNESCO	United Nations Educational Scientific and Cultural Organization
ICAO	International Civil Aviation Organization
EU	European Union
AU	African Union
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees
UNICEF	United Nations International Children's Emergency Fund

WFP	World Food Programme
ITU	International Telecommunication Union
GPE	Global Partnership for Education
ECW	Education Cannot Wait (fund)
OIF	Organisation Internationale de la Francophonie
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development
ADB	Asian Development BanK

خـطـــة الـدراســة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفهوماتي والنظري للتعاون الدولي وجائحة كوفيد 19

المبحث الأول: التعاون الدولي: مقاربة مفاهيمية نظرية

المطلب الأول: التعاون الدولي بين التعقيدات المفاهيمية وتعدد المستويات

الفرع الأول: التعاون الدولي والإشكاليات المرتبطة بالمفهوم

الفرع الثاني: التعاون الدولي ودلالات المفاهيم ذات الصلة

الفرع الثالث: التعاون الدولي بين الثنائية وتعددية الأطراف

المطلب الثاني: التأصيل التاريخي لمفهوم التعاون الدولي

الفرع الأول: القرن التاسع عشر وبوادر تشكل مفهوم التعاون الدولي

الفرع الثاني: مفهوم التعاون الدولي في ظل الحرب الباردة

الفرع الثالث: النظام الدولي الجديد وتعقد مفهوم التعاون الدولي

المطلب الثالث: التعاون الدولي من منظور نظريات العلاقات الدولية

الفرع الأول: التعاون الدولي من منظور الفكر الواقعي

الفرع الثاني: التعاون الدولي من منظور المدرسة الليبيرالية

الفرع الثالث: المقاربة البنائية للتعاون الدولي

المبحث الثاني: الأوبئة في العلاقات الدولية: تحليل مفاهيمي أمني

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للأوبئة في العلاقات الدولية

الفرع الأول: ضبط مفاهيم الإنتشار الوبائي

الفرع الثاني: الأوبئة في مفهومي الصحة العامة والصحة العالمية

الفرع الثالث: الأوبئة في سياقات الحروب البيولوجية وسرديات المؤامرة

المطلب الثاني: الأوبئة عبر التاريخ والتطور في مفاهيم الإستجابة

الفرع الأول: أوبئة العصور القديمة والوسطى والصور الأولى لإجراءات الحجر الصحي

الفرع الثاني: الأوبئة الحديثة وإدراك الحاجة إلى التعاون الدولي

الفرع الثالث: أوبئة العولمة والتطلع إلى حوكمة الصحة العالمية

المطلب الثالث: الأوبئة في المقاربات الأمنية الجديدة

الفرع الأول: الأوبئة في مقاربتي الأمن الإنساني والأمننة

الفرع الثاني: الأوبئة في مقاربة الأمن الصحي العالمي

المبحث الثالث: جائحة كوفيد 19: دراسة في المفاهيم والتداعيات

المطلب الأول: التعريف العلمي لمرض كوفيد 19 ومحفزات الإنتشار العالمي

الفرع الأول: التعريف العلمي لمرض كوفيد 19

الفرع الثاني: محفزات تحول مرض كوفيد 19 إلى وباء عالمي
المطلب الثاني: الإفرازات المفاهيمية للجائحة
الفرع الأول: تفكيك مفهوم إدارة الأزمة الصحية
الفرع الثاني: مضامين أهم المفاهيم والمصطلحات المتداولة
المطلب الثالث: تداعيات الجائحة وضرورات تفعيل مسارات التعاون الدولي
الفرع الأول: اشتداد التداعيات الصحية وتتابع الدعوات إلى التعاون الدولي
الفرع الثاني: تعقد تداعيات الأزمة وتنامي دواعي التعاون الدولي
الفصل الثاني: مظاهر ومشكلات التعاون الدولي في الإستجابة لجائحة كوفيد 19
المبحث الأول: حوكمة الصحة العالمية وتشتت الفواعل: تعمق مشكلات الربط والموازنة
المطلب الأول: جينالوجيا مفهوم حوكمة الصحة العالمية
الفرع الأول: مفهوم الحوكمة بين الإطار الوطني والأطر الدولية والعالمية
الفرع الثاني: أهمية البعد الصحي للحوكمة العالمية في إدارة التحديات الوبائية
المطلب الثاني: المشكلات السياسية والهيكلية لحوكمة الصحة العالمية
الفرع الأول: مسألة السيادة وتعاظم دور الدولة أثناء الأزمات الوبائية
الفرع الثاني: ضعف هيكلة الحوكمة الصحية العالمية
المطلب الثالث: المشكلات المالية والقانونية لحوكمة الصحة العالمية
الفرع الأول: المشكلات المالية والتجارية
الفرع الثاني: مشكلات قواعد قانون الصحة العالمي
المبحث الثاني: إستجابة منظومة الأمم المتحدة للتداعيات المتنوعة: ثقل التفويضات ومحدودية الأدوار
المطلب الأول: أدوار هيئة الأمم المتحدة خلال الجائحة
الفرع الأول: الأدوار المنوطة بالهيئة في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الجائحة
الفرع الثاني: محدودية أدوار الهيئة أثناء الجائحة
المطلب الثاني: جهود الوكالات الدولية المتخصصة في مواجهة تداعيات الجائحة
الفرع الأول: الوكالات الدولية المتخصصة في العمل الإنساني
الفرع الثاني: الوكالات الدولية المتخصصة في المجالات الإقتصادية والمالية
الفرع الثالث: الوكالات الدولية المتخصصة في المجالات العلمية والتقنية
المطلب الثالث: أداء منظمة الصحة العالمية في إدارة الأزمة الصحية
الفرع الأول: التفويض العالمي بإدارة الأزمات الصحية الوبائية
الفرع الثاني: الفشل المزدوج في منع حدوث الأزمة ومنع تطورها

الفرع الثالث: حقيقة تولي دور القيادة العالمية في مواجهة التداعيات الصحية للجائحة
المبحث الثالث: المنظمات الإقليمية والفواعل غير الدولاتية: تنوع عوامل قصور الأداء
المطلب الأول: نماذج من استجابة المنظمات الدولية الإقليمية للجائحة
الفرع الأول: الإتحاد الأوروبي
الفرع الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا
الفرع الثالث: الإتحاد الإفريقي
المطلب الثاني: أدوار الفواعل غير الدولاتية
الفرع الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية
الفرع الثاني: الشركات المصنعة للقاحات وباقي الفاعلين الخواص
المبحث الرابع: التعاون الدولي الثنائي أثناء الجائحة: محدودية المبادرات وهيمنة المظاهر الصراعية
المطلب الأول: محدودية مبادرات التعاون الدولي الثنائي وتنامي فرص الدبلوماسية الصحية
الفرع الأول: محدودية المساعدات الطبية والمالية
الفرع الثاني: تنامي فرص الدبلوماسية الصحية أثناء الجائحة
الفرع الثالث: تفوق الدبلوماسية الصحية الصينية
المطلب الثاني: دور الجائحة في مفاقمة التوترات الدولية
الفرع الأول: صور تقهقر الأخلاق في العلاقات الدولية
الفرع الثاني: تدهور العلاقات الصينية الأمريكية
الفرع الثالث: تأزم الأوضاع ببؤر النزاعات ودلالات الحرب الروسية الأوكرانية
الفصل الثالث: إستجابة العلاقات الجزائرية الصينية للجائحة: إنعكاسات وأبعاد التوجهات التعاونية
المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الصينية قبل الجائحة: أهمية المجال الصحي في ترسيخ الطبيعة التعاونية
المطلب الأول: تطور مجالات التعاون الجزائري الصيني
الفرع الأول: تطور مجالات التعاون السياسية والإقتصادية
الفرع الثاني: تطور المجالات الأمنية والعلمية
المطلب الثاني: أهمية المجال الصحي في تعزيز العلاقات الجزائرية الصينية
الفرع الأول: تاريخ التعاون الصحي بين الطرفين
الفرع الثاني: عوامل التنامي التاريخي لمسارات التعاون الصحي
المبحث الثاني: التعاون الجزائري الصيني في مواجهة الجائحة: الإنعكاسات على استجابة البلدين ووتيرة العلاقات الثنائية

المطلب الأول: مسارات التعاون الثنائي أثناء الجائحة

الفرع الأول: تبادل المساعدات الطبية

الفرع الثاني: مواصلة العمل على المسارات التعاونية الموجودة

المطلب الثاني: إنعكاسات التعاون الثنائي في مواجهة الجائحة

الفرع الأول: الإنعكاسات على الإستجابة للجائحة

الفرع الثاني: الإنعكاسات على وتيرة العلاقات الثنائية

المبحث الثالث: الأبعاد الإستراتيجية للتعاون في مواجهة الجائحة: تقاطع أهداف ومصالح الطرفين

المطلب الأول: الأهداف الإستراتيجية الصينية

الفرع الأول: حشد الدعم لمسعى إعادة هيكلة النظام الدولي

الفرع الثاني: دفع المصالح الإقتصادية في الجزائر

المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية الجزائرية

الفرع الأول: تنويع الشركاء والتحرر من التبعية الإقتصادية لأوروبا

الفرع الثاني: تحقيق التنمية والتحرر من التبعية لقطاع المحروقات

المبحث الرابع: مستقبل التعاون الدولي ومتطلبات بناء إطار عالمي فعال لمواجهة التهديدات الوبائية: عدم كفاية النماذج التعاونية المشابهة للنموذج الجزائري الصيني

المطلب الأول: مستقبل النمط التعاوني في العلاقات الدولية

الفرع الأول: سيناريو استمرار الوضع الحالي

الفرع الثاني: سيناريو تراجع النمط التعاوني

الفرع الثالث: سيناريو تصاعد مسارات التعاون الدولي

المطلب الثاني: متطلبات بناء إطار عالمي فعال لمواجهة التهديدات الوبائية

الفرع الأول: المتطلبات على مستوى الدولة

الفرع الثاني: المتطلبات المتعلقة بالمنظمات الدولية

الفرع الثالث: المتطلبات المتعلقة بقواعد ومعايير حوكمة الصحة العالمية

الخاتمة

مـقدمـــــة

أدى تصاعد التحديات العالمية الجديدة إلى إقحام التعاون الدولي بشكل أكبر كموضوع مهم في النقاشات السياسية والأكاديمية التي بدأ يتشكل لدى أطرافها إدراك لجدية هذه التحديات المدفوعة بآليات ومظاهر العولمة، وأصبح يتردد كثيرا أن هذه التحديات والتهديدات التي تتجاوز تأثيراتها حدود الدول وتجعل من قدراتها على مواجهتها منفردة أمرا غير ممكن، يتطلب التعامل معها اعتماد آليات متعددة الأطراف وحلولا عالمية من مستواها، وقد جاء هذا بعد الإهمال الذي تعرضت له مواضيع العمل المشترك إذ لم يحظ النمط التعاوني في العلاقات الدولية بمثل هذا الإهتمام وجاءت الدراسات المتعلقة به قليلة بالمقارنة مع تلك المتعلقة بالصراع الدولي.

فقد اهتمت أدبيات العلاقات الدولية منذ الأيام الأولى لنشأة هذا الحقل المعرفي كثيرا بدراسة تفاعلات نمط الصراع الدولي نتيجة للتأثير الكبير لمظاهر التنافس والقضايا الخلافية على واقع السياسة الدولية والعالمية وتسببها في صياغة أهم التطورات والتحولات التي عرفها، فالنظام الدولي المتميز بفوضويته ترتبط كل مرحلة من مراحل تطوره بأشكال أو صور معينة للصراع الدولي، إذ أن مرحلة توازن القوى التي سبقت الحرب العالمية الثانية ميزها كثرة الحروب الصغيرة وتحضيرات القوى الموجودة لحرب عالمية أكبر، أما مرحلة الحرب الباردة فميزها اعتماد القطبين المتنافسين إيديولوجيا على سياسات الإستقطاب، الإحتواء، والردع، فيما ارتكز النظام الدولي الجديد القائم على القطبية الأحادية على الهيمنة وعرف تصاعدا مستمرا للتفاعلات التنافسية المتعلقة خصوصا بالمسائل الجيوسياسية والمصالح الإقتصادية.

تمثل الأوبئة إحدى أقوى التحديات المتصاعدة في العلاقات الدولية نظرا لخصائصها التي تتيح لها سرعة الإنتشار والقدرة على إحداث تداعيات قوية تتعدى الجانب الصحي إلى مختلف المجالات الأخرى، فمنذ التاريخ القديم ظهرت الأزمات الصحية التي تحدثها بشكل مستمر مسببة تحولات كبيرة في مصائر الكيانات السياسية والدول ومسارات العلاقات التي تجمعها، لذا فهذا التحدي قديم وتصنيفه ضمن التحديات الجديدة يرجع إلى تأثيرات العولمة التي تمتلك قدرات فائقة على تحفيز مسببات الأمراض الوبائية وتسهيل تفشيها وانتشارها جغرافيا إلى مستويات ونطاقات عالمية غير مسبوقة.

مع مطلع الألفية الجديدة تصاعد تفشي الأمراض الوبائية المستجدة كالسارس وإنفلونزا الخنازير محدثة الإرتباك في تفاعلات السياسة العالمية، وقد استشعرت الدول وبقية الفواعل خطورتها وظهرت التخوفات من إمكانية تفشي مرض وبائي أكثر حدة وقدرة على الإنتشار، إلا أن ذلك لم يؤد بالجهود التعاونية إلى التركيز بشكل كاف لمنع حدوث ذلك، وهو الأمر الذي ساهم في انتشار مرض كوفيد 19 ليتحول إلى وباء عالمي جاء بتداعيات سريعة ومتنوعة مست جميع المجالات وبشدة ناهزت الشدة التي بدت عليها تداعيات أحداث دولية كبرى في صورة الحرب العالمية الثانية، وأمام اتجاه الدول إلى الإنعزالية وتبني الحلول الفردية في احتواء هذه التداعيات أو الحد من مخاطرها خصوصا عند بداية الأزمة، صعد التعاون الدولي بقوة كموضوع محوري في مختلف النقاشات كونه مثل آنذاك الخيار العملي الوحيد الذي يمكن من خلاله مواجهة تحد كهذا، وقد ركزت مجمل تلك النقاشات على أهمية تعددية الأطراف في مستواها

العالمي المتوافق مع جغرافية الأزمة ونطاقات تداعياتها وتأثيراتها، فيما سعت العديد من الدراسات والأبحاث إلى تحليل أسباب عجز الأطر الموجودة في منع حدوث الجائحة ومنع تطورها، وحاولت تقييم أداء المنظمات الدولية المخولة بقيادة الإستجابة العالمية والوقوف على أهم المشكلات والمعوقات التي اعترضتها، إلى جانب سعيها إلى تفسير التوجه إلى تبني سياسات قطرية عززت من مظاهر الإنغلاق والإنعزالية، في حين اتجهت أبحاث أخرى إلى محاولة استشراف مستقبل النظام الدولي بناءا على ما أبانت عنه الأزمة فيما يخص مستويات الكفاءة لآليات هذا النظام في إحداث استجابة موحدة، وبناءا على ظهور قوى معينة أبرزها الصين في صورة أقطاب عالمية، وقد اهتمت هذه الأبحاث والدراسات أيضا باستشراف الإتجاهات التي يمكن أن تأخذها ظاهرة العولمة مستقبلا.

ومع أن التعاون الدولي الثنائي لم ينل الإهتمام الذي حظيت به تعددية الأطراف في هذه النقاشات والدراسات، إلا أن سيادة نماذجه بدلا من نماذج ومظاهر الصراع التي اشتدت خلال هذه الفترة كان سيساعد الدول في دعم استجاباتها للجائحة وتداعياتها، فحتى مع القراءات التي خصت مبادرات بعض الدول المانحة للمساعدات والتي ربطتها بأبعاد إستراتيجية معينة، فقد أثبت عدد من النماذج أثر هذه المساعدات الإيجابي، وأهمية التعاون الثنائي في تقوية آليات وتدابير مواجهة الأزمة بغض النظر عن وجود اعتبارات المصلحة والأهداف الإستراتيجية، ونموذج التعاون الجزائري الصيني أثناء الجائحة مثال على إمكانية إحداث ممارسات الدبلوماسية الصحية لانعكاسات إيجابية على مستوى الإستجابات للأزمة كما على وتيرة ومستقبل علاقات أطرافها.

1- أهمية الدراسة:

البحث في موضوع التعاون الدولي في مواجهة جائحة كوفيد 19 يدفع باتجاه تتبع وتحليل تأثيرات الأزمات الوبائية على الدولة والعلاقات الدولية ويلقي الضوء على مكانة الظاهرة التعاونية في تفاعلات النظام الدولي، وعلى التوجهات السائدة في السياسة العالمية، كما يتضمن تفرعات عديدة تمس قضايا محورية في هذا الميدان تجعل لهذا الموضوع أهمية بالغة من النواحي العلمية والعملية.

أ- الأهمية العلمية:

تتعلق الأهمية العلمية للموضوع بدراسة تصاعد مخاطر التحدي الوبائي في العلاقات الدولية، إلى جانب دراسة واقع التعاون الدولي وإبراز الدور المنوط به في مواجهة هذا التحدي من خلال تقييم ما شهدته جائحة كوفيد 19 من تفاعلات لهذا النمط، وما اعترضها من تصاعد لتفاعلات أخرى ترتبط بالتنافس والصراع الدوليين، لذا فهذا الموضوع يحيط أيضا بقضايا محورية تتعلق بتوجهات القوى المهيمنة في السياسة العالمية، وتوازنات النظام الدولي والإتجاهات التي يقترب من أخذها، كما أنه يؤكد من خلال دراسة نموذج العلاقات التعاونية الجزائرية الصينية أثناء الأزمة على التصورات القائمة حول الإنعكاسات

الإيجابية للتعاون رغم وجود أبعاد إستراتيجية تقف خلفه، إلى جانب تلك الأهمية التي تكتسيها العوامل التاريخية والمعطيات الجيوسياسية في إحداث مبادراته وتحفيز نماذجه.

ب- الأهمية العملية:

ترتبط بشكل خاص بما أظهرته الجائحة من ضرورات تتعلق بأهمية تفعيل مسارات التعاون الدولي في مواجهتها، وبالمحدودية التي ميزت مختلف مسارات الفترة في الإستجابة لتداعياتها نظرا لمعوقات تخص آليات العمل المتعدد الأطراف، وأخرى تخص تفضيلات الدول وبقية الفواعل وتوجهاتها، كما تبرز الأهمية العملية للموضوع أيضا من خلال انتهائه إلى ما يتطلبه بناء إطار تعاوني في مجال الصحة العالمية يكون كفيلا بضمان تجنب الأزمات الصحية الوبائية وتحقيق استجابة عالمية متماسكة لها إن حدثت.

2- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التقييم الدقيق والموضوعي لأداء مسارات التعاون الدولي في مواجهة الجائحة، وتحليل ما تضمنته هذه المسارات من جهود وما صادفها من مشكلات ومعوقات ترتبط بمؤهلات فواعلها أو بالتوجهات السائدة في السياسة العالمية وبالتوازنات المميزة للنظام الدولي، لتحاول بذلك الوصول إلى تفسير وفهم الخصائص المميزة للسياق العالمي الذي تفشت فيه الجائحة وأحدثت تداعياتها المختلفة، ومن ثم استشراف مستقبل الظاهرة التعاونية وتحديد متطلبات تفعيلها لمواجهة التهديدات والأزمات الوبائية، وعليه يمكن تفصيل أهدافها على النحو التالي:

- الإحاطة بالمفاهيم والمقاربات النظرية المرتبطة بالتعاون الدولي والأوبئة، والإدراك الجيد لأهمية التعاون الدولي في مواجهة جائحة كوفيد 19 والجوائح والأوبئة بصفة عامة.
- الوقوف على ما وجد من مظاهر للتعاون الدولي المتعدد الأطراف والثنائي في الإستجابة لأزمة "كورونا" العالمية، وإبراز مواطن القصور، وفهم المشكلات والمعوقات التي عطلت أو حدت من محفزات هذه المظاهر.
- إدراك الإنعكاسات المختلفة للتعاون الجزائري الصيني في مواجهة الجائحة واستيعاب الأبعاد الإستراتيجية التي تقف خلف هذا النموذج.
- إستشراف مستقبل الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية، والوصول إلى تحديد متطلبات تفعيل إطار تعاوني في مجال الصحة العالمية يميزه التماسك والفعالية في مواجهة التهديدات الوبائية.

3- إشكالية الدراسة:

تعبر الإستجابة لأية أزمة عن مجمل الإجراءات والترتيبات الخاصة بمواجهتها عند ظهورها إضافة إلى مجمل التدابير التي تستهدف التعافي منها بعد زوالها أو تضاؤل مخاطرها، لذا وبما أن الدراسة تعنى أساسا بتقييم مسارات التعاون الدولي خلال هذه المراحل فمواجهة الجائحة وتداعياتها تتعلق بشكل أساسي بالإستجابة لها، وهذا لا يمنع العودة في أجزاء معينة منها إلى المراحل السابقة لتفشي مرض كوفيد 19،

وعليه يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي: **هل استجابت مسارات التعاون الدولي بالشكل المطلوب لجائحة كوفيد 19 قصد احتوائها أو التخفيف من تداعياتها المتنوعة؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما الذي يمكن أن يتضمنه الإطار المفهوماتي والنظري للتعاون الدولي في مواجهة جائحة كوفيد 19 والتهديدات الوبائية بشكل عام ؟
- كيف استجاب التعاون الدولي في مستوياته متعددة الأطراف والثنائية لجائحة كوفيد 19 ؟ وما الذي واجهه من مشكلات ومعوقات ؟
- ما الإنعكاسات المختلفة للعلاقات التعاونية الجزائرية الصينية في مواجهة الجائحة ؟ وما الأبعاد الإستراتيجية التي تقف خلفها ؟ وهل تمثل هذه العلاقات نموذجا يؤدي الإحتذاء به مستقبلا إلى تجاوز المشكلات التي ظهرت على مسارات التعاون الدولي في مواجهة جائحة كوفيد 19 ؟

4- فرضية الدراسة:

إستنادا للإشكالية المطروحة تختبر الدراسة الفرضية التالية:

أدى عدم تفعيل مسارات التعاون الدولي في الإستجابة لجائحة كوفيد 19 بالشكل المطلوب إلى فشلها في احتوائها وضعفها في تخفيف تداعياتها المتنوعة خصوصا عند بدايتها.

5- أسباب إختيار الموضوع:

ظهرت جائحة كوفيد 19 نهاية سنة 2019 كحدث عالمي كبير تقتضي مواجهته تفعيل مسارات التعاون الدولي، لذلك يمثل هذا الموضوع أحد أبرز المواضيع الحديثة في حقل العلاقات الدولية إلى جانب مجالات بحث أخرى أهمها التجارية والإقتصادية، وعليه تعود أسباب اختياره إلى حداثته وأهميته إضافة لأسباب موضوعية وذاتية أخرى.

أ- الأسباب الموضوعية:

ترجع أسباب الإختيار الموضوعية بالإضافة إلى حداثة الموضوع وأهميته العلمية والعملية، إلى ندرة الأبحاث والدراسات المنجزة حوله بشكل يحيط بجميع جوانبه ومحاوره وتفرعاته ويوفر إطارا متكاملا يمكن من خلاله الفهم الجيد لمجمل القضايا المرتبطة بمسارات ومعوقات التعاون الدولي في مواجهة الجائحة الأخيرة ويقيم بدقة هذه المسارات وتأثيراتها، إضافة إلى أن الدراسات المهتمة بالتعاون الدولي كظاهرة أو كنمط تفاعلي له تجلياته في السياسة الدولية والعالمية، والدراسات المهتمة بالأوبئة والجوائح كتهديدات أو كمتغيرات لها قدرات كبيرة في التأثير على النظام الدولي وأدوار وتوازنات وحداته هي دراسات قليلة في هذا الحقل المعرفي، ولم تثر سابقا اهتمامات باحثيه ومفكريه الذين ركزوا في غالبية أعمالهم على قضايا التنافس والصراع واتجهوا كثيرا ليتناولوا بالتحليل الخلافات والتجاذبات المرتبطة بالمسائل الإستراتيجية والأمنية.

ب- الأسباب الذاتية:

الأسباب الذاتية تتعلق بالإهتمامات الشخصية بالمواضيع المرتبطة بالتعاون الدولي والمواضيع التي تخص التحديات العالمية الجديدة في صورة التحديات الوبائية والبيئية، إضافة إلى الرغبة في الإستفادة العلمية مما يمسه هذا الموضوع من مفاهيم ومقاربات ومما يتضمنه من تحليل لأدوار المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية وتوجهات للقوى الفاعلة في السياسة العالمية، إلى جانب الرغبة كذلك في الإستفادة من دراسة النموذج التعاوني الجزائري الصيني الذي يمكن أن يوفر فهما جيدا لواقع المنظومة الصحية الوطنية وواقع العمليات التنموية للبلد بشكل عام ويبرز آفاقها، إلى جانب علاقاته بالصين وبمجمل القوى العالمية التي تربطها مصالح وشراكات بالجزائر.

6- منهجية الدراسة:

تعقد موضوع الدراسة وتشابك أجزائه وتفرعاته يجعل البحث فيه والإلمام بمختلف جوانبه يتطلبان استخدام مقاربة منهجية مركبة من عدد من المناهج والمقتربات هي:

- **المنهج التاريخي:** يدرس هذا المنهج الظواهر من خلال تتبع تطورها عبر الفترات التاريخية المتعاقبة بهدف فهم وتفسير واقعها الراهن واكتساب القدرة على استشراف مستقبلها، وهو ما حاولت الدراسة الوصول إليه في تناولها لعدد من الجوانب كتطور مفهوم التعاون الدولي، التأصيل التاريخي للظاهرة الوبائية وتطور وسائل الإستجابة لها، وتطور العلاقات الجزائرية الصينية.

- **منهج دراسة حالة:** يساعد هذا المنهج على الإحاطة بالحالة المدروسة من مختلف جوانبها ويوفر الأدوات اللازمة لتحليلها، وقد اعتمدته الدراسة في تحليلها لنموذج العلاقات التعاونية الجزائرية الصينية في مواجهة الجائحة.

- **المقترب النسقي:** في السياسة العالمية تربط التفاعلات الموجودة مهما كان نمطها الفواعل ضمن نسق واحد يمثله النظام الدولي، وعليه استخدمت الدراسة هذا المقترب من خلال تتبعها لجملة التفاعلات الموجودة في هذا النظام وحللت توازناته وتوجهات وحداته، مركزة بشكل خاص على التفاعلات المتعلقة بنمط التعاون الدولي.

- **المقترب الوظيفي:** تستخدم الدراسة هذا المقترب في تقييم مدى قدرة والتزام وحدات التحليل في مختلف منظومات التعاون الدولي بوظائفها خلال الجائحة، ومن ثم الوقوف على ما تحقق وعلى مواطن القصور التي ميزت أداء هذه الوحدات أو الفواعل للوظائف التي كانت معنية بتنفيذها.

- **مقترب الحوكمة المتعدد المستويات:** هذا المقترب يعمل على إبراز التشابك بين المستويات المختلفة للحوكمة، وهو ما تستخدمه الدراسة في تناولها للحوكمة الصحية العالمية ومشكلاتها ومتطلبات تفعيلها، نظرا لأنها تربط ماهو وطني بما هو دولي إلى جانب ما هو عالمي.

- **مقترب الدور:** يقوم هذا المقترب على توضيح أدوار مختلف الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في العلاقات الدولية، لذا جاء استخدامه في الدراسة بغرض تتبع أدوار مجمل الفاعلين بعد ظهور الجائحة وفهم توجهاتهم خلالها، ومن ثم تقييم تلك الأدوار وإدراك مدى مساهمتهم في مسارات التعاون الدولي لمواجهتها أو لمدى تسببهم في تعطيل تلك المسارات.

- **المقترب الليبيرالي المؤسساتي:** يفترض هذا المقترب أن المؤسسات والمنظمات الدولية بإمكانها أن تعمل على الدفع بمسارات التعاون الدولي المتعلقة بمختلف القضايا في العلاقات الدولية، وعليه تم توظيف هذه المقاربة في دراسة وتقييم تأثير المؤسسات والمنظمات الدولية والجهود التي بذلتها في سبيل تكريس واقع تعاوني أثناء الجائحة.

7- حدود الدراسة:

بما أن مرض كوفيد 19 قد انتشر في نطاق عالمي مشكلا جائحة أو وباءا عالميا فالدراسة ليست لها حدود مكانية إذ تشمل جميع دول وقارات العالم، فالتعاون الدولي موضوع البحث يغطي تناوله جميع الدول والأقاليم والمنظمات الموجودة في العلاقات الدولية، أما بالنسبة للحدود الزمانية فهي تبدأ من تاريخ ظهور فيروس كورونا بالصين أواخر سنة 2019 إلى بداية سنة 2024 باعتبار أن الدراسة تتعلق بالإستجابة ومواجهة تداعيات الجائحة من حيث تأثيراتها الآنية أو من حيث استمرار هذه التأثيرات بعد نهاية الأزمة الصحية كونها تتطلب أيضا التعاون للتعافي منها، والدراسة في بعض أجزائها قد تمتد زمنيا لتسبق تاريخ ظهور الفيروس بالصين كالأجزاء المستوجبة للنظر في إجراءات التأهب للأزمات المشابهة للجائحة لدى الدول والمنظمات الإقليمية ومختلف منظومات العمل الدولي المتعدد الأطراف.

8- الدراسات السابقة:

قبل الجائحة الأخيرة كانت الدراسات المهتمة بالأوبئة في العلاقات الدولية قليلة للغاية ولم يمثل التعاون الدولي في مواجهتها موضوعا مهما للبحث، وقد عزز هذا هامشية الظاهرة التعاونية بشكل عام في مختلف الدراسات والمشاريع البحثية، لكن الوضع تغير مع انتشار مرض كوفيد 19 حيث دخلت الأوبئة إلى مركز الإهتمام ونال التعاون الدولي معها حيزا أوسع، غير أن هذا لم يؤد إلى ظهور أبحاث كثيرة حاولت أن تشكل إطارا عاما يحيط بأهم جوانب موضوع هذه الدراسة، حيث اتجه الباحثون إلى التركيز على مسائل محددة كتداعيات الأزمة، فشل منظمة الصحة العالمية في قيادة الإستجابة الجماعية، ومستقبل ظاهرة العولمة والنظام الدولي في ظل بوادر التغيير التي ظهرت خلال هذه الفترة...، لذلك تعتمد هذه الدراسة على عدد من هذه الأبحاث المركزة على قضايا جزئية تدخل ضمن متطلباتها أو لها صلة بها، ومن أهمها:

- Carine milcent, la chine et la crise sanitaire de covid 19, **Observatoire de la santé mondial– Global Health**, (Mai 2020).

تطرقت كاتبة هذا المقال إلى تاريخ اهتمام الصين بلعب دور قيادي في النظام الدولي من خلال اعتمادها لاستراتيجيات عديدة كحرصها على شغل مسؤوليها لمناصب هامة بمختلف المنظمات الدولية كما هو الحال مع منظمة الصحة العالمية، وقد ظهر هذا الإهتمام أكثر حسبها مع ظهور جائحة كوفيد 19 أين استغلت نفوذها على هذه المنظمة في إخفاء أو نشر المعلومات بالطريقة التي لا تضر بصورتها ومصالحها...، ومن ثم توجهها إلى تلميع تلك الصورة أكثر بعد تمكنها من احتواء الوباء على أراضيها بالإعتماد على ممارسات الدبلوماسية الصحية التي من شأنها أن تحقق لها مصالح جيوسياسية كبيرة.

- William Aldis, Health security as a public health concept: a critical analysis, **Health Policy and Planning**, V 25, N 06 ,(November 2008).

يقدم الكاتب جملة من المفاهيم المرتبطة بمجالي الصحة العامة والصحة العالمية ثم يتجه إلى التركيز أكثر على التعاطي مع متطلبات وشروط تحقيق الأمن الصحي، ليصل إلى أن عدم توافق دول العالم على مفهوم موحد لهذا البعد الأمني إضافة إلى حرصها على عدم التفريط في سيادتها على المجال الصحي، قد أدى إلى عرقلة مساعي تحقيق الأمن الصحي العالمي وأضعف آليات التعاون الدولي الهادفة إلى ضمانه في صورة اللوائح الصحية الدولية.

- مثنى فائق مرعي، "التأثيرات السياسية لأزمة كورونا على الدولة والنظام الدولي"، في: **أزمة جائحة كورونا والنظام العالمي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021)، ركز كاتب هذا الفصل من الكتاب على ما أحدثته الجائحة من تأثيرات على الدول قادتها إلى التوجه نحو الإنغلاق واعتماد حلول فردية في الإستجابة لتداعياتها، وجعلت أدوارها تتعاظم بشكل أكبر في وقت بدت فيه أدوار مؤسسات النظام الدولي ضعيفة ومفككة، ما دفعه إلى التساؤل عن مستقبل هذا النظام خصوصا في ظل ظهور بوادر عديدة تشير إلى اتجاهه نحو التغير كاشتداد الخلاف الصيني الأمريكي وما حمله من مؤشرات لصعود الدور الصيني مقابل تراجع الدور الأمريكي.
- حنان عيسى الملكاوي، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، **نشرية الألكسو العلمية**، العدد 02، (جويلية 2020)، تبحث الكاتبة في المشكلات التي تواجه الأمن الصحي العربي ومتطلبات معالجتها وتجاوزها مستقبلا، وتركز على ضرورة اهتمام حكومات الدول العربية أكثر بمجال الصحة العامة وتطويره، وعلى أهمية اتجاهها مستقبلا إلى التعاون والتنسيق بشكل أكبر في مختلف المسائل المرتبطة بهذا المجال، وتتضمن هذه الدراسة مفاهيما وشروحات علمية مبسطة لمرض كوفيد 19 ومجمل الأمراض الوبائية ومسبباتها وعوامل انتشارها، وقد نجحت الباحثة في جعلها سهلة للفهم بالنسبة لغير المتخصصين في مجالات العلوم الطبيعية بحكم تخصصها في علم الكائنات الحية الدقيقة والبيولوجيا الجزيئية.

- أميرة السيد حسن الصديق، جائحة كوفيد-19 والعلاقات الدولية: بين الصراع والتعاون، **مجلة إتجاهات سياسية**، المجلد 3، العدد 12، (سبتمبر 2020)، هذه الدراسة صدرت في السنة الأولى من الأزمة التي شهدت أشد تداعياتها، وقد حاولت صاحبتها استذكار كل ما ظهر خلال الأشهر الأولى منها من تفاعلات تعاونية وصراعية، وخلصت إلى عدة نتائج أهمها أن الجائحة لم تتسبب في اندلاع الخلاف الصيني الأمركي وإنما أدت إلى اشتداده كونه كان موجودا قبلها، وأن ضعف المؤسسات الدولية في خلق استجابة عالمية متماسكة لها لا يشكل تهديدا وجوديا لهذه المؤسسات، إذ يمكن مراجعة نقاط ضعفها وإصلاحها بعد الأزمة حسب رأيها.
- محمد رمضان، دور منظمة الصحة العالمية في مقاومة وباء كورونا في ضوء قواعد القانون الدولي العام، **مجلة القانون والإقتصاد**، ملحق العدد 94، (ديسمبر 2021)، أحاطت هذه الدراسة بالمفاهيم المرتبطة بالقانون الصحي العالمي، وقد فصلت أيضا في تناول نشأة منظمة الصحة العالمية وأهدافها والقواعد القانونية المنظمة لمهامها، ثم انتقلت إلى تقييم جهودها في مواجهة الجائحة وفق وجهة نظر قانونية، وقد وصل الكاتب في نهايتها إلى أن تفعيل دور المنظمة مستقبلا بالشكل الذي يسمح لها بمواجهة التحديات المشابهة لجائحة كوفيد 19 بفعالية أكبر يقتضي تطوير قواعد قانون الصحة العالمي من خلال اعتماد آليات عديدة أهمها الإتجاه إلى إبرام اتفاقيات تعاونية في مجال الصحة تكون ملزمة لأطرافها.
- صالح زياني، يوسف بوعندل، العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 12، العدد 01، (جانفي 2023)، تعرض هذه الدراسة الروابط التاريخية في العلاقات الجزائرية الصينية، وتطور التعاون بين طرفيها وتناميه بشكل مستمر توج بانضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق، وتتوقع استمرار هذا المسار التعاوني في التصاعد أكثر في ظل توافق رؤى الطرفين بخصوص مختلف القضايا الدولية والعالمية، وفي ظل ارتكاز علاقاتهما على مبدأ رابح-رابح، كما تشير أيضا إلى أن التعاون الصحي أثناء الجائحة من شأنه أن يعمق العلاقات بين البلدين ويدفع بتعاونهما أكثر في جميع المجالات مستقبلا.

9- صعوبات الدراسة:

عرفت الدراسة عددا من الصعوبات العائدة بشكل أساسي إلى طبيعة الموضوع، تتعلق أهمها بكثرة المفاهيم والمصطلحات من خارج ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وتأتي في مقدمتها تلك الخاصة بمجالات البحث في العلوم الطبية والبيولوجية، وبدرجة أقل تعقيدا المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالمجالات الإقتصادية والتجارية، كما أن تعقد الموضوع وملامسته لكثير من قضايا السياسة الدولية والعالمية أدى إلى مضاعفة جهود جمع المعلومات وإلى التوجه بعد ذلك إلى اعتماد الإنتقائية بغية

الإحاطة بأهم الجوانب التي تخدم سياقات الدراسة، هذا إلى جانب أن قلة الأبحاث حول ظاهرتي التعاون الدولي والأوبئة، وتوجه الدراسات التي أعقبت ظهور الجائحة إلى التركيز على قضايا معينة من موضوع التعاون الدولي في مواجهتها دون السعي إلى بناء إطار عام يشمل أهم جوانب هذا الموضوع قد صعب أيضا من جمع المادة العلمية اللازمة لتناول بعض الجوانب بالتحليل، وأضفى على عملية بناء الدراسة في شكلها العام بعض الصعوبة.

10- خطة الدراسة:

بغية الإلمام بجميع جوانب الموضوع ضمن إطار منسق يخدم الأهداف المرجوة من البحث فيه، تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول: الإطار المفهوماتي والنظري للتعاون الدولي وجائحة كوفيد 19**، يهدف هذا الفصل إلى تشكيل إطار يمكن من الإحاطة بمختلف المفاهيم والمقاربات النظرية المرتبطة بالتعاون الدولي وجائحة كوفيد 19 ومجمل التهديدات الوبائية، كما يمكن من خلاله فهم وإدراك الأهمية التي تمثلها مسارات التعاون الدولي في مواجهة هذه التهديدات، لذا جاء مقسما إلى ثلاثة مباحث، يحاول الأول منها وضع مقاربة مفاهيمية للتعاون الدولي من خلال تفكيك البنية المفاهيمية المرتبطة به والإحاطة بمستوياته، إلى جانب الإلمام بمراحل تطوره التاريخي، كما يتناول أيضا ما تضمنته نظريات العلاقات الدولية بشأنه وتفسيرها لتفاعلاته، أما المبحث الثاني فيهتم بتناول الظاهرة الوبائية في العلاقات الدولية وفق تحليل مفاهيمي أمني، حيث يضبط مختلف المفاهيم المرتبطة بالأوبئة، ويرجع إلى تاريخها وتطور مفاهيم الإستجابة لها عبر العصور، ثم يستعرض كيفية تعاطي المقاربات الأمنية الجديدة مع هذا النوع من التهديدات، ويتجه المبحث الثالث إلى دراسة المفاهيم المرتبطة بالجائحة الأخيرة وخصائصها العلمية إضافة إلى التداعيات التي تسببت فيها محاولا إبراز أهمية التعاون الدولي وضرورته الملحة في احتواء هذه التداعيات أو على الأقل في تخفيفها.

- **الفصل الثاني: مظاهر ومشكلات التعاون الدولي في الإستجابة لجائحة كوفيد19**، هذا الفصل يتناول أداء مختلف منظومات التعاون الدولي المتعدد الأطراف في الإستجابة للجائحة بالتحليل، كما يتطرق أيضا إلى ما أبدته العلاقات الدولية الثنائية من مظاهر تعاونية وإلى ما اعترضها من تحديات، وقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث يهتم الأول منها بحوكمة الصحة العالمية بوصفها الإطار المفترض أنه يمكن من جمع مختلف الفواعل ضمن استجابة موحدة لأزمات الصحة العالمية لولا جملة مشكلاته التي تعقدت أكثر وحالت دون تفعيله بالشكل اللازم عند انتشار فيروس كورونا، فيما يتطرق المبحث الثاني إلى منظومة الأمم المتحدة من خلال تتبع أدوار الهيئة الأممية ووكالاتها المتخصصة في مختلف المجالات في مواجهة التداعيات المتنوعة، مركزا بشكل كبير على تقييم أداء منظمة الصحة العالمية بإبراز مساهماتها ومواطن قصورها والعوامل التي حدت أو حجمت من أدوارها، أما المبحث الثالث فيتعلق بتقييم

أداء ثلاثة نماذج من المنظمات الإقليمية هي الإتحاد الأوروبي، رابطة دول جنوب شرق آسيا، والإتحاد الإفريقي، كما يقيم أيضا أدوار الفواعل غير الدولاتية بالنظر إلى أنها اعتادت القيام بمهام تكميلية أو مرافقة لعمل مختلف المنظومات والفواعل، ويحاول المبحث الرابع الإحاطة بالمظاهر التعاونية الثنائية إلى جانب ما حفزته الجائحة من توترات ونزاعات دولية.

– **الفصل الثالث: إستجابة العلاقات الجزائرية الصينية للجائحة: إنعكاسات وأبعاد التوجهات التعاونية،** يظهر هذا الفصل الأخير من خلال النموذج التعاوني الذي تقدمه العلاقات الجزائرية الصينية إمكانية تحقيق مبادرات التعاون الدولي لانعكاسات إيجابية على استجابات أطرافها وعلى مستقبل العلاقات التي تجمع هؤلاء الأطراف حتى في ظل وقوف اعتبارات وأبعاد استراتيجية محددة خلف مبادراتهم، كما يحاول استشراف مستقبل التعاون الدولي بناءا على ما أظهرته الأزمة من إرهاصات، وصياغة متطلبات تفعيل إطار عالمي فعال لمواجهة الأزمات الصحية الوبائية مستقبلا على اعتبار أن محاكاة المسارات التي حققت شيئا من النجاح في مواجهة الجائحة في صورة التعاون الجزائري الصيني لا يمكن أن تحقق نتائج مضاهية لما يمكن أن تحققه استجابة عالمية موحدة، وعليه يرتكز الفصل على أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الصينية قبل الجائحة ويبرز دور عنايتها بمجال الصحة في جعل التعاون طابعا مميزا لها منذ بداياتها، ويتطرق المبحث الثاني إلى تعاون البلدين في مواجهة انتشار المرض وانعكاسات ذلك على استجابة كل منهما لتداعياته، إضافة إلى الإنعكاسات على وتيرة العلاقات التي تجمعهما، والتي يمكن قراءة مستقبلها بناءا على ما ظهر من بوادر ومؤشرات عند نهاية الأزمة الصحية، أما المبحث الثالث فيهتم بتحليل الأبعاد الإستراتيجية التي تقف خلف تعاون الطرفين في مواجهة الجائحة مبرزا تقاطعات أهدافهما ومصالحهما، فيما يتجه المبحث الرابع إلى تحليل السيناريوهات المستقبلية التي قد يأخذها النمط التعاوني في العلاقات الدولية، وإلى إبراز المتطلبات الضرورية لبناء إطار تعاوني في مجال الصحة العالمية يكون كفيلا بمنع ظهور الأزمات الوبائية الكبيرة، بحيث يكون قادرا على منع اتساع وتعقد أية تفشيات يحتمل أن تتطور إلى أوبئة أو جوائح، كما ينبغي أن يقود جميع الفواعل باتجاه تحقيق استجابة عالمية متماسكة للتداعيات الصحية إن ظهرت تلك الأزمات...، تخص هذه المتطلبات مستويات الدولة، المنظمات الدولية، وقواعد ومعايير حوكمة الصحة العالمية.

الفصل الأول: الإطار المفهوماتي والنظري للتعاون الدولي وجائحة كوفيد 19

أدى تصاعد التهديدات الوبائية المدفوعة بآليات ومظاهر العولمة إلى بروز بعض الأعمال في حقل العلاقات الدولية لديها قناعات بأهمية التعاون الدولي في مواجهة تداعياتها، وقد تصاعدت هذه القناعات مع ظهور جائحة كوفيد 19 وما سببته من تأثيرات متعددة الجوانب في نطاق عالمي أوسع من النطاقات التي شغلتها سابقاتها...، ومع أن الإقرار بهذه الأهمية مفهوم ويسهل استيعابه إذ يجد تبريراته في عجز وحدات النظام الدولي منفصلة عن تجاوز الأزمات التي تفرضها هذه التهديدات والحد من تبعاتها، إلا أن بناء تصورات أكاديمية متماسكة من شأنها تقديم فهم متكامل للتعاون الدولي والأوبئة في العلاقات الدولية يتطلب الإحاطة بما جاءت به أدبيات هذا الحقل المعرفي.

الإهتمام بدراسة جوانب معينة من هذا الموضوع شهد تصاعدا مستمرا خلال العقود الأخيرة لكنه لا زال يعرف الكثير من القصور الذي يرجع إلى أن الأدبيات اهتمت طيلة فترات طويلة بتفاعلات النمط الصراعي على تلك التعاونية لعدة اعتبارات أهمها أن الصراع يشكل أرضية خصبة للأبحاث خصوصا في ظل أوضاع السياسة العالمية التي تأثرت بمظاهره باستمرار، وعليه ساهم هذا التوجه بالضرورة في استمرار تعقيدات مفاهيمية ونظرية عديدة كالإشكاليات المحيطة بفهم الظاهرة التعاونية والإختلاف بشأن حقيقتها ووجودها في ظل تداخلها مع المسارات الصراعية، إلى جانب الإهمال النظري للتهديدات الوبائية والإعراض عن إقحامها في جل أعمال المدارس الفكرية بهذا الحقل.

يحاول هذا الفصل من دون إهمال طرح جملة المشكلات الموجودة وتحليل ما تتضمنه من تحيزات وفراغات، وبالإعتماد على ما استجد من دراسات ترتبط بالموضوع بناء إطار عام يتضمن مقاربات مفاهيمية ونظرية للأوبئة والتعاون الدولي يمكن الإستناد عليها في فهم وإدراك أهمية الروابط الموجودة، وترسيخ هذه الروابط من خلال دراسة المفاهيم المحيطة بجائحة كوفيد 19 وتداعياتها المختلفة التي يفترض أن لها قدرات كبيرة في تحفيز مظاهر ونماذج النمط التعاوني في العلاقات الدولية، وعليه تم معالجة كل هذا وفق ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: التعاون الدولي: مقاربة مفاهيمية نظرية.

المبحث الثاني: الأوبئة في العلاقات الدولية: تحليل مفاهيمي أمني.

المبحث الثالث: جائحة كوفيد 19: دراسة في المفاهيم والتداعيات.

المبحث الأول: التعاون الدولي: مقاربة مفاهيمية نظرية.

بالرغم من اكتسابها لبعض الإهتمام منذ بداية تصاعد التهديدات الأمنية اللاتماثلية في العلاقات الدولية في صورة الجوائح والأوبئة، إلا أن تحليل مسارات التفاعلات التعاونية وتفسيرها لا يزال صعبا بالنظر للإشكاليات المرتبطة بمفهومها، وبالنظر لديناميكيتها وتطور أدواتها، إلى جانب اختلاف المواقف والتصورات النظرية بشأنها، لذا تتطلب مقاربتها مفاهيميا ونظريا تحليل التعقيدات التي تعترض التوافق على مفهوم عام للتعاون الدولي، والإحاطة بمضامين عملياتها ومستوياتها، وتتبع التطور التاريخي لدلالات وموضوعات هذا المفهوم، ثم الوقوف على تفسيرات ومواقف المدارس الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية من هذا النمط من التفاعلات.

المطلب الأول: التعاون الدولي بين التعقيدات المفاهيمية وتعدد المستويات.

ينطوي فهم مظاهر نمط التعاون الدولي في العلاقات الدولية على كثير من الإشكاليات المرتبطة بخصائصه وبمنظورات الباحثين وانتماءاتهم، وهو ما تعكسه التجاذبات والإختلافات التي تطرحها المفاهيم المقدمة، غير أن حقيقة توفر السياسة العالمية على صور ونماذج واضحة الوجود للتفاعلات التعاونية تستلزم التوافق على مفهوم عام يسهل دراستها، ويوفر في نفس الوقت حلولا للتعامل مع جملة التعقيدات الموجودة، خصوصا مع توفر القدرة على تحقيق ذلك في ظل وجود إمكانيات لتحليل مضامين هذه المظاهر وروابطها والقدرة على تمييز مستوياتها وتتبع مساراتها.

الفرع الأول: التعاون الدولي والإشكاليات المرتبطة بالمفهوم.

الفهم الجيد لمظاهر التعاون الدولي تعترضه كثير من الإشكاليات والتعقيدات العائدة لديناميكيتها وتجدد أدواتها، ولصعوبة فصلها عن السياقات التي تنشط في إطارها التفاعلات التنافسية والصراعية...، وقد ضاعفت التجاذبات التي تميز المفاهيم الموجودة من حدة التعقيد باعتبارها تستند إلى مرتكزات نظرية محددة ما جعل إمكانية دراسة مسائل التعاون الدولي بعيدا عن الإنسياق خلف هذه المنظورات المتحيزة أمرا مجهدا في أبسط الحالات، لكن رغم كل هذه الإشكاليات تحتاج مسارات نمط لا يمكن إنكار حقيقة وجود مظاهره في العلاقات الدولية إلى التعامل مع الوضع واعتماد مفهوم عام له من شأنه تسهيل التواصل بين الباحثين والفاعلين في هذا الحقل المعرفي حتى يكون منطلقا جيدا لدراسة وتفسير التفاعلات التعاونية وما ينبثق عنها من أطر ونماذج تشغل حيزا مهما في العلاقات الدولية.

1- إشكاليات فهم التفاعلات التعاونية في العلاقات الدولية:

في حقل العلاقات الدولية كما في ميادين البحث المختلفة في العلوم الإجتماعية والإنسانية يصعب فهم الظواهر وتفسيرها بدقة نظرا لطبيعتها، وهو ما أوجد أسسا معرفية لهذه المجالات أقل ثباتا عن تلك المميزة للعلوم التجريبية...، ويمثل ضبط المفاهيم أولى هذه الصعوبات، إذ يتطلب تأسيس طريقة لرؤية الظواهر القدرة على الإحاطة بأبعادها وجمع دلالاتها والربط بينها، وتختلف حدة إشكاليات ضبط المفاهيم من

ظاهرة لأخرى حيث تتصاعد كلما اقترنت هذه الظواهر بالأبعاد القيمية والمعيارية وكلما تعذر فصلها عما يعارضها من الظواهر الأخرى، وهو ما ينطبق على موضوع التعاون الدولي أين تتضافر عدة تعقيدات في وجه تبسيط معانيه وضبط مفهومه، كصعوبة فصل تفاعلاته عن سياقات الأوضاع التنافسية والصراعية السائدة، إضافة إلى ديناميكيته، وإشكالية عدم القدرة على التحرر من تأثيرات النماذج الفكرية والنظرية المهيمنة في التعاطي معه.

أ- إشكالية هيمنة التصورات النظرية: من الصعب للدارسين في مجال العلاقات الدولية فهم التفاعلات التعاونية بعيدا عن التجاذبات النظرية وفرضياتها المتعارضة، فالأدبيات المتراكمة في هذا الحقل المعرفي روجت لمفاهيم تعبر عن قناعات أصحابها وانتماءاتهم الفكرية، لذا يمثل بناء تصورات وإدراكات محايدة نظريا في التعامل مع المسائل المرتبطة بالتعاون الدولي تحديا كبيرا، وهذا الواقع تعود جذوره إلى البدايات الأولى لهذه الأدبيات حين لم تخرج التصورات المحيطة بالمظاهر التعاونية عن تصورات طرفي النقاش النظري الأول بين الواقعية التي استمدت أسسها من كتابات نيكولو مكيافيلي Niccolo Machiavelli وتوماس هوبز Tommas Hobbes، والمثالية التي بنت تطلعاتها على أعمال إيمانويل كانط Immanuel Kant وريتشارد كوبدن Richard Cobden.

وقد استمر التعارض فيما يتعلق بإمكانيات وفرص التعاون الدولي وجدواه من الأساس بين الواقعية التي تنفي وجود الإرادات والحوافز لتفعيله وترى أن العلاقات بين الدول يهيمن عليها الصراع من أجل القوة، وبين الليبيرالية التي تؤمن بهذه الفرص وتعتبر التعاون الدولي حتميا في ظل المتغيرات الدولية التي تدفع باتجاهه[1]، وعليه هيمنت تصورات النظريتين الكبيرتين وأصبحت أغلب المفاهيم المتداولة تنطلق من فرضياتهما ومرتكزاتهما، وهو ما دفع الكثيرين إلى افتراض أن "التفكير في التعاون يقود إلى الإعتراف بصعوبة مفادها أن تناول التعاون الدولي كمفهوم في أفق محايد وبدون تبني وجهة نظر معينة والتحرر من كل الخلفيات التظرية أمر غير ممكن"[2].

ب- التداخل مع مسارات الصراع الدولي: يحاول الكثيرون إعطاء مفهوم للتعاون الدولي من خلال تمييزه عن الصراع الدولي وما يتضمنه من تفاعلات تنافسية حيث يذهبون إلى أنه إذا كانت مظاهر التعاون الدولي تعبر عن مسارات تنسيق جهود ومبادرات أطرافها لتحقيق الأهداف والمكاسب المشتركة، فإن هذه الجهود تتعارض في حالة التنافس لتحقيق مكاسب على حساب الطرف أو الأطراف الأخرى، وتشتد في حالة الصراع حيث يصبح التلويح باستخدام القوة أو استخدامها فعلا أمرا ممكنا..، ويرون أن مجموع كل هذه التفاعلات يشكل حقل العلاقات الدولية بنمطيه التعاوني والصراعي، إذ يعتبر التنافس جزءا أو مرحلة

1_ أميرة السيد حسن الصديق، جائحة كوفيد -19 والعلاقات الدولية: بين الصراع والتعاون، **مجلة إتجاهات سياسية**، المجلد 3، العدد 12، (سبتمبر 2020)، ص. 68.

2_ عبد الحميد مشري، **التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني _ البنائي**، رسالة دكتوراه، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017)، ص. 27.

من الصراع، واستخدام هذا المفهوم مستقلا بكثرة يعود إلى الأوضاع و التحولات الجيوسياسية السائدة التي تميزها مظاهره بشكل كبير.

هذا الفصل بين المفهومين يوفر فهما للتفاعلات التعاونية في حالات كثيرة لكن ليس في جميعها، كونه يغفل تداخل هذه التفاعلات مع مسارات وسياقات النمط الصراعي، أين قد يحدث تقارب مؤقت بين قوى متصارعة لحل بعض القضايا الجزئية المرتبطة بالنزاع بينها، أو قد يتبنى فاعل معين مبادرات تعاونية خدمة لتموقعه في سياقات تنافسية وصراعية سبق وأن انخرط فيها، إضافة إلى أن العمل الدولي المشترك في مجال معين لا ينف صراع أو تنافس أطرافه في مجالات أخرى أو قضايا معينة...، لذلك تتصاعد نزعة لقراءة العلاقات التعاونية التي حفزتها التحولات الدولية الجديدة وتفسيرها وفق أطر ترتبط بالتسابق نحو النفوذ أو السعي إلى الهيمنة.

بناءا على هذا يتفادى عدد من الباحثين ضبط مفهوم التعاون الدولي من خلال مقارنته مع الصراع حيث ينبه ويليام زرتمان William Zartman وساديا توفال Saadia Touval إلى أن التعاون يعني أكثر من كونه ضد الصراع، بل هو مجموعة من الإجراءات الإيجابية المحددة والواعية لحل قضايا معينة، وهذا ما نجده عبر الإتفاقيات الثنائية أو الجماعية، أو ضمن مؤتمرات إقليمية ودولية.[1]

ج- ديناميكية التفاعلات التعاونية: إضافة إلى إمكانية تداخل مسارات التعاون الدولي مع المسارات الصراعية وسيطرة الإنتماءات الفكرية على تصورات أصحابها ومفهومهم حولها، يصطدم ضبط مفهوم التعاون الدولي بالديناميكية الكبيرة التي تميز مواضيعه ومستوياته وأهداف أطرافه، وتطور أدواته ووسائله بصورة مستمرة، إذ يمكن ملاحظة تأثيرات التحولات الدولية ومختلف التحديات العالمية في طبيعة الفاعلين، وفي المجالات، وفي تحفيزها لأشكال معينة على حساب أخرى.

في هذا الإطار تبرز التغيرات الحاصلة على النظام الدولي في مراحله المختلفة كيف أن تفاعلات النمط التعاوني في العلاقات الدولية مرتبطة بشكله وبطبيعة التوازنات المميزة له وتأثيرات القوى المهيمنة داخله، حيث تغيرت اهتمامات التعاون في كل مرحلة وعرفت موضوعاته ومجالاته تطورات مهمة، لذا فالأولويات بدورها غير ثابتة فقد يتركز الإهتمام على القضايا الأمنية في مرحلة معينة لينصب على المسائل الإقتصادية في مرحلة أخرى مثلما حدث مع ظهور النظام الدولي الجديد.

د- تعدد الفواعل وتنوع المجالات والوسائل: يخلق التنوع في الفواعل والمجالات والأهداف بدوره صعوبات بالغة في فهم التعاون الدولي، إذ أنه لبناء تصور متماسك ينبغي إدراك اتساع مضامينه وما تشتمل عليه من روابط...، فعدد من المفاهيم المتداولة تغفل دور الفواعل غير الدولاتية كالمفهوم القائل بأن "مصطلح التعاون الدولي يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول

1_ قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 383.

المتعاونة وفي سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين ومواجهة مختلف التحديات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والأمنية"[1]

بالنسبة للأهداف أيضا ترتبك بعض المفاهيم في الفصل في تشاركية المنفعة بين طرفي أو أطراف التعاون الدولي، وتحصر المسارات التعاونية في الإتفاقيات والمعاهدات البينية وهي بهذا تهمل إدراج المساعدات الإنسانية التي شكلت لفترات طويلة إحدى أهم الوسائل التي اعتمدتها النماذج التعاونية في بداياتها والتي أثارت الإهتمام بشأن العمل الدولي المشترك نظرا لما تتضمنه من رمزية أخلاقية وقيمية علاوة على كونها لا زالت تشكل أهمية بالغة في مواجهة التحديات الدولية والعالمية المشتركة بالرغم من أن التطورات الحاصلة تفرض ضرورة الإهتمام أيضا بوسائل أكثر فعالية في ظل تعددية الأطراف.

2- ضرورة الإتفاق على مفهوم عام للتعاون الدولي:

توفر مفهوم عام للتعاون الدولي في حقل العلاقات الدولية يمثل أهمية بالغة، فالباحثون في هذا المجال بحاجة إلى مناقشة أعمالهم وآرائهم بنوع من المرونة التي تضمن تواصل الأفكار وتجنب سوء الفهم، وإحداث التوافق على مفهوم عام لا يلغ القناعات والإنتماءات الفكرية للباحثين أمر ممكن، فحتى مع التعقيدات التي ترتبط بفهم الظاهرة التعاونية يمكن ضبط مفهوم لها من خلال التركيز على الخصائص العامة التي تميزها، والتي لا تحدث خلافات بشأنها.

لذا يفترض أن يتضمن مفهوم التعاون الدولي جميع عناصره كفواعله ومجالاته، وأن يشير إلى مجمل مستوياته وأبعاده، كما يفترض أن يحيط بما يتعلق بأهدافه من دون التسليم باستقلالية مظاهره عن سياقات المسارات التنافسية والصراعية أو الحكم بأن تداخلها معه قد يلغي جوهره ووجوده، ومن دون التلميح إلى ثبات عملياته وأهداف أطرافه...، فخصائص المفهوم وعناصره العامة متوفرة و يمكن صنع توافق عليها في حالة التحرر مما تضفيه الإنتماءات الفكرية من صبغة نظرية متحيزة على هذه الخصائص.

هذه الشروط تتوفر في عدد من المفاهيم في حقل العلاقات الدولية، كالمفهوم القائل بأن التعاون الدولي يعبر عن الجهود المبذولة بين الدول ومختلف الفاعلين الآخرين كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بهدف تحقيق مصلحة أطرافه في مجال معين أو في عدة مجالات، أو في سبيل غايات أخرى كتحقيق السلم والأمن الدوليين أو مواجهة مختلف التحديات الدولية والعالمية، ويمكن أن يتم التعاون بصفة رسمية من خلال توقيع معاهدات واتفاقيات، كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية والتحركات المشتركة.[2] غير أن توافر مثل هذه المفاهيم لا يغير من حقيقة أن أكثر المفاهيم المتداولة متأثرة أو تعبر

1_ عبد القادر كاشيير، **نحو تنظيم إقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص. 85.

2_ رتيبة برد، الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الإقليمية والعبر إقليمية، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، العدد 1، (2022)، ص. 724.

عن التوجهات الفكرية لأصحابها، لذا فهيمنة الإفتراضات النظرية تمثل أكبر عائق أمام تبني مفهوم عام محايد من شأنه أن يوحد التصورات ويبدد كثيرا من الغموض الذي يحيط بفهم الظاهرة التعاونية الدولية.

الفرع الثاني: التعاون الدولي ودلالات المفاهيم ذات الصلة.

يرتبط مفهوم التعاون الدولي ارتباطا وثيقا بعدد من المفاهيم التي يصعب فصلها وتمييزها عنه، كما لا يمكن دراسة مساراته بعيدا عن إقحامها، فباعتباره يمثل نمطا في العلاقات الدولية تشكله جملة من التفاعلات، تنشأ داخله وتتفرع منه العديد من المظاهر والصور المعبرة عنه نتيجة تنوع أشكال التفاعلات الحاصلة واختلاف الروابط التي تجمعها كتلك التي يعبر عنها مفهوما التنسيق والإعتماد المتبادل...، كما أنه يهيئ لتشكيل مراحل أخرى من التفاعل تأتي من بعده وتعمل على تكريسه كواقع وهو الحال بالنسبة لمفاهيم التكامل، والإندماج...، ومجمل المفاهيم ذات الصلة بالتعاون الدولي هي مفاهيم ليبيرالية تغلب عليها الدلالات والأبعاد الإقتصادية بشدة، وهذا راجع لرواجها في ظل واقع عولمة نموذج القطب الواحد.

1- التنسيق :

هو محاولة العمل على إحداث التقارب بين سياسات الدول في مجالات معينة عن طريق الإتصالات والمشاورات والمفاوضات والإتفاقيات داخل جهاز دولي أو إقليمي لتحقيق أهداف هذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة، ويتطلب التنسيق وجود مؤسسة أو جهاز سابق على عملية التنسيق على عكس التكامل الذي يهدف إلى خلق أجهزة ومؤسسات جديدة، ويكون التنسيق في غالب الأحيان ذا طابع مؤقت إذ يتم اعتماده في الغالب لتجاوز أزمة معينة على عكس التكامل الذي يهدف إلى الإستمرارية.[1]

2- الإعتماد المتبادل :

مع نهاية الحرب الباردة وتحت تأثير مظاهر العولمة وآلياتها اشتد تداول مفهوم الإعتماد المتبادل، وهو مفهوم ليبيرالي ذو أساس اقتصادي، حيث يصف واقع السياسة العالمية الذي تراجعت فيه الأبعاد الأمنية والعسكرية لصالح الأبعاد الإقتصادية، ويعبر عن علاقات التأثر والتأثير بين طرفيه أو أطرافه وعن مدى الترابط بينهم. يعرفه جوزيف ناي Joseph Ney بأنه موقف من التأثير المتبادل أو الإعتماد على الآخرين وبينهم، ويفترض هذا المفهوم وجود علاقة بين زيادة التفاعل والتعامل بين الدول خصوصا في المجالات التجارية والإقتصادية وبين ارتفاع مستوى الإعتماد المتبادل في النظام الدولي ككل، وعلى النقيض من ذلك كلما انخفضت مستويات التفاعل والتبادل بين الدول كلما انخفض مستوى الإعتماد المتبادل بينها[2].

1_ نسيمة طويل، التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد 3، (أكتوبر 2018)، ص. 100.

2_ محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري في العلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، رسالة دكتوراه، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015)، ص. ص. 182-183.

3- التكامل :

يعبر عن العلاقات التي تزداد فيها روابط الإعتماد المتبادل وتبلغ حدا يستدعي ضرورة تأطير تفاعلاتها، يعرفه ارنست هاس Ernst Haas على أنه العملية التي يقتنع بموجبها الفاعلون السياسيون في مختلف الأماكن الوطنية بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وآمالهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد أوسع، فيما يعرفه كارل دويتش Karl Deutch على أنه الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعة وتمثلا في مؤسساتها الإجتماعية وسلوكها الإجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي.[1]

4- الإندماج :

يعبر عن أعلى المراحل التي يمكن أن تبلغها عمليات التكامل والتي تنتهي عند خلق شخصية معنوية مشتركة، فهذا المفهوم يشير إلى قدرة أية مجموعة متكاملة على أن تؤكد عزمها في تبني سياسات تؤدي إلى تقليص كل الفوارق والإختلافات الموجودة بين أطرافها، وتوحد جهودها من أجل تجسيد الصالح العام في مستوى عالي ومتقدم من التلاحم بينها، لتشكيل جهاز مركزي واحد تسلم له السلطة المطلقة بغية تكوين شخصية معنوية جديدة[2].

5- التحالف:

أصل هذا المفهوم أمني وعسكري وهو يعبر عن إتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة للحماية من قوة أخرى تكون مهددة لأمن هذه الدول أو لأمن واحدة منها، وقد تكون التحالفات رسمية تستند إلى معاهدات يتحمل بمقتضاها الحلفاء التزامات قانونية صريحة، كما قد تكون غير رسمية لا تتطلب تعهدات رسمية وتقوم على وجود تنسيق بين عمليات صنع القرار في بلدانها...، في ظل النظام الدولي الجديد ومع ظهور تحديات عالمية جديدة في صورة التهديدات اللاتماثلية، وتغير مفاهيم الأمن واتساعها اتسع بدوره مفهوم التحالف وأصبح يشمل مجالات أخرى أهمها المجالات الإقتصادية والتنموية[3].

6- الشراكة:

يعتبر مفهوم الشراكة من المفاهيم الحديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية، إذ يرجع استخدامه إلى أواخر الثمانينات، وهو مفهوم ذو دلالات اقتصادية إلى حد كبير حيث يشكل الإقتصاد محوره الرئيسي، لذا تتعدد تعريفاته في مجالات العلوم الإقتصادية والتجارية وتصب أغلبها في كونه شكلا من أشكال

1_ نسيمة طويل، مرجع سابق، ص. 97.

2-عمر سعد الله، **المعجم في القانون الدولي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص. 84.

3-نور تركي، **التحالفات الدولية-إستراتيجية متعددة، لمواجهة التهديدات الإقليمية**، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، 2021/05/09، في:

https;//www.europarabct/?p=75402, (26/05/2022).

التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات مختلفة لمدة معينة، تسعى من خلاله إلى تقوية فعاليتها من أجل تحقيق أهدافها الربحية.

في حقل العلاقات الدولية تفهم الشراكة وفق عدة محددات تصفها على أنها تعاون دولي في قطاع معين غالبا ما يكون اقتصاديا، وأن أطرافه تتحمل الأعباء والمخاطر بصفة متعادلة مثلما يفترض أن تحقق جميعها أهدافها التي تشاركت من أجلها، كما تتطلب الشراكة حسب الكثيرين توفر ثبات واستقرار في المدى المتوسط على أقل تقدير، وعليه يمكن تعريف الشراكة باعتبارها ذلك المفهوم الذي يشير إلى الترتيبات الثنائية أو المتعددة الأطراف في مجال أو أكثر على مدى زمني متوسط، يستند إلى التكافؤ في مساهمات أطرافه من ناحية، والفرص المتاحة من ناحية ثانية، والعوائد المحققة من ناحية ثالثة[1].

الفرع الثالث: التعاون الدولي بين الثنائية وتعددية الأطراف.

تحدد مستويات التعاون الدولي وفقا لعدد الفاعلين أو الأطراف، فالتعاون الثنائي يجمع بين طرفين، فيما يجمع التعاون متعدد الأطراف أكثر من طرفين وقد يكون عالميا أو إقليميا، ولا تقتصر هوية الأطراف أو الفاعلين على الدول فحسب فقد تشمل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، المنظمات الإقليمية، الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني العالمي.

1- التعاون الدولي الثنائي:

ترجع الجذور التاريخية للتعاون الدولي الثنائي إلى فترات قديمة تسبق ظهور الدولة بشكلها الحديث حيث عمدت الكيانات السياسية عبر مختلف العصور إلى إقامة التحالفات وتبادل السفراء...، وحتى اليوم مازال هذا المستوى من التعاون ضروريا بالرغم من الترابط الكبير الذي يميز العلاقات الدولية المعاصرة وبالرغم من المراحل التي بلغها التنظيم الدولي واضطلاعه بإدارة أبرز القضايا على ساحة السياسة العالمية إضافة إلى توجه الدول وميلها إلى الإنخراط في مشاريع تكاملية إقليمية...، فالدول مازالت بحاجة إلى تبادل ممثليها الدبلوماسيين، والإلتزام بمسارات ثنائية تضمن مصالحها الإقتصادية بطرق تفضيلية، ولا تتوقف الحاجة إلى التعاون الثنائي عند الضرورات الإقتصادية والتجارية فهناك ضرورات عديدة أخرى سياسية وأمنية وحتى ثقافية تدفع إلى التنسيق وتبادل العون مع دول معينة في إطار ثنائي.

والتعاون الدولي الثنائي لا يقتصر طرفاه على الدول فحسب، إذ أنه قد يجمع بين أي فاعلين من فواعل العلاقات الدولية الأخرى، حيث قد يكون أيضا بين دولة ومنظمة دولية، أو بين دولة ومنظمة إقليمية، مثلما قد يكون بين منظمتين إقليميتين، أو منظمتين دوليتين، أو بين منظمة إقليمية ومنظمة دولية، ويمكن أن يتم هذا التعاون أيضا من خلال الأفراد ومنظمات المجتمع المدني العالمي، إضافة إلى الصناديق والمصارف الدولية.

1-السيد علي أبو فرحة، **الشراكة في العلاقات الدولية: نشأة المفهوم ومستجدات الممارسة**، السياسة الدولية، 2021/02/18، في:.http://www.siyassa.org.eg/News/18023.aspx, (26/05/2022)

وبالرغم من أن التعاون الثنائي لا يزال حاضرا بقوة في العلاقات الدولية إلا أن هنالك إجماعا كبيرا على أن التحولات الدولية الحاصلة وما رافقها من تحديات عالمية ترجح كفة التعاون المتعدد الأطراف كأهم مستوى ينبغي تفعيل نماذجه في السياسة العالمية، إذ أن التهديدات الجديدة في صورة التغير المناخي والهجرة والأوبئة هي ذات أبعاد عالمية تتجاوز حدود الدول وقدراتها ولا يمكن مواجهتها وإدارة الترتيبات المتعلقة باحتوائها بالإعتماد على النماذج الثنائية، وعليه يظهر تفعيل المبادرات التعاونية ذات الأبعاد العالمية أو الإقليمية في أقل الحالات كضرورات لا غنى عنها.

2- التعاون الدولي متعدد الأطراف:

يسود اعتقاد واسع في الأوساط الأكاديمية والسياسية على حد سواء مفاده أنه كلما كان عدد أطراف العمليات التعاونية أكبر كلما كانت نتائجها وفعاليتها أفضل، لذا ينظر إلى التعاون الدولي متعدد الأطراف خصوصا في أبعاده العالمية على أنه يمثل أقوى المستويات في ظل ما فرضته العولمة من روابط وتداخلات وما تسببت فيه من تحديات ليس بالإمكان مواجهتها والحد من تأثيراتها وتداعياتها بشكل انفرادي أو في إطار تحالفات ثنائية.

السعي نحو تكريس تعددية الأطراف بدا قويا عند نهاية الحرب العالمية الثانية مع مخرجات اتفاق بريتون وودز Bretton Woods وعمل هيئة الأمم المتحدة منذ نشأتها على تحفيز هذا الشكل التعاوني من خلال تأكيدها على أهميته في حفظ الأمن والسلم الدوليين وفي الدفع بالمسارات التنموية، ومع أن كثيرا من الآراء ذهبت إلى أن تلك المساعي كانت تمثل مشروعا لفرض الهيمنة الأمريكية إلا أن النظام الدولي الجديد وما صاحبه من تحديات تفوق قدرات وحداته منفردة أثار بقوة الإهتمام بإيجابيات وفضائل التعاون المتعدد الأطراف...، وعلى هذا الأساس تتفق تعريفات الباحثين، فإلى جانب إشارتهم للخاصية العددية غالبا ما يضمنون في تعريفاتهم أهمية التعددية وقدرتها على ضمان التأقلم مع الأوضاع الجديدة وتجاوز الصعاب المشتركة، لذا يذهبون إلى: " أن التعاون الدولي المتعدد الأطراف يشكل النطاق الأشمل لطرح المسائل الدولية ومعالجتها، والمجال الذي يمكن من خلاله إيجاد قواعد ومعايير دولية أكثر عدلا، تراعي الإختلاف والخصوصية، وتمكن من تسخير الجهود الدولية لإيجاد أفضل الحلول لمختلف الأزمات الدولية والعالمية "[1].

لا ينحصر الإهتمام بتعددية الأطراف في المستوى العالمي فحسب، فالإقليمية بدورها يتم توصيفها على أنها بعد ذو أهمية كبيرة، ويعود هذا إلى زيادة ترابط وتداخل مصالح الدول في عصر العولمة وحاجتها للعمل معا بالشكل الذي يوفر لها القدرة على منافسة القوى والتكتلات الموجودة، ومواجهة التحديات المشتركة...، ويعرف التعاون الإقليمي عادة على أنه: " جهود دفع التعاون الإقتصادي والأمني

1_ فاطمة الزهراء كواتي، التعاون الدولي ورهان جائحة كورونا، **دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 6، العدد 1، (2022)، ص. 355.

بين ثلاث دول أو أكثر لتحقيق مصالحهم المشتركة أو درء مخاطر تحيط بهم جميعا، وقد تكون هذه الدول منتمية إلى منطقة جغرافية محددة، كما يمكن أن يجمعها تعاون إقليمي من دون الحاجة إلى التقارب الجغرافي "[1]...، أما مفهوم التعاون عبر الإقليمي فهو مفهوم مغاير يعبر عن: "مرحلة متطورة من العلاقات بين طرفين أو عدة أطراف يؤدي فيه تشابك المصالح المختلفة إلى إنشاء إطار جديد للتعاون، يكون مجاله متسعا ومتعدد الأبعاد والميادين، يتناول القضايا السياسية والإجتماعية والثقافية، بينما تمتد أطرافه إلى منطقتين إقليميتين أو أكثر"[2].

المطلب الثاني: التأصيل التاريخي لمفهوم التعاون الدولي.

كونت الكيانات السياسية منذ القديم علاقات تعاونية جمعت بينها حيث تبادلت السفراء وأقامت التحالفات كما وقعت معاهدات في مجالات التجارة والمقايضة، ولم يكن فهم طبيعة وأبعاد تلك العلاقات وقتها معقدا، حيث كانت واضحة حاجة هذه الكيانات إليها للبقاء أو للإزدهار وكانت التفاعلات التي تجمعها بسيطة يسهل تحليلها وقراءة مساراتها، لذا بقي المفهوم القديم للتعاون بعيدا عن التعقيدات لقرون عديدة في ظل بساطة الروابط بين تلك الكيانات، غير أن ظهور الدول في شكلها الحديث وما أعقبه من تصاعد للحاجة إلى تعاونها بعد الثورة الصناعية ومرحلة الوفاق الأوروبي قد تسبب في تحديات تطلبت التعاون وضرورة تأسيسه بصورة استمرت في التصاعد إلى أن بلغت مستويات عالية في عصر العولمة، مما هيأ لمفهوم بالغ التعقيد عن التعاون الدولي، تتطلب الإحاطة بخصائصه وإدراك دلالاته تتبع تطوره طيلة هذا السياق التاريخي الحديث.

الفرع الأول: القرن التاسع عشر وبوادر تشكل مفهوم التعاون الدولي.

عرف القرن التاسع عشر توجه الدول القومية الأوروبية إلى تغيير سياساتها التي تسببت في حدوث حروب عديدة بينها فاعتمدت العديد من المؤتمرات لحل مشكلاتها التي أسست لما يعرف بمرحلة الوفاق الأوروبي الذي استمر لأكثر من قرن من الزمن، كما توجهت هذه الدول إلى تأسيس العديد من الإتحادات الدولية التي أصبحت أساسا لما سيعرف فيما بعد باسم التنظيم الدولي...، لذا من الواضح أن بوادر تشكل مفهوم التعاون الدولي بشكله الحالي قد ظهرت إنطلاقا من القرن التاسع عشر.

1- مرحلة الوفاق الأوروبي:

بعد التوقيع على معاهدة وستفاليا سنة 1648 التي عرفت الإعلان عن ظهور الدولة القومية في شكلها الحديث، شهدت أوروبا عددا من الحروب كانت أكبرها الحرب التي عرفت هزيمة نابوليون على يد القوى العظمى آنذاك انجلترا، بروسيا، النمسا، وروسيا سنة 1815، لتبدأ حينها سلسلة مؤتمرات

1_ رتيبة برد، مرجع سابق، ص. 733.

2_ المرجع نفسه، ص.737.

ومعاهدات أوروبية سعت إلى تقنين بعض قواعد العلاقات التي تجمعها على أساس التعاون بدلا من قواعد السيطرة والإخضاع.

والبداية كانت من مؤتمر فيينا 1815 الذي نجح في وضع إطار ينظم العلاقات الأوروبية لأكثر من قرن من الزمن، حيث أرسى نظام توازن القوى وأخذ إجراءات صارمة لفرضه، وأعاد الأنظمة التقليدية التي أسقطتها الحملات النابوليونية، كما أقر الحياد الدائم لبعض الدول كسويسرا، إلى جانب أنه سعى إلى تنظيم العلاقات الدبلوماسية من خلال وضعه قواعد لذلك.

ولم يكن مؤتمر فيينا المؤتمر الوحيد الذي عرف توافقا للقوى الأوروبية وبداية لتشكل أطر تعاونية تجمعها، فقد توالت منذ انعقاده المؤتمرات التي ناقشت المشكلات الأوروبية بنوع من التناغم كمؤتمر إكس لاشابيل سنة 1818، مؤتمر صلح باريس 1856، ومؤتمر لاهاي سنة 1899...، هذه المؤتمرات تعددت وتداخلت مواضيعها، وكان من أهمها موضوع المستعمرات الإفريقية التي تم الإتفاق على تقسيمها في مؤتمر برلين سنة 1855[1].

وقد انتهت مرحلة الوفاق الأوروبي مع اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 نتيجة لعوامل عديدة أهمها تصاعد النزعة القومية بأوروبا، غير أن ما تحقق نتيجة للتعاون طيلة محطاتها كضمانها للتوازنات بين أطرافها لفترات طويلة قد شكل أسسا لفهم الظاهرة التعاونية وضبط مفهومها الحديث فيما بعد.

2- إنشاء اللجان الدولية:

لم تهتم المؤتمرات التي تم عقدها أثناء مرحلة الوفاق الأوروبي بالشؤون السياسية والأمنية فحسب، فقد تقاطعت النقاشات بشأن كثير من قضايا الإقتصاد والملاحة والصحة...، لتسفر عن إنشاء العديد من اللجان الدولية المعنية بإدارة مسائل مشتركة في مختلف المجالات، والتي أصبح ينظر إليها فيما بعد على أنها تمثل اللبنة الأولى لتأسيس التنظيم الدولي وإنشاء المنظمات الدولية.

في مجال الملاحة تم إنشاء عدد من اللجان قصد تعزيز ضمان حرية استخدام بعض الأنهار الدولية كاللجنة المركزية لنهر الراين سنة 1815، ولجنة نهر الألب سنة 1821، إضافة اللجنة الدائمة الأوروبية سنة 1856 للإشراف على الملاحة في نهر الدانوب، وقد كانت هذه اللجان تمارس سلطات مباشرة على الدول وتفرض الغرامات وتنظم الملاحة بشكل مستقل عن الدول التي أنشأتها[2].

في مجالي النقل والإتصالات أيضا تم إنشاء العديد من اللجان والإتحادات كالإتحاد الدولي للنقل بالسكك الحديدية سنة 1892، والإتحاد الدولي للإتصالات السلكية واللاسلكية سنة 1865 بغرض تحسين سبل الإتصالات وتنسيق جهود الدول في هذا المجال والقيام بالدراسات الفنية التي تضمن تأهيل

1_ تونسي بن عامر، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص. ص. 143-144.

2_ علي زراقط، **الوسيط في القانون الدولي العام**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص. 318.

الكفاءات، أما في المجال التجاري فتم إنشاء الإتحاد العام لحماية الملكية الصناعية والتجارية والإدارية والفنية سنة 1883، وكان الهدف منه حماية المخترعين وأصحاب العلاقات التجارية وأصحاب الحقوق الفكرية، كما تم إنشاء الإتحاد العام للتعريفات الجمركية سنة 1890، فيما تم قبل سنتين من ذلك إنشاء منظمة الأرصاد الجوية سنة 1878 التي كانت تهدف إلى تسهيل التبادل بين الدول لاستعمال المعلومات الجوية واستخدام آلات الرصد الجوي للطيران والملاحة والزراعة[1].

الفرع الثاني: مفهوم التعاون الدولي في ظل الحرب الباردة.

اقترن مفهوم التعاون الدولي خلال الحرب الباردة بمفهوم الإستقطاب الإيديولوجي، فلقد حاول طرفا الحرب استقطاب دول العالم خصوصا النامية وتلك حديثة الإستقلال إلى معسكريهما، وعلى هذا الأساس نشأت علاقات تعاونية وأحلاف داخل كل معسكر...، مع هذا لا تقتصر دراسة التعاون الدولي خلال هذه الفترة على واقع الإستقطاب كونها جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية أين ظهرت محاولات التأسيس لواقع دولي جديد من خلال إنشاء منظمات دولية ذات طابع عالمي يفترض أن أدوارها تعاونية بحتة.

1- إنشاء المنظمات الدولية ذات الإهتمام العالمي:

بعد فشل عصبة الأمم في القيام بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، حاولت القوى الكبرى غداة نهاية الحرب العالمية الثانية التأسيس لتنظيم دولي أقوى يكون كفيلا بالنجاح فيما فشلت فيه العصبة، كما يكون قادرا على ضبط واقع العلاقات الدولية في مجالاته المختلفة كالمالية والصحية والثقافية على نحو أعلن أنه يستهدف الدفع بصور وأشكال التعاون الدولي.

الإنجاز الأبرز يتمثل في إنشاء هيئة الأمم المتحدة الذي تم بعد خطوات عديدة قام بها الحلفاء أثناء الحرب، انتهت بعقد مؤتمر دومبارتون أوكس Dumbarton Oaks بواشنطن الذي تم خلال الفترة الممتدة من شهر أوت إلى شهر أكتوبر 1944 وضم كلا من الإتحاد السوفييتي والصين، وممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتم خلاله وضع اقتراح مبدئي لتأسيس المنظمة، ثم مؤتمر مالطا بتاريخ فيفري 1945 والذي تم الإتفاق خلاله على هوية أعضاء مجلس الأمن ونظام تصويته، وخلال الفترة الممتدة بين أفريل وجويلية من نفس السنة بحضور خمس دول تم وضع مسودة ميثاق الأمم المتحدة.[2]

فإلى جانب سعيها إلى حفظ السلم والأمن الدوليين وتجنب الفشل الذي أصاب عصبة الأمم، تضمن ميثاق هيئة الأمم المتحدة جملة من الأهداف تتعلق بعملها على ضمان احترام حقوق الإنسان وتنمية العلاقات بين الدول، وحل المشكلات الإقتصادية والسياسية والثقافية، وتحقيق التنمية في إطار التعاون الدولي...، وعليه فكل ما يرتبط بالأهداف المعلنة لعمل هذه الهيئة يجعل جوهرها تعاونيا، وقد تم صياغة المواد من 01 إلى 03 من هذا الميثاق لتأكيد هذا، حيث نصت على ما يلي: تحقيق التعاون الدولي على

1_ تونسي بن عامر، مرجع سابق ، ص. 145.

2_ إبراهيم بن داود، **الوجيز في قانون العلاقات الدولية**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص. 128.

حل المسائل الدولية ذات الصبغة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء[1].

الجانب المالي أيضا تم التأسيس له من خلال اتفاقية بريتون وودز التي هدفت إلى إيجاد نوع من الثبات في السياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم عبر وضع البنية التحتية لتنقل رؤوس الأموال بين الدول كأساس لتسهيل التجارة العالمية، وقد أوجدت هذه الإتفاقية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارية، ورغم مظاهر الهيمنة الأمريكية التي تبديها هذه الإتفاقية التي عرفت احتجاج الإتحاد السوفييتي على بنودها إلا أنها شكلت الإطار العام الذي تعاملت من خلاله الدول ماليا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية رغم كل مساوئها التي أثارت عديد الإنتقادات.

2- التعاون الدولي في ظل الإستقطاب:

خلال الحرب الباردة سعى كل معسكر إلى التفوق على المعسكر الآخر في مختلف المجالات، لذا لم يقتصر السباق على التسلح وتعظيم القدرات العسكرية فحسب، إذ شهدت مجالات الدعاية والإقتصاد وغزو الفضاء وكل القضايا الأخرى في العلاقات الدولية رغبة من الطرفين في إبداء قوة نموذجهما وأحقيته في أخذ الأسبقية، وقد شكل استقطاب دول العالم خصوصا تلك الدول حديثة الإستقلال أولوية قصوى كونه يمثل إضافة في حجم المعسكر ومؤهلاته، لذا تبنت القوتان العظيمتان حينها سياسات وخططا لهذا الغرض تعبر عنها مظاهر عديدة كدعم الحركات التحررية من جانب السوفيات، وسياسة المساعدات المالية من جانب الأمريكيين.

فالبحث عن أكبر قدر ممكن من الحلفاء قد مثل للقطبين المتصارعين إمكانية توسيع مراكز نفوذهما الإقليمية، وزيادة عدد قواعدهما العسكرية، وكسب الأصوات المؤيدة لهما في مختلف القضايا العالمية المختلف بشأنها، وعليه فقط شكل هذا الوضع التنافسي تفاعلات تعاونية داخل كل معسكر في أشكال مختلفة عسكرية، وسياسية، واقتصادية...، ويرى الكثيرون أن هذا قد تسبب في حدوث انحرافات كبيرة عن القيم السامية للتعاون[2]، ويبررون مواقفهم بالإستناد إلى النقاط التالية:

- أن هذا التعاون الحاصل داخل الكتلتين قد خدم الصراع الدائر بينهما وغذاه، وكان بالإمكان أن يؤدي إلى تصعيده أكثر.

- التعاون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية كان يفترض أن يكون في مستوى عالمي لتجنب ما وقع خلال الحربين العالميتين، وهو السبب الذي من أجله تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة.

1_ اللجنة الإستشارية لمجلس حقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة، **تقرير عن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان** ، (التقرير المقدم بالدورة الثامنة، 20-24 فيفري 2012)، ص. 04.

2_ عبد القادر كاشيير، مرجع سابق، ص. 125.

– التعاون داخل كل معسكر كان يمثل هيمنة القوتين العظيمتين على الدول النامية التي فرضت عليها سياسات ونماذج تنموية إشتراكية أو رأسمالية غريبة عن خصوصياتها ولا تتوافق مع قدراتها وإمكانياتها المادية والبشرية.

لم تقتصر صور التعاون الدولي خلال هذه الفترة على تلك التي نشأت داخل كل معسكر، فالتعايش السلمي الذي عرفته العلاقات الدولية خلال نهاية الحرب الباردة يمثل صورا أخرى للتعاون بالرغم من الإطار الصراعي الذي يغلفه، كذلك تمثل التفاعلات التي دارت بين دول حركة عدم الإنحياز التي تم تأسيسها سنة 1961 مظاهر أخرى للتعاون الدولي، تعبر عن رفض أعضائها لواقع الإستقطاب ولأن تكون جزءا من الصراع الدائر.

الفرع الثالث: النظام الدولي الجديد وتعقد مفهوم التعاون الدولي.

أدى انهيار الإتحاد السوفياتي وظهور النظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد إلى ظهور تحولات جيوسياسية هائلة شكلت مع آليات العولمة واقعا جديدا للسياسة العالمية يتميز بالترابط والتعقيد، وهو ما عزز من مفاهيم كثيرة ترتبط بالتعاون الدولي كالإعتماد المتبادل والشراكة والتكامل، كما وسع من دلالات المفهوم التي ازدادت تعقيدا في ظل ظهور جملة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في العلاقات الدولية.

1- الدلالات الجديدة لمفهوم التعاون الدولي:

في ظل التحولات الكبرى التي واكبت ظهور النظام الدولي الجديد كتحول مفهوم القوة واتجاهها لأن تتخذ مرتكزات اقتصادية بدلا عن تلك العسكرية التي ميزتها طيلة الحرب الباردة وما تضمنه ذلك التحول من اشتداد للترابط في تفاعلات العلاقات الدولية خصوصا مع تصاعد أدوار الفاعلين من غير الدولة، لم تعد دلالات مفهوم التعاون الدولي تتعلق بأهداف حفظ السلم والأمن الدوليين وإدارة النزاعات الدولية فحسب، ولم تبق وسائله مرتكزة في أغلبها على المساعدات الإقتصادية والإنسانية، فالمفهوم تعقد بشكل كبير وأصبح أكثر اتساعا من هذا الإطار الضيق.

الترابط الكبير الذي أصبح يميز اقتصاديات الدول إضافة إلى مختلف المجالات الأخرى والذي دعمته مظاهر العولمة بشدة، جعل الباحثين جوزيف ناي Joseph Ney وروبرت كيوهين Robert Keohane يذهبان إلى أن عالم ما بعد الحرب الباردة أصبح يتصف بخاصية الإعتماد المتبادل المعقد بحيث يوجد اعتماد متبادل وترابط كثيف بين مختلف الفواعل في السياسة العالمية، ويؤكدان على أن هذا التعقيد قد أحدث تحولا عميقا في جوهر العلاقات الدولية بحيث أن أي حدث في دولة معينة قد تكون له تداعيات كبيرة في دول أخرى كما يمكن أن يكون التأثير عالميا بدرجات مختلفة، إضافة إلى أن هذا العالم الذي تراجع فيه دور القوة العسكرية لم يعد مجديا تقسيم قضاياه بين السياسة العليا واهتماماتها العسكرية والأمنية والسياسة الدنيا واهتماماتها الإقتصادية والإجتماعية، فأي قضية مهما بدت هامشية يمكن أن

تصبح من أولويات السياسة العالمية، لذا يتطلب التعاطي مع العديد من القضايا تفعيل العمل المشترك حسب الباحثين.[1]

هذا الوضع خلق ترابطا شديدا في المصالح وأصبح شبه مستحيل أن تتمكن الدول من مواجهة جملة التحديات الإقتصادية والأمنية بشكل منفرد أو بالإكتفاء بعلاقات تعاونية ثنائية، لذا أصبح للتعاون الدولي متعدد الأطراف أهمية بالغة وأصبح الإنخراط في مساراته ضرورة ملحة، ولا يقتصر هذا على المستوى العالمي فحسب، "فلقد أضحى التعاون الإقليمي ظاهرة بارزة ومهمة، وأصبح الحديث عن ضرورة هذا المستوى التعاوني طاغيا على كثير من خطابات صناع القرار نظرا لهذه الظروف والمتغيرات، لذا فالتحكم ومواجهة ما تفرضه المستجدات الدولية والإقليمية لا يمكن تحقيقه إلا بالتعاون الذي يتطلب في كثير من الأحيان التوجه إلى الإقليمية، وهذا التوجه قد شهده العالم فعلا وما زال يشهده بسبب التطور الحاصل على مستوى التجمعات وتشابك وتداخل تفاعلاتها الوطنية والدولية، وزيادة متطلباتها التي لم تعد للدولة الوطنية القدرة الكافية على تلبيتها "[2].

وقع التحديات الجديدة أشد تأثيرا على الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة، ففي المجال الإقتصادي مثلا أدت الترتيبات العالمية الجديدة في ظل القطبية الأحادية إلى انخفاض أسعار المواد الأولية التي تشكل المصدر الأساسي لمداخيل العملة الصعبة لتلك الدول التي لم تنجح في تنويع صادراتها، والوضع ازداد تعقيدا مع اتجاه المساعدات المقدمة من طرف الدول الغنية إلى الإنخفاض بفعل غياب العوامل الإيديولوجية التي كانت تحفزها أثناء الحرب الباردة، وحتى وإن قدمت هذه المساعدات فقد أصبحت مغلفة بالهيمنة ومقترنة بمشروطية كبيرة تمس سيادة هذه الدول المتآكلة أساسا جراء انعكاسات العولمة...، يضاف إلى كل هذا الشراكات غير العادلة التي دخلت فيها والتي تصب في مصلحة القوى الكبرى على حسابها كنموذج الشراكة الأورومتوسطية مثلا، وهو ما يستدعي تجاوز تلك الدول لخلافاتها والعمل على تفعيل أطر تكاملية تجمعها تمكنها من التفاوض من مواقع أقوى.

2- إنعكاسات تصاعد التهديدات الأمنية اللاتماثلية:

تدعو المؤسسات الدولية في صورة هيئة الأمم المتحدة والبنك العالمي منذ نهاية الحرب الباردة إلى تبني مفهوم للتعاون الدولي يقوم على تعددية الأطراف ويرتكز على مبادئ مستمدة من القيم الليبيرالية كتعزيز التجارة والإستثمار والكفاءة الإقتصادية، والعمل على تحقيق تنمية مستدامة في إطار عالمي موسع، ونشر الديمقراطية والسعي إلى احترام حقوق الإنسان وترقيتها عالميا، غير أن هذا الإطار الذي حاول أن يهندس للعمل الدولي المشترك في هذه المرحلة الجديدة لم يأخذ في البداية التصاعد المستمر

1_Waheeda Rana, Theory of Complex Interdependence: A comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts, **International Journal of Business and Social Science**, Center for Promoting Ideas, v 6, N 02,(February 2015), pp. 3-4.

2_ Philip Marchesin, **les nouvelles menaces, les relation nord-sud des années 1980 a nos jours**, (paris: ED Kaft ala, 2001), p.143.

للتهديدات الأمنية اللاتماثلية بالجدية الكافية، لكن أدى التطور المطرد لانعكاساتها إلى إقحامها في جوهر العمل التعاوني الدولي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

تعرف التهديدات الأمنية اللاتماثلية على أنها تلك التهديدات التي تبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الإقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة، والنزاعات الداخلية وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، ومشكلات البيئة والتغير المناخي، إضافة إلى تفشي الأوبئة والجوائح، ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي باعتبار تماثل أطرافها إلى النمط اللاتماثلي بالنظر إلى عدم تماثل طبيعة أطرافها تزامنا مع التغيرات والتحولات الحاصلة في النظام الدولي.[1]

تشكل أحداث سبتمبر 2001 محطة فارقة في إدراك حقيقة مخاطر التهديدات اللاتماثلية وأهمية تفعيل صور التعاون الدولي في مواجهتها، والبداية كانت بقيادة الولايات المتحدة للتحالف الدولي ضد الإرهاب وما أتبعه من غزو لأفغانستان ثم العراق، غير أن الجدية التي ظهرت في التعاطي مع مسألة الإرهاب الدولي لم تظهر بنفس الشدة على مسارات التعاون في مواجهة التهديدات العالمية الأخرى كالتغير المناخي وانتشار الأوبئة والجوائح، حيث أن لغة المصالح والحسابات الجيوسياسية لم تتنازل عن أسبقيتها لفائدة الإنخراط في مبادرات تعاونية فعالة تستهدف احتوءها أو التخفيف من مشكلاتها وتداعياتها.

المطلب الثالث: التعاون الدولي من منظور نظريات العلاقات الدولية.

يختلف فهم وتصور التعاون الدولي كثيرا بين مختلف المدارس الفكرية في العلاقات الدولية، حيث لا تحظى عندها فرصه وإمكانيات تحقيقه بنفس الحجم تماما مثلما تختلف قراءاتها ومقارباتها لتفاعلاته، ويظهر هذا بشكل جلي عند تيارات المدارس الثلاثة الكبرى التي تسهب في تقديم تفسيراتها للظاهرة التعاونية وتحليلاتها لفوضوية النظام الدولي، وتسترسل مختلف هذه التيارات في إبراز وتبرير مرتكزاتها وافتراضاتها بشأنها، إذ تختلف هذه الإفتراضات وتتعارض بشدة بين الواقعيين والليبيراليين، فيما أسس البنائيون لمفاهيم مغايرة عن تلك السائدة لدى النظريات المادية التفسيرية.

الفرع الأول: التعاون الدولي من منظور الفكر الواقعي.

تقود افتراضات الفكر الواقعي في عمومها إلى اعتبار العلاقات الدولية مبنية على التنافس والصراع، وتعتبر أن الأنساق التعاونية التي يظهرها النظام الدولي أحيانا هي في خدمة تلك السياقات التنافسية والصراعية، وتبني الواقعية افتراضاتها هذه على مرتكزات عديدة انتقلت بها من مفهوم الطبيعة البشرية عند التقليديين إلى واقع فوضوية النظام الدولي عند الجدد، وتفسر محدودية فرص التعاون الدولي بناءا على إمكانيات الغش واهتمام الفاعل الوحيد في النظام الدولي ممثلا في الدولة بالمكاسب النسبية.

1_ Frank G.Hoffman , **Conflict in The 21 Century: The Rise of Hybrid Wars** ,(Virginia: Potomac Institute for Policy Studies, December, 2007) , p 9.

1- من مفهوم الطبيعة البشرية إلى فوضوية النظام الدولي:

انطلقت النظرة التشاؤمية للواقعية تجاه التعاون الدولي من اعتقاد الواقعيين التقليديين بأن الطبيعة البشرية هي المدخل الرئيسي لفهم وتحليل ما يحدث في السياسة الدولية، فهانس مورغانتو Hans Morgenthau يرى أن المجتمع الدولي يحكم بواسطة قوانين تجد جذورها في الطبيعة البشرية، ولتحسين هذا المجتمع ينبغي فهم القوانين التي يحيا البشر في ظلها، لذلك يذهب إلى أنه إذا كانت هذه الطبيعة تدفع الناس إلى القوة كهدف أول ونهائي فإن حقيقة العلاقات الدولية هي حقيقة حول القوة وتجلياتها وأشكالها وحدودها ومضامينها وقوانينها، وهذه حقيقة عالمية شاملة يمكن الوثوق بها في كل الأزمان والظروف حسب رأيه.[1]

تتفق الواقعية الجديدة مع التقليدية في محدودية فرص التعاون الدولي، غير أنها ترفض اعتماد متغير الطبيعة البشرية الذي انتقده كينيث والتز Kenneth Waltz بشدة، حيث رأى أنه من غير الممكن بناء نظرية علمية قائمة ببساطة على مفهوم الطبيعة البشرية التي لا يمكن إثباتها ولا قياسها، واقترح بدلا عن ذلك الإعتماد على حقيقة فوضوية النظام الدولي التي بإمكانها أن تمثل مفتاحا لتفسير سلوك الدول في مجال السياسة الدولية، ففي ظل الفوضوية التي تعني غياب سلطة عليا تتولى إدارة وتنظيم التفاعلات الدولية سيتعزز تأثير المعضلة الأمنية وستسعى الدول بناءا على ذلك إلى تعزيز قوتها رغبة منها في تحقيق مصالحها والحفاظ على أمنها.

فتحقيق التعاون الدولي حسب الواقعيين الجدد صعب للغاية نظرا لأن فوضى النظام الدولي وافتقاده لحكومة عالمية مركزية قادت إلى تعريض الدول لخطر الإعتداء بسبب عدم وجود من يمنع ذلك ويحرص في المقابل على تنفيذ الإتفاقيات التعاونية وضمان عدم الإخلال ببنودها، لذا فأمام العقبات الهيكلية التي يفرضها هذا النظام في وجه تبني الدول لسياسات تعاونية من العقلاني أن تهتم فقط بتعظيم قوتها وتحقيق مصالحها.[2]

2- إمكانيات الغش والإهتمام بالمكاسب النسبية:

يواصل الواقعيون الجدد تبرير محدودية فرص التعاون الدولي من خلال تطرقهم لاحتمالية الغش، فمن الصعب أن تتعاون الدول وهي لا تثق في بعضها البعض، ويأتي انعدام الثقة هذا من قناعتها بأن الجميع يسعون إلى زيادة قوتهم وتحقيق مصالحهم القومية ولو على حساب الآخرين، لذا يصبح الغش وعدم احترام الإتفاقيات أمرا مبررا ومقبولا بالنسبة لهم، ووفقا لهذا تأخذ تصرفات الدول المسار نفسه وهو ما يخلق المعضلة الأمنية، حيث يصبح أي سلوك تتخذه دولة معينة يعتبر معاديا حسب قراءة الدولة

1_ محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص. 221.

2_ Kenneth N. Waltz, **Theory of international politics,** (California: Wesely publishing company, 1979), p.109.

الأخرى، وبالضرورة يصبح الخروج من هذه المعضلة أمرا معقدا لأنه يتوقف على التأكد والمعرفة التامة لمختلف الأطراف بنوايا الأطراف الأخرى، ومحصلة كل هذا أن تقفز احتمالات الصراع والحروب بعيدا عن احتمالات التعاون.

ويؤدي حسبهم أيضا اهتمام الدول بالمكاسب النسبية إلى تقليل فرص التعاون الدولي، إذ بدل اهتمامها بالتعاون لتحقيق المكاسب المطلقة والتي تعني إمكانية تحقيق مصالح جميع أطراف العمليات التعاونية، تحرص الدول عادة على أن تكون واعية تماما ومدركة للمكاسب من هذا التعاون ومقارنتها مع المكاسب التي قد تحققها الأطراف الأخرى، قصد تحقيق القدر الأوفر من مكاسب هذه العمليات أو الإستئثار بها لنفسها، ويوضح هذا حالة عدم الثقة التي ترافق سعي الدول لتحقيق مصالحها، ما يصعب تحقيق التعاون والحفاظ عليه.

3- إحتمالات التعاون القائمة حسب الواقعيين:

تذهب التيارات الواقعية إلى أن الدول تتبنى التعاون فقط عندما يخدمها في ظل سياقات الأوضاع التنافسية أو الصراعية التي تخوضها، لذا فصور التعاون الدولي التي يبديها النظام الدولي يمكن تفسيرها من خلال تحليل المسارات التنافسية المسيطرة، بمعنى أن الدول تلجأ إلى التعاون قصد الهيمنة على الأطراف التي تتعاون معها أو قصد استغلال العملية التعاونية في تحقيق التفوق على منافس من خارجها، مثلما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية بتعاونها مع الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما كرست هذا التعاون للتفوق على الإتحاد السوفييتي وتطويقه.

مع هذا ليس كل الواقعيين بهذا التشاؤم حيال التعاون الدولي، فقد ظهر بعض الباحثين الواقعيين الذين يرون إمكانيات الدفع بالعمل الدولي المشترك بعيدا عن كل الخلفيات التنافسية، مثل من يطلق على اتجاههم بالواقعية المشروطة، وهم فئة ترى بأنه في ظل ظروف معينة يمكن للخصوم أن يحققوا أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية بدلا من السياسات التنافسية، وفي مثل هذه الظروف سوف تختار الدول التعاون بدلا من التنافس.[1]

الفرع الثاني: التعاون الدولي من منظور المدرسة الليبيرالية.

تجادل النظريات الليبيرالية كثيرا وتناقض في فهمها وتفسيرها للعلاقات الدولية افتراضات وتصورات النظريات الواقعية، والبداية بالفواعل، إذ لا يحصرهم الليبيراليون في الدول فحسب حيث يعتبرون أن هنالك فواعل آخرين مؤثرين في صورة المنظمات الدولية ومختلف الفواعل غير الدولاتيين...، ويظهر التعاطي مع موضوع التعاون الدولي وإمكانيات تحقيقه وتفسير تفاعلاته مدى التعارض الموجود بين المدرستين الفكريتين الكبيرتين، حيث يطبع النظريات الليبرالية تفاؤل كبير تجاه تحقيق العمل المشترك خصوصا في

1_ جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في: جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مترجما، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 418.

مواجهة التحديات المشتركة وتقترح آليات كثيرة لتعزيزه رغم إقرارها بفوضوية النظام الدولي التي يرتكز عليها الواقعيون البنيويون في نفي فرصه.

1- إمكانية التعاون الدولي في ظل الفوضى:

لا يتجاهل الليبيراليون الفوضى المميزة للنظام الدولي لكنهم يرون أنها لا تمنع إمكانيات قيام تفاعلات تعاونية، فالمشكلات التي تتسبب فيها هذه الفوضى يمكن تجاوزها حسبهم من خلال قدرة الفاعلين انطلاقا من عقلانيتهم على حلها بالإعتماد على العمل الجماعي، فالتعاون الدولي من أجل المنفعة المتبادلة هو مرغوب وممكن في الوقت ذاته، إذ يمكن تعزيز العديد من العوامل والحوافز التي لها قدرة تمكينه كالمؤسسات الدولية ونشر الديمقراطية، إضافة إلى أنه من الممكن ضبط ترتيبات تسمح بالشفافية وبإتاحة المعلومات للجميع داخل النظام الدولي ما من شأنه أن يؤدي إلى التركيز على إمكانية تحقيق المكاسب لجميع الأطراف المشاركة.[1]

فالليبيراليون لا ينظرون إلى فوضى النظام الدولي على أنها شديدة الحدة كما يصورها البنيويون، وإنما هي حسبهم فوضى تنافسية يمكن تلطيفها والتخفيف من تأثيراتها بواسطة المؤسسات الدولية التي تعتبر فواعل مهمة ولها دور كبير في السياسة الدولية مثلها مثل الدول، هذه الأخيرة في ظل غياب سلطة عليا تخضع لها يلعب توزيع القوة والثروة في النظام الدولي دورا كبيرا في توجيه سلوكها الذي يتحدد غالبا وفق حسابات الكلفة والمنفعة المرجوة، فهي تسعى لتعزيز مصالحها الإقتصادية بالدرجة الأولى وليس العسكرية كما يرى الواقعيون، وعليه يمكن إيجاد توافقات في هذا النوع من المصالح بوجود مؤسسات دولية متعددة أطراف ذات سلطات وقدرات مناسبة.[2]

2- آليات تحفيز التعاون الدولي وفق النظريات الليبيرالية:

تشكل مرتكزات وفرضيات كل نظرية من النظريات الليبيرالية الآليات اللازمة لتحفيز التعاون الدولي حسب تصورها، فنظرية الإستقرار المهيمن ترى أن التعاون يكون مرتبطا ببنية دولية أو إقليمية تتسم بالهيمنة التي تدفع إلى احترام قواعد المنظومة، فهي (الهيمنة) التي تؤمن تقاسم المكاسب الجماعية كما أن المهيمن قادر على تغيير البيئة لصالحه من خلال تقديمه سلعا أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن.[3] أما نظرية السلام الديمقراطي فتؤمن بأن انتشار الديمقراطية كفيل بحفظ الأمن الدولي، فهي تستبعد تصارع الديمقراطيات مع بعضها، حيث أن جميع الأطراف وفق هذا السلام تعتنق نفس المبادئ والقيم مما يخلق بينها توافقا كبيرا.

1_ أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص. 404.

2_ محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص. 192.

3_ مارتن غرفيتس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مترجما، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 396.

تذهب نظرية الإعتماد المتبادل إلى أن الإقتصاد يوفر فرصا كبيرة للتعاون، فالمصالح الإقتصادية المشتركة بين الدول تتطلب التبادل والتعاون حتى تفضي إلى تحقيق المنفعة والرفاهية لجميع الأطراف، لذلك فصور الإعتماد المتبادل من شأنها أن تؤدي إلى الحد من الصراع بين أطرافه، كما أنه بإمكانها أن تعمل على تقوية الروابط في مجالات أخرى ثقافية واجتماعية وغيرها.

النظرية الوظيفية الكلاسيكية تتناول أهمية الوسائل التقنية الحديثة والنمو الإقتصادي على المستويات الإقليمية خصوصا في تفعيل مظاهر التعاون الدولي، حيث يرى منظروها أنه بفصل هذه المجالات عن السياسة والتركيز عليها بالإمكان الوصول بالمسارات التعاونية إلى التكامل الدولي على اعتبار أنها مسائل غير مثيرة للجدل ويمكن التوافق عليها، ومن خلال مبدأ الإنتشار سيؤدي نجاح التعاون الإقتصادي إلى نجاح التعاون في المجالات الأخرى، كما أن مسألة السيادة لن تكون مطروحة حينها على اعتبار أن الشكل يتبع الوظيفة حسبهم.

أما الوظيفية الجديدة – التي ترتبط كثيرا بإرنست هاس Ernst Hass الذي يقر بأن تفعيل الآليات الوظيفية أسهل على المستوى الإقليمي في ظل الإطار القيمي المشترك– فقد خالفت الوظيفية الكلاسيكية في تحديد متطلبات وشروط المسارات التكاملية من خلال تأكيدها على ضرورة إقحام القوى السياسية في العملية التكاملية وأن هذه الأخيرة تخضع لإرادة الدول التي لا يفرض عليها الإنخراط، لذا فالإنتقال من الولاء للدولة القومية إلى الولاء لهيئات جديدة كالمنظمات الإقليمية يتطلب عدم التفريط في دور النقابات والمجتمع المدني ومجموعات المصالح للدفع بالمسار التكاملي إلى النجاح[1].

بالنسبة للنظرية الليبيرالية المؤسسية الجديدة فتكمن رؤيتها في أن هناك إمكانيات لتنمية وتطوير أنماط التعاون الدولي في ظل تحقيق الوفرة والمساواة والأمن والمصالح أو المنافع المتبادلة بين الدول اعتمادا على المبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية، مع إقرارها بفوضوية النظام الدولي.[2] وعلى الرغم من إدراكها أن الغش والخداع يمثلان أكبر العوائق أمام التعاون، فإن مفتاح حل تلك المشكلات في نظرها يكمن في المؤسسات القادرة على خلق أنظمة أو إجراءات خاصة بمراقبة الغش، وتقليل تكاليف نقل المعلومات وتسهيل عقد الصفقات في علاقات الدول البينية...، حيث إن تأسيس مؤسسة يمكن أن يزيد التعاون، إذ توفر المؤسسات المعلومات، وتزيد المصداقية وتنشئ نقاط الاتصال، وبالتالي تخفف من عدم

1_ عبد القادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة**، (عمان: دار وائل للنشر، 1997)، ص.ص. 92-95.

2_ محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات**، (بيروت: دار الجيل، 1999)، ص. 170.

اليقين وتتيح لمبدأ المعاملة بالمثل أن يتم تفعيله بشكل أفضل عبر تقديم معلومات عن تفضيلات الآخرين ونواياهم وسلوكياتهم.[1]

الفرع الثالث: المقاربة البنائية للتعاون الدولي.

تقدم البنائية مقاربة مختلفة تماما للتعاون الدولي عن تلك التي تقدمها المقاربات الواقعية والليبيرالية، ذلك لأنها تبتعد عن التفسيرات المادية ولا تنظر إلى العلاقات الدولية من منظار القوة في أشكالها الملموسة أو من خلال تقييم روابطها وتفاعلاتها وفق معايير عسكرية أو اقتصادية بحتة، فنظرا لأنها مدرسة اجتماعية في الأساس، تغلب عليها النزعة الإجتماعية في تصوراتها، ويظهر تقديمها لنفسها على أنها نظام للأمن التعاوني هذه النزعة من خلال المتغيرات والمفاهيم التي تعتمدها كالأفكار، الهوية، الخطاب، الفهم المشترك، الأدوار، والمعرفة، لذا فقد ساهمت افتراضاتها في إثراء الحقل المعرفي وقدمت تصورات جديدة أثبتت فعاليتها في تحليل جوانب معينة كتحليل كيفية تغير الهويات والمصالح بمرور الزمن، لكن مع هذا انتقدت كثيرا لكثرة هذه المفاهيم والمتغيرات التي تعتمدها كونها تضفي عليها خصائص الإقتراب أكثر من خصائص النظرية، كما أن إهمالها لتأثيرات الجوانب المادية يقود إلى عدم فهم أبعاد مهمة في مختلف المسارات التفاعلية بما في ذلك التعاونية حسب الكثير من الباحثين.

1- التصور البنائي للفوضى الدولية:

كالواقعية والليبيرالية لا تنف البنائية الفوضى الدولية، لكنها تؤكد على أن هذه الفوضى وما تعنيه من غياب للسلطة المركزية العالمية لا تقود إلى حتمية الدفع بسلوك الدولة في اتجاه محدد، وأنها ما هي في نهاية الأمر إلا ما تصنعه الدول منها، وبالتالي فلا علاقة للتعاون الدولي بغياب السلطة المركزية بقدر ما هو حالة مرتبطة بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة، فالبنية الدولية بناءا على هذا ما هي إلا ثقافة مشتركة وليست مجرد بنية مادية صرفة، ذلك لأن البنية العميقة للمنظومة الدولية تتم صياغتها وتشكيلها بواسطة الفهم المشترك الذي يتحكم في العنف المنظم، وليس بتوزيع القدارت المادية الصرفة فقط كما يرى الواقعيون البنيويون.[2]

وترى البنائية إمكانية تحقيق التعاون في ظل ظروف الفوضى، وتبدأ بالسؤال عن كيفية فهم الدول لمصالحها في قضية معينة، فكيفية توزيع الهويات والمصالح للدول المعنية إلى جانب توزيع القوة المادية، قد يساعد في توضيح ما إذا كان التعاون بينها ممكنا، ما يعني أن التسليم بوجود مصالح مسبقة يعتبر عقبة في طريق بناء نظرية للتعاون وفقا للمدرسة البنائية.[3]

1_ Martin Griffiths, **Fifty Key Thinkers in International Relations**, (london and new york: routledje, 2001), p.188.

2_ عبد الله جبر العتيبي، التعاون الدولي في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد 11، (جانفي 2006)، ص. 144.

3_ المرجع نفسه، ص. 165.

2- تشكيل السلوك التعاوني حسب البنائيين:

في رؤيتها لتشكيل السلوك التعاوني في العلاقات الدولية تعتقد البنائية أن للأفكار أهمية بالغة، فدور الأفكار عندها ينبغي أن يأخذ الأولوية، وتنطلق من فرضية مفادها أن العالم المادي غير محدد ولا يمكن فهمه إلا في سياقات المعنى، وبالتالي فالأفكار هي التي تحدد القوة المادية وتعطيها معانيها، إذ أنها إلى جانب التصورات والمعرفة التي تتم مشاركتها على نطاق واسع بين الأفراد، والتي يمكن أن تحمل من قبل جماعات مختلفة مثل المنظمات، صناع القرار، الجماعات، أو المجتمع...، فهي بنيات عقلية يحملها الأفراد وهي مجموعة من المعتقدات المميزة والمبادئ والمواقف التي توجه السلوك والسياسة.[1]

ويلعب الخطاب دورا أساسيا في تشكيل التعاون الدولي حسب البنائيين لأنه المخول بتحقيق التوافقات حول الهوية والمصالح وإعادة إنتاج المؤسسات والمعايير، فافتراضاتهم بشأن التعاون الدولي ترتكز على تشكيل هذه الهويات والمصالح التي ليست معطى مسبقا كما يرى العقلانيون، لذا يمكن تلخيص التصور التعاوني حسب البنائية على أنه تصور قائم على مفهوم البنية الإجتماعية المشبعة بالعوامل المثالية كالمعايير والقواعد والقوانين، ولهذه البنية تأثير على هويات ومصالح الدول وبالتالي على سلوكها التعاوني، وهذا يحمل معه منطلقا جديدا في فهم التعاون الدولي يختلف عما جاء به التقليد العقلاني.[2]

1_ عبد الحميد مشري، مرجع سابق، ص. 57.

2_ المرجع نفسه، ص.ص. 59-60.

المبحث الثاني: الأوبئة في العلاقات الدولية: تحليل مفاهيمي أمني.

يوفر علم الأوبئة لمجالات البحث الاجتماعية والإنسانية الأدوات اللازمة لفهم طرق تفشي وانتشار الأمراض الوبائية والإلمام بخصائصها الطبية، لذلك وجد الباحثون في حقل العلاقات الدولية المنطلقات المناسبة لصياغة تصورات تهدف إلى الإحاطة بأبعاد الظاهرة الوبائية وتأثيراتها المختلفة في هذا المجال وتحديد روابطها بمختلف المفاهيم ذات الصلة في السياسة العامة والعالمية، وبالرغم من توجه عدد من الأكاديميين لنفي أهمية التفسيرات العلمية واعتمادهم لفرضيات سرديات المؤامرة إلا أن هذا لم يكبح تصاعد الإهتمامات البحثية التي لم تكتف بوصف التطورات التاريخية وما تضمنته من مظاهر تعاونية في مواجهة تداعيات الجوائح والأوبئة، فالمقاربات الأمنية الحديثة تعاطت مع تهديداتها وتأثيراتها على جميع المستويات الفردية والوطنية والعالمية محاولة بذلك سد شيء من الفراغ الذي خلفه إهمال النظريات الكبرى في العلاقات الدولية لإقحام هذه التهديدات ضمن ظواهرها وقضاياها.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للأوبئة في العلاقات الدولية.

تتطلب الإحاطة بالخصائص العلمية للتهديدات الوبائية وفهم تداعياتها على المستويات الوطنية والعالمية والوقوف على اختلاف طرق تفسير الأكاديميين والسياسيين لمصادرها ومسبباتها ضبط المفاهيم المختلفة المعبرة عن انتشار الأمراض الوبائية والتمييز بينها، وتفكيك مفهومي الصحة العامة والصحة العالمية ومضامينهما المستجيبة لهذه التهديدات، إلى جانب ضرورة الإحاطة بفهم الظاهرة الوبائية في حقل العلاقات الدولية بعيدا عن الثقة في تفسيرات العلوم الطبية من خلال سياقات الحروب البيولوجية وسرديات المؤامرة.

الفرع الأول: ضبط مفاهيم الإنتشار الوبائي.

في الأدبيات المختلفة لجميع التخصصات العلمية بما فيها علم الأوبئة يستخدم كثيرا مصطلح الوباء للتعبير عن مختلف أنماط انتشار الأمراض الوبائية بالرغم من أن الوباء يمثل نوعا من أنواع انتشار هذه الأمراض مثله مثل الفاشيات والجوائح، غير أن هذا لا يطرح التباسات كبيرة نظرا للإمكانية الدائمة في انتقال مرض معين إلى مستوى أو شكل آخر من الإنتشار، ونظرا لأنه بالتركيز على النطاق والمستويات التي بلغتها عدوى هذه الأمراض وتحديد جغرافيتها يمكن بسهولة إدراك إن كان الأمر يتعلق بفاشية أو وباء أو جائحة، والميل الكبير نحو استخدام مصطلح الوباء يعود إلى أن له جذورا تاريخية طويلة في امتلاك دلالاته الصحية.

1- المرض، الأمراض المعدية والأمراض الوبائية:

يعرف المرض Disease عادة على أنه حالة غير طبيعية تصيب جسم الإنسان أو الحيوان أو النبات أو أحد الأعضاء، وتؤدي إلى حدوث خلل واضح في قدرة الجسم على أداء وظائفه الطبيعية، كما

تصاحبه دوما مجموعة من الأعراض، ولكل مرض مسببات وعوامل تؤدي إلى ظهوره[1]، ويضيف بعض المختصين في تعريفاتهم مجموعة الإعتلالات العقلية والإجتماعية إلى الإعتلالات العضوية حيث يذهبون إلى أن المرض هو الحالة التي يحدث فيها خلل من الناحية العضوية أو العقلية أو الإجتماعية للفرد ومن شأنه إعاقة قدرته على مواجهة أقل الحاجات اللازمة لأداء وظيفة مناسبة[2]، وتنقسم الأمراض من حيث مسبباتها وعوامل ظهورها وانتشارها إلى أمراض معدية وأمراض غير معدية.

تظهر الأمراض المعدية أو السارية سواء المستجدة منها أو القديمة "المعاودة أو المنبعثة" نتيجة لانتقال العدوى التي تتسبب فيها البكتيريا والفيروسات والفطريات والطفيليات، حيث تتسبب البكتيريا وهي كائنات حية وحيدة الخلية في ظهور نطاق واسع من الأمراض كأمراض الحمى المختلفة وأمراض الجهاز التنفسي، أما الفيروسات فهي أصغر حجما من البكتيريا ولا تستطيع الحياة والتكاثر إلا داخل خلية حية فتتسبب أيضا في أمراض كثيرة منها الإنفونزا ومرض الإيدز وشلل الأطفال، فيما تتسبب الفطريات في العديد من الأمراض الجلدية والأمراض التي تصيب الجهاز التنفسي والعصبي، بينما تسبب الطفيليات أمراضا أخرى مثل الملاريا أو الدوسنتاريا الأميبية أو أمراض الديدان الطفيلية وغيرها.[3]

وتندرج الأمراض الوبائية ضمن الأمراض المعدية القادرة على الإنتشار الشديد، مع تميزها بالحدة وبقوة تأثيراتها الصحية وإمكانياتها في إحداث تداعيات تتجاوز المجال الصحي إلى مجالات مختلفة، كما أنه يصعب التصدي لها واحتواؤها خصوصا عندما يتعلق الأمر بمرض مستجد لم تكتشف لقاحاته بعد، وتنقسم هذه الأمراض من حيث جغرافيا التفشي ونطاقات الإنتشار إلى فاشيات وأوبئة وجوائح.

2- الفاشية Outbreak:

يعرف علماء الأوبئة الفاشية على أنها حدوث زيادة غير عادية في عدد حالات مرض معد معين، وقد يشمل انتشار هذه الحالات منطقة واحدة كالسفينة أو القرية أو المؤسسات المغلقة...كما يمكن أن يكون أوسع، إلا أن عددها يأتي صغيرا ومحدودا في الغالب حتى أن وجود حالتين أو حالة واحدة في منطقة لم يكن يتواجد فيها المرض سابقا يعتبر فاشية أيضا، وقد تستمر الفاشية بضعة أيام أو بضعة أسابيع ومن الممكن أن تستمر لعدة سنوات، والمتخصصة ريبيكا فيشر Rebecca S.B. Ficher تذهب إلى أن فاشيات الأمراض تكون أكثر وضوحا عندما يتعلق الأمر بظهور مرض جديد، وذلك لأنه لم يكن مرضا معروفا وعليه فعدد الحالات التي كانت متوقعة بالضرورة هو صفر، وتعتبر أن اكتشاف الفاشيات بسرعة مهم للغاية، حيث بمجرد أن تكتشفها السلطات الصحية المحلية ينبغي عليها أن تباشر تحقيقات لتحديد

1_ أميرة السيد حسن الصديق، مرجع سابق، ص. 67.

2_عصام بدري أحمد محمد، المسؤولية الإجتماعية للشباب الجامعي لدعم الجهود الحكومية في مواجهة الأمراض الوبائية المعدية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية** ، المجلد 1، العدد 51، (جويلية 2020)، ص. 278.

3_حنان عيسى الملكاوي، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، **نشرية الألكسو العلمية**، العدد 02، (جويلية 2020)، ص. 08.

المصابين وضبط أعدادهم لاستخدام هذه المعلومات بغية تحديد أفضل السبل لاحتواء تفشي المرض ومنع حدوث إصابات جديدة بالعدوى.[1]

3- الوباء Epidemic:

يعرف الوباء على أنه أزمة صحية حادة طويلة الأمد نسبيا وناتجة عن مرض شديد العدوى وسريع الإنتشار، إذ أنه ينتشر في منطقة جغرافية أوسع من تلك التي تغطيها الفاشيات، وينتج عادة عن فشل الجهود في احتواء الفاشيات أو أن تلك الجهود جاءت بعد فوات الأوان.[2]

ويبني مجمل المختصين في علم الأوبئة تعريفاتهم على هذا الأساس، حيث يركزون على اتساع المساحة الجغرافية التي ينتشر فيها الوباء، فيعرفه البعض على أنه إنتشار مفاجئ وسريع لمرض ما بين عدد كبير من الأفراد في رقعة جغرافية معينة فوق معدلاته المعتادة وفي نفس الوقت، ويعرفه آخرون بأنه انتشار مرض معد بين سكان منطقة كبيرة أو مساحة جغرافية كبيرة...، وقد أشار مدير الطوارئ في منظمة الصحة العالمية أيضا إلى أن مفهوم الوباء يتعلق بمدى انتشاره الجغرافي.[3]

وبالرغم من التركيز الشديد على مدى انتشار الوباء على حساب خطورته في مجمل التعريفات المقدمة، إلا أن خطورة الأمراض تلعب الدور الأكبر في انتشارها وهو ما تبينه الأوبئة القديمة مثل الطاعون أو الأوبئة المعاصرة مثل الإيبولا.

4- الجائحة pandemic:

الجائحة هي أعلى مستوى من حالات الطوارئ الصحية العالمية، وهي تدل على تفشي المرض على نطاق واسع يؤثر على مناطق متعددة من العالم[4]، ويستخدم هذا المصطلح كثيرا كمرادف للوباء العالمي حيث تذهب أغلب التعريفات إلى أن الجائحة هي وباء انتشر على صعيد عالمي، بمعنى أنها تمثل الزيادة المفاجئة والسريعة في حالات الإصابة بالمرض فوق المعدل المتوقع عادة لتشمل عدة دول وقارات، بشكل يؤثر على أعداد كبيرة للغاية من الناس.[5]

وتساهم الخطورة البالغة للمرض المعدي في تحوله إلى جائحة خصوصا إذا تعلق الأمر بمرض مستجد لم تكتشف لقاحاته بعد، كما تلعب العولمة دورا كبيرا في الإنتشار نظرا لأنها توفر الأدوات المساعدة على التفشي إلى نطاق عالمي ونظرا لما تفرضه من ترابط بين الدول والإقتصاديات وتسهيلها

1_Rebecca S.B. Ficher, **What's the difference between pandemic, epidemic and outbreak?** The conversation, 24/04/2020, in: https://theconversation.com/whats-the-difference-between-pandemic-epidemic-and-outbreak-133048 (17/07/2022).

2 _ ibid.

3_ أميرة السيد حسن الصديق، مرجع سابق، ص. 67.

4_ Rebecca S.B. Ficher, op. cit.

5 _سليم مزهود، الثراء اللغوي لمصطلح جائحة (كوفيد- 19) من خلال سياقاته الدلالية، **مصداقية**، المجلد 03، العدد 03، (2021)، ص. 79.

لتنقل الأشخاص والسلع، وهو ما يظهره مرض كوفيد 19 التي انتقل من الصين إلى جميع القارات لتعلنه منظمة الصحة العالمية WHO جائحة أو وباءا عالميا بتاريخ 11 مارس 2020 كونها الجهة المخولة بجمع المعلومات وإعلان الجوائح وحالات الطوارئ الصحية العالمية.

الفرع الثاني: الأوبئة في مفهومي الصحة العامة والصحة العالمية.

كثيرا ما يفهم من مصطلح الصحة على أنه نقيض المرض بمعنى أنه يعبر عن تعافي الجسد وخلوه من الإضطرابات التي تثيرها الأمراض، وهذا يعتبر مفهوما ضيقا نظرا لإهماله لمعايير قياسها المرتبطة بالجوانب النفسية والإجتماعية، وهي معايير تأخذها التعريفات الحديثة بعين الإعتبار كالتعريف الذي تضمنته ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية سنة 1948 والذي يصفها بكونها حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا لا مجرد انعدام المرض أو العجز، وعليه أصبح المفهوم يعكس التأثير المتبادل لعدد كبير من العوامل البدنية والإجتماعية والنفسية.[1]

تفشي الأمراض الوبائية مثل تاريخيا أحد أكبر التهديدات للصحة ولمختلف العوامل المتداخلة في تشكيلها حسب مفهومها الحديث، حتى أن الإهتمام بها كموضوع بحث أكاديمي أو كقطاع تعالجه السياسات العامة والسياسة العالمية يرجع بنسبة كبيرة إلى التداعيات التي أحدثتها الأوبئة والجوائح المستمرة في الظهور منذ القدم، لذا فالصحة العامة والصحة العالمية يمثلان مجالين مهمين لدراسة الظاهرة الوبائية وضبط الترتيبات والأدوات اللازمة للتعاطي معها على المستويين الوطني والعالمي.

1- الصحة العامة:

من أشهر التعريفات المقدمة للصحة العامة بعناصرها الحديثة التعريف الذي وضعه تشارلز.إ. وينسلو Charles.E. Winslow سنة 1920 الذي مفاده أنها علم وفن الوقاية من المرض وإطالة العمر وترقية الصحة والفعالية البدنيتين وذلك عن طريق الجهود الجماعية المنظمة الساعية لتطهير المحيط، والتحكم في الأمراض المتنقلة وتعليم الأفراد سبل النظافة والوقاية الشخصية، وتنظيم الخدمات الطبية والتمريضية بغرض التشخيص والعلاج المبكرين للأمراض، ووضع جهاز إجتماعي يضمن لكل فرد داخل الجماعة معيار حياة ملائم للحفاظ على سلامته.[2]

وبالرغم من أن المجتمعات القديمة حاولت تنظيم نفسها وتطبيق خطط تهدف إلى تحسين أوضاعها الصحية خصوصا فيما يتعلق بتجنب الأمراض المعدية والوبائية إلا أن الصحة العامة تعتبر مفهوما حديثا يرجع إلى القرن التاسع عشر الذي عرف بداية اتخاذ الإجراءات والتدابير الحديثة نتيجة تطور العلوم الطبية وتنامي الإكتشافات المرتبطة بأسباب تفشي الأمراض المعدية والوصول إلى لقاحات وطرق

1_ نصر الدين منصر، التصدي للوباء العالمي كورونا (كوفيد- 19) من خلال وسائل الضبط الإداري العام في الجزائر، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد 34، عدد خاص: القانون وجائحة كوفيد 19، (جويلية 2020)، ص. 33.

2_ المرجع نفسه، ص.ص. 33-34.

علاج واحتواء بعضها، وفي ظل استمرار هذه العلوم في التطور تطورت معها الوسائل والإجراءات التي يعتمدها المسؤولون العموميون في الحفاظ على صحة شعوبهم من جميع التهديدات وفي مقدمتها تهديدات الأمراض المعدية والوبائية.

2- الصحة العالمية:

في ظل ما فرضته العولمة من ارتباطات شديدة ومعقدة بين الدول والشعوب وما نتج عنها من سهولة للتنقل وحركيات اقتصادية تسببت في مشكلات صحية تتعدى حدود هذه الدول وتمثل تهديدات عالمية جادة تجسدها الأوبئة والجوائح بصورة خاصة، راج استخدام مفهوم الصحة العالمية بشدة، وهو مفهوم يفترض أن القضايا الصحية وعلى رأسها الأوبئة تجاوزت المستويات الوطنية والدولية وأصبحت ذات أبعاد عالمية أوسع، وعليه ينبغي التعاطي معها في إطار عالمي قائم على وضع استراتيجيات وخطط متعددة الأطراف تتطلب مشاركة جميع الفاعلين في السياسة العالمية سواء كانوا فاعلين دولاتيين أو غير دولاتيين، مؤسسات أو أفراد.

وفق هذا الإطار يعرفها المركز الأوروبي للصحة العالمية، حيث يرى أنها تلك المسائل الصحية التي تتخطى الحدود والحكومات القومية، والتي تدعو إلى التدخل من أجل التأثير على القوى العالمية المحددة لصحة الناس، وهي بالتالي تتطلب أشكالا جديدة للحوكمة على المستويين القومي والدولي تسعى لتضم فئة واسعة من الفاعلين.[1]

تشكل الأوبئة والجوائح القضايا الرئيسية للصحة العالمية، فعدم التزامها بالحدود الوطنية يجعل مجال الصحة العامة عاجزا عن إيجاد التدابير اللازمة لمواجهتها والحد من تداعياتها، وهو ما يتطلب انخراط جميع القائمين على الصحة العامة في إطار عالمي أوسع، يشتركون في وضع أسسه مع مختلف الفاعلين في الميدان الصحي على المستوى العالمي، وهو الإطار الذي يعبر عنه مفهوم الصحة العالمية.

ومفهوم الصحة العالمية أوسع من مفهوم الصحة الدولية القائم على مشاركة الفاعلين الدولاتيين فحسب، والتي تعرفها (الصحة الدولية) أغلب المراجع بكونها حقلا نشأ منذ منتصف القرن العشرين، كنشاط عملي وسياسي يعنى بتنظيم العمليات الصحية داخل سياق فئة واسعة من النظم والسياسات الصحية على المستويين الوطني والدولي، وتزامنت هذه النشأة مع تعاظم حجم التعاون التنظيمي الدولي الهادف للوقاية من انتشار الأمراض المعدية بين الدول، وخاصة بعد تأسيس منظمة الصحة العالمية سنة 1948.[2] وهذا المفهوم تراجع كثيرا أمام مفهوم الصحة العالمية نتيجة للحاجة إلى انخراط الفاعلين غير الدولاتيين في معالجة القضايا الصحية المشتركة وفي مقدمتها تلك المرتبطة بالأمراض الوبائية وانتشارها.

1_ محمد الصديق بوحريص، الصحة العامة ما وراء الحدود الوطنية: حول مفهوم الصحة العالمية والخطابات السائدة حوله، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 07، (جويلية 2014)، ص. 257.

2_ المرجع نفسه، ص. 253.

الفرع الثالث: الأوبئة في سياقات الحروب البيولوجية وسرديات المؤامرة.

الخسائر الكبيرة التي تحدثها الأوبئة أثارت على مر التاريخ رغبات العسكريين في محاكاتها وإنتاج أسلحة بيولوجية تنتج تأثيراتها، وهو ما نجحت فيه العديد من الكيانات السياسية والدول التي قادت حروبا بيولوجية تسببت من خلالها في إحداث أضرار تشابه إلى حد كبير ما تسببت فيه أخطر الأوبئة، وقد أدى ثبوت حقيقة استخدام مثل هذه الأسلحة إلى زيادة تمسك الكثيرين بفرضيات سرديات المؤامرة وتعزيز قناعاتهم بأن الأوبئة يتم ابتكارها خدمة لسياسات ومصالح مبتكريها...، والتاريخ شهد منذ القديم رواج هذه السرديات عند تفشي كل وباء ذي تأثير وتداعيات قوية.

1- الحروب البيولوجية:

يشير مفهوم الحرب البيولوجية إلى استخدام الأسلحة البيولوجية في الحروب، وهذه الأسلحة عبارة عن كائنات دقيقة كالفطريات والبكتيريا والفيروسات ومجموعة أخرى من السموم يتم تحضيرها داخل مختبرات مختصة لاستخدامها عن طريق نشر الأمراض والأوبئة داخل حدود الدولة العدو، وقد أصبحت مصنفه كنوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل الواجب حظرها نظرا لما تسببه من دمار وخسائر فادحة تمس الإنسان والحيوان والنبات، ويتخذ استخدام هذه الأسلحة طرقا شتى كالهباء الجوي، أو نشر المرض في مصادر المياه إلي جانب إمكانية توظيفها عن طريق الغذاء والطعام وإصابة المزروعات...1، ومن خصائص هذه الأسلحة انخفاض تكاليف إنتاجها وسهولة الحصول على مكوناتها وتحضيرها وهو ما يطرح مشكلة إمكانية استخدامها من طرف التنظيمات الإرهابية، كما أنه يصعب التفريق بين تأثيراتها وتداعيات الحالات المرضية التي تسببها الأوبئة، وبسبب مخاطرها الكبرى التي تهدد الوجود الإنساني ككل تم توقيع اتفاقية حظر استخدام الأسلحة البيولوجية سنة 1972.

إستخدام هذا النوع من الأسلحة استمر منذ التاريخ القديم، حيث تبرز مجلة العلم والحياة الفرنسية أهم محطاته في عددها الصادر في شهر ديسمبر سنة 2001 على النحو التالي:2

- في القرن السادس قبل الميلاد سمم الآشوريون آبار الماء التي يستقي منها أعداؤهم مستخدمين فطرا ساما يصيب من يتناوله بالهلوسة.
- في أواخر القرن الخامس عشر عندما حاول المستكشفون الإسبان احتلال أمريكا الجنوبية قدموا للهنود الحمر ملابس ملوثة بفيروس الجدري.

1- عبد الهادي مصباح، **الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000)، ص.ص. 25.24.

2- خليل إبراهيم الحلي، **تاريخ الحروب البيولوجية حتى مطلع القرن الحالي**، صحيفة المثقف، 2020/04/24، في: https://www.almothaqaf.com/e3/945666-تاريخ-الحروب-البيولوجية-حتى-مطلع-القرن-الحالي, (15/12/2022).

- أثناء الحرب العالمية الثانية نشرت اليابان البكتيريا المسببة للطاعون في عدة مدن صينية سنة 1940 بواسطة قنابل انشطارية، كما استخدمت في نشر نفس المرض براغيث حاملة له.
- استخدام الجيش الأمريكي لأسلحة بيولوجية متنوعة خلال حربه في فيتنام.
- عرفت سنة 2001 الحديث عن تورط تنظيمات إرهابية في نشر بكتيريا الجمرة الخبيثة التي تسببت في العديد من الوفيات في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- سرديات المؤامرة:

عند كثير من العامة ورجال السياسة لا تكف التفسيرات العلمية التي يقدمها المختصون في الوبائيات حول نشوء الأوبئة والجوائح في إقناعهم بحقيقة مصادرها ومسبباتها، فالإثباتات التاريخية لإمكانية خلق أزمات مشابهة لتلك التي تخلفها الأمراض المعدية والوبائية عن طريق استخدام الأسلحة البيولوجية أنمت بشكل كبير التوجه إلى اعتناق فرضيات سرديات المؤامرة التي تحيل إلى التفكير في أن دولة أو جهة معينة نشرت المرض انطلاقا من مختبراتها خدمة لسياساتها ومصالحها، وقد اقترن تبني هذه الفرضيات بجميع الأوبئة التي شهدها التاريخ خصوصا الحادة منها، وتميزت الفترات المزامنة للحروب والصراعات بتصاعد هذه التصورات وإذكاء الإعتقادات بأن وراء الأزمات الصحية مؤامرات تمت حياكتها.

واقع السياسة العالمية اليوم وما يرتبط به من اشتداد للأنساق التنافسية ونزوع نحو الهيمنة يوفر مبررات جيدة لأصحاب هذه الفرضيات، كما يتيح لهم ما بلغته وسائل الإتصال من تطور إمكانيات الترويج لها في سرعات قياسية، غير أنهم يفتقدون دوما للأدلة القاطعة بشأن ما يعتقدونه بالرغم من تماسك بعض تبريراتهم القائلة بعدم إمكانية إثبات استخدام الأسلحة البيولوجية نظرا لتطابق نتائجها مع تداعيات الأوبئة ذات النشأة الطبيعية، وبالرغم من تتبعهم لعمل المختبرات البيولوجية وربط انتشار بعض الأمراض والفيروسات بها...، فالبعض ممن يعتقدون بضلوع الولايات المتحدة الأمريكية في نشر الأوبئة المستجدة خدمة لمصالحها الإقتصادية وتعزيزا لهيمنتها العالمية يدللون على هذا من خلال استذكار بعض الحوادث الناتجة عن مختبراتها البيولوجية، فنتيجة لتسربات على مستوى المخابر العاملة بأوكرانيا تم الإبلاغ في مارس 2016 عن 364 حالة وفاة معظمها ناتج عن مرض إنفلوانزا الخنازير، بالإضافة إلى أنه قد سبق وتم الإبلاغ عن انتشار مريب لعدوى التهاب الكبد A في الجنوب الشرقي للبلاد حيث توجد معظم المختبرات الأمريكية.[1]

تاريخيا أدى الفشل في الحصول على أدلة قوية إلى إضعاف المقاربات القائمة على فرضيات المؤامرات، وأسهم في تفاقم فشل هذا التوجه عدم كشف الأرشيفات لصدق ما كان يروج له من شائعات أثناء الأزمات الصحية القديمة، مثلما حدث مع وباء الطاعون خلال القرن 14 أين تم اتهام اليهود بأنهم

1_ سوزي رشاد، الفرضيات الجدلية لكوفيد-19 ما بين نظرية المؤامرة والمقاربة الإيكولوجية، **مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 22، العدد 07، (أكتوبر 2021)، ص. 151.

خلف انتشاره لأهداف تتعلق برغبتهم في التحكم بدواليب السلطة في أوروبا، الإنفلونزا الإسبانية التي أحدثت خسائر بشرية فادحة أثناء الحرب العالمية الأولى راج أنها من صناعة ألمانية وهو ما لم تثبته أية وثائق تاريخية أيضا، كذلك بالنسبة لمرض نقص المناعة المكتسبة لم تثبت أبدا إدعاءات البروباغاندا السوفييتية أثناء الحرب الباردة بأنه من منتجات المخابر الأمريكية...

المطلب الثاني: الأوبئة عبر التاريخ والتطور في مفاهيم الإستجابة.

سجلت الحقب التاريخية المختلفة منذ القدم ظهور أوبئة ضربت المجتمعات والدول محدثة تداعيات صحية وإنسانية متفاوتة، فبعض هذه الأوبئة كان قويا لدرجة أنه تسبب في فناء نسب مئوية معتبرة من السكان كما كانت له تأثيرات اقتصادية وسياسية أدت إلى تغيير موازين القوى في الحروب وإسقاط الإمبراطوريات...، وقد شكل البحث عن أساليب التعامل والإحتواء تحديا كبيرا عند كل تفش للأمراض المعدية الحادة لذا عرفت آلياتها نتيجة للتراكم المعرفي تطورات من عصر لآخر، حيث تميزت ببدائيتها مع ظهور بوادر لتشكل إجراءات الحجر الصحي في العصور القديمة والوسطى، ثم تطورت سياسات الحجر الصحي مع تنامي الإدراك لأهمية التعاون الدولي في العصر الحديث، فيما أظهر عصر العولمة استمرارا لسياسات الحجر مع وجود لبعض مظاهر الحوكمة الصحية العالمية، تأمل بعض الفئات من الفاعلين في مجالي الصحة العامة والصحة العالمية والأكاديميون في السياسة والإقتصاد ومختلف التخصصات العلمية الأخرى أن تتطور إلى حوكمة لها قدرات خلق استجابات جماعية فعالة.

الجدول رقم 01: أكبر الأوبئة والجوائح في التاريخ قبل كوفيد 19.

الوباء أو الجائحة	الفترة التاريخية	أعداد الضحايا
طاعون جستنيان	542–541	30 – 50 مليون
الموت الأسود	1351–1347	200 مليون
الجدري	1520	56 مليون
الطاعون الثالث	1855	12 مليون
الإنفلونزا الإسبانية	1919–1918	40 – 50 مليون
الإيدز	1981 – الآن	25 – 35 مليون

المصدر: سكاي نيوز عربية: إنفوغرافيك..تاريخ الأوبئة الأكثر فتكا في العالم، 2020/07/07، في: https://www.skynewsarabia.com/technology/1359065, (20/12/2022).

الفرع الأول: أوبئة العصور القديمة و الوسطى والصور الأولى لإجراءات الحجر الصحي.

عرفت العصور القديمة والوسطى انتشار الكثير من الأمراض الوبائية التي تسبب بعضها في أعداد هائلة من الضحايا وكان لها تأثيرات كبيرة على واقع الحياة السياسية والإقتصادية، وقد ساهمت بدائية الوسائل الطبية وعدم تشكل سياسات مشابهة لتلك التي يطرحها المفهوم الحديث للصحة العامة في تفاقم

الأزمات، غير أن بعض الأوبئة شهدت بدايات لتطبيق أشكال من إجراءات الحجر الصحي في العصور الوسطى وظهرت في بعض نماذجها مشابهة لإجراءات الحجر المعاصرة.

1- أشد الأوبئة تأثيرا:

تطلق تسمية الطاعون على جميع الأوبئة التي ظهرت في العصور القديمة نظرا لعدم توافر معارف طبية كافية آنذاك خصوصا لدى العامة و المؤرخين -ممن حاولوا نقل أخبارها - تمكن من التمييز بين الطاعون وغيره من الأمراض المعدية، إذ كانت قدرة التمييز بين عدد محدود من هذه الأمراض تنحصر في فئة صغيرة للغاية يمثلها بعض الأطباء القدماء، ويعتبر طاعون جوستنيان 541-542 م أول طاعون حقيقي وثقه التاريخ، لتوفر بعد ذلك بعض المصادر التاريخية معلومات عديدة عن كثير من أوبئة العصور القديمة والوسطى ابتداءا من الوباء الذي أطلق عليه إسم طاعون أثينا 430- 426 قبل الميلاد، ومن أكبر هذه الأوبئة:[1]

أ- طاعون أثينا 430- 426 قبل الميلاد: هو وباء ضرب اليونان زمن الحرب البيلوبونيسية بين أثينا وإسبرطة التي استمرت إلى غاية 404 قبل الميلاد بانتصار إسبرطة رغم عدد ضحايا المرض التي تقدرها بعض المصادر بمائة 100 ألف وهو ما يعادل ثلث سكان أثينا في ذلك الوقت، ويرجح المؤرخون فرضيات أن الوباء كان عبارة عن حمى التيفوئيد أو الإيبولا إستنادا للأعراض التي وصفها المؤرخ اليوناني ثوسيديدس Thucydides 460-400 قبل الميلاد، والمتمثلة في ارتفاع درجات حرارة الجسم واحمرار والتهاب العينين وغيرها.

ب- الطاعون الأنطوني 165- 190 م: يرجح المؤرخون أن هذا الوباء يتمثل في الجدري أو الحصبة، ويرجع اسمه إلى السلالة التي حكمت الإمبراطورية الرومانية آنذاك "الأنطونيون"، ووفقا للمؤرخ الروماني كاسيوس ديو Cassius Dio فقد دمر هذا الوباء الجيش الروماني الذي جلبه من حروبه في الشرق الأدنى حيث كانت تسجل في صفوفه 2000 حالة وفاة يوميا، وتقدر بعض المصادر أن مجموع عدد الوفيات التي تسبب فيها المرض تقدر بين 05 إلى 10 ملايين وفاة في كل الإمبراطوية الرومانية.

ج- طاعون جستنيان 541- 542 م: هو طاعون حقيقي من النوع الدبلي، اختلف المؤرخون في تحديد مصدره بين مصر والهند إلا أنهم يتفقون على أنه يعتبر أول جائحة في التاريخ حيث انتقل من خلال طرق التجارة إلى أرجاء واسعة في قارات أوروبا وإفريقيا وآسيا، ويقدر عدد ضحاياه بين 30 إلى 50 مليون شخص وهو ما يمثل نصف سكان العالم في ذلك الوقت، وقد ساهم هذا الوباء بشدة في فشل الإمبراطور جستنيان Justinain في توحيد أراضي الإمبراطورية الرومانية الشرقية والغربية.

1-عبد المجيد السخيري، **تاريخ الأوبئة من الطاعون إلى كوفيد-19**، الحوار المتمدن، 2020/05/24، في: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=678611, (20/12/2022).

د- طاعون عمواس 640 م: يعتبر من أولى الأوبئة التي ضربت المنطقة العربية وقد ظهر في بلدة اسمها عمواس بالقرب من القدس ومنها انتشر في الشام، وتقدر كتب التاريخ الإسلامي أن الوباء قتل 30 ألف شخص من أهل الشام.

هـ- الموت الأسود 1347-1351 م: أو الطاعون الأسود نسبة للبقع السوداء التي يخلفها على ضحاياه، يعتبر أكبر جائحة عرفها التاريخ إذ أنه خلف 200 مليون قتيل حسب الكثير من المصادر التاريخية التي ترجح أنه انتقل عبر طريق الحرير من الصين إلى وسط آسيا وأوروبا وشمال إفريقيا، وقد كانت نتائجه وخيمة بالأخص على أوروبا، حيث أنه قضى على نصف سكانها وأحدث تداعيات اقتصادية واجتماعية هائلة من ذلك تغير التركيبات الديمغرافية وإنهاء النظام الإقطاعي.

2- إعتماد إجراءات الحجر الصحي:

لم تعرف العصور القديمة والوسطى أية استجابات فعالة للأوبئة، فلقد كان يتم ربط ظهورها بمسببات وأفكار لاهوتية لذا كانت محاولات علاج المصابين تتم من خلال طقوس دينية أو بالإعتماد على الأعشاب والأدوية البسيطة في ذلك الوقت والتي لم يكن لها أية تأثيرات حقيقية، ولقد استمر الحال على هذا النحو خلال جميع الأزمات الصحية المتعاقبة إلى أن تم تبني إجراءات حقيقية للحجر الصحي في مواجهة طاعون عمواس تم اعتمادها وتطويرها أكثر في أوروبا في ظل جائحة الموت الأسود.

عرفت الموسوعة العربية العالمية الحجر الصحي بأنه عزل أشخاص بعينهم، أو أماكن، أو حيوانات، قد تحمل خطر العدوى، تتوقف مدته على الوقت الضروري لتوفير الحماية في مواجهة خطر انتشار أمراض بعينها.[1] تشير بعض المصادر إلى تطبيق صور بدائية للحجر الصحي في بعض الحضارات القديمة، غير أن التطبيق العملي المشابه لما يتضمنه هذا المفهوم منذ بداية التأريخ للأوبئة ووصف انتشارها ترجع جذوره إلى الخليفة المسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي امتنع عن دخول بلدة عمواس أين تفشى الطاعون وأمر بعدم دخولها وعدم خروج المصابين منها...، لذا يمكن القول أن تطبيق سياسات الحجر الصحي وعزل المناطق الموبوءة انطلقت مع ظهور طاعون عمواس.[2]

هذه الإجراءات لجأت إليها بعض الدول الأوروبية في مواجهتها للطاعون الأسود أين قطعت هولندا وإسبانيا اتصالاتهما مع الدول التي تفشى بها المرض وأوقفت عمليات التبادل التجاري معها، أما في إيطاليا وتحديدا في فلورنسا فقد عمدت السلطات إلى عزل المصابين في مكان واحد، ومنعت نزول الوافدين من السفن القادمة إليها لمدة 30 يوما (Trentino)، وبعد أن وجدت أنها مدة غير كافية للتأكد من عدم حملهم للعدوى جعلت المدة 40 يوما (quarantino)، ومنها جاء اشتقاق مصطلح الحجر

1_ رمزي بن ضيف الله، موجات الحجر الصحي في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد 22، (2016)، ص. 47.

2_ عبد المجيد السخيري، مرجع سابق.

الصحي (quarantine) [1]، ولقد استمر اعتماد هذه الإجراءات على نحو مشابه للغاية في الأوبئة التي جاءت من بعد إلى غاية هذا اليوم، ما يدل على أنها ضرورة ملحة في كل الإستجابات للأوبئة.

الفرع الثاني: الأوبئة الحديثة وإدراك الحاجة إلى التعاون الدولي.

تميز التاريخ الحديث في مختلف فتراته باستمرار اتساع حركة التجارة العالمية وارتفاع معدلات انتقال البشر وهجراتهم نتيجة التطور المستمر في وسائل الإنتاج والنقل إضافة إلى العديد من العوامل السياسية والإقتصادية الأخرى، وهو ما حفز أكثر إنتشار الأمراض المعدية والوبائية التي وجدت ظروفا أسهل للإنتقال وأصبح تجاوز نتائج هذه الظروف وخلق استجابات فعالة يتطلب أكثر من مضاعفة الجهود الأحادية، وهذا ما تم إدراكه ابتداءا من القرن التاسع عشر أين بدأت تظهر بعض ملامح التعاون الدولي في مواجهة التهديدات الوبائية، وقد تعزز هذا الإدراك للحاجة إلى العمل الدولي المشترك بوقوف الدول ومختلف الفاعلين بالمؤسسات الصحية والعلمية داخلها على حقيقة أنه رغم التقدم المطرد للأبحاث في المجال الطبي، وحتى مع استمرار تطبيق إجراءات الحجر الصحي وتنظيمها كأفضل الخيارات المأمول منها تطويق الأمراض وحصرها إلا أن الأوبئة استمرت في الإنتشار أكثر والتسبب في تداعيات إنسانية وبالضرورة تداعيات أخرى تمس مختلف المجالات.

1- تداعيات الأوبئة الحديثة:

رغم الفارق الكبير في أحجام ومستويات الخدمات الصحية في التاريخ الحديث عن تلك التي ميزت العصور الوسطى إلا أن الأوبئة والجوائح استمرت في التفشي وفي التأثير على مختلف نواحي حياة المجتمعات والدول، بداية هذا التاريخ عرفت تغييرا شبه كلي في التركيبة السكانية للأمريكيتين بعد أن قتل وباء الجدري 90% من السكان الأصليين، الحركة التجارية الدولية التي اتسعت بشكل كبير كثيرا ما تعطلت وتسببت في خسائر معتبرة لأطرافها عند انتشار كل مرض وبائي...، التأثيرات السياسية أيضا بدت قوية عند كل أزمة وبائية ومن أكثر أوجهها المتكررة رواج فرضيات المؤامرات في أوساط السياسيين كما في أوساط العامة والتبادل المتكرر للإتهامات بين الدول بشأن التسبب في نشر الوباء وأحيانا بشأن التهاون في منعه...، الأحداث العالمية الكبرى تأثرت بدورها بالأوبئة من ذلك أن جائحة الإنفلونزا الإسبانية عجلت بنهاية الحرب العالمية الأولى حسب الكثير من المؤرخين.

رغم التسارع الذي ميز التطورات الحاصلة في المجال الطبي والسياسات الصحية الوطنية إلا أن الأوبئة والجوائح استمرت في التسبب في خسائر بشرية مهولة، حيث أنه إلى غاية فترة الحرب الباردة يؤكد التصاعد في أعداد الأزمات الصحية التي سببتها وأرقام الوفيات الناتجة عنها عجز الإستجابات خصوصا الأحادية منها في احتوائها والحد من مخاطرها، ومن أقوى الأوبئة في هذه الفترة:[2]

1_ شريف البارودي، متى تنتهي الأوبئة؟، **مجلة إتجاهات الأحداث**، العدد 32، (2020)، ص. 30.

2_ حنان عيسى الملكاوي، مرجع سابق، ص.ص. 13-14.

- عام 1520 انتشرت جائحة الجدري من أوروبا إلى العالم وأدت إلى وفاة 55 مليون شخص.
- وباء الطاعون في إيطاليا (1629-1631) أدى إلى وفاة مليون شخص.
- وباء الطاعون في لندن (1665-1666) تسبب في 100.000 حالة وفاة.
- جائحة الكوليرا (1817-1823) تسببت في مليون حالة وفاة.
- جائحة الطاعون الثالث سنة 1885 أدت إلى مقتل 12 مليون شخص.
- وباء الإنفلونزا الروسية (1889-1890) أودى بحياة مليون شخص.
- وباء الحمى الصفراء بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1899 أدى إلى وفاة 150.000 شخص.
- جائحة الإنفلونزا الإسبانية (1918-1920) ترى بعض المصادر أن عدد ضحاياها يتراوح بين 40 إلى 50 مليون شخص وتذهب مصادر أخرى إلى أن العدد أكبر بكثير.
- وباء الحمى الآسيوية بالصين (1957-1958) أدى إلى وفاة 2 مليون شخص.
- وباء إنفلونزا هونغ كونغ بالصين (1968-1970) أدى إلى وفاة مليون شخص.
- جائحة مرض نقص المناعة المكتسبة (1981- إلى اليوم) تسببت في وفاة ما بين 25 إلى 35 مليون شخص حول العالم.

2- إدراك الحاجة إلى التعاون الدولي:

رغم اتجاه الدول إلى تطبيق إجراءات الحجر الصحي والإستعانة بما تحقق في مجال الدراسات الطبية كاكتشاف بعض اللقاحات لعدد من الأمراض المعدية إلا أن فعالية استجاباتها للأوبئة والجوائح التي شهدها مطلع العصر الحديث كانت محدودة خصوصا وأن تلك الأوبئة قد ارتفع تواترها واتسعت نطاقات انتشارها كثيرا بسبب توسع التجارة الدولية والسهولة التي سببها تطور وسائل النقل في تنقل الأفراد وفي إحداث موجات كبرى للهجرة كهجرة أعداد كبيرة من الأوروبيين إلى أمريكا الشمالية وأعداد أخرى من الصينيين إلى مختلف بقاع العالم، وأمام تصاعد هذه التهديدات الوبائية وتنوع تداعياتها التي تجاوزت الجوانب الصحية والإنسانية لتشمل المجالات السياسية والإقتصادية -حيث أثرت كثيرا على نشاطات التجارة الدولية المتنامية حينها وتسببت في تعطيلها وإلحاق خسائر كبيرة بأطرافها- أدركت الدول الأوروبية عجزها منفردة في إيجاد حلول تحد من تأثيرات هذه التداعيات المشتركة والعابرة للحدود، وتجسد إدراكها هذا في انخراطها في سلسلة من المؤتمرات الصحية خلال القرن التاسع عشر، ويعتبر هذا بداية للتعاون الدولي في مواجهة الأوبئة.

يرى الكثير من الباحثين أن التعاون الدولي في المجال الصحي الذي نشأ من الأساس لمواجهة الأوبئة والجوائح انطلاقا من القرن التاسع عشر قد مر بثلاثة مراحل رئيسية هي: مرحلة المؤتمرات الصحية الدولية، مرحلة تأسيس المكاتب واللجان الصحية الدولية، ثم المرحلة التي تلي مباشرة نشأة منظمة الصحة العالمية.

أ- المؤتمرات الصحية الدولية: شهد القرن التاسع عشر انعقاد العديد من المؤتمرات الصحية الدولية التي هدفت بالأساس إلى احتواء الإنتشار الوبائي المتكرر وتقليل تداعياته الصحية وتلك المتسببة في تعطيل حركة التجارة الدولية، وقد تزامن عقد هذه المؤتمرات مع مرحلة الوفاق الأوروبي التي عرفت مؤتمرات كثيرة متعددة المجالات انطلاقا من مؤتمر فيينا 1815، ومع ظهور مفهوم الصحة العامة وما يتضمنه من أطر عملية لتنظيم المجال الصحي للدولة ومن بحث في متطلبات مواجهة الأوبئة على أراضيها.

تجسد هذه المؤتمرات الصحية قناعة القادة في أوروبا أن مواجهة الأوبئة مسألة تتجاوز قدراتهم الوطنية وهو ما أدى إلى انعقاد أول مؤتمر صحي دولي في باريس سنة 1851، تلاه عقد العديد من المؤتمرات ذات الصلة كمؤتمر القسطنطينية سنة 1866، ومؤتمرات فيينا المتتابعة حول مرض الكوليرا الذي أبرمت الإتفاقية الصحية بالبندقية سنة 1894 لحماية أوروبا من عودته[1]، وبالرغم من أن المشاركة في هذه المؤتمرات كانت تقتصر على القادة السياسيين ونتائجها ارتبطت أكثر بضبط إجراءات الحجر الصحي على مستوى الموانئ لتسهيل حركة التجارة الدولية إلا أنها هيأت لظهور المكاتب واللجان الصحية الدولية ابتداء من النصف الأول للقرن العشرين.

ب- تأسيس المكاتب واللجان الصحية الدولية: عرف النصف الأول من القرن العشرين بداية تأسيس أجهزة دولية تهتم بالمجال الصحي ومواجهة الأوبئة بالإعتماد على تدابير وإجراءات ترتكز على العمل الدولي المشترك من خلال مشاركة جميع الدول الأعضاء والتزامهم باحترام المعايير المعتمدة كالتي صاغها مؤتمر باريس سنة 1903 المتعلقة بمسائل الإشعار في حالة ظهور الأمراض الوبائية على أراضيها ومسائل الإجراءات الصحية الواجب اتخاذها في الملاحة البحرية.

يعتبر المكتب الدولي للصحة العامة الذي أنشئ بموجب مؤتمر روما سنة 1907 أول جهاز صحي دولي، وكانت مهمته جمع الإحصائيات الخاصة بالمسائل الصحية، ونشر القوانين المتعلقة بالصحة العامة ووسائل مكافحة الأمراض وعلى الأخص الأمراض المعدية والأوبئة مثل: الكوليرا، الطاعون والحمى الصفراء، وهي الأمراض التي كانت آنذاك الأكثر فتكا بالإنسانية، وبالمثل فعلت الدول الأمريكية فأنشأت مكتبا في هافانا في 14 نوفمبر 1942 يعمل حاليا كمنظمة تحت إشراف اتحاد الدول الأمريكية، كما أنشأت عصبة الأمم على مستواها لجنة صحية دورها جمع المعلومات الصحية والوبائية حول دول العالم، وتطوير برامج وأبحاث السلامة الغذائية والصحة المجتمعية.[2]

ج- إنشاء منظمة الصحة العالمية: أنشئت منظمة الصحة العالمية في 07 أفريل 1947 كوكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة تعنى بتوجيه وتنسيق السياسة الصحية الدولية، وتشمل أنشطتها

1_ مريم لوكال، مكافحة منظمة الصحة العالمية للطوارئ الصحية العابرة للحدود: فيروس كورونا نموذجا، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 11، العدد 02، (سبتمبر 2020)، ص. 384.

2_ المرجع نفسه، ص.ص. 384-385.

الأساسية تطوير الشراكات الدولية الصحية والتنسيق مع الوكالات المتخصصة والدول الأعضاء وإجراء البحوث ووضع المعايير وتقديم الدعم الفني ورصد الاتجاهات الصحية في جميع أنحاء العالم، تتخذ من مدينة جنيف بسويسرا مقرا رئيسيا لها، إضافة إلى أن لها ست مكاتب إقليمية حول العالم وهي المكتب الإقليمي: لشرق آسيا، للأمريكيتين، لإفريقيا، لغرب المحيط الهادي، للشرق الأوسط، لأوروبا1.

يعتبر إعداد الإستجابات للأوبئة والعمل على تنسيق الجهود الدولية لتحقيقها من صميم عمل منظمة الصحة العالمية، وهو ما يظهره إشرافها على صياغة اللوائح الصحية الدولية وتعديلها لمرات عديدة في الخمسين سنة الأولى من إنشائها، حيث أنه في عام 1951 أصدرت الدول الأعضاء في المنظمة المجموعة الأولى من هذه اللوائح وتضمنت في معظمها أحكاماً خاصة بالإخطار والحجر الصحي فيما يتعلق بتفشي ستة أمراض هي الكوليرا والطاعون والحمى الراجعة والجدري والتيفوس والحمى الصفراء، وقد نقحت هذه اللوائح في عام 1969 بغرض ضمان أقصى قدر من الأمان ضد انتشار الأمراض في النطاق الدولي مع أدنى حد من التدخل في حركة المرور العالمية، وعدلت اللوائح مرة أخرى سنة 1973 لتقتصر على أربعة أمراض فقط هي الكوليرا والطاعون والجدري والحمى الصفراء، وبعد القضاء على الجدري سنة 1980 أصبحت لا تتضمن إلا ثلاثة أمراض هي الكوليرا والطاعون والحمى الصفراء.2

في هذه الفترة الممتدة من نشأتها إلى غاية نهاية الحرب الباردة تولت المنظمة بالدرجة الأولى مهام جمع المعلومات وتقديم الإستشارات وتنسيق الجهود الدولية في مواجهة الأوبئة...، وقد تميزت هذه الفترة أيضا برواج سياسة المساعدات الطبية للدول المتضررة من الأوبئة التي تبنتها القوى الكبرى وساعد على تحفيزها واقع العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة وما ميزها من استقطاب.

الفرع الثالث: أوبئة العولمة والتطلع إلى حوكمة الصحة العالمية.

رغم أن العولمة تزامنت مع اكتشاف عدد كبير من لقاحات الأمراض الوبائية التاريخية مما أدى إلى انحسارها عالميا باستثناء بعض الدول الفقيرة خصوصا الإفريقية منها، إلا أن ما أحدثته من ترابط كبير بين الدول في المجالات المختلفة وبخاصة الإقتصادية، إضافة إلى ما أدت إليه من حركية شديدة في تنقل السلع والأفراد لم يسبق وأن بلغ العالم مستوياتها، حملت في طياتها مخاطر كبيرة تتعلق بإمكانية انتشار أي مرض محلي معد إلى نطاق عالمي في أوقات قياسية، خاصة إذا تعلق الأمر بمرض حاد مستجد، لذا تدرك الدول أنها ستجد نفسها عاجزة عن المواجهة في هذه الظروف التي يتطلب احتواؤها بشكل صارم سرعة تحديد موقع الفاشية وتطويقها في منشئها وتوفير اللقاحات اللازمة لها ومساعدة

1_ إنجي أحمد عبد الغني مصطفى، أثر السياسات الدولية على إدارة منظمة الصحة العالمية لأزمة كورونا، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 12، (جويلية 2021)، ص. 311.

2-منظمة الصحة العالمية، **اللوائح الصحية الدولية: التعديلات**، 2023/03/31، في:
https://www.who.int/ar/news-room/questions-andanswers/item/international-health-regulations-amendments, (05/04/2023).

المتضررين منها، وهذه استجابة تتطلب مشاركة جميع الفواعل بما في ذلك الفواعل غير الحكومية والخواص وتتطلب إدارة جميع إجراءاتها اتباع معايير وقواعد توفرها حوكمة الصحة العالمية.

1- مخاطر أوبئة العولمة:

رغم أن الأوبئة التي توالى ظهورها زمن العولمة قبل جائحة كوفيد 19 لم تخلف أعدادا هائلة من الضحايا كبعض الأوبئة والجوائح التاريخية الأخرى، إلا أنها أثارت الكثير من الهلع والإرتباك نظرا لإدراك المسؤولين ومختلف الفاعلين في القطاعات المرتبطة بالصحة أن آليات العولمة بإمكانها أن تنقل هذه الأمراض إلى نطاقات واسعة للغاية في أوقات قياسية، وكون أغلب هذه الأوبئة كان مستجدا وتطلب فترات طويلة لتكتشف لقاحاته فقد زاد هذا كثيرا من المخاوف وبررها..، إضافة إلى هذا يدرك المعنيون أن انتشارها ستتجاوز تداعياته الجوانب الصحية إلى مختلف مناحي الحياة نتيجة للترابط الكبير وواقع الإعتماد الدولي المعقد الذي أصبح يميز السياسة العالمية، وتتمثل أبرز هذه الأوبئة في:[1]

- وباء المتلازمة التنفسية الحادة SARS (2002-2003) ظهر في الصين بعد أن انتقل من الخفاش وأدى إلى وفاة 774 شخصا.
- جائحة إنفلونزا الخنازير سنة 2009 ظهرت في المكسيك وانتشرت في العديد من دول العالم، تقول بعض المصادر أنها خلفت ما بين 151 ألفا إلى 575 ألف حالة وفاة.
- وباء إنفلونزا الطيور (2009-2010) انتشر في الولايات المتحدة الأمريكية وأدى إلى وفاة 200.000 شخص.
- وباء الإيبولا (2013-2016) انتشر في دول غرب إفريقيا وتسبب في وفاة 11.000 شخص.
- فاشية متلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS سنة 2015 انتشرت في السعودية وأدت إلى وفاة 250 شخص.
- وباء فيروس زيكا سنة 2016 بأمريكا الوسطى والجنوبية وآسيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2018، وقد تسبب في وفاة ما بين 50 إلى 200 شخص.

2- التطلع إلى حوكمة الصحة العالمية:

استمرت منظمة الصحة العالمية في لعب أدوار التنسيق والتوجيه في مواجهة الأزمات الوبائية، وقد أشرفت على تعديل اللوائح الصحية الدولية سنة 2005 فمع زيادة حركة السفر والتجارة الدولية وعودة الأمراض الوبائية إلى الظهور والإنتشار، دعت جمعية الصحة العالمية WHA سنة 1995 إلى إخضاع اللوائح لتنقيح أكبر لتشمل أي مرض أو طريقة انتقال وأية علة أو حالة مرضية مهما كان مصدرها، وبغض النظر إن كانت تحدث ضررا بالغا بالإنسان من عدمه، واستمرت المناقشات بشأنها لمدة 10

1_ حنان عيسى الملكاوي، مرجع سابق، ص.ص. 14-15.

سنوات حتى اعتمدت هذه التعديلات[1].وقد تم التركيز فيها إضافة إلى منع انتشار الأمراض ومواجهتها على عدم الإضرار بحركة المرور والتجارة الدولية، واستهدفت ضمان الإستمرارية والمواءمة لفترات طويلة، لذا نصت أيضا على أهمية تبادل المعلومات وإمكانية جمعها من المصادر غير الحكومية، كما نصت على ضرورة تقديم الدول للمبررات العلمية والصحية في حالة فرضها قيودا على التجارة أو السفر لا تتوافق مع توصيات منظمة الصحة العالمية أو مع التدابير المقبولة لمكافحة الأمراض، ونصت أيضا على ضرورة احترام حقوق الإنسان عند إدارة الأزمات الصحية.[2]

وبالرغم من الجهود التي ميزت عمل المنظمة، إضافة إلى استمرار عدد من الدول في تبني دبلوماسية ناعمة قائمة على تقديم المساعدات المالية والطبية أثناء الأزمات الوبائية، ومشاركة عدد من المنظمات غير الحكومية في جهود الإغاثة والإنقاذ خلال بعض التفشيات إلا أن هذا لم يخفف من المخاوف المرتبطة بالمخاطر التي يمكن أن يتسبب فيها انتشار جائحة حادة بالنظر إلى أوجه القصور التي تعانيها الصحة العالمية كافتقار منظمة الصحة العالمية لسلطات الإلزام، والمشاكل التمويلية التي تعرفها المنظمة والأنشطة المرتبطة بها، ومشكلات حقوق الملكية الفكرية للمنتجين الصيدلانيين، والتأثيرات السلبية للمصالح التجارية للشركات والخواص، إضافة إلى ضعف البنيات الصحية بالدول النامية والتي يمكن أن تنشأ فيها الأوبئة وتنتشر انطلاقا من أراضيها بسهولة بالغة، كما أن الأزمات العالمية المختلفة أظهرت انكفاء الدول على نفسها بدل انخراطها في مسارات تعاونية.

وبالنظر لكل هذه المشكلات إضافة إلى تأثر التهديدات الوبائية بالتهديدات العالمية الأخرى في صورة التغير المناخي والمشكلات الناتجة عنه، تتطلع أوساط كبيرة من الأكاديميين والفاعلين في قطاعي الصحة العامة والعالمية إلى قواعد أمتن لحوكمة صحية عالمية من شأنها أن تشكل إطارا عالميا يعمل على جمع كل الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في قطاع الصحة وفي القطاعات الأخرى ذات الصلة بالعمل الصحي، يمكن من خلاله الإتفاق حول معايير وآليات تنتهي إلى الخدمة الفعلية للصحة العالمية وتسمح بالإستجابة الفعالة لمختلف التحديات والأزمات الصحية العالمية وفي مقدمتها الأزمات الوبائية.

المطلب الثالث: الأوبئة في المقاربات الأمنية الجديدة.

أدى ظهور التهديدات الأمنية غير التقليدية إلى تطور مفهوم الأمن الذي سيطر على مجال الدراسات الأمنية طيلة سنوات الحرب الباردة، فانتقلت به من المفهوم الواقعي الضيق القائم على الدولة كموضوع مرجعي وعلى التهديدات العسكرية كمصدر للخطر إلى مفهوم موسع متعدد المستويات أو المواضيع المرجعية ومتعدد القطاعات ومصادر الخطر والتهديدات، في هذا الإطار تظهر التهديدات الصحية متمثلة على وجه الخصوص في الأوبئة والجوائح كإحدى أكبر مصادر الخطر التي تسببت في هذه النقلة

1_ منظمة الصحة العالمية، مرجع سابق.

2_ إنجي أحمد عبد الغني مصطفى، مرجع سابق، ص.ص. 312-313.

المعرفية، بحيث ساهمت بشدة في ظهور بعض المقاربات التي تسمح بتفصيل أكبر في تحليلها ودراسة انعكاساتها، وفي توفير أدوات للفاعلين في المجالات الأمنية والصحية لاحتوائها أو الحد من تداعياتها، وأهم هذه المقاربات هي: الأمن الإنساني، الأمننة، والأمن العالمي.

الفرع الأول: الأوبئة في مقاربتي الأمن الإنساني والأمننة.

تعتبر مقاربتا الأمن الإنساني والأمننة من أهم المقاربات الجديدة التي أسهمت في توسيع مفهوم الأمن وإخراجه من الحيز الضيق القائم على ثنائية الدولة–التهديدات العسكرية، إذ أن اعتماد الإنسان–الفرد كوحدة تحليل أو كموضوع مرجعي سهل اعتماد أبعاد ومجالات جديدة للتهديدات الأمنية، أما الأمننة فوفرت إمكانيات جعل المشكلات والمخاطر الصاعدة قضايا أمنية وأتاحت بالتالي فرص توفير الوسائل والآليات لمواجهتها، لذا فما جاءت به المقاربتان يخدم المجال الصحي وما يرتبط به من قضايا ومشكلات وجودية أثارتها الأوبئة على وجه الخصوص.

1- الأوبئة في مقاربة الأمن الإنساني:

تقوم مقاربة الأمن الإنساني على التركيز على العنصر البشري والإنتقال من الإهتمام ببقاء الدولة إلى الإهتمام ببقاء وكرامة هذا العنصر، لذا اهتمت بكل المخاطر التي يمكن أن تتهدده وذهبت إلى تصنيفها إلى عدة أبعاد يعتبر الأمن الصحي من أهمها، وعليه يمثل تحقيق هذا البعد وما يقتضيه من ضرورة معالجة القضايا والمشكلات الصحية وفي مقدمتها الأوبئة شرطا أساسيا لتحقيق الأمن الإنساني بشكل عام حسب طروحات هذه المقاربة .

أ- الطروحات العامة لمقاربة الأمن الإنساني: الإعتراف بأن التركيز على الأمن القومي لا يحقق بالضرورة حياة أفضل للشعوب هو ما أدى إلى ظهور مفهوم الأمن الإنساني، فقد تزامن بروز هذه المقاربة مع الإعلان عن نهاية الحرب الباردة وما صاحبه من تقدم في تكنولوجيا الإتصالات، زيادة المبادلات الإقتصادية، التغيرات البيئية، تصاعد مشكلات الصحة العامة والعالمية وعوامل أخرى كلها جعلت من الصعب الإكتفاء بمرجعية الدولة، وهذا ما أثار السؤال القائل: " أمن من؟ " الذي تجاوز الخطاب المهيمن للمقاربة التقليدية وفتح فضاءات جديدة لدراسة معان بديلة ومرجعيات أمنية أخرى وبالتالي استراتيجيات بديلة لتحقيق الأمن، وقد استدعى هذا الإهتمام بالعمليات التي يمكن أن تقوضه بما في ذلك الفقر، نقص التزود بالطاقة، اختلال الميزان التجاري، التغير البيئي، وتفشي الأمراض الوبائية، وعليه تم الابتعاد عن التحليل المتمحور حول حماية الدولة من المخاطر العسكرية والحرب وأصبح هناك توجه نحو الفرد والأخطار المتنوعة التي يجب إدارتها[1].

1_ سمرة بوسطيلة، محمد عبد الرحيم خلاف، الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني، **المجلة العلمية الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 09، (جويلية 2016)، ص. 61.

بالرغم من أن العديد من المفوضيات والمجموعات الوطنية سبق وأصدرت تقارير حول الأمن الإنساني الذي تعود جذور مفهومه إلى مساهمات كين بوث Ken Booth ورواد مدرسة ويلز للدراسات الأمنية، إلا أن أول استخدام مؤثر للمصطلح جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 بعنوان "الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني"، وقد عرفه بحياة وكرامة الإنسان، ووصفه بعبارة أمن الأفراد، كما ذهب إلى أنه مكمل للأمن القومي ويشكل دعما للتنمية التي أصبحت تمثل أحد مجالات تعريفه وتستخدمه كثيرا الدراسات المتعلقة ببرامجها وسياساتها.[1] وأورد التقرير أن الأمن الإنساني يرتكز على الأمن من المخاطر والتهديدات الكامنة في سبعة أبعاد أو مجالات هي الأمن السياسي وما يقتضيه من تمتع بالحقوق المدنية والحريات العامة، الأمن الإقتصادي ويتعلق بمحاربة الفقر وتوفير الموارد، الأمن الغذائي يتعلق بتوفر الغذاء وضمان مصادره، الأمن الصحي يتعلق بالحماية ضد الأمراض المعدية وكل ما يتهدد صحة الإنسان، الأمن البيئي يخص حماية البيئة من التغيرات المناخية ومن كل ما يؤدي إلى تدهورها، الأمن الشخصي ومواضيعه ترتبط بالحماية الجسدية من التعذيب والحروب وكل أشكال العنف المحلي والجرائم، فيما يتعلق الأمن الإجتماعي بحماية الهويات والخصوصيات الثقافية والإجتماعية.[2]

التقرير اعتمد هذه الأبعاد انطلاقا من تصنيفه لأكبر التحديات والتهديدات التي أوجدها الواقع الدولي الجديد أو أعاد تسليط الضوء عليها بعد أن أخذت التهديدات العسكرية كل الإهتمام في ظل الوضع السابق، وأمام استمرار تصاعد عدد منها بشدة واصلت الأبحاث الأكاديمية ومختلف البرامج الوطنية والدولية المهتمة بالأمن الإنساني التأكيد على مخاطرها والبحث في الترتيبات والأطر اللازمة لمواجهتها لذلك برزت كثيرا القضايا المرتبطة بالبيئة والصحة، هذه الأخيرة تنوعت مشكلاتها لكن شكل انتشار الأمراض الوبائية أكثرها تعقيدا والسبب الذي أدى إلى النظر إلى تحقيق الأمن الصحي على أنه ضرورة وشرط لتحقيق الأمن الإنساني.

ب- التصدي للأوبئة وتحقيق الأمن الصحي ضرورة لتحقيق الأمن الإنساني: أسهم بشدة تصاعد انتشار الأمراض الوبائية نهاية القرن الماضي، خصوصا بعد ظهور مرض نقص المناعة البشرية المكتسبة "الإيدز" وتفشيه في إدراج الأمن الصحي كبعد من أبعاد الأمـن الإنساني التي تضمنـها تقرير التنميـة البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994، والذي اعتبر أن: "الأمن الصحي

1_ خميسة عقابي، الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، المجلد 03، العدد 01، (2021)، ص. 353.

2- سمير قط، **نظريات الأمن في العلاقات الدولية: مفاهيم ومقاربات**، (بسكرة: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2016)، ص. 100.

ركن من أركـان الأمـن الإنساني، وحق أساسي من حقوق الإنسان الواجب احترامها وتوفيرها لجميع الأفراد، وأن المحافظة عليه تعتبر شرطا ضروريا لبقاء الدول واستقرارها"[1].

التقرير لم يجعل مفهومه للأمن الصحي مقتصرا على التصدي للأمراض الوبائية والوقاية منها، حيث ضمنه الوقاية من كل المخاطر التي بإمكانها أن تضر بصحة الإنسان وما يرتبط بها من عوامل نفسية واجتماعية، غير أنه أقر بالدور المحوري للأوبئة في تهديده، وهو المفهوم الذي استمرت مختلف اللجان الأممية في تبنيه، ففي شرحها لعلاقة الأمن الصحي بالأمن الإنساني " أشارت لجنة الأمن الإنساني في تقريرها الصادر بتاريخ 2003 بعنوان (أمن الإنسان الآن) إلى علاقة الصحة بالأمن الإنساني، واعتبرت فيه أنه لا يمكن لهذا الأخير أن يتحقق إلا بالمحافظة على حياة البشر، وأن الأمن الصحي يدخل في صميم المحافظة على حياة الإنسان، ورأت اللجنة أن الأمراض المعدية والأوبئة على الصعيد العالمي، وكذا الأزمات الصحية التي تسببها النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية، تعتبر من بين أشد التهديـدات خطورة على أمن الإنسـان، كما اعتبرت أن المشكلات الصحية الناجمة عن الفقر والتي تصيب الأفراد والأسر قد تزعزع استقرار دول بأكملها "[2].

مع الإرتباك والمخاوف الكبيرة التي أحدثها الظهور المتسلسل لعدد من الأوبئة مطلع الألفية الجديدة في صورة السارس، إنفلونزا الطيور، وإنفلونزا الخنازير، تصاعد الإهتمام بالظاهرة الوبائية وكثرت النقاشات حول مخاطرها وتأثيراتها، وتنامى بذلك النظر إليها كأكبر التهديدات للأمن الصحي والأمن الإنساني، إضافة إلى أنها أخذت حيزا مهما ضمن اهتمامات الأمن العالمي.

2- أمننة التهديدات الوبائية:

أول من اعتمد منهج تفكيك مفهوم الأمن إلى أبعاد وقطاعات هم رواد مدرسة كوبنهاجن لأبحاث السلام والأمن Copenhagen School من أمثال باري بوزان Barry Buzan، شارلز جونز Charles Jones، وريتشارد ليتل Richard Little في مؤلفهم الجماعي "منطق الفوضى"، ففي سياق توسيعهم لمفهوم الأمن أخذ المؤلفون في الإعتبار العوامل غير العسكرية وتوصلوا إلى تحديد خمسة قطاعات له هي الأمن السياسي، الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الإجتماعي ،وأخيرا الأمن البيئي[3]، ورغم هذه الأسبقية في إحداث التوسيع الأفقي للمفهوم إلا أن الكثير من الباحثين يعتبرون أن إكبار إنجاز نظري للمدرسة يتمثل في فكرة "الأمننة' التي صاغها بشكل كبير أولي ويفر Ole Weaver.

1_ إسحاق بلقاضي، أدوات حماية الأمن الصحي الدولي في إطار اللوائح الصحية الدولية، **مجلة الدراسات القانونية**، المجلد 04، العدد 01، (جانفي 2018)، ص. 173.

2_ المرجع نفسه، ص. 177.

3_ سمير قط، مرجع سابق، ص. 85.

تعرف المدرسة الأمننة على أنها العملية التي يعلن من خلالها أحد الفاعلين – ممثل السلطة أو الحكومة في الغالب– عبر خطاب رسمي للجماهير عن أن قضية أو مشكلة ما تعتبر تهديدا مباشرا أو وجوديا لأحد الموضوعات المرجعية للأمن، (البيئة موضوع مرجعي بالنسبة للأمن البيئي، الهوية موضوع مرجعي بالنسبة للأمن المجتمعي، الدولة موضوع مرجعي بالنسبة للأمن القومي ...)، حينها ستتغير وضعية هذه القضية من مشكلة يمكن التعامل معها من خلال التقليد المؤسساتي القائم لتنتقل إلى مرتبة مشكلة تتطلب ترتيبات استثنائية، فالدولة عندما تنظر إلى تهديد على أنه قضية أمنية، فهذا يعني أن الدولة بصدد خيار معالجة قد يشبه إلى حد ما الطريقة التي تعالج بها الحرب وذلك من خلال تكريس مخصصات استثنائية من الموارد، وزيادة حجم الضوابط مقارنة بالضوابط المعتادة،[1] ودور الخطاب لا غنى عنه في مسارات الأمننة، فالمشكلة لن تصبح قضية أمنية إلا بعد أن يعلن أحد المسؤولين الحكوميين ذلك عبر خطاب يحاول من خلاله إقناع الجماهير، لهذا ينظر إلى الأمن على أنه فعل خطاب Speech Act.

رغم الأولوية التي أخذتها المسائل الإقتصادية في ظل النظام الدولي الجديد نتيجة للتحولات الكبرى التي أحدثها في المفاهيم والتوازنات إلا أن تصاعد التهديدات الوبائية أدى إلى تنامي الإهتمام بها في نقاشات اللجان والمؤسسات الدولية كما في إنتاجات الدراسات الأمنية ما أوحى باتجاهها نحو أمننتها خاصة بعد أن أعلن مجلس الأمن الدولي في قراره 1308 سنة 2000 أن فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز يشكل تهديدا نابعا من مجال الصحة للأمن الدولي، وقد ظهرت بعض صور وتجليات الأمننة على عدد من سياسات الدول التي تعرضت لأزمات وبائية منذ ذلك التاريخ في مواجهة السارس، إنفلونزا الطيور، الإيبولا، إنفلونزا الخنازير، غير أن المقاربة راجت أكثر واعتمدت تطبيقاتها بشدة تقريبا من طرف حكومات جميع الدول في مواجهة جائحة كوفيد 19 وما أحدثته من تداعيات قوية متنوعة.[2]

الفرع الثاني: الأوبئة في مقاربة الأمن الصحي العالمي.

لم يقتصر تأثير الأوبئة على دفع المفاهيم والمقاربات الأمنية إلى تجاوز المفهوم التقليدي للأمن واستحداث فكرة الأمننة أو الإنتقال إلى مقاربة تتخذ من الإنسان موضوعها المرجعي ووحدتها التحليلية فحسب، فخصائص القدرة على الإنتشار عبر الحدود الوطنية إضافة إلى ما يميز تداعياتها من شدة وتنوع على المستويات العالمية أدت إلى الدفع بمفهوم الأمن الصحي من أطره الوطنية أو القومية إلى هذه المستويات والأطر العالمية، وقد جاءت هذه النقلة نتيجة للتسليم بأن الإحترازات والإستجابات الوطنية

1_ سمرة بوسطيلة، محمد عبد الرحيم خلاف ، مرجع سابق، ص. 60.

2–حسين باسم عبد الأمير، **تطور مفهوم الأمن الصحي وأثره في الدراسات الأمنية المعاصرة**، الحوار المتمدن، 2020/05/02، في:

https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2020/05/02/تطور–مفهوم–الأمن–الصحي– وأثره–في–الدرا/, (30/12/2022).

للأزمات التي تحدثها الأمراض الوبائية وما تتضمنه من خطط أحادية وغلق للحدود ليست ذات جدوى خصوصا مع تعزيز آليات العولمة للقدرات الإنتشارية لهذه الأمراض وإمكانياتها في ضرب مختلف المجالات على مستويات دولية وعالمية، ومن هنا راجت مقاربة الأمن الصحي العالمي لمواجهة المشكلات الوبائية والصحية بالإعتماد على مشاركة جميع الفاعلين ذوي الصلة بالصحة في السياسة العالمية، وعرف استخدامها أوجه مع ظهور جائحة كوفيد 19 وانتشارها عالميا.

1- الحاجة إلى مقاربة أمنية للصحة العالمية:

يرتبط الأمن الصحي العالمي ارتباطا وثيقا بالأوبئة التي تمثل السبب الرئيسي في ظهور المفهوم وتطوره، حيث أنه أخذ دفعة قوية انطلاقا من إعلان قرار مجلس الأمن الدولي مطلع القرن الجديد اعتبار مرض الإيدز تهديدا للأمن الدولي، ثم ترسخ أكثر مع مبادرة الأمن الصحي العالمي (GHSI) سنة 2001 التي جمعت منظمة الصحة العالمية وممثلي الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، المفوضية الأوروبية، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، والمكسيك قصد التعاون لمواجهة أخطار الإرهاب البيولوجي لكنها سرعان ما توسعت لتشمل تهديدات الجوائح والأمراض المعدية، وقد استمرت جهود منظمة الصحة العالمية في التأكيد على أن الأوبئة من أكبر مهددات هذا المفهوم، ويظهر هذا جليا في حرصها على تعديل اللوائح الصحية الدولية وإشرافها على دخولها حيز التنفيذ ابتداء من شهر جوان 2007، وهي اللوائح التي كان هدفها الأول منع انتشار الأمراض المعدية ومواجهتها، مع هذا لم يبق المفهوم مقتصرا على ما يتعلق بالحماية من الأوبئة، حيث تطور ليشمل جميع المخاطر التي تهدد الصحة العالمية وهو ما تشير إليه أغلب التعريفات المتداولة التي تذهب إلى أن الأمن الصحي العالمي يعني: " ضرورة خلو وسلامة كل دول العالم من كل الأمراض والأخطار والأوبئة التي تهدد الصحة العمومية العالمية "[1]، وقد جاء تقرير جمعية الصحة العالمية WHR سنة 2007 المعنون " مستقبل أكثر أمانا: أمن الصحة العامة العالمي في القرن الحادي والعشرين " ليؤكد أكثر على هذا الإعتماد الموسع للمفهوم حيث اعتبر أن الأمن الصحي العالمي هو: "الأنشطة والممارسات المطلوبة لتقليل التعرض للأحداث التي تهدد الصحة الجماعية للسكان الذين يعيشون عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية وتعرضهم للخطر"[2].

2- ضرورة إشراك الفواعل غير الدولاتية:

تقوم مقاربة الأمن الصحي العالمي على إشراك جميع الفواعل من غير الدولة إلى جانب الفواعل الدولاتية من الدول والمنظمات الدولية الحكومية، لذا فهي أكثر اتساعا من المقاربة الدولية التي تقتصر على تنسيق جهود الفاعلين في الصحة العامة والمسؤولين الأمنيين في إطار دولي، وبالنظر لواقع الصحة

1_ خميسة عقابي ، مرجع سابق، ص. 353.

2_ William Aldis, Health security as a public health concept: a critical analysis, **Health Policy and Planning**, V 25, N 06 ,(November 2008), P. 70.

العالمية الذي يعرف نشاط الكثير من الفواعل غير الحكومية كالمنظمات الدولية الإنسانية ومراكز البحث المتخصصة إلى جانب الشركات والخواص العاملين في المجالات الصيدلانية فإن تحقيق الأمن الصحي في بعد عالمي يعتبر مسعى غير ممكن عمليا من دون انخراط الجميع في إعداد خطط الوقاية أو الإستجابات لتفشي الأمراض المعدية والوبائية والمشاركة في إدارة مختلف مراحلها،[1] حتى أن تحقيق ذلك يتطلب مشاركات أوسع تتضمن إقحام فاعلين من خارج المجال الصحي في ظل عدم اقتصار تأثيرات الأوبئة والجوائح على الجوانب الصحية والإنسانية، وفي ظل إمكانية ارتباط ظهور هذا النوع من الأزمات الصحية بمجالات الصناعات الغذائية والمنتوجات الحيوانية إضافة إلى ارتباطه بتحديات وظواهر عالمية أخرى كظاهرة التغير المناخي وما تحدثه من اضطرابات بيئية وبيولوجية تساعد على ظهور الأمراض وتسهل انتشارها، وقد ظهرت أهمية هؤلاء الفاعلين في اضطلاعهم بالعديد من الأدوار خلال الأزمات الصحية التي عرفها عصر العولمة والتي تمحورت حول مهام أساسية مثل: مهام الإغاثة والإنقاذ، جمع المعلومات، التمويل، تطوير الأبحاث العلمية...، وقد أوضحت جائحة كوفيد 19 جيدا الأهمية الكبيرة لاعتمادهم في مقاربة الأمن الصحي العالمي.

1_ محمد الصديق بوحريص، مرجع سابق، ص. 257.

المبحث الثالث: جائحة كوفيد 19: دراسة في المفاهيم والتداعيات.

من المؤكد أن جائحة كوفيد 19 تمثل حدثا عالميا كبيرا على شاكلة الأحداث التاريخية التي أثرت على مسارات الدول وأنماط التفاعلات التي تجمعها، فما تسببت فيه من خسائر صحية وبشرية يضاهي خسائر الحربين العالميتين، وما أحدثته من اضطرابات في المنظومات الوطنية والعالمية يشابه ما أحدثته محطات أخرى كنهاية الحرب الباردة وأحداث سبتمبر 2011 حتى أنها كانت أشد تأثيرا على مجالات معينة، الإحاطة بالتداعيات الحاصلة خصوصا عند بدايات ظهور الجائحة تتطلب أولا الوقوف عند التعريف العلمي لمرض كوفيد 19 وإدراك محفزات انتشاره العالمي، ثم استيعاب المفاهيم والمصطلحات التي أفرزها هذا الإنتشار، وما قدمته من صور عن واقع وظروف جوانب عديدة من الحياة أثناءها.

المطلب الأول: التعريف العلمي لمرض كوفيد 19 ومحفزات الإنتشار العالمي.

يقدم المختصون في الوبائيات الإجابات العلمية اللازمة لفهم مسببات مرض كوفيد 19 وكل ما يتعلق بأعراضه ومضاعفاته، وبإضافة شروحاتهم لعوامل العدوى وتحور المرض إلى الواقع الذي فرضته العولمة وما يميزه من ترابط شديد، إلى جانب الأخطاء الأولى في التعامل معه والمرتبطة بتأخر الإعلان عنه وفشل منع تفشيه مبكرا، يمكن فهم انتشاره الواسع وتحوله بشكل سريع إلى جائحة أو وباء عالمي.

الفرع الأول: التعريف العلمي لمرض كوفيد 19.

تستخدم الكثير من التقارير الإعلامية والعديد من الدراسات الأكاديمية مصطلح "كورونا" للإشارة إلى المرض المتسبب في الجائحة أو الأزمة الصحية العالمية، وبالرغم من أن هذا لا يحدث إشكاليات مفاهيمية كبيرة من شأنها أن تؤدي إلى سوء الفهم أو إلى أخطاء في نتائج تلك الدراسات إلا أنه يفتقد للدقة، على اعتبار أن التسمية العلمية الصحيحة للمرض هي "كوفيد 19" أما مصطلح "كورونا" فيعبر عن فصيلة الفيروسات المتسببة في حدوثه.

1- فيروس كورونا المستجد (SARS-COV-2):

فيروسات كورونا هي فصيلة من الفيروسات تسبب أمراضا للثدييات والطيور، وقد تتنقل عدواها أو تصيب مباشرة الجهاز التنفسي للإنسان لتتسبب له في أمراض عديدة كالزكام ونزلات البرد العادية، ومتلازمة كورونا الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم سارس (SARS-CoV)، ويعتبر فيروس كورونا المستجد (SARS-CoV-2) آخر سلالة تم رصدها حيث لم يسبق تحديد إصابتها للبشر من قبل، وقد تم اشتقاق تسمية فيروسات كورونا من التسمية اللاتينية Coronavirus حيث أن كلمة Corona ومختصرها COV تعني التاج أو الهالة، إذ تشير إلى المظهر المميز لجزيئات الفيروس الذي يظهر عبر المجهر الإلكتروني على شكل التاج الملكي أو الهالة الشمسية.[1]

1_ سليم مزهود، مرجع سابق، ص. 77.

يتكون التركيب البنيوي لفيروس كورونا من غشاء بروتيني يبلغ قطره مابين 50 إلى 200 نانومتر، ويغلف بداخله الحمض النووي الخاص بالفيروس RNA، وكباقي الفيروسات التاجية يتكون الفيروس من أربعة أنواع من البروتينات تسهم في تكوين هيكله، منها البروتين (S) الذي يشكل النتوءات الشوكية الموجودة على سطح الفيروس والتي تمنحه الشكل التاجي المميز، وتشير الدراسات إلى أن طفرات وراثية قد تكون طرأت على فيروس كورونا المستجد ونتج عنها تغيرات في بنية الفيروس نتيجة تغير بعض الأحماض الأمينية، جعلته يرتبط بالمستقبلات (hACE2) على خلايا الإنسان من خلال بروتينات S الشوكية على سطح الفيروس، مما أدى إلى زيادة ملاءمته لتلك المستقبلات وارتباطه بها، وقد تكون الطفرات التي حدثت في موضع ارتباط الفيروس ساهمت في تطوره بشكل يسمح له بالانتقال من الخفافيش إلى البشر[1].

2- الإعلان عن مرض كوفيد 19 (COVID-19):

أعلنت منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 فيفري 2020 كوفيد 19 (COVID-19) إسما رسميا للمرض الذي تسبب في ظهوره الفيروس المستجد (SARS-COV-2) بعد أن تم إبلاغها عن مجموعة من حالات الإصابة بالإلتهاب الرئوي الفيروسي في ووهان الصينية بتاريخ 31 ديسمبر 2019، واعتمادا على الإشارة إلى هذا الفيروس المسبب يصيغ الباحثون ومختلف الهيئات الدولية تعريفاتهم للمرض، حيث تذهب في مجملها إلى أن: " كوفيد 19 هو الإسم العلمي والرسمي المعتمد للمرض المستجد الذي تسببت فيه السلالة الجديدة من فيروسات كورونا، ويعرف أيضا باسم المرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد 2019، وهو مرض تنفسي حيواني المنشأ يسببه فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة سارس، وقد اكتشف لأول مرة في مدينة ووهان الصينية أواخر سنة 2019، وانتشر سريعا من هناك مسببا جائحة عالمية "[2].

تركيب تسمية مرض كوفيد 19 (COVID-19) هو جمع لعدد من مختصرات الكلمات، حيث أن "CO" هما أول حرفين من كلمة كورونا corona المشيرة إلى فصيلة الفيروسات، و" VI" هما أول حرفين من كلمة فيروس virus، أما حرف "D" فهو أول حرف من كلمة مرض بالإنجليزية disease، فيما يشير الرقم 19 إلى سنة 2019 سنة ظهوره بمدينة ووهان الصينية.[3]

تشمل أعراض مرض كوفيد 19 الحمى والإرهاق والسعال الجاف، وقد يصاب بعض المرضى باحتقان الأنف، والصداع، والتهاب الملتحمة، وألم الحلق، والإسهال، وفقدان حاسة الذوق أو الشم، كما يمكن أن

1_ حنان عيسى الملكاوي، مرجع سابق، ص. 17.

2_Alimuddin Zumla, David S C Hui, Severe Acute Respiratory Syndrome: Historical, Epidemiologic, and Clinical Features, **Infect Dis Clin North Am**, V 04, N 33 ,(December 2019), P. 869.

3_ يونس عطاب، تدابير الوقاية لحماية الصحة العمومية من وباء كوفيد-19، **مجلة العلوم القانونية والإجتماعية**، المجلد 05، العدد 02، (جوان 2020)، ص. 339.

يظهر طفح جلدي أو تغير في لون أصابع اليدين أو القدمين، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ بشكل تدريجي، ويصاب بعض الناس بالعدوى دون أن يشعروا إلا بأعراض خفيفة جدا، ويتعافى معظم الناس من المرض دون الحاجة إلى علاج خاص لكن الأعراض قد تشتد عند بعض الأشخاص المصابين الذين يعانون من أمراض ومشاكل تنفسية، وتزداد مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين المسنين والأشخاص المصابين بمشاكل صحية أخرى مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب والرئة أو السكري أو السرطان وقد تؤدي إلى الوفاة.[1]

الفرع الثاني: محفزات تحول مرض كوفيد 19 إلى وباء عالمي.

لم يستغرق مرض كوفيد 19 الكثير من الوقت ليصيب أعدادا هائلة من الناس وينتشر في جميع قارات العالم، فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 مارس 2020 أنه قد اتسع نطاق انتشاره وتحول إلى جائحة أو وباء عالمي، وترجع هذه السرعة في الإنتشار إلى محفزات وعوامل عديدة تتعلق بطبيعة المرض وخصائصه في العدوى والتحور، إلى جانب ما أحدثته العولمة من روابط كبيرة وسهولة في تنقل الأشخاص والسلع، إضافة إلى التأخر في التعامل مع المرض منذ ظهوره وحتى الإعلان عنه.

الشكل رقم 01: عدد الحالات العالمية المؤكدة من 21 جانفي إلى 11 فيفري 2020.

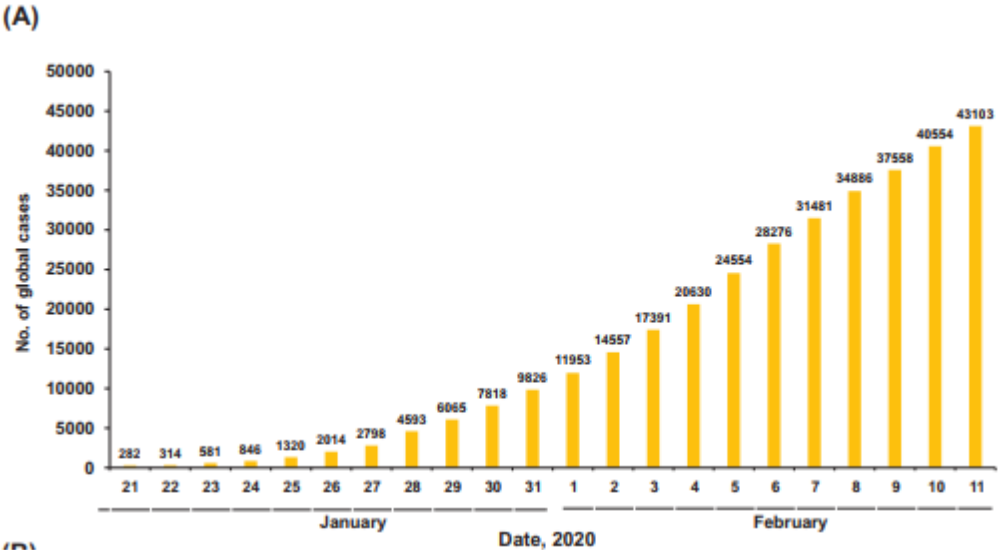

Source: Chih.Ceng Lai, Others, Severe acute respiratory syndrome coronavirus 2 (SARS-CoV-2) and coronavirus disease-2019 (COVID-19): The epidemic and the challenges, **International Journal of Antimicrobial Agents**, v 03, n 55, (March 2020), P 03.

1- خصائص العدوى والتحور:

يعتبر مرض كوفيد 19 مرضا شديد العدوى ومن الصعب التحكم في انتشاره خصوصا مع عدم فاعلية إجراءات الوقاية الشخصية لمنع التقاطه، إذ يمكن أن يصاب أي شخص بالعدوى عن طريق

1_ حنان عيسى الملكاوي، مرجع سابق، ص. 18.

الأشخاص المصابين بالفيروس إما بشكل مباشر من خلال استنشاق الرذاذ المتطاير والقطيرات التنفسية الصغيرة التي تتناثر من أنف أو فم الشخص المصاب بالمرض عندما يسعل أو يعطس بالقرب من الأشخاص السليمين، أو بشكل غير مباشر من خلال لمس الأسطح والأدوات الملوثة بالفيروس بعد سقوط القطيرات التنفسية للشخص المصاب عليها فيقوم الأشخاص السليمون بملامسة هذه الأشياء أو الأسطح ثم لمس أعينهم أو أنوفهم أو أفواههم، كما يشكل الاختلاط المباشر مع المصابين سببا مهما لانتقال الفيروسات التاجية أيضا، فتقبيل الشخص المصاب أو حضنه أو مصافحة يده الملوثة بالقطيرات التنفسية ثم لمس العين أو الفم أو الأنف تزيد من خطر حدوث العدوى لذا فمن المهم الإبتعاد عن الشخص المريض بمسافة تزيد عن 1 إلى 2 متر، أما انتقال العدوى من الحيوانات إلى البشر فهي غير مفهومة على نحو تام حتى الآن، لكن تبقى مخالطة الحيوانات ذات مخاطر عالية، كما قد يسبب استهلاك المنتجات الحيوانية النيئة أو غير المطهية جيدا، بما في ذلك الألبان واللحوم العدوى أيضا.[1]

إضافة إلى خصائص العدوى الشديدة، يغير فيروس كورونا مادته الوراثية ويعرف تحورات عديدة تنتج نسخا تزيد من قدرته على الإنتشار، إلى جانب أنها تغير في مظاهر المرض السريرية وتخفض في كل تحور جديد فعالية تدابير الصحة العامة والتدابير الإجتماعية ووسائل التشخيص وجملة اللقاحات والعلاجات المتاحة، وقد استعانت منظمة الصحة العالمية بأحرف الأبجدية اليونانية لتسمية هذه المتحورات بدل تسميتها على بلد ظهورها مثلما تم في البداية، وقد وصفت الأخطر منها بالمتحورات المثيرة للقلق فيما وصفت الأقل خطورة بالمثيرة للإهتمام.[2]

الجدول رقم 02: متحورات فيروس كورونا المثيرة للقلق.

تسمية المتحور	مكان الظهور	تاريخ الظهور	تاريخ التسمية	بلدان الإنتشار
ألفا Alpha	المملكة المتحدة	سبتمبر 2020	18 ديسمبر 2021	114
بيتا Beta	جنوب إفريقيا	ماي 2020	18 ديسمبر 2020	48
غاما Gamma	البرازيل	نوفمبر 2020	11 جانفي 2021	74
دلتا Delta	الهند	أكتوبر 2020	11 ماي 2021	100
أوميكرون Omicron	جنوب إفريقيا	نوفمبر 2021	26 نوفمبر 2021	52

المصدر: روسيا اليوم: **تعرف على متحورات فيروس كورونا الشهيرة حتى الآن وأيها أكثر إثارة للقلق !**، 2021/12/01، في:(https://arabic.rt.com/health/1299925, (04/01/2023

1- معاوية أنور العليوي، **كورونا..القادم من الشرق كيف أحمي نفسي وأسرتي من الكورونا**، (دبي: دار منارة العلم للنشر والتوزيع، 2020)، ص.ص. 63-64.

2_ وريدة براهمي، فيروس كورونا 2(COV-SARS-2) بالجزائر وانعكاساته الاجتماعية، **مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والإجتماعية**، المجلد 07، العدد 01، (جوان 2022)، ص. ص. 1009- 1010.

2- تأثيرات آليات العولمة والتأخر في الإستجابة للمرض:

بانتشار مرض كوفيد 19 وتحوله إلى وباء عالمي تحقق ما كان يتخوف منه الفاعلون في ميادين الصحة العامة والعالمية، فالفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أوجدت خلالها العولمة آليات أدت إلى ترابط عالمي شديد يطبعه الإعتماد المتبادل المعقد، من السهل من خلاله تنقل السلع والأشخاص، وقد ظهرت خلال هذه الفترة مجموعة من الأوبئة التي أحدثت ارتباكا عالميا شديدا، ورغم محدودية انتشارها الجغرافي وتأثيراتها المختلفة إلا أنها كانت تنذر بإمكانية انتشار أمراض وأوبئة أخرى وبلوغها جميع دول وقارات العالم خصوصا إذا تعلق الأمر بأمراض وبائية حادة ومستجدة.

لا يرجع الإنتشار الكبير للمرض وتحوله إلى جائحة إلى الظروف والآليات التي خلقتها العولمة فحسب، فمنظمة الصحة العالمية من خلال أخصائييها كانت تدرك الأثر الذي يمكن لهذه الآليات إحداثه لذا أشرفت على تعديل اللوائح الصحية الدولية سنة 2005، وقد أدرجت ضمن موادها أهمية الإخطار المبكر والإستجابة السريعة لتفشي أي مرض وبائي حتى يتم تطويقه واحتواؤه بشكل محكم وسريع وهو ما لم يتم العمل به عند بدايات تفشي فيروس كورونا، " فحسب صحيفة الغارديان The Gardien البريطانية ظهرت الحالة الأولى من المرض في منتصف شهر نوفمبر 2019 أي قبل أكثر من شهر من الإعلان الصيني عن ظهور الوباء، حيث لم تقم الصين بإبلاغ المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية المتواجد على أراضيها حتى تاريخ 31 ديسمبر 2019 أين تم إبلاغه بوجود حالات للإلتهاب الرئوي المسبب لمرض غير معروف بمدينة ووهان "[1]، بدورها تأخرت المنظمة في الإعلان عن خطورة المرض إلى تاريخ 11 فيفري 2020 ولم تعلنه وباءا عالميا إلا بتاريخ 11 مارس 2020 عندما أصبح من المعقد وقف انتشار المرض، وقد أحدثت هذه التأخرات خلافا أمريكيا صينيا شديدا ميزته الإتهامات المتبادلة كما صاغت منها الإدارة الأمريكية مبرراتها للإنسحاب من المنظمة وكان أول إجراء اتخذته هو تعليق اشتراكاتها المالية ابتداء من 14 أفريل 2020.

المطلب الثاني: الإفرازات المفاهيمية للجائحة.

الإحاطة بالبنية المفاهيمية لجائحة كوفيد 19 لا تنته عند مجرد الوقوف على ما قدمه علم الأوبئة من شروحات لأنواع وخصائص الإنتشار الوبائي، ومن تفسيرات علمية لمسببات وعوامل العدوى والإنتقال التي تميز هذا المرض المستجد، ففترة الجائحة أفرزت الكثير من المفاهيم والمصطلحات لها مضامين ومدلولات تتعدى الجانب الطبي إلى جوانب سياسية واجتماعية وثقافية، لذا فاستيعاب هذه الإفرازات المفاهيمية يوفر إطارا أوسع لإدراك السياقات المختلفة المرتبطة بتطورات هذه الجائحة وأبعادها الطبية والعلمية، وفهم ما تخلل فترتها من ترتيبات وتدابير.

1- معاوية أنور العليوي، مرجع سابق، ص. 52.

الفرع الأول: تفكيك مفهوم إدارة الأزمة الصحية.

وصفت مختلف الترتيبات والإجراءات التي اعتمدتها الحكومات على المستوى الوطني، أو منظمة الصحة العالمية وباقي الفواعل الدولية المرتبطة بالشأن الصحي على المستوى العالمي في مواجهة الإضطرابات والتداعيات التي أحدثتها جائحة كوفيد 19 بإدارة الأزمة الصحية، وبالرغم من أن المعنى العام لهذا المفهوم يبدو واضحا إلا أن الإلمام بدلالاته والتدقيق فيما يتضمنه من خصائص يتطلب تفكيكه والوقوف أولا عند ما تعنيه الأزمة، وما تشير إليه الأزمة الصحية.

1- تعريف الأزمات وتمييزها عن الكوارث:

للأزمات الكثير من التعريفات التي تتعدد بتعدد اختصاصات الباحثين ونوعها الذي تعنى به تعريفاتهم، حيث تعرف على أنها: "تهديدات متوقعة أو غير متوقعة لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمجوعات والشركات والدول على حد سواء، وبالتالي فإنها تحد من عملية اتخاذ القرار"، وتعرف أيضا بكونها: " الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء وهي النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها "، وتذهب بعض التعريفات إلى اعتبارها: "عملية تفاعل تحدث في مستويات من التوتر وتتميز بانكسار حاد في المسيرة الإعتيادية للسياسة وتبقى لفترة قصيرة وتؤدي إلى ارتفاع مستوى التوقعات بإمكانية اندلاع عنف في النظام القائم"، فيما تشير تعريفات أخرى إلى أنها: "توقف الوقائع المنتظمة والمتوقعة واضطراب العادات والأعراف مما يتطلب بالتالي التغيير السريع وتكوين عادات أكثر ملاءمة".[1]

ارتباط معنى الأزمات بالفترة التي يميزها استمرار تهديداتها والإضطرابات التي أحدثتها هو ما يفصل مفهومها عن مفهوم الكوارث التي غالبا ما يشار إليها على أنها النتائج المترتبة أو التي تلي حوادث أو مشكلات قد حصلت وانتهت، وهو ما يبرزه التعريف القائل بأن: "الكوارث هي الحالات التي حدثت فعلا وأدت إلى تدمير وخسائر جسيمة في الموارد البشرية والمادية، وأسبابها إما طبيعية أو بشرية، وعادة ما تكون غير مسبوقة بإنذار"[2]، وموضوع الإنذار يثير اختلافا آخر على اعتبار أن الأزمات قد تتوفر على إمكانيات توقع حدوثها بناء على المعطيات الموجودة في مجالاتها.

2- تعريف الأزمات الصحية:

تعرف الأزمات الصحية على أنها: "مخاطر تهدد وجود الإنسان وسلامته وتتسم بالفجائية والضبابية وتتسارع فيها الأحداث لتزيد من درجة الغموض في ظل نقص المعلومات وضيق الوقت والحاجة إلى

1- محمد دياب مفتاح، المعلومات ودورها في إدارة الأزمات والكوارث: أزمة فيروس كورونا نموذجا، **أوراق بحثية**، المجلد 01، العدد 01، (جويلية-ديسمبر 2021)، ص. 264.

2_ المرجع نفسه، ص. 265.

اتخاذ القرارات السريعة الصائبة "[1]، وتعرف أيضا على أنها: "الحالات الصعبة للأنظمة الصحية التي تؤثر على البشر في منطقة أو عدة مناطق جغرافية، والتي لها آثار كبيرة على صحة المجتمع واقتصاده، قد تنجم عن الأمراض أو العمليات الصناعية أو سوء السياسات المرتبطة بالصحة العامة، ويعرف مدى خطورتها وشدتها الصحية غالبا من خلال الخسائر البشرية وعدد الأشخاص المتضررين ضمن نطاق تغطيتها الجغرافية "[2].

لا تتعلق الأزمات الصحية بالمستويات الوطنية فحسب، إذ يمكن أن تمتد نطاقاتها وتتحول إلى أزمات إقليمية أو عالمية خصوصا إذا تعلق الأمر بتفشي الأمراض المعدية والوبائية، "فالأزمات الصحية الناتجة عن انتشار هذه الأمراض سرعان ما تتحول إلى أزمات إقليمية ثم دولية وهو ما حدث مع انتشار إنفلونزا الطيور ثم إنفلونزا الخنازير، إضافة إلى تفشيات عدد من الأمراض القديمة التي شهدتها بعض الأقاليم كالملاريا والكوليرا والتيفوئيد، وتوسع الأزمة التي أحدثتها كورونا إلى أزمة صحية عالمية مست جميع الدول والقارات".[3]

إلى جانب التوافق الحاصل حول خطورة تهديدات الأزمات الصحية والتعقيدات التي تثيرها، تذهب مجمل الدراسات إلى أن الأزمات الصحية المختلفة تجمعها عدة عناصر وخصائص أهمها تميزها بعنصر المفاجأة وضيق الوقت الفاصل بين أحداثها، عدم وفرة المعلومات الكافية المساعدة على اتخاذ القرارات، ضعف إمكانيات مواجهتها في الغالب، إضافة إلى رفعها لمستويات التوتر والإحساس بالخطر لدى الشعوب وصناع القرار على حد سواء.[4]

3- المفهوم العام لإدارة الأزمات الصحية ومستوياتها:

رغم أن مفهوم إدارة الأزمات له جذور تاريخية قديمة ترجع إلى محاولات الكيانات السياسية عبر العصور المختلفة في التعامل مع الطوارئ والتحديات التي واجهتها، إلا أنه يعتبر مفهوما حديثا يرتبط بتطور الدولة الحديثة ومؤسساتها الإدارية والأمنية، وهو ما تظهره تعريفاتها المرتكزة على الإشارة إلى الآليات والوسائل والخطط الحديثة في تحقيقها، حيث ترى أغلبها أن إدارة الأزمات هي مجموعة الخطط

1- آسية بلخير، رهان الأمن الصحي في الجزائر في ظل الأزمات الممتدة: قراءة نقدية في أدوار الوكالة الوطنية للأمن الصحي، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 07، العدد 01، (جوان 2022)، ص. 159.

2- جلال عزايز، قراءة في تداعيات الأزمة الصحية العالمية (cov-19) coronavirus على قطاع السياحة والسفر، **مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، المجلد 20، عدد خاص، (سبتمبر 2020)، ص. 148.

3- آسية بلخير، مرجع سابق، ص. 159.

4_ المرجع نفسه، ص. 160.

والأساليب والإستراتيجيات والنشاطات الإدارية الملائمة لأوضاع استثنائية بغية السيطرة على المشكلات واحتوائها والحفاظ على التوازن الموجود قبل ظهورها.[1]

أما إدارة الأزمات الصحية فتعرف عادة على أنها: "مجموعة الإجراءات والقرارات الموضوعة وفق مجموعة من الأدوات والأساليب العلمية، تهدف لمنع وقوع أزمات صحية، والإستعداد للتعامل معها في حال حدوثها"، ولا تتعلق إدارة الأزمات الصحية بالمستويات المحلية والوطنية فحسب، فبالنظر إلى أن أهم مسببات هذا النوع من الأزمات يعود إلى انتشار الأمراض المعدية الوبائية وما يترتب عن ذلك من إمكانيات توسعها إلى نطاقات إقليمية وعالمية، تتعدد مستويات إدارتها بالضرورة بين وطنية، إقليمية، دولية أو عالمية، هذا المستوى الأخير أخذ اهتماما كبيرا مطلع القرن الحالي بعد تفشي عدد من الأوبئة، من ذلك أنه بعد أزمة إنفلونزا الطيور سنة 2003 أصدرت أمانة منظمة الصحة العالمية تقريرا بتاريخ 23 نوفمبر 2004 بعنوان "الإستجابة لمقتضيات الجوانب الخاصة بالصحة في الأزمات"، حددت فيه أسباب الأزمات الصحية وكيفية إدارتها عالميا.[2]

وفقا لكثير من الدراسات، تؤدي أنظمة إدارة الأزمات الصحية عملها وفق عدة مراحل تنطلق من اكتشاف إشارات الإنذار وما تتضمنه من مؤشرات تنبئ بحدوث الأزمة، الإستعداد والوقاية، إحتواء الأضرار، إستعادة النشاط والتوازن الموجود قبل الأزمة، ثم التعلم ويعني بلورة ووضع الضوابط لمنع تكرار الأزمة وبناء خبرات من الدروس السابقة لضمان مستوى عال من الجاهزية مستقبلا.[3]

الفرع الثاني: مضامين أهم المفاهيم والمصطلحات المتداولة.

إضافة إلى مفهوم الحجر الصحي الذي راج تداوله واعتمدت تطبيقاته و إجراءاته بشدة على مستوى جميع دول العالم، دفعت جائحة كوفيد 19 بعدد كبير من المفاهيم والمصطلحات الأخرى للتداول وتطبيق مضامينها، ولم تقتصر فترة الجائحة على تحفيز تلك المرتبطة بالصحة والعلوم الطبية فحسب إذ تعدتها إلى مجالات وميادين أخرى متعددة، وتعبر جملة هذه المفاهيم والمصطلحات عن واقع الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية الذي فرضته الأزمة، وتعطي دلالات واضحة عن مخاطرها وعما أوجدته من إكراهات كما تعطي بعض الدلالات عن توجهات الفاعلين وخياراتهم في مواجهتها.

1- التأهب والإستجابة:

تتطلب إدارة الأزمات الصحية خصوصا تلك التي تتسبب فيها الأوبئة، العمل على تنمية قدرات واستعدادات الأنظمة الصحية تحسبا لأية أزمات، واتخاذ الإجراءات اللازمة وكل ما يتطلبه الوصول إلى احتوائها والحد من خسائرها في حال وقوعها، وهذا ما يشير إليه مصطلحا التأهب والإستجابة.

1- محمد دياب مفتاح، مرجع سابق، ص.ص. 266- 267.

2- آسية بلخير، مرجع سابق، ص.ص. 159- 160.

3_ المرجع نفسه، ص. 160.

يعرف إطار عمل هيوغو سنة 2008 التأهب على أنه : "هو القدرات والمعارف التي قامت بتنميتها الحكومات، أو منظمات الإستجابة الفنية، أو المجتمعات المحلية والأفراد الذين يمكنهم توقع أثر أحداث أو ظروف الأخطار المحتملة، أو الوشيكة أو الحالية"، ويوفر التأهب الجيد فرصا لتحقيق استجابة قوية على اعتبار أن الإستجابة تأتي من بعده وتعبر عن مجمل الترتيبات والإجراءات المتخذة والشراكات الحاصلة قصد التعامل مع الأزمة الصحية والحد من مخاطرها المتنوعة، وقد تمتد إجراءاتها إلى ما بعد نهايتها للعودة إلى الوضع السابق لها أو لتجنب مسببات عودتها.[1]

2- التباعد الإجتماعي:

تم استخدام مصطلح التباعد الإجتماعي لأول مرة سنة 1951، وكان في الأصل عبارة عن موقف وليس مصطلحا ماديا في إشارة إلى الإنعزال أو محاولة متعمدة لإبعاد النفس عن الآخرين اجتماعيا، أما في زمن كوفيد 19 فالتباعد الاجتماعي كان مطلوبا لضرورة منع انتشار الفيروس الوبائي وبالتالي تجنب الإصابة به[2]، ولتطبيقه تبنت الدول العديد من الإجراءات كإغلاق المدارس والمطاعم، والأماكن العامة، وحظر التجمعات.

أمام الإلتزام باتخاذ هذه الإجراءات ظهرت أهمية التكنولوجيا الرقمية وتصاعدت حينها استعمالاتها كثيرا، وهو ما يبرزه الإتجاه إلى التعليم عن بعد، التسوق عن بعد، الإجتماعات والمؤتمرات الوطنية والدولية عبر تقنية الفيديو...

3- مناعة القطيع:

يشير مفهوم مناعة القطيع إلى اكتساب نسبة كبيرة من الناس للمناعة من المرض مما يؤدي إلى انحساره، وتعتبر "مناعة القطيع" من دون توفر لقاح وقائي من الفيروس مسألة ممكنة نظريا فقط، ولا يمكن للسلطات الصحية الإعتماد عليها كخيار عملي، لأن فكرة عمل اللقاحات وحسرها للأمراض المعدية هي محاولة لتفادي مثل هذا السيناريو الذي قد ينطوي على خطر كبير يهدد حياة الكثيرين...، وعليه لمفهوم "مناعة القطيع" وجهان، الواقعي هو: ابتكار مصل مضاد يوفر مناعة لنسبة كبيرة من الناس تمنع المرض من التفشي، أما الوجه النظري فهو: إصابة المرض لعدد كبير من الناس واكتساب أجسامهم لمناعة مضادة له مدى الحياة، هذا الوجه الثاني روجت له بعض الخطابات لكن انتقدته منظمة الصحة العالمية ومجمل المتخصصين بشدة.[3]

1- عبد العليم محمد عبود معبد، الإستراتيجيات المستقبلية لإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية في ظل تجربة أزمة فيروس كورونا المستجد، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المجلد 02، العدد 36، (جويلية 2020)، ص.ص. 295-297.

2- سليم مزهود، مرجع سابق، ص. 81.

3_ الوسط، **ماهي مناعة القطيع ضد كورونا؟ ومتى نصل إليها**27/04/2020 ،؟، في:.http://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=116745, (06/01/2023)

4- سلاسل الإمداد العالمية:

سلاسل الإمداد أو سلاسل التوريد هي خطوط التجميع التي تسلم السلع والمنتجات لأغراض الإستهلاك النهائي، يرجع الفضل في وجود هذه المنتجات إلى عدد هائل من المدخلات المختلفة التي تتنقل عبر سلسلة معقدة قبل أن تصل إلى المستهلك في صورة سلعة نهائية، هذه الرحلة تتضمن ابتكار المنتج، والحصول على المواد الخام، وتجميع المكونات، واختبار المنتج النهائي، ثم شحنه إلى الأسواق، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار سلسة الإمداد على أنها خط للتجميع يتيح إنتاج السلعة وينتهي إلى طرحها في الأسواق[1]، أثناء الأزمة الصحية التي أحدثتها كورونا انقطعت هذه السلاسل نتيجة لعوامل عديدة كغلق المصانع، انغلاق الدول على نفسها، توقف حركات النقل الدولية...

المطلب الثالث: تداعيات الجائحة وضرورات تفعيل مسارات التعاون الدولي.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تشهد البشرية حدثا عالميا كانت له تداعيات قوية كالتي أحدثها كوفيد 19، ولأن طبيعة التهديد اللاتماثلية جعلت جميع الدول تشترك في تحمل ما تسبب فيه من خسائر إلى جانب المخاوف التي عززها الغموض المكتنف لمآلاته، فقد بدا واضحا منذ بداية هذا المرض وظهور تداعياته الصحية والإنسانية أن التعاون الدولي في مواجهته ضرورة لا بديل عنها، وهو ما عبرت عنه دعوات عدد من السياسيين وكثير من الكتابات الأكاديمية التي اكتسبت مصداقية أكبر مع تعقد أبعاد تلك التداعيات، وعليه أصبح للإعتقاد الآخذ في الإتساع آنذاك بأن تفعيل مسارات التعاون الدولي يمثل الخيار العقلاني والعملي الوحيد للإستجابة للأزمة مبررات فائقة القوة والتماسك.

يعنى هذا المطلب بدراسة التداعيات الأولى التي عرفتها بدايات الجائحة، ويهدف إلى تبيان أن التعاون الدولي لمواجهتها مثل ضرورة ملحة منذ هذه البدايات، أما بالنسبة لتطورات هذه التداعيات خصوصا السياسية والأمنية منها فستتضمنها الفصول والمباحث الموالية مع دراسة وتقييم استجابة الأطر والنماذج التعاونية المختلفة لها.

الفرع الأول: إشتداد التداعيات الصحية وتتابع الدعوات إلى التعاون الدولي.

منذ ظهور الإنفلونزا الإسبانية سنة 1918 لم تعرف دول العالم أزمة صحية عالمية بالشدة التي أحدثتها جائحة كوفيد 19، حيث تميزت بانتشارها السريع وضخامة أرقام الضحايا التي كانت تخلفها من دون أن تعرقلها الحدود الدولية ولا تطور الأنظمة الصحية في دول معينة دون أخرى، لذا تصاعدت الكثير من الدعوات مع بدايتها تحث على ضرورة تفعيل العمل المشترك وتنسيق جهود مختلف الفاعلين

1_دييغو سير ديرو، نيلز جاكوب هانسن، **إمتداد سلاسل الإمداد**، صندوق النقد الدولي، 2022/06/01، في: https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/06/the-stretch-of-supply-chains-B2B, (06/01/2023).

في مواجهتها، وقد جاءت هذه الدعوات في كتابات الكثير من الأكاديميين إلى جانب تصريحات عدد من السياسيين والمسؤولين.

1- حدة التداعيات الصحية والإنسانية:

بتاريخ 05 ماي 2023 عند إعلان منظمة الصحة العالمية أن جائحة كوفيد 19 لم تعد تشكل "حالة طوارىء صحية تثير قلقا عالميا" تخطى عدد الإصابات الإجمالية بالمرض 764 مليون إصابة عالميا، وتجاوز عدد الوفيات حسب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس Tedros A Ghebreyesus 20 مليون حالة وهي حصيلة أعلى ثلاث مرات من التقديرات الرسمية التي تشير إلى 6.9 مليون حالة وفاة[1]، ولم يكن مستبعدا منذ بداية الأزمة بلوغ هذا العدد الضخم من الضحايا بالنظر للحدة التي ميزت المرض والتي استمر منحاها التصاعدي في التسارع خصوصا مع ظهور متحوراته الخطيرة في ظل عدم قدرة الأنظمة الصحية لجميع الدول على احتوائه ومجابهة المشكلات التي تسبب فيها.

الجدول رقم 03: ترتيب الدول حسب أكثر الإصابات والوفيات إلى غاية 01 أكتوبر 2021.

الدولة	عدد الإصابات	عدد الوفيات
الولايات المتحدة الأمريكية	43.945.725	705.116
البرازيل	21.499.074	598.829
الهند	33.853.048	449.260
المكسيك	3.684.242	279.106
روسيا	7.524.469	207.932
جميع دول العالم	235.8	4.8

المصدر: فاطمة الزهراء كواتي، مرجع سابق، ص. 353.

يوضح هذا الجدول شدة التداعيات الصحية للجائحة من خلال المنحى السريع الذي أخذته الأعداد الرسمية للإصابات والوفيات المقدمة من طرف السلطات منذ بداية الأزمة الصحية إلى غاية تاريخ 01 أكتوبر 2021، وبالعودة إلى تاريخ 13 ماي 2020 تبرز المقارنة مع الأرقام المسجلة آنذاك مدى سرعة انتشار المرض وتضاعف حدته وتأثيراته، حيث تم تسجيل 4.332.848 إصابة على المستوى العالمي إلى غاية ذلك التاريخ منها 292.899 حالة وفاة كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية منها 1.408.636 إصابة منها 830425 حالة وفاة، أما البرازيل فقد سجلت 178.214 إصابة منها

1_العربي الجديد، **منظمة الصحة العالمية: كوفيد-19 لم يعد "حالة طوارئ تثير قلقا" لكنه باق**، 2023/05/05، في: https://www.alaraby.co.uk/society/منظمة-الصحة-العالمية-كوفيد-19-لم-يعد-حالة-طوارئ-تثير-قلقا (15/05/2023).

12.461 حالة وفاة، وقد عرفت الإحصائيات في باقي الدول كالهند والمكسيك وروسيا حينها أرقاما أقل بكثير من المسجلة شهر أكتوبر 2021[1]، وقد حافظ هذا المنحى على قوة تصاعده وهو ما تدل عليه الأرقام المقدمة من طرف منظمة الصحة العالمية بتاريخ 05 ماي 2023 عند إعلانها أن جائحة كوفيد 19 لم تعد تشكل حالة طوارئ صحية عالمية.

إلى جانب هذه الأرقام الضخمة برزت صور عديدة للتأثيرات الإنسانية للجائحة في جميع دول وقارات العالم، كاكتظاظ المستشفيات، والنقص الفادح للوسائل والمستلزمات الطبية كإمدادات الأكسجين وأدوات الإختبار والكمامات ومجمل أدوات الوقاية الأخرى، ورغم أن هذا كان على صعيد عالمي إلا أن الأوضاع تميزت بكونها أكثر سوءا بالبلدان الفقيرة وبؤر الصراعات، فيما ضاعفت هذه الأزمة من المعاناة داخل مراكز النازحين واللاجئين عبر العالم.

2- تتابع الدعوات إلى التعاون الدولي:

منذ بداية تصاعد المخاطر الوبائية ومجمل التهديدات الأمنية اللاتماثلية في العلاقات الدولية، أخذ التعاون الدولي شيئا من الإهتمام في النقاشات الأكاديمية والسياسية على حد سواء، لكنه لم ينل الأولوية في ظل سيطرة المسائل الإقتصادية والتحولات الجيوسياسية التي أحدثها النظام الدولي الجديد على طاولات هذه النقاشات، غير أن انتشار جائحة كورونا وما سببته من تداعيات صحية وإنسانية عجلت انطلاقا من مراحلها الأولى في تنامي الدعوات إلى ضرورة تفعيل المسارات التعاونية الدولية في مواجهتها من طرف العديد من الأكاديميين والسياسيين الذين دفعتهم حقيقة أن احتواء الأزمة أو الحد من تداعياتها على الأقل لا يمكن تحقيقه بشكل انفرادي في ظل شكلها العالمي.

الدعوات إلى التعاون الدولي لم تقتصر على الباحثين في حقل العلاقات الدولية فحسب، حيث شملت أيضا المتخصصين في العلوم الطبية ومختلف الحقول المعرفية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، كما أنه لم يتبنها فقط أصحاب الفكر الليبيرالي، فالفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجيك Slavoj Zizek رغم توجهاته الماركسية ذهب في كتابه "جائحة كوفيد-19 ترج العالم" الصادر مع بداية الأزمة الصحية العالمية إلى أن مواجهتها تقتضي ضرورة التنسيق والتعاون الدولي القوي والفعال...، وهو ما ذهب إليه العديد من السياسيين، حيث تضمنت بعض خطاباتهم إشارات إلى استحالة الحد من التداعيات بصورة انفرادية أو انعزالية، كالخطاب الذي ألقاه الرئيس الصيني أمام الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة شهر سبتمبر 2020 حين قال: "إن فيروس كورونا يتطلب تعزيز التضامن الدولي والعمل المشترك،

1- فريدة فلاك، أرقام وإحصائيات حول أزمة كورونا الحديثة وتداعياتها على الإقتصاديات الكبرى في العالم "الولايات المتحدة الأمريكية والصين أنموذجا"، **مجلة التمكين الإجتماعي**، المجلد 02، العدد 02، (جوان 2020)، ص. 38.

وإتباع إرشادات العلم وإطلاق العنان للدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية، ووضع استجابة دولية مشتركة للتغلب على الجائحة "[1].

الفرع الثاني: تعقد تداعيات الأزمة وتنامي دواعي التعاون الدولي.

وصف ما أحدثته جائحة كوفيد 19 بالأزمة الصحية العالمية لا يعتبر وصفا دقيقا رغم جواز اعتماده، كونها لم تلتزم بحدود إطارها الصحي وتجاوزت تداعياتها حيز التأثيرات الصحية والإنسانية لتمس جميع المجالات على المستويات الوطنية والعالمية، فقد أدت إلى التسبب في تداعيات أمنية وسياسية كبيرة تتعلق خصوصا بتعامل الدول معها وتأثيراتها في تفاعلات النظام الدولي (سيتم الإحاطة بهذه التداعيات في الفصول المقبلة)، إضافة إلى تداعيات أخرى مست المجالات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية وحتى النفسية...، وقد شكل تعقد أبعاد تداعيات هذه الأزمة مبررات قوية لمواقف الداعين إلى تفعيل صور التعاون الدولي في مواجهتها، كما قلص ذلك من مصداقية وعملية كل الخيارات الأخرى نظرا لأن التأثيرات الحاصلة في كل مجال من المجالات جاءت في شكل عالمي يتجاوز القدرات الوطنية نتيجة للروابط الموجودة، ما جعل احتوائها يتطلب حلولا جماعية واسعة النطاق.

1- التداعيات الإقتصادية:

يعتقد الكثير من الإقتصاديين أن جائحة كورونا أثرت سلبا على الإقتصاد العالمي بشكل غير مسبوق يفوق جميع الأزمات المالية والإقتصادية السابقة بما فيها أزمة ستة 1929، ويرجع هذا الإعتقاد لمسها جميع الإقتصادات الدولية نتيجة للإغلاق العام في جميع الدول وما رافقه من انقطاع في سلاسل الإمداد واضطراب كبير للتجارة الدولية، وتسببها في انخفاض المؤشرات في جميع المجالات والمعاملات الإقتصادية مثلما حصل لقطاع السياحة وما يرتبط به من حركات السفر والتنقل.

التداعيات الإقتصادية كانت قوية منذ بداية الجائحة فمع بداية الإنتشار انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 0.75 % مع التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في سنة 2020 بما مقداره 0.5 % ومن الأسباب الرئيسية لهذا الإنخفاض هو الآثار الأولية المنخفضة على الطلب من الصين[2]، ففي شهر جوان 2020 أشار البنك الدولي في إطار تحديثه لتوقعات النمو العالمي أن الجائحة أحدثت صدمة أدت إلى أعمق ركود عالمي منذ عقود نتيجة للإغلاق العالمي مما تسبب في انكماش للإقتصاد العالمي يقدر بنسبة 5.2%، ولم ينل هذا الإنكماش من اقتصاديات الدول الغنية والمتقدمة فحسب، فالتقارير المختلفة أشارت إلى أن اقتصاديات الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة قد شهدت انكماشا بذات النسبة التي أصابت الإقتصاد العالمي 5.2% في ذات الفترة إلى جانب ما عرفته

1_الأمم المتحدة، **الرئيس الصيني يحذر من 'تسييس' جائحة كورونا ويدعو لاتباع إرشادات العلم**، 2020/09/22، في: https://news.un.org/ar/story/2020/09/1061962, (10/01/2023).

2_ زمن ماجد عودة، "مخاطر كورونا على الإقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين"، في: **أزمة جائحة كورونا والنظام العالمي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021)، ص. 112.

هذه الدول من انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 3.6% وهو ما تسبب في ارتفاع شديد لمعدلات الفقر.[1]

التجارة الدولية لم تتأخر في إظهار تأثرها بالجائحة، فقد اضطربت نشاطاتها بشدة بعد حالات الإغلاق والعزل وما أدت إليه من قطع لسلاسل الإمداد العالمية خصوصا وأن الصين تعتبر نقطة انطلاق للكثير منها، فهي تعتبر ثاني أكبر الاقتصادات العالمية بعد الولايات المتحدة الأميركية، واقتصادها مرتبط بنسبة عالية بشبكات هذه الإمدادات كونها تمثل أكبر المصدرين لمختلف الأجزاء والمكونات الصناعية ومركزا لنشاط أهم المصانع والشركات العالمية، وقد تسببت الجائحة بإعاقة الإقتصاد الصيني والتأثير عليه، وبالتالي فقد أثرت بشكل كبير على كل من التجارة الدولية والإقتصاد العالميين.[2]

الشكل رقم 02: تطور مؤشرات التجارة الدولية من أكتوبر 2018 إلى أكتوبر 2020.

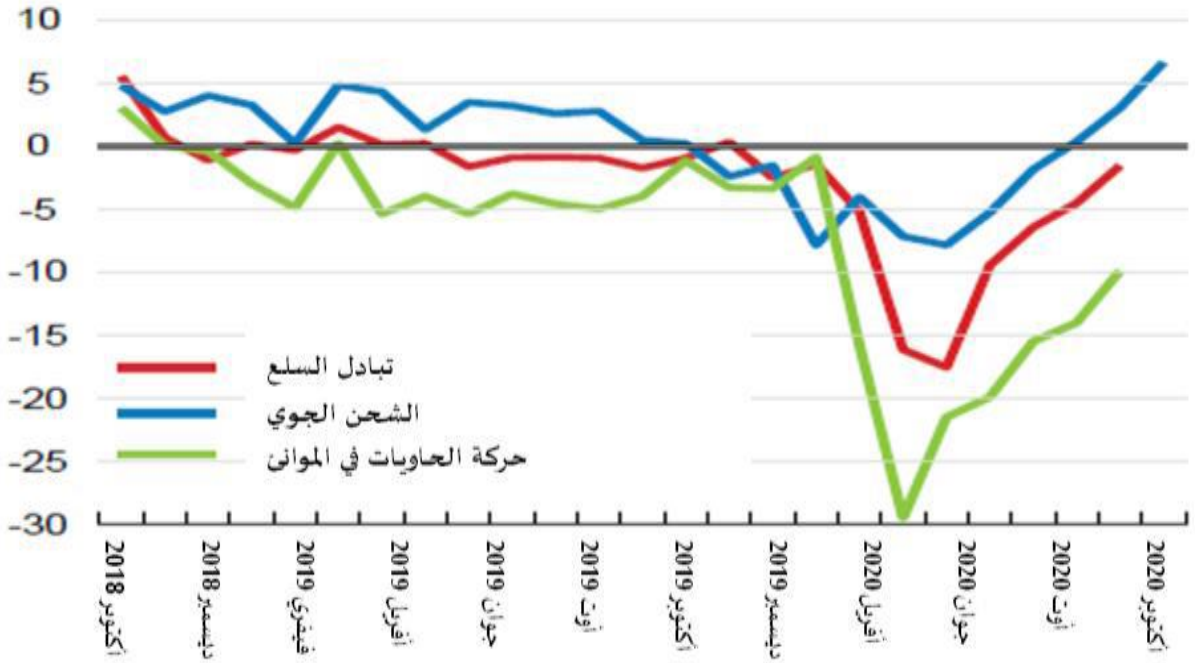

المصدر: رامي حريد، عبد الكريم تامين، دراسة تحليلية لتداعيات فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد العالمي، **الآفاق للدراسات الإقتصادية**، المجلد 06، العدد 01، (2021)، ص. 59.

إضافة إلى هذا تأثرت كثيرا إقتصاديات الدول الريعية من الجائحة لتسببها في انخفاض أسعار النفط، وعرفت الدول المعتمدة على السياحة في تحقيق إيراداتها أكبر خسائرها منذ عدة عقود، فالإغلاق العالمي وما عرفه من توقف لحركات السفر أدى خصوصا في السنة الأولى للأزمة إلى إلغاء شبه تام لتوافد السياح مما أدى إلى تراجع رهيب في مداخيل جميع القطاعات المرتبطة بهذا المجال كالنقل والفندقة.

1_ صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الإقتصاد العربي**، (الإصدار الثاني عشر، أوت 2020)، ص.ص. 03-04.

2- محمود محمد شريف، فيروس كورونا الجديد التداعيات الإقتصادية والإستراتيجية على الصين والعالم، **ورقة سياسية**، العدد 02، (فيفري 2020)، ص. 18.

وفي هذا السياق أشارت تقديرات منظمة السياحة العالمية UNWTO ومجلس السياحة والسفر العالمي WTTC إلى انخفاض كبير في أعداد السياح عالميا بنسبة تتراوح ما بين 20-30% خلال سنة 2020 مقارنة بالأرقام المحققة خلال سنة 2019، فنتيجة لانتشار فيروس كورونا وما تبعه من قيود على السفر حول العالم ترى هذه التقديرات أن إيرادات القطاع قد انخفضت تبعا لذلك عالميا بنحو 450% أي بما يقارب 350 إلى 400 مليار دولار خلال سنة 2020، وهذا معناه فقدان سبع سنوات من النمو المتواصل، لتكون بذلك أزمة كورونا أسوء أزمة تؤثر على القطاع السياحي خلال العقود الخمسة الأخيرة، هذا إلى جانب تهديدها لما يقارب 100 مليون وظيفة بذات القطاع عالميا.[1]

الشكل رقم 03: انخفاض نسب أعداد السياح الدوليين بداية سنة 2020.

Source: Unwto**, International Tourism And Covid-19, 19/12/2020,**in: https://www.unwto.org/tourism-data/international-tourism-and-covid-19. (15/01/2023).

2- التداعيات الإجتماعية والثقافية:

أحدثت الجائحة آثارا اجتماعية كبيرة إذ أنها غيرت العادات الإجتماعية للشعوب نتيجة لإجراءات الحظر والتباعد الإجتماعي، ونتيجة لإلغاء جميع الفعاليات الإجتماعية والرياضية والمناسبات الخاصة والعامة التي يترتب عليها حدوث تجمعات بشرية، كما أنها أدت إلى ارتفاع قوي لمستويات الفقر خصوصا في الدول النامية نتيجة لتسبب الإغلاق الإقتصادي في فقدان أعداد كبيرة من الأشخاص لوظائفهم، وإلى جانب هذا أحدثت العديد من الظواهر السلبية في جميع المجتمعات كظاهرة التمييز والعنصرية ضد أصحاب الملامح الآسيوية.

المجال الثقافي أيضا تأثر بشدة نتيجة تجميد شبه كلي للتظاهرات الثقافية والعلمية، وقد أحدثت الأزمة اضطرابات كبيرة لم يسبق أن عرفها قطاع التعليم في جميع مراحله منذ الحرب العالمية الثانية، فبحلول

1- فريدة فلاك، مرجع سابق، ص. 52.

منتصف شهر أفريل 2020 كان 94 % من الطلاب على مستوى العالم قد تأثروا بالفعل وعانوا من هذه الإضطرابات، وهو ما يمثل 1.58 مليار من الأطفال والشباب من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي في 200 بلد، أي ما نسبته 91.4 % من المنتمين إلى مؤسسات التعليم الرسمية في شتى أنحاء العالم، واختلفت القدرة على الإستجابة لإغلاق المدارس اختلافا هائلا حسب مستوى التنمية، فعلى سبيل المثال كان 86 % من الأطفال في التعليم الإبتدائي خارج المدارس من الناحية الفعلية خلال الربع الثاني من عام 2020 في البلدان التي توجد فيها مستويات متدنية للتنمية البشرية مقابل 20 % فقط في البلدان التي توجد فيها مستويات عالية للتنمية البشرية.[1]

1- الأمم المتحدة، **موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها**، (أوت 2020)، ص. 04.

خلاصة الفصل الأول:

كخلاصة لهذا الفصل، يمكن القول أن دراسة موضوعات التعاون الدولي بحاجة إلى التوافق حول مفهوم عام قائم على الخصائص العامة للظاهرة التعاونية، وغير متأثر بالإشكاليات المتعلقة بتداخلها مع التفاعلات التنافسية أو الصراعية، ومتحرر من التحيزات النظرية التي تفرض وجود تصورات مختلفة ومواقف متباينة بشأن أهميتها التي تقر الليبيرالية بها، وتقلل الواقعية إلى حد كبير من تأثيراتها، فيما تذهب البنائية إلى تقديم تصورات اجتماعية مميزة عن افتراضات النظريات المادية التفسيرية.

علم الأوبئة أتاح القدرة على الإحاطة بالخصائص العلمية للجوائح والأوبئة، بينما أبرز مفهوما الصحة العامة والصحة العالمية خطورة تداعياتها ومساهمتها في فرض أهم معايير وقواعد السياسات الصحية الوطنية والعالمية، فيما وضعت التصورات المرتبطة بالحروب البيولوجية وسرديات المؤامرة هذه التهديدات ضمن سياقات صراعية بعيدا عن الإقتناع بمجرد الإطلاع على التفسيرات العلمية لحدوثها وانتشارها...، أما التطور التاريخي للظاهرة الوبائية فيظهر تأثيراتها الكبيرة على الكيانات السياسية وعلى العلاقات بينها واستمرار هذه التأثيرات في التصاعد نتيجة تطور محفزاتها وصولا إلى عصر العولمة الذي أفرز مقاربات أمنية جديدة أهمها مقاربة الأمن الإنساني، الأمننة، ومقاربة الأمن الصحي العالمي، والتي اتجهت جميعها إلى التأكيد على خطورة التهديدات الوبائية وحثت صانعي القرارات على الإهتمام بمواجهتها.

التعريف العلمي لمرض كوفيد 19 يظهر حدة خطورته من خلال ذكر خصائصه السريرية وقدراته في العدوى والإنتشار، وهو الأمر الذي عملت المفاهيم والمصطلحات التي أفرزتها الجائحة في صورة التباعد الإجتماعي ومناعة القطيع على إظهاره، فيما أثبتته بامتياز التداعيات الصحية وما تبعها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وغيرها من التداعيات التي قادت أيضا إلى التسليم بضرورة التعاون الدولي في مواجهتها والحد من تأثيراتها.

الفصل الثاني: مظاهر ومشكلات التعاون الدولي في الإستجابة لجائحة كوفيد 19

مع انتشار مرض كوفيد 19 وتسببه في تداعيات متنوعة وحادة على نطاق عالمي تجاوزت من خلاله حدود الدول وقدراتها، بدا واضحا أن الإستجابة الفعالة للجائحة ينبغي أن تكون وفق مسارات تعاونية متعددة الأطراف، لذا كان يفترض أن تتحد جهود المواجهة وتعمل بقدر كبير من التنسيق والتضامن ضمن منظومات تم إنشاؤها أساسا بغرض تعزيز التعاون بين أعضائها لتحقيق أهداف معينة من ضمنها التعامل مع مثل هذه التحديات، وعليه فقد كان يفترض أن توفر حوكمة الصحة العالمية الأسلوب الأمثل لإدارة الأزمة الصحية من خلال قواعد ومعايير جامعة لمختلف فواعل الصحة العالمية، كما كان منتظرا تسجيل أدوار أكبر لمنظومة الأمم المتحدة في بناء استجابة موحدة لمختلف التداعيات باعتبارها المنظومة الدولية المتعددة الإهتمامات والمعنية بإعداد الترتيبات واتخاذ التدابير المشتركة، وهو الحال مع المنظمات الإقليمية التي تقع على عاتقها مسؤوليات تخفيف تلك التداعيات على مستوى أقاليمها...، الفواعل غير الدولاتية أيضا كالمنظمات الدولية غير الحكومية والخواص كان يفترض أن تقوم تقدم مساهمات وأن تتشارك في أداء مهامها ومبادراتها مع أجهزة وفواعل هذه المنظومات.

مظاهر الإنغلاق والفردانية التي ميزت أداء الدول خلال الأزمة خصوصا في بدايتها كشفت أوجها سلبية عديدة للنظام الدولي الحالي ومواطن قصور كثيرة في عمل المنظومات التي أفرزها، تتعلق بمسائل متنوعة أهمها منح الأولوية للمصالح الإقتصادية والتجارية في مجال الصحة العالمية والسياسة العالمية عموما، ضعف المنظمات الدولية ومعاناتها من الإستقطاب والإفتقار لسلطات الإلزام، إلى جانب عدم التوصل من خلال الروابط والتفاعلات الموجودة لعدة عقود إلى بناء قوي ومكتمل للقواعد والآليات اللازمة لإدارة شؤون العديد من المجالات المهمة والمشكلات المرتبطة بها...، وقد أظهرت هذه الأزمة أيضا أن العلاقات الدولية الثنائية لم تكن قادرة على إنتاج نماذج تعاونية كثيرة في حين أفرزت مظاهر متعددة للصراع الدولي في ظل الظروف التي عرفتها هذه الفترة.

يهتم هذا الفصل بتقييم جهود ومبادرات منظومات التعاون الدولي المتعدد الأطراف في الإستجابة لتداعيات الجائحة، من خلال الوقوف على ما تم إحداثه من مظاهر للتنسيق والعمل المشترك، وبتحليل المسارات التي ميزها ضعف أدوارها وقصور أدائها، بالتركيز على مسببات هذا الضعف ومحاولة رسم إطار عام يوضح الوزن الحقيقي لهذه المنظومات وأهم المتغيرات المتحكمة في توجيهها...، كما يهتم أيضا بوصف مظاهر التعاون الدولي الثنائي أثناء الأزمة وتتبع مساراتها وتحليل أبعادها، محاولا الوصول إلى فهم وتفسير تصاعد التفاعلات الصراعية وتفاقم توتراتها، وعليه تم الإعتماد على أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: حوكمة الصحة العالمية وتشتت الفواعل: تعمق مشكلات الربط والموازنة.

المبحث الثاني: إستجابة منظومة الأمم المتحدة للتداعيات المتنوعة: ثقل التفويضات ومحدودية الأدوار.

المبحث الثالث: المنظمات الإقليمية والفواعل غير الدولاتية: تنوع عوامل قصور الأداء.

المبحث الرابع: التعاون الدولي الثنائي أثناء الجائحة: محدودية المبادرات وهيمنة المظاهر الصراعية.

المبحث الأول: حوكمة الصحة العالمية وتشتت الفواعل: تعمق مشكلات الربط والموازنة

إستجابة لتصاعد التهديدات الأمنية اللاتماثلية راج مفهوم الحوكمة العالمية بقوة، إذ ساد التصور القائل بأنها تتطلب ضبطا عالميا متماسكا وفق ما يفترض أن تقود إليه قواعد وآليات هذه الحوكمة، ونظرا لأن الأوبئة من المؤكد أنها ستستمر في الظهور لتحدث تداعيات قد تبلغ مستويات عالية من الشدة كما قد تغطي مساحات جغرافية واسعة، فقد مثل البعد الصحي للحوكمة العالمية أحد أهم أبعادها، غير أن نجاعة أسلوبها في جمع فواعل الصحة العالمية وتوجيههم اصطدم منذ بداية الحديث عن حوكمة صحية عالمية بمشكلات عديدة عبرت عن عدم ملاءمة عدد من معاييرها وضعف قواعدها وآلياتها، وعليه كانت قدرات الربط بين مختلف الفاعلين والموازنة بين مصالحهم وتوجهاتهم المتباينة ضعيفة على الدوام...، هذا الضعف اشتد أثناء الجائحة بعد أن حفزته تداعياتها وعقدت كثيرا من فرص بناء استجابة موحدة لها.

المطلب الأول: جينالوجيا مفهوم حوكمة الصحة العالمية.

اتسع مفهوم الحوكمة واكتسب مستويات عديدة وطنية ودولية وعالمية، وقد أسس المستوى العالمي للإطار الأوسع والأشمل من حيث الضوابط وعدد الفواعل المتدخلة فيه...، كما أن أبعاده شهدت تفرعات فرضها تنوع التحديات العالمية المتصاعدة واختلاف طبيعتها، ما أدى إلى بروز أشكال عديدة للحوكمة العالمية من أهمها حوكمة الصحة العالمية التي جاءت استجابة لمتطلبات القضايا الصحية العابرة للحدود وما يرتبط بها من مخاطر وأزمات تحدثها الأوبئة على وجه الخصوص.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة بين الإطار الوطني والأطر الدولية والعالمية.

ضبط مفهوم الحوكمة في مستوياتها المختلفة يتيح إدراك اختلاف حجم المشكلات ونطاق اتساعها في كل مستوى، كما يحدد عدد وطبيعة الفاعلين المفترض تدخلهم في صياغة وتنفيذ قواعد هذه المستويات، ويدفع نحو الإعتقاد باستحالة مواجهة التحديات العالمية بانعزالية أو حتى من خلال منظومات إقليمية بالرغم من اختلاف التصورات بشأن الحوكمة العالمية (أسلوب إدارة أو فكرة أو مشروع أو منظومة...)، وبالرغم من اختلاف المواقف من مبررات تأسيسها وتوجس البعض من أهدافها.

1- مفهوم الحوكمة في إطارها الوطني:

لمصطلح الحوكمة جذور تاريخية ترجع إلى القرون الوسطى أين تم استخدامه لوصف الهياكل التنظيمية للسلطات الإقطاعية التي كانت مسيطرة على واقع الحياة السوسيو- إقتصادية آنذاك، وقد عاد إلى الظهور في ثلاثينات القرن العشرين بالولايات المتحدة الأمريكية آخذا طبيعة اقتصادية بحتة من خلال وصفه وتنظيره لما ينبغي أن يكون عليه عمل الشركات.

خلال ثمانينيات القرن الماضي تمكن المفهوم وفق دلالاته الإقتصادية من الرواج عالميا وساعده على ذلك ظهور بوادر التفوق الرأسمالي الغربي – المصطلح هو نتاج الفكر النيوليبيرالي – واستمر بسرعة في اكتساب دلالات وأبعاد أخرى خصوصا السياسية منها، إذ أنه استخدم للإشارة إلى ذلك التفاعل السياسي

الحاصل بين فواعل محلية بهدف حل المشكلات التي تؤثر في الدولة، وقد ظهر مفهوم الحكم الرشيد ابتداء من سنة 1989 في كتابات البنك الدولي ليعزز من هذا المفهوم لدرجة بدا معها وأنه يمثل بواسطة معايير السياسة والإدارة العامة التي يتضمنها حلا لكل مشاكل دول العالم.[1]

إنطلاقا من هذا فالحوكمة Governance ليست مرادفا للحكومة Government، فهي لا تشير إلى الهيئات الحاكمة والمسيرة لشؤون الدولة أو إلى السلطة المعنية بصنع السياسات العامة، بل تحمل معاني أوسع تتعلق بالأسلوب الأمثل لممارسة الحكم أو السلطة من خلال الإستعمال الجيد للموارد وبمشاركة مختلف الفاعلين وأصحاب المصالح كممثلي السلطات، مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، بهدف إدارة مختلف القضايا بالدولة الواحدة والإستجابة لجميع أزماتها وتحدياتها.

التعريفات التي صاغتها مختلف التقارير والمؤسسات الدولية تتجه جميعها إلى تبني دلالات هذا التعريف المتمحورة حول أسلوب الحكم وإدارة القضايا، حيث:

– يذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية (2011) إلى أن الحوكمة من منظور تنموي تجسد الحكم الذي يعزز ويصون ويدعم رفاهية الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، لاسيما لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.[2]

– أما البنك الدولي فيعرف الحوكمة على أنها الحكم الجيد، ويضع ثلاثة أبعاد لها هي النظام السياسي (الهياكل والمؤسسات)، إدارة العملية السياسية (إتخاذ القرارات واستغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية)، وقدرة الدولة على التخطيط وتنفيذ السياسات المناسبة.[3]

– بالنسبة لصندوق النقد الدولي، تمثل الحوكمة مفهوما واسعا يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم وإدارة أي بلد، بحيث يتضمن ذلك سياساته وخططه الإقتصادية وما تتضمنه من أطر تنظيمية، إضافة إلى ضرورة التزام جميع الأطراف والفاعلين بسيادة القانون.[4]

2– الحوكمة بين الإطارين الدولي والعالمي:

عبر مفهوم الإعتماد المتبادل لسنوات طويلة سبقت سقوط الإتحاد السوفياتي عن الضرورة التي يقتضيها ترابط الدول، لكن شكل ظهور النظام الدولي الجديد وما رافقه من تغير في الأوضاع الجيوسياسية وتصاعد لمظاهر العولمة والتحولات الكبيرة في المفاهيم الأمنية سببا لظهور مفاهيم وتصورات جديدة حول كيفية إدارة العلاقات الدولية بالشكل الذي يسمح باحتواء هذه المتغيرات الجديدة،

1_ فاطمة حموتة، **الأمننة في ظل الحوكمة العالمية: دراسة حالتي البيئة والصحة**، رسالة دكتوراه، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2018)، ص. 37.

2_ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3– خالد بومنجل، موسى بن قاصير، الحوكمة العالمية بين المشروع العملي والهدف الطوباوي، **مجلة حمورابي**، العدد 37، (2021)، ص. 187.

4_ المرجع نفسه، ص. ص. 187–188.

ويؤدي على وجه الخصوص إلى توفير القواعد والآليات اللازمة لإدارة ومواجهة مختلف الأزمات الناتجة عن التحديات العالمية غير التقليدية المتصاعدة بشكل متسارع.

في إطار الإستجابة للتحديات الجديدة في العلاقات الدولية يبني أغلب الباحثين تعريفاتهم للحوكمة العالمية، من ذلك التعريف القائل بأنها عملية للقيادة التعاونية تجمع مختلف الفاعلين معا كالحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني... لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع، وهي توفر توجيها إستراتيجيا وتحشد الطاقات الجماعية لمواجهة التحديات العالمية، ولكي تكون فعالة ينبغي أن تكون شاملة وديناميكية وقادرة على تخطي الحدود والمصالح القومية والقطاعية كما ينبغي أن تعمل من خلال القوة الناعمة وليس الصلبة إضافة إلى ضرورة أن تكون ديمقراطية وأكثر انفتاحا من الناحية السياسية من النزعة البيروقراطية، وتكاملية أكثر منها متخصصة.[1]

يتضمن هذا التعريف خاصية مهمة تتعلق بضرورة مشاركة مختلف الفاعلين سواءا كانوا دولاتيين أو غير دولاتيين، فإدارة المتغيرات الدولية الجديدة بالإعتماد على المنظور التقليدي المرتكز على محورية دور الدولة في ظل حوكمة دولية قائمة على إجمالي العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الفواعل الدولاتية لم يعد أمرا ممكنا، فالإنتقال من واقع السياسة الدولية إلى واقع السياسة العالمية أصبح حتمية ينبغي التعايش معها.[2]

الجدول رقم 04: المجالات والفواعل المتدخلة في المستويات المختلفة للحوكمة.

مستوى الحوكمة	الحوكمة الوطنية	الحوكمة الدولية	الحوكمة العالمية
المجالات	مختلف المجالات في نطاق إقليم الدولة.	مختلف المجالات في نطاق العلاقات التي تجمع بين الفواعل الدولاتية.	مختلف المجالات في نطاق العلاقات التي تجمع بين فواعل السياسة العالمية.
أهم الفواعل	الدولة، مؤسسات المجتمع المدني،الشركات الإقتصادية، الأفراد.	الدول، المنظمات الدولية الحكومية.	الدول، المنظمات الدولية الحكومية، المنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، الأفراد

المصدر: من إعداد الباحث.

1- فاطمة حموتة، مرجع سابق، ص. 54.

2_ المرجع نفسه، ص. 52.

ينبغي إدراك أن الحوكمة العالمية كتصور ومفهوم هي نتاج الفكر النيوليبرالي المتفوق على أرض الواقع، لذلك فأغلب الكتابات المتحمسة لها تعود إلى مفكرين ليبراليين، بينما يتوجس منها كثير من الباحثين الآخرين الذين يرون أنها محاولة من الدول الغربية الكبرى لخلق إطار يساعدها في فرض هيمنتها أكثر ويضمن لها تحقيق مصالحها على حساب الدول الأخرى، ويأتي الواقعيون في مقدمة القائلين بهذا الرأي...، ولا تختلف وجهات النظر حول الأهداف الحقيقية فحسب، حيث تمتد إلى إمكانية تفعيلها عمليا، بين من يرى أن الحوكمة العالمية مجرد مشروع طوباوي لا يمكن ترجمته لغياب سلطة عليا بإمكانها الوقوف على تحقيقه، وبين من يرى أنها واقع قائم تجسده القواعد والآليات الدولية المفروضة في مجالات عديدة كالإقتصاد وقضايا حقوق الإنسان والتي تسهر على تطبيقها عديد الهيئات والمؤسسات الدولية كتلك التي أوجدها نظام بروتون وودز، مع إقرارهم بأنها بحاجة إلى تطوير هذه الآليات والقواعد.

الفرع الثاني: أهمية البعد الصحي للحوكمة العالمية في إدارة التحديات الوبائية.

يمثل البعد الصحي أحد أهم أبعاد الحوكمة في إطارها العالمي نتيجة لتعقد المسائل والأزمات الصحية خصوصا تلك المرتبطة بالأوبئة، لهذا ظهر مفهوم الحوكمة الصحية العالمية واستمرت النقاشات حول ما تتطلبه من ضرورة مراجعة واستكمال ضبط قواعدها والعمل على إشراك مجمل الفاعلين ومن لهم علاقة بمجال الصحة العالمية في سبيل تحقيق ذلك، إضافة إلى ضروة تعزيز قوة ما تتوفر عليه من آليات، إذ أن بعض مظاهر هذه الحوكمة موجودة لكن قواعدها وآلياتها بحاجة إلى المراجعة والتطوير.

1- مفهوم حوكمة الصحة العالمية:

تتجه الكثير من التعريفات إلى اعتبار أن حوكمة الصحة العالمية تمثل مجموع الإجراءات والعمليات المعتمدة عالميا لتعزيز وحماية صحة البشر، ولا تهمل هذه التعريفات ارتباط الصحة العالمية بالقطاعات أو المجالات الأخرى، والتي بإمكانها التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على صحة البشر بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر قضايا السياسة والإقتصاد والبيئة والتغذية...، الأمر الذي يجعل مجال عمل حوكمة الصحة العالمية غير مقتصر على التخصصات والجوانب الصحية البحتة....[1]

تركز مثل هذه التعريفات على هدف بناء آليات بإمكانها ضمان حماية الصحة العالمية، بحيث تكون هذه الآليات نتيجة لنشاط الفاعلين في المجال الصحي من دون إهمال الإرتباط بالمجالات الأخرى التي بإمكانها التأثير على واقع الصحة العالمية، فيما تتجه تعريفات أخرى إلى التركيز أكثر على طبيعة الفاعلين المتدخلين في هذا البعد من الحوكمة العالمية، والتأكيد على أهمية إشراك الجميع من فاعلين دولاتيين وغير دولاتيين على اعتبار أن واقع العلاقات الدولية الراهن لن تؤدي خلاله حوكمة الصحة الدولية المهملة لأدوار الفواعل غير الرسمية إلى تحقيق نتائج كبيرة، " فحوكمة الصحة العالمية المعاصرة

1_شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، **تقرير الراصد العربي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية**، (التقرير السادس حول حوكمة الصحة، 2023)، ص. 07.

تتسم بالتعقيد الكبير من حيث البنية والآليات بشكل فضفاض ومائع، له مراكز متعددة ومتغيرة النفوذ على حد تعبير هيلين جايل Helene Gayle، فهي تضم إلى جانب الهيكلية التقليدية للحوكمة الدولية للصحة التحالفات والشراكات الجديدة مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، أي أنها من جهة تضم فئة فواعل وأصحاب مصلحة متنوعة ومتنافرة من حيث الطبيعة والأهداف ومنطق التسيير الذي يحكمها، ومن جهة ثانية تضم أنماط حوكمة مختلفة ليست بالضرورة هيراركية تقليدية "[1].

مظاهر حوكمة الصحة العالمية وما تحقق من قواعد وآليات حتى الآن ليست كافية لإدارة مشكلات الصحة العالمية، خصوصا تلك الأزمات الناتجة عن انتشار الأوبئة، وهو ما أبرزته عدة تفشيات وأكدته بشدة جائحة كوفيد 19 أين بدا واقع الصحة العالمية خصوصا عند بداية ظهورها كما ولو أنه يفتقر لأية قواعد تنظمه وإلى أية آليات تحكم عمله، لذا لا توجد خلافات حول حقيقة أن تفعيل حوكمة الصحة العالمية كأسلوب تسييري جامع مازال بحاجة إلى استكمال ضبط قواعدها وإصلاح هياكلها وآلياتها، وهذا يتوقف كثيرا على ضرورة خلق التوافقات بين مختلف فواعلها والموازنة بين مصالحهم المتضاربة.

2- الأوبئة والتطور التاريخي لقواعد وآليات حوكمة الصحة العالمية:

القواعد والآليات المعتمدة في تسيير شؤون الصحة العالمية وما يرتبط بها من هياكل مرت بمراحل عديدة حتى وصلت إلى شكلها الحالي، وقد مثلت الأوبئة والجوائح عاملا أساسيا دفع باتجاه التعاون الدولي لخلق هذه القواعد والآليات كونها تسببت باستمرار في ظهور أزمات صحية كبرى، كما أن مستويات تهديداتها استمرت في الإرتفاع نظرا لارتفاع مستويات التبادل التجاري وتعاظم إمكانيات تنقل السلع والأفراد التي عرفت أعلى مستوياتها مع ظهور العولمة.

تجمع الدراسات على أن جملة الضوابط المميزة لمظاهر حوكمة الصحة العالمية اليوم تشكلت تاريخيا وفق ثلاثة مراحل رئيسية، وكان للأوبئة والجوائح أدوار حاسمة في تشكلها خلال كل مرحلة:

- مرحلة المؤتمرات الصحية الدولية خلال القرن التاسع عشر التي انطلقت ابتداء من مؤتمر باريس 1851 كانت نتيجة لانتشار عدد من الأمراض الوبائية أهمها الكوليرا، وبالإضافة إلى ما أوجدته هذه المؤتمرات من توافق حول إجراءات وترتيبات تطبيق الحجر الصحي فقد مهدت إلى تأسيس عدد من المؤسسات الدولية المهتمة بالشأن الصحي.

- المرحلة الثانية التي تمتد إلى غاية النصف الأول من القرن العشرين عرفت تأسيس عدد من المؤسسات المهتمة بالصحة بداية من مكتب الصحة الدولي ISB ومكتب البلدان الأمريكية للصحة PASB سنة 1903 والمكتب الدولي للصحة العامة OIHP سنة 1907، وقد كانت متابعة التفشيات الوبائية والتنسيق بشأنها من أهم أعمال هذه المكاتب الناشئة.

1- وليد شملال، جائحة كورونا والإهتزازات الإمبريقية لحوكمة الصحة العالمية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 11، العدد 02، (جويلية 2022)، ص. 136.

– المرحلة الثالثة التي تلت ظهور منظمة الصحة العالمية، حققت الآليات التي أنتجتها نجاحات مهمة في القضاء على العديد من الأمراض وحسر كثير من الأوبئة التاريخية، إلا أن التحولات العالمية الكبرى وما رافقها من مظاهر العولمة أبرزت الحاجة إلى القيام بإصلاحات كثيرة تتعلق بضرورة إقحام وضمان مشاركة جميع الأطراف، إضافة إلى حتمية معالجة المشكلات المالية والقانونية المطروحة، والإسراع في جعل قواعد وآليات حوكمة الصحة العالمية ومؤسساتها أكثر قوة وتماسكا وقدرة على توحيد مجهودات جميع فواعل الصحة العالمية.

المطلب الثاني: المشكلات السياسية والهيكلية لحوكمة الصحة العالمية.

رغم التسليم بحتمية تراجع سيادة الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة إلا أن الدول لا زالت تصر على حمايتها وممارستها كاملة في عدد من المجالات التي تعتبرها "حساسة" كما هو الحال مع مجال الصحة العامة، وهو الأمر الذي ساهم في تعطيل تفعيل حوكمة الصحة العالمية بالشكل الذي يتضمن توافقا كبيرا بين فواعلها خصوصا وأن الأزمات الوبائية تعرف تصاعدا كبيرا لدور الدولة على حساب انخراطها في مبادرات التعاون الدولي...، إلى جانب هذه التعقيدات تبرز المشكلات الهيكلية المميزة لواقع الصحة العالمية بقوة خصوصا تلك التي يعبر عنها ضعف المؤسسات الدولية المرتبطة بهذا المجال وعدم إلزامية قراراتها، إضافة إلى معاناتها من استقطاب القوى الكبرى المتنافسة على الهيمنة.

الفرع الأول: مسألة السيادة وتعاظم دور الدولة أثناء الأزمات الوبائية.

يمثل تمسك الدول بسيادتها على مجال الصحة العامة وتوجسها من الإنخراط في الأطر التعاونية الدولية في هذا المجال والنأي بنفسها عن الإلتزام بتوصيات ومقترحات أجهزتها من أهم المشكلات السياسية التي عطلت بشكل كبير مساعي تنسيق الجهود العالمية بغرض تطوير قواعد ومعايير حوكمة الصحة العالمية وتفعيل آليات عمل مؤسساتها، خصوصا مع اتجاه هذه الدول وميلها إلى الإنغلاق وتعظيم أدوارها أثناء الأزمات الصحية الكبرى الناتجة عن انتشار الأمراض الوبائية، وهو ما أظهرته جائحة كورونا بامتياز.

1- مسألة السيادة على مجال الصحة العامة:

مع أن وظيفة الدولة القومية قد تراجعت في مجالات عديدة أهمها المجال الإقتصادي نتيجة لاشتداد مظاهر العولمة، إلا أن أغلبية الدول ترفض التساهل بشأن سيادتها على مجال الصحة العامة إذ ترى أن ذلك سيعرضها لمخاطر أمنية كبرى، ويسود اعتقاد راسخ بأن الدولة هي التي يقع على عاتقها الدور الرئيسي في الإشراف على قطاع الصحة العامة وأن سياساتها العامة هي من تحددها لا تدابير وتوصيات الفواعل الأخرى، خصوصا وأن التجارب الوبائية التي عرفها العالم تاريخيا أثبتت أنها المرتكز الرئيسي في عملية مواجهة مخاطرها وإدارتها...، كما أنها هي المنوطة مع مؤسساتها بتحمل الأعباء الإقتصادية والصحية والإجتماعية المختلفة التي يحدثها انتشار الأوبئة مثلما حدث مع انتشار فيروس كورونا، وهو ما

يعني في المحصلة بأن قيام الدولة بوظائف وواجبات ووضع سياسات في مجال الصحة العامة يثبت أنها لازالت أكبر من مجرد " الدولة الحارسة " التي تحاول النظريات الليبيرالية الترويج لها.[1]

إصرار الدول على جعل سياساتها الصحية نتاجا لسياساتها العامة أدى بها إلى إهمال توجيهات خبراء الصحة العالمية، فالدول لم تستعد لجائحة كوفيد 19 رغم تحذيرات رئيس منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم Tedros Adhanom خلال انعقاد اجتماع جمعية الصحة العالمية سنة 2018، إذ وصف العالم بأنه غير مستعد للتعامل مع الأوبئة التي قد تظهر وهو بهذه الحال معرض بشكل كبير للخطر، وقد كشفت نتائج مشروع الأمن الصحي العالمي Global Health Security عن بيانات تؤكد ما ذهب إليه المسؤول الأممي، إذ أظهر تقرير تقييمي صادر عن ذات المشروع تم نشره بتاريخ 01 أكتوبر 2020 أن أكثر الدول قد حصلت على تقييم منخفض في المؤشرات المتعلقة بالقدرة على التعامل مع الكوارث البيولوجية، وأكدت نتائج التقييم أنه لا توجد دولة واحدة من أصل 195 دولة استعدت تماما للتعامل مع الأوبئة والجوائح بما في ذلك الدول ذات الدخل العالي.[2]

2- تعاظم دور الدولة أثناء الأزمات الوبائية:

أكدت جائحة كوفيد 19 على أن الدول عوض أن تعمل وفق ما تقتضيه قواعد الحوكمة الصحية العالمية اختارت الإستجابة بناءا على ما أقرته مؤسساتها السيادية من تدابير، هذا الوضع ميز الأزمات الوبائية السابقة غير أنه لم يظهر بهذه الشدة ولم ينل اهتمامات الباحثين نظرا لأن حجم تلك الأزمات لم يبلغ حجم ما قاد إليه فيروس كورونا على مستوى الإنتشار والتأثير...، هذا التوجه علاوة على أنه عطل تقريبا كل آليات الحوكمة الصحية العالمية فقد ضرب جدوى ومصداقية مؤسساتها وقواعدها في الصميم.

التوجهات الأحادية من طرف الدول خلال جائحة كوفيد 19 لا تعود فحسب إلى الحساسية التي تشعر بها تجاه مسائل الصحة العامة، إذ تعود كذلك إلى غياب حلول فعالة مقترحة من طرف منظومات التعاون الدولي التي فشلت في صياغة ترتيبات لها القدرات الكافية لاحتواء التداعيات المتصاعدة للأزمة، حتى أن أكبر النماذج التكاملية الإقليمية المتفق على نجاحها أثبتت عجزها وعدم استعدادها لمواجهة مثل هذه الأزمات، فالإتحاد الأوروبي عجز في بدايات الجائحة عن مساعدة دوله وقد عرف انقسامات كبيرة جعلت أعضاءه ينكفؤون على أنفسهم كغيرهم من دول العالم[3].

بناءا على هذا تشكلت قناعة لدى جميع المهتمين بتحليل أداء منظومات التعاون الدولي بأنه يتعين على الجهات الواضعة لقواعد حوكمة الصحة العالمية كمنظمة الصحة العالمية وشركائها ...، أن تهتم

1_ مثنى فائق مرعي، "التأثيرات السياسية لأزمة كورونا على الدولة والنظام الدولي"، في: **أزمة جائحة كورونا والنظام العالمي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021)، ص. 60.

2_ خميسة عقابي، مرجع سابق، ص. 357.

3-أحمد عبد العليم حسن، إتجاهات تغير أدوار الدولة القومية في مرحلة "ما بعد كورونا"، **دراسات خاصة**، العدد 06، (أفريل 2020)، ص. 04.

مستقبلا بضمان استعداد مؤسساتها للأزمات الكبرى، كما ينبغي عليها الحرص على استعداد باقي الفواعل بما في ذلك الدول، التي ينبغي العمل على تخفيف توجساتها من التعاون في مجال الصحة العامة، من خلال الوصول إلى بناء أطر عمل تكون مقبولة لديها ولدى باقي اللاعبين.

الفرع الثاني: ضعف هيكلة الحوكمة الصحية العالمية.

حاولت العديد من التحليلات التخفيف من الإحباط الذي خلفته السياسات الإنعزالية لغالبية الدول في بداية الجائحة من خلال ذهابها إلى أنها لا تعن انهيارا كليا للتوجهات التعاونية داخل بنية النسق الدولي أو فشلا ذريعا لقواعد وآليات عمل الحوكمة الصحية العالمية بالنظر إلى أنها جاءت كرد سريع للحيلولة دون انتشار الفيروس، ومحاولة لتحجيم المخاطر، ولأن سلوكيات الإنعزال تراجعت فيما بعد لفائدة مظاهر التنسيق والتعاون[1]،هذه التحليلات وإن أصابت في كون بدايات الأزمات المماثلة تحدث ارتباكا كبيرا إلا أنها تجاهلت حقيقة أن حوكمة الصحة العالمية المفترض امتلاكها لأسلوب التسيير القادر على خلق الإطار التعاوني الشامل لجميع الفواعل في مجال الصحة العالمية ينبغي لقواعدها وآلياتها ومؤسساتها أن تقود إلى الإستعداد الجيد لمثل هذه التحديات، لذا فغياب هذا الإستعداد الذي أظهرته بداية الأزمة يدل على معاناتها من مشكلات كبيرة تتعلق على وجه الخصوص بهيكلتها، والتي من أوجهها إفتقار آلياتها لسلطات الإلزام، ومعاناة مؤسساتها من الإستقطاب والهيمنة.

1- مشكلة الإفتقار لسلطات الإلزام:

تعبر مشكلة غياب سلطات الإلزام عن آليات عمل حوكمة الصحة العالمية وقرارات مؤسساتها الدولية العاملة في المجال الصحي أو المجالات ذات الصلة به بامتياز عن عمق الأزمة التي تعانيها بنية وهيكلة هذه المنظومة، فما حققته الحوكمة العالمية في مجالات معينة كالإقتصاد وقضايا حقوق الإنسان من خلال تمكنها من خلق تدابير عقابية وتشريعات تدفع بالفاعلين نحو احترام قواعدها والإلتزام بها، لم تتمكن من تحقيق ذلك في بعدها الصحي، وهذا يرجع لأسباب عديدة أهمها:

- إحتلال قضايا الصحة العالمية مكانة هامشية ضمن اهتمامات الحوكمة العالمية مقارنة بمجالات أخرى أهمها المجالات الإقتصادية والتجارية.

- عدم توافق الفاعلين في ميدان الصحة العالمية على جملة القواعد والمعايير ومن ثم الآليات التي ينبغي أن تطبع حوكمة هذا المجال.

- تمسك الدول باعتبار مجال الصحة العامة مرتبطا بسياساتها العامة، وتوجسها من دفعه نحو الإنفتاح على المبادرات الدولية والعالمية.

1- عصام عبد الشافي، **وباء كورونا وبنية النسق الدولي: الأبعاد والتداعيات**، المعهد المصري للدراسات، 2020/03/26، في:

https://eipss-eg.orgوباء-كورونا-وبنية-النسق-الدولي-الأبعاد-والتداعيات, (01/03/2023).

– مشكلات تمويل المؤسسات العالمية الناشطة في هذا المجال، إضافة إلى تعارض مصالح القوى الإقتصادية العاملة به مع جملة القواعد والمعايير الإنسانية المفترض صياغتها.

– عدم توافق القوى الكبرى على قواعد هذه الحوكمة ودخولها في صراع للهيمنة على مؤسساتها.

جملة الأسباب الكثيرة التي تقف وراء غياب سلطات الإلزام ظهر تأثيرها واضحا على عمل المنظمات الدولية المرتبطة بمجال الصحة العالمية في كثير من القضايا خصوصا المتعلقة بالإستجابة للأزمات الصحية والوبائية، ويظهر هذا بشكل جلي على عمل منظمة الصحة العالمية التي تعتبر المؤسسة المخولة بالإشراف والمتابعة والتنسيق وحتى بالتشريع، حيث أنه رغم النجاحات التي حققتها تاريخيا في القضاء على بعض الأمراض وفي تحسين بعض التشريعات إلا أن الكثير من المسائل أظهرت أن نفوذها بقي محدودا على السياسات الوطنية، وبقي دورها في أحسن الأحوال استشاريا ليس له قدرة التأثير على هذه السياسات، وهو ما ظهر أثناء الجائحة الأخيرة أين بدت قيادتها وسلطاتها في إدارة الأزمة الصحية ضعيفة ومن دون فاعلية.[1]

2- الإستقطاب السياسي في مجال الصحة العالمية:

تتبع بدايات التنظيم الدولي وتطوره يكشف بأن تأسيس المنظمات الدولية بشكل عام جاء بتخطيط وإشراف من قبل الدول المهيمنة أو القوى العظمى، أي الدول المتحكمة في التطورات السياسية الرئيسية في العالم لتعكس رغبتها في الهيمنة على إدارة النظام العالمي، حيث أن الهيمنة على هذه المنظمات كفيلة بتوفير بيئة لها القدرة على الحفاظ على الوضع الراهن الذي يعرف تفوق وهيمنة تلك القوى، فمعظم المنظمات الدولية العالمية الحالية بما في ذلك الأمم المتحدة (UN)، ومجموعة البنك الدولي (WBG)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، وغيرها، قد تم إنشاؤها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعمل إلى جانب العديد من المنظمات الأخرى ذات الطابعين العالمي أو الإقليمي كالناتو (NATO)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) كوكلاء لحماية النظام العالمي الليبيرالي الذي تتزعمه.[2]

مع ظهور بوادر توجه السياسة العالمية للتفتت بسبب صعود بعض القوى وظهور عدد من التكتلات التي لديها رغبة في إحداث تغييرات تتعلق بطبيعة النظام الدولي وتفاعلاته والأقطاب القائدة له، أصبحت الهيمنة على المنظمات الدولية محورا للتنافس ومجالا للإستقطاب بين القوى التقليدية المهيمنة عليها وعدد من القوى الصاعدة التي تمثلها الصين بشكل شديد الوضوح، ويظهر تصاعد النجاح الصيني في اكتساب نفوذ متزايد بهذه المنظمات من خلال المناصب المهمة التي تقلدها المسؤولون الصينيون داخلها، فكثير منهم شغلوا مناصب سامية في هيئة الأمم المتحدة اعتاد على شغلها دبلوماسيون من المملكة المتحدة

1_ فاطمة الزهراء كواتي، مرجع سابق، ص. 358.

2_ إنجي أحمد عبد الغني مصطفى، مرجع سابق، ص. 324.

وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حتى أن عددا من المهام الكبرى للهيئة الأممية سيطر عليها التواجد الصيني، ففي سنة 2018 كان أكثر من 2500 عسكري صيني ضمن مهمات القبعات الزرقاء الناشطة خصوصا بإفريقيا، ومن بين هؤلاء المسؤولين الصينيين الذين مروا على عدد من المنظمات الدولية يمكن ذكر M. XING الذي بلغ مرتبة المسؤول رقم اثنين بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، وتمكن الدبلوماسية FANG LIU من رئاسة المنظمة الدولية للطيران المدني، وكذلك بلوغ M. HOULIN ZAHO رئاسة الإتحاد الدولي للإتصالات، إلى جانب شغل الدبلوماسي M.QU DONGYU لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة.[1]

المنظمات المرتبطة بمجال الصحة العالمية بدورها كانت محل تنافس شديد وموضوعا رئيسيا للإستقطاب منذ أن أدركت الصين أنه من المهم أن تبدي قدراتها كقطب عالمي كبير، فقد نجحت إلى حد بعيد في التغلغل إليها من خلال تحالفاتها واعتمادها سياسات المساعدات المالية...، ويظهر هذا النجاح بشكل كبير في أدوارها المعروفة في انتخاب رؤساء منظمة الصحة العالمية وفي تأثيرها على قراراتها...، أدى هذا إلى دخولها في تجاذبات متقطعة بخصوص المنظمة جمعتها مع قوى غربية أهمها الولايات المتحدة التي ظلت لعقود عديدة أكبر دولة ممولة ومنفذة للمشاريع والبرامج الصحية العالمية...، هذه التجاذبات ساهمت في إنتاج معوقات حقيقية أمام استكمال مأسسة حوكمة الصحة العالمية وتطوير قواعدها وآلياتها، ومع ظهور الجائحة وتصاعد تبادل الإتهامات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول المسؤول عن الأزمة وتفاقمها، دخلت منظمة الصحة العالمية إلى مركز الصراع، الأمر الذي قلص كثيرا من قدراتها في طرح مبادرات عالمية من شأنها أن تخفف من تداعيات الأزمة.

المطلب الثالث: المشكلات المالية والقانونية لحوكمة الصحة العالمية.

إضافة إلى المشكلات السياسية والهيكلية، تعاني حوكمة الصحة العالمية من عديد المشكلات الأخرى، منها مسألة ضعف الإعتمادات المالية المقدمة لمنظمة الصحة العالمية وسقوطها تحت تأثير ونفوذ الجهات المانحة، المشكلات التجارية المتعلقة بمصالح الفاعلين الخواص وقضايا حقوق الملكية العلمية، إلى جانب المشكلات القانونية المرتبطة بضعف الإهتمام بالقانون الصحي العالمي مقارنة بالفروع الأخرى للقانون الدولي العام، ومعاناة اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 التي تمثل الإطار القانوني لمحاربة الأوبئة والجوائح من عدد من أوجه القصور.

الفرع الأول: المشكلات المالية والتجارية.

تعبر المشكلات المالية والتجارية لحوكمة الصحة العالمية عن مستويات الضغوط الممارسة على مؤسساتها، وعن دور المصالح التجارية في تعطيل استكمال بناء قواعدها وآلياتها، فنقص الإعتمادات

1_ Carine milcent, la chine et la crise sanitaire de covid 19, **Observatoire de la santé mondial– Global Health**, (Mai 2020), P. 04

المالية المقدمة لمنظمة الصحة العالمية منعها من ممارسة مهامها باستقلالية في كثير من القضايا، بينما أدت مصالح الخواص العاملين في المجال إلى عرقلة العديد من المشاريع العالمية والمبادرات الإنسانية.

1- مسألة تمويل منظمة الصحة العالمية:

تعتبر الموارد المالية لمنظمة الصحة العالمية إحدى أبرز ملامح ضعفها، فهي تعاني من مشكلات جادة في إيجاد مصادر تمويلها بغية تسيير هياكلها وتأدية مهامها، إذ أن ميزانيتها التشغيلية السنوية التي بلغت حوالي ملياري دولار أمريكي في عام 2019 هي أصغر من ميزانية العديد من المستشفيات الجامعية في الدول الغربية، وميزانيتها البالغة 5.84 مليار دولار للعامين 2020-2021 لم تكن كافية على الرغم من أنه قد تم رفعها سنة 2021 إلى حوالي 7.2 مليار دولار مع الحصول على مساهمات إضافية متعلقة بالجائحة...، توفر مساهمات الأعضاء أقل من ربع مبلغ التمويل الإجمالي، وتعتمد المنظمة في تحصيل الباقي على المنح والمساعدات الطوعية من دول كأمريكا والصين ومن مصادر أخرى كالمؤسسات الخيرية مثل منظمة الروتاري الدولية Rotary International والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، فقد حلت مؤسسة بيل وميليندا غيتس Bill and Melinda Gates Foundation كثاني أكبر مساهم في تمويل المنظمة بعد الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات عديدة.[1]

صعوبة توفير اعتمادات مالية تمكنها من تسيير شؤونها جعل المنظمة تفقد إلى حد كبير استقلاليتها، إذ أصبحت مجبرة على تنفيذ سياسات الممولين الذين يحددون الأولويات حسب ما تتطلبه مصالحهم كما يضغطون بالشكل الذي يوافق توجهاتهم، ولا يتعلق هذا بالولايات المتحدة الأمريكية أو الصين فحسب حيث يظهر ذلك على سبيل المثال من خلال سياسات بعض الممولين الخواص.

في هذا الإطار يرى لورانس غوستين Lawrence Gostin، وهو مدير المركز التعاوني لمنظمة الصحة العالمية المعني بشؤون قوانين الصحة الوطنية والعالمية أن المؤسسات الخيرية مثل مؤسسة "غيتس" رغم أهمية منحها إلا أنها تثير المخاوف، ويوضح قائلا: "إن معظم التمويل الذي يقدمه غيتس لمنظمة الصحة العالمية مرتبط بجداول أعمال محددة لمؤسسته -تركز اهتماماتها على محاربة مرض شلل الأطفال-، مما يعني أن منظمة الصحة العالمية لا يمكنها تحديد أولويات الصحة العالمية بنفسها، لأنها مدينة بالفضل لجهة فاعلة خاصة غير خاضعة للمساءلة إلى حد كبير، ومؤسسة غيتس على عكس الدول لا تخضع إلا للقليل من المساءلة الديمقراطية"، ويؤكد عدد آخر من إطارات المنظمة العالمية أنه لا يتم تقديم المنح كهدايا مجانية، فمؤسسة غيتس مثلا لديها مصلحة في رؤية نتائج قابلة للقياس على نطاق زمني سريع، لإظهار أن "العمل الخيري للملياردير" له تأثير كبير ولتعزيز سمعته عالميا.[2]

1_ إنجي أحمد عبد الغني مصطفى، مرجع سابق، ص. 323.

2- جوليا كراوفورد، **هل لبيل غيتس نفوذ كبير في منظمة الصحة العالمية ؟**، أخبار ورؤى من سويسرا، 2021/05/06، في: https://www.swissinfo.ch/ara/politics/46589474 , (10/03/2023).

2- نفوذ أصحاب المصالح التجارية:

منذ نشأتها تتعرض منظمة الصحة العالمية لضغوط أصحاب المصالح التجارية وتتأثر مهامها بنفوذهم، فالتجارة الدولية للتبغ التي تحظى بمساندة منظمة التجارة العالمية وقواعدها في تحرير التجارة الدولية تغلبت على جهود المنظمة الهادفة إلى وضع قواعد تمنع توسعها أكثر، حيث أنه بعد سنوات قليلة تلت تأسيسها ظهرت قوة نفوذ أصحاب هذا القطاع، ففي الخمسينيات على سبيل المثال فشلت في مواجهة طوفان الأبحاث العلمية الزائفة الممولة من طرف أباطرة صناعة التبغ في ظل قيام الشركات الكبرى في هذه الصناعة بتمويل المعاهد الصحية والبحثية وتوظيف العديد من الأطباء والباحثين والعلماء للدفاع عن مصالحها عبر التهوين من الآثار الصحية للتدخين، وللمفارقة فإن الكثير من هؤلاء العلماء كانوا من المرتبطين بمنظمة الصحة العالمية بشكل أو بآخر، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قضية اختصاصي شهير في مجال السموم كان يعمل لصالح المنظمة وكان مدرجا في الوقت نفسه على كشوف رواتب عملاق التبغ العالمي فيليب موريس[1]، وحتى مع إشرافها على توقيع الإتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ بتاريخ 21 ماي 2003 والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءا من 27 فيفري 2005، إلا أنها لم تتمكن من وضع ضوابط قوية تحد من تجارته وتدفع نحو انخفاض مستويات استهلاكه عالميا، وما تم وضعه من ضوابط يبقى تفعيلها متوقفا على تقديرات وتوجهات الدول الموقعة التي لم تلتزم أغلب حكوماتها بتنفيذ ما تضمنته هذه الإتفاقية.

الشركات الصيدلانية الكبرى يظهر تأثيرها على أدوار المنظمة أكبر من شركات التبغ أو الشركات المختصة في إنتاج الأغذية المعدلة جينيا، حيث أن نفوذها جعلها عاجزة عن التحرك لمحاولة إيجاد التوازن بين متطلبات الصحة العالمية وما تقتضيه المعايير الإنسانية والأخلاقية، وبين مصالح هذه الشركات الهادفة إلى تعظيم أرباحها من خلال إصرارها على تطبيق قواعد صارمة للحفاظ على حقوق ملكيتها الفكرية للأدوية الجديدة رغم ما يعنيه ذلك من حرمان لملايين الناس في البلدان الفقيرة من الوصول إليها، إلى جانب أن إعراض هذه الشركات عن الإستثمار في إنتاج أدوية وعلاجات للأمراض المهملة بسبب عدم ربحيتها أدى إلى معاناة ملايين آخرين حول العالم.

نتيجة لعدم استقلاليتها وخضوعها الكبير لتوجهات الصناعيين والشركات العاملة بمجال الصحة العالمية أو بالميادين المرتبطة بها، فقدت منظمة الصحة العالمية قدراتها على التصرف في كثير من القضايا بكفاءة وفعالية، وأدى بها هذا إلى ارتكاب أخطاء زادت من تعقيد بعض الأزمات، فبعد تسرعها سنة 2009 في إعلان مرض إنفلونزا الخنازير جائحة عالمية وما أحدثه ذلك من خسائر كبيرة في التجارة

1_ ميرفت عوف، **بين واشنطن وبكين..كيف سقطت منظمة الصحة العالمية في فخ السياسة؟**،الجزيرة نت، 2020/07/09، في: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/7/9/واشنطن-وبكين-ومنظمة- الصحة (10/03/2023).

العالمية، تعرضت المنظمة لانتقادات شديدة شككت في كفاءتها، الأمر الذي شكل لدى قادتها مخاوف كبيرة من تكرار الخطأ، غير أن ذلك كان له أثر عكسي حيث أوقعتهم مخاوفهم في خطأ أكبر سنة 2014 بعد التباطؤ في الإعلان عن مخاطر وباء الإيبولا، وهو ما تكرر أواخر سنة 2019 التي عرفت أيضا تباطؤا في إعلان كوفيد 19 جائحة عالمية.

الفرع الثاني: مشكلات قواعد قانون الصحة العالمي.

إضافة إلى أن قواعده تفتقر لآليات الإلزام أو لمؤسسات لها السلطات التي تخول لها أن تفرض على جميع الفاعلين احترامها، يعاني قانون الصحة العالمي من مشكلات عديدة تتعلق بالمكانة الهامشية التي يحتلها عند الفاعلين في السياسة العالمية مقارنة بالفروع الأخرى للقانون الدولي العام، إضافة إلى معاناة اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 التي تمثل الإطار القانوني لمحاربة الأوبئة والجوائح من عدد من أوجه القصور.

1- هامشية قانون الصحة العالمي ضمن أولويات السياسة العالمية:

تبدي العديد من فروع القانون الدولي العام بعض الإهتمام بمسائل الصحة العالمية، ويظهر هذا بشكل خاص على القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يتناول الصحة كإحدى الحقوق التي يجب توفيرها وحمايتها من الإنتهاكات، غير أن الفرع الذي يفترض أن تتحدد وفقه قواعد ومعايير الصحة العالمية وسبل تنسيق جهود فاعليها ومساءلتهم هو القانون الصحي العالمي.

يقع خلط لدى كثير من الباحثين في اعتماد التسمية الصحيحة من بين عبارتي القانون الصحي الدولي والقانون الصحي العالمي رغم أن التمييز بينهما بسيط كونه يتعلق بطبيعة الفاعلين ونطاق اهتمامات كل قانون، فالقانون الصحي الدولي يتعلق بالقواعد القانونية التي تنظم مجال الصحة فيما بين الدول، بينما يتضمن القانون الصحي العالمي إلى جانب الدول باقي الفاعلين غير الدولاتيين الذين لهم صلة بالمجال كالمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها، إضافة إلى أن نطاق اهتماماته أوسع بكثير من القانون الصحي الدولي لكونه يهدف إلى بناء هيكل وتنظيم يشمل كل الأطراف ونظرا لأنه يحاول التوفيق بين كل الأنظمة القانونية الأخرى في تعاطيها مع الصحة كالقانون الدولي للبيئة، القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون التجاري الدولي...[1]

بالرغم من تشكل إدراك أكبر لدى القوى ومجمل الفاعلين في السياسة العالمية لجدية التهديدات الوبائية خصوصا مع تصاعد تواترها منذ مطلع الألفية الجديدة نتيجة دفع مظاهر وآليات العولمة لها، إلا أن الإهتمامات التي ظهرت لديهم وأدت إلى إثارتهم لموضوع تطوير قواعد القانون الصحي العالمي في محافل عديدة، لم تنقله من موقعه الهامشي ضمن الفروع الأخرى للقانون الدولي، وهو ما يؤكده عدم

1_ محمد رمضان، دور منظمة الصحة العالمية في مقاومة وباء كورونا في ضوء قواعد القانون الدولي العام ، **مجلة القانون والإقتصاد**، ملحق العدد 94، (ديسمبر 2021)، ص. ص. 45- 46.

تطور هذه القواعد لتستجيب لمتطلبات قضايا الصحة العالمية الملحة خصوصا تلك المتعلقة بمواجهة الأوبئة والجوائح، ويمكن تفسير هذا من خلال ثلاث نقاط محورية:

– أولوية مكاسب التجارة الدولية عطلت التوجه إلى تطوير القواعد نظرا لأن متطلبات الصحة العالمية تتعارض مع سبل تحقيق أرباح عدد من الفاعلين الأقوياء.

– وجود عدد كبير من المنظمات والفاعلين من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ممن لهم تأثير في مجال الصحة العالمية من خلال التمويل، المساعدة الفنية، تبادل المعلومات، والبحث العلمي...، لذلك تتطلب السيطرة على مجمل التفاعلات الناتجة عن كل هذه العمليات وتوفير إطار قانوني منظم لها وجود منظمة مركزية لها صلاحيات تشريعية تخضع لسلطتها جميع الأطراف، ورغم أن لمنظمة الصحة العالمية التفويض بإدارة شؤون الصحة العالمية وحتى مع تطور صلاحياتها لتشمل التشريع ووضع المعايير المناسبة إلا أنها تفتقد للقدرة على لعب هذا الدور لأسباب عديدة تتعلق بعدم استقلالية قراراتها، وعدم توفرها على سلطات الإلزام، وعدم نديتها لأصحاب المصالح التجارية.[1]

– مسألة السيادة وتفضيل الدول لجعل سياساتها العامة المصدر الرئيسي لبرامج الصحة العامة يجعل وجود نوايا حقيقية باتجاه تطوير قواعد القانون الصحي العالمي أمرا بالغ التعقيد.

2– قصور اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005:

تعتبر اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 الإطار القانوني المنظم للتعاون الدولي بغرض الإستجابة للأزمات الصحية التي تحدثها الأوبئة والجوائح، فهي اتفاقية تشمل 196 دولة، وتتضمن جملة التدابير والإجراءات التي يمكنها توحيد الجهود تحت إشراف منظمة الصحة العالمية عند وقوع هذه الأزمات لاحتوائها، مع تفادي التدخل أو التسبب في اضطراب حركة السفر والتجارة بعيدا عن الإلتزام بتوصيات المنظمة العالمية في هذا المجال. [2]

هذه اللوائح لا ينحصر اهتمامها بالأمراض المعدية والأوبئة فحسب، فقد تمت صياغتها لتشمل أي مرض أو طريقة انتقال وأية علة أو حالة مرضية مهما كان مصدرها وبغض النظر إن كانت تحدث ضررا بالغا بالإنسان من عدم حدوث ذلك، لكن تمثل الأمراض الوبائية أهم الأسباب التي أدت إلى تشريعها، تضمنت هذه اللوائح عدة قواعد تتعلق أهمها بضرورة عدم إقدام الدول على فرض قيود على التجارة أو السفر لا تتوافق مع توصيات منظمة الصحة العالمية أو مع التدابير المقبولة لمكافحة الأمراض بالشكل الذي قد يفضي إلى تعطيل حركة التجارة العالمية وجهود فرق الإغاثة، وبأهمية مساعدة الدول في رفع قدراتها فيما يخص التأهب لمكافحة أية فاشية محتملة خصوصا فيما يتعلق بقدرات الترصد

1_ المرجع نفسه، ص. ص. 39– 40.

2_ خديجة بن قطاط، المجتمع الدولي في مواجهة الأوبئة والجوائح ، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد 12، العدد 03، (جويلية 2020)، ص. 556.

والإستجابة المبكرة، بالإضافة إلى تأكيدها على الأهمية الحاسمة للإخطار المبكر لأية احتمالات للإنتشار الوبائي يمكن لها أن تتطور وتحدث أزمات صحية عالمية.[1]

أظهرت الأوبئة التي ظهرت بعد صدور هذه اللوائح خصوصا الإيبولا وكوفيد 19، عدم كفايتها لتحقيق استجابة عالمية متناسقة وفعالة، حيث تبين أن:

– اعتمادها على تقييم الدول الذاتي لقدرات الترصد والإستجابة للأمراض المعدية يعتبر آلية غير فعالة كان يجب الإنتباه لها ووضع إجراءات أقوى للتحقق، كما أن أغلب الدول التي تشكل مصادر رئيسية للتفشيات قدرات المواجهة لديها محدودة وتحتاج إلى حجم أكبر من المساعدات الممنوحة.

– رغم إصرار اللوائح على الأهمية القصوى للإخطار المبكر إلا أن الدول في أغلب التجارب السابقة لا تسارع إليه نظرا لاعتبارات اقتصادية في الغالب، وقد أدى غياب آليات ملزمة وعدم صياغة تدابير عقابية يمكن اتخاذها ضد هذه الدول إلى عزوفها وتساهلها في احترام هذا الإجراء.

– بالنسبة لحركة السفر والتجارة الدولية، أثبتت الأزمات الوبائية السابقة غياب التنسيق بين منظمة الصحة العالمية وباقي الفواعل من الدول والشركات العاملة في مجالي النقل والتجارة، حيث أن عددا من هؤلاء الفواعل سارعوا إلى توقيف نشاطاتهم من دون أن ينتظروا توصيات المنظمة العالمية عند تفشي وباء الإيبولا، فيما أخطأت المنظمة وتأخرت في التوصية بمنع تلك النشاطات أو الحد منها عند ظهور جائحة كوفيد 19.

1_ مريم لوكال، مرجع سابق، ص. 395.

المبحث الثاني: إستجابة منظومة الأمم المتحدة للتداعيات المتنوعة: ثقل التفويضات ومحدودية الأدوار.

تتشكل منظومة الأمم المتحدة من هيئة الأمم المتحدة وعدد من الصناديق والبرامج والوكالات الدولية المتخصصة التي تمثل المؤسسات التي يرجع إليها نظريا إدارة قضايا الحوكمة العالمية في قطاعاتها المختلفة، لذا يفترض أن تؤدي جهودها إلى تعزيز التعاون الدولي في جميع المجالات، خصوصا خلال الفترات التي تشهد أزمات ذات نطاق عالمي، وعليه فالمنظومة تمثل الجهة التي كان منوطا بها تفعيل صور التعاون الدولي أثناء الجائحة...، بالإعتماد على وضوح المهام التي أدت إلى تأسيس هياكلها ووكالاتها يمكن تقييم أدائها خلال هذه الأزمة من خلال تتبع مساهمات وأدوار هيئة الأمم المتحدة إلى جانب أدوار مختلف الوكالات الدولية المتخصصة على اعتبار أن تداعيات الأزمة متنوعة مست جميع مجالات تخصصها، مع التركيز على منظمة الصحة العالمية كونها صاحبة التفويض في إدارة الإستجابة العالمية للأزمة الصحية، أما بخصوص الصناديق والبرامج فهي هياكل تم إنشاؤها لتتبع وتنمية وتمويل مشاريع وقضايا معينة لذا أدى بعضها مهاما مساعدة لأدوار الوكالات المتخصصة في ظل الجائحة.

المطلب الأول: أدوار هيئة الأمم المتحدة خلال الجائحة.

تميزت أدوار هيئة الأمم المتحدة في قيادة الجهود الدولية خلال الجائحة خصوصا في بدايتها بالضعف والقصور الشديدين، ولم تكن هذه الأدوار متوافقة مع ما يتضمنه ميثاقها وأهدافها الإنمائية وقرارتها السابقة التي تتعلق بمواجهة الأزمات وما تم الحرص عليه في صياغتها فيما يتعلق بضرورة تسوية الخلافات وضمان تدفق المساعدات، فاستنادا إلى جملة مواثيقها وقراراتها المتعلقة بتسيير الأزمات ينبغي أن يكون لها الدور القيادي في الدفع بالدول وباقي الفواعل باتجاه تبني الخيار التعاوني وفي توفير شروط الإستجابة الفعالة لأية أزمات عالمية حادة يمكن تظهر.

الفرع الأول: الأدوار المنوطة بالهيئة في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الجائحة.

تمتلك هيئة الأمم المتحدة تفويضا عالميا يتيح لها تنسيق الجهود الدولية بالشكل الذي يسمح بتوفير شروط الإستجابة ويسهل عمل فاعليها الأساسيين خلال الأزمات العالمية المشابهة لجائحة كوفيد 19، حيث يوضح ميثاقها إلى جانب أهدافها الإنمائية وعديد القرارات التاريخية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان استعداداتها للعب هذا الدور الذي يفترض أن يتفرع ليشمل طرح المبادرات العالمية، تهدئة الأوضاع ببؤر النزاع، ضمان تدفق المساعدات والإهتمام بمجال حقوق الإنسان.

1- إستعدادات الهيئة للأزمات العالمية المشابهة:

تتضمن المواد من 01 إلى 03 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة جملة من الأهداف تتعلق بالعمل على ضمان احترام حقوق الإنسان، والعمل على تنمية العلاقات بين الدول وحل المشكلات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية والإنسانية، وتحقيق التنمية في إطار التعاون الدولي، لذلك فتنسيق الجهود

الدولية لمواجهة وحل المشكلات التي فرضتها التداعيات المتنوعة لانتشار فيروس كورونا يعد من صميم الأدوار الموكلة إلى هيئة الأمم المتحدة حسب هذا الميثاق.

من هذا المنطلق مارست الهيئة مهامها قبل الأزمة محاولة الإستعداد للأوضاع والظروف المشابهة، وتظهر هذه الإستعدادات على سبيل المثال في تحديدها لأهداف خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 والأهداف الإنمائية للألفية، فأهداف خطة التنمية المستدامة السبعة عشر تمت صياغتها لتحقق التكامل بين المجالات المختلفة التي يشكل المجال الصحي إحداها، وتهدف الخطة بشكل عام للوصول إلى تحديد اتجاهات السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، وأهميتها في إدارة الأزمات العالمية تتمثل في أن التزام دول العالم بها –إن لم يؤد إلى تجنبها أو احتواء مسبباتها– سيؤدي حتما إلى منحها استعدادات كبيرة يمكن بشيء من التنسيق بينها أن يقود إلى تفعيل صور قوية للتعاون الدولي في مواجهتها.[1]

تتعلق الأهداف الإنمائية للألفية التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة في إطار إعلان الألفية المنبثق عن القمة التي عقدت في سبتمبر سنة 2000 بمجموعة من الإلتزامات الهادفة إلى القضاء على الفقر، والنهوض بالتنمية، وحماية البيئة، وتحسين الأوضاع الصحية، وبالرغم من أن هذه الأهداف يتعلق نطاقها بالدول النامية إلا أنه تم النظر إليها كأهداف خطة التنمية المستدامة على أنه بإمكانها المساهمة في تجنب الأزمات العالمية كالأزمات الصحية أو الإستجابة لها، كونها كفيلة بتحسين قدرات تلك الدول في المجال الصحي ومختلف المجالات الأخرى، وهو ما سيسهل انخراطها في الأطر والمسارات التعاونية الدولية المعتمدة في تلك الظروف.[2]

إلى جانب هذا يفترض بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان خلال حالات الكوارث الطبيعة والطوارئ الكبرى أن تمثل مضامينها معاييرا وأدوات فعالة لمراعاة المعايير الإنسانية خلال الأزمات العالمية، فعلى سبيل المثال يشير القرار رقم 131/43 الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1988 إلى أن الجمعية العامة والتي تمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤكد على أن المساعدات الإنسانية أثناء الكوارث تهدف إلى حماية حقوق الإنسان، وبشكل خاص الحق في الحياة الذي يمثل أهم الحقوق على الإطلاق، وأشار القرار إلى أن الجهات التي تقع عليها مسؤولية تقديم المساعدات الإنسانية هي المنظمات الدولية الإنسانية والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل دون تمييز وبدوافع إنسانية محضة، كما أوضح القرار أن الحالات التي تستدعي المساعدة هي حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارىء القصوى ذات الطبيعة المماثلة، وكذلك الحالات التي تكون فيها الصحة العامة للضحايا مهددة

1_ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، **لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030** ، في:
https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development, (15/03/2023).

2_ الجزيرة نت، **الأهداف الإنمائية للألفية**، 2015/11/12، في:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/12/الأهداف-الإنمائية-للألفية, (15/03/2023).

بالخطر، وعليه فإن أية حالة يمكن لها أن تؤدي إلى نفس النتائج يمكن اعتبارها ضمن الحالات التي تستدعي المساعدات الإنسانية سواءا كانت بسبب الطبيعة أو لأي سبب آخر.[1]

2- محاور عمل الهيئة أثناء الأزمات الصحية العالمية:

باعتبارها الهيئة الدولية الجامعة التي تم تأسيسها بغرض حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي، ونظرا لما تتضمنه مواثيقها وقراراتها من معايير وقواعد تم التشريع لها قصد التكيف مع ظروف الأزمات العالمية الكبرى ومجابهتها، اتجهت أنظار العالم مع ظهور جائحة كوفيد 19 صوب هيئة الأمم المتحدة متطلعة لما يمكن أن يصدر عنها من تدابير وترتيبات تدفع بالتعاون الدولي في مواجهة الأزمة وتحد من تداعياتها المتصاعدة بشدة، وقد شكلت مواد ميثاقها والأدوار التي حاولت تأديتها طيلة تاريخها صورة لأقل ما يقع على هذه الهيئة من المسؤوليات التي كان ينبغي أن تتمحور حول ثلاث نقاط أساسية هي: طرح مبادرات عالمية لمواجهة تداعيات الأزمة، تهدئة الأوضاع ببؤر النزاع والحرص على وقف إطلاق النار، وضمان تدفق المساعدات وحماية حقوق الإنسان حول العالم.

أ- طرح مبادرات عالمية لمواجهة تداعيات الأزمة: بما أن الجائحة أدت إلى أزمة عالمية كان يفترض أن يكون مستوى مواجهتها عالميا، لذا كان المحور الأول الذي ينبغي أن تعمل عليه هيئة الأمم المتحدة هو تحفيز الدول ومجموع الفاعلين في السياسة العالمية ودفعهم باتجاه التعاون المتعدد الأطراف في مستواه الأعلى-فقد كان واضحا أن الدخول في سياسات انعزالية وتبني حلول فردية لن يساعد على احتواء التداعيات المتصاعدة- والسبيل لتحقيق هذا التوجه التعاوني كان من خلال طرح صيغ أو مبادرات تعاونية تشمل جميع الفواعل وتحظى بموافقتهم جميعا كونها لا تمنح تفضيلات لأية دولة أو أي طرف على حساب الدول أو الأطراف الأخرى، كما كان ينبغي أن تكون هذه المبادرات عملية بالإمكان تحقيقها في ظل الظروف السائدة على أرض الواقع.

ب- العمل على تهدئة الأوضاع ببؤر النزاعات: منذ بدايتها كان للجائحة تداعيات إنسانية وخيمة في جميع أرجاء العالم، ولأن بؤر النزاعات تمثل أكثر الأقاليم هشاشة وأقلها مناعة حيث تنعدم أو تنخفض بها كثيرا مستويات الرعاية الصحية على اعتبار أن نظمها الصحية قد دمرتها الحروب، والطواقم الطبية كثيرا ما كان يتم استهدافها، كما تتعاظم بها الكثير من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية التي أدت إلى تصاعد أعداد اللاجئين والنازحين، مثل إصدار القرارات وإحداث التسويات وحث أطراف النزاعات على وقف الإقتتال ضرورة قصوى ينبغي أن تعمل الهيئة الأممية على تحقيقها.[2]

1_ سمير قاسمي، دور منظمة الأمم المتحدة في ظل انتشار فيروس كورونا، **المعيار**، المجلد 11، العدد 02، (جوان 2020)، ص. 22.

2_ المرجع نفسه، ص. 26.

ج- ضمان تدفق المساعدات وحماية حقوق الإنسان: أدت جائحة فيروس كورونا إلى إحداث تداعيات خلقت أوضاعا إنسانية واجتماعية واقتصادية متردية بمعظم دول العالم، لذلك كانت هيئة الأمم المتحدة مطالبة بتخصيص إعانات مالية ومساعدات للدول الأكثر تضررا خصوصا بالجنوب، كما كان يقع على عاتقها دفع فواعل السياسة العالمية الأغنياء إلى تقديم أشكال متعددة من المساعدات للمتضررين، إلى جانب تشجيع فرق الإغاثة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني على تقديم يد العون ميدانيا وتسهيل تنقلاتها، وقد مثل إيجاد خطط وصيغ تعاونية للنهوض بالإقتصاديات المتضررة بشدة إحدى تلك المسؤوليات المهمة أيضا.

الفرع الثاني: محدودية أدوار الهيئة أثناء الجائحة.

لم تتمكن هيئة الأمم المتحدة من أداء الأدوار المنوطة بها بكفاءة أثناء الأزمة، فالمرحلة المهمة في مواجهة الأزمات الوبائية وهي بداياتها قد شهدت انغلاق دول العالم وتوجهها لتبني حلول فردية في مواجهة التداعيات المتنوعة بعيدا عن صور ومظاهر التعاون والتنسيق الدوليين الذين كان يفترض أن تقودهما، والقصور في الأداء كان واضحا على جميع المحاور التي كان ينبغي العمل عليها، وهذا يعود إلى أسباب عديدة تتعلق بكون الإستعداد للأزمات الصحية المماثة لم يكن على المستوى المطلوب وطنيا وعالميا، غياب القدرة على إلزام الدول باحترام توجيهات الهيئة، والخلافات التي ظهرت أو اشتدت على الساحة الدولية ممثلة بشكل أساسي في تصاعد الخلاف الصيني الأمريكي الذي ألغى كل الفرص في التوجه إلى إيجاد توافقات وصيغ فعالة للتعاون الدولي كما عطل آليات عمل المنظمات الدولية وجعلها تدخل في مرحلة من الركود، وهو الأمر الذي مس إلى حد بعيد هيئة الأمم المتحدة.

1- جهود الهيئة في تفعيل صيغ تعاونية دولية:

في بداية شهر أفريل سنة 2020 على إثر إعلان منظمة الصحة العالمية في 11 مارس من ذات السنة مرض كوفيد 19 وباءا عالميا، عقدت هيئة الأمم المتحدة اجتماعا للجمعية العامة دعا فيه الأمين العام أنطونيو غوتيريش Antonio Guterres دول العالم إلى التضامن والتوجه إلى العمل المشترك والإبتعاد عن لغة المصالح والحسابات الجيوسياسية في ظل الظروف التي أوجدتها الأزمة العالمية خصوصا وأنها تشكل تهديدات وجودية تدل عليها الزيادات الكبيرة في أعداد الوفيات التي تسببها يوميا، وقد تمخض عن الإجتماع تبني وثيقة بالإجماع تدعو إلى التعاون الدولي وتندد بأي شكل من أشكال التمييز العنصري في مواجهة الجائحة.[1]

بالرغم من أن كلمة الأمين العام الأممي في بداية الأزمة تنم عن إدراك كبير لمخاطرها وتعقيدات المسارات التي ستأخذها، إلا أن الهيئة الأممية لم تنجح في صياغة مبادرات تعاونية عالمية ولم تصل إلى إقناع أو إجبار الدول على التخلي عن السياسات الفردية التي اتخذتها لفائدة سياسات تعاونية، فانغلاق

1_ فاطمة الزهراء كواتي، مرجع سابق، ص. 355.

الدول على نفسها مع الخلافات الذي ظهرت بين القوى العظمى أدى إلى تعطيل أجهزتها إلى حد كبير، وجعل قراراتها المحدودة غير نافذة في الغالب كقرار الجمعية العامة بتاريخ 21 أفريل 2020 الهادف إلى تحقيق الوصول العادل إلى لقاحات المرض عند اكتشافها.

2- جهود الهيئة في تهدئة الأوضاع ببؤر النزاع:

إستجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة الذي أطلقه بتاريخ 23 مارس 2020 ودعا من خلاله إلى وقف عالمي لإطلاق النار نظرا لتمكن الوباء في بؤر النزاعات، طالب مجلس الأمن الدولي من خلال قراره رقم 2532 لذات السنة والذي اعتمده بإجماع أعضائه بالوقف الفوري للأعمال القتالية، وقد نص القرار على ضرورة التزام جميع أطراف النزاعات المسلحة بالدخول في هدنة إنسانية لمدة 90 يوما على الأقل حتى تتمكن فرق الإغاثة من إدخال المساعدات وتتم السيطرة على انتشار الفيروس وتطويقه بهذه المناطق، وقد استثنى هذا القرار العمليات العسكرية ضد التنظيمات التي يصفها مجلس الأمن على أنها إرهابية كتنظيم داعش، القاعدة، وجبهة النصرة.[1]

هذا القرار لم تثبت مجريات الأحداث بمناطق النزاعات التزام الأطراف المتحاربة به، حيث استمرت المعارك بدول كثيرة كليبيا، سوريا، واليمن، وقد ساعد على استمرار هذا الواقع تعطل عمل المجلس لفترات طويلة وإصداره لعدد ضئيل من القرارات التي تمت مراجعتها كثيرا لدرجة أدت إلى تأخير تنفيذها، لهذا بدا أن الخلاف الأمريكي الصيني قد بلغ من الشدة ما جعله يفقد الأعضاء الدائمين الرغبة في الإجتماع قصد مواجهة أكبر الأزمات الإنسانية تأثيرا منذ الحرب العالمية الثانية.

3- تخصيص المساعدات وقيادة بعض المبادرات الإنسانية:

أعلن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مارك لوكوك Mark Lewcocq عن تخصيص 15 مليون دولار أمريكي يدفعها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ CERF لمساعدة البلدان الأكثر عرضة للمخاطر في مواجهة الإنتشار السريع لفيروس كورونا، وقد جاء هذا الإعلان بعد أن رفعت منظمة الصحة العالمية تقييمها لمخاطر تداعيات تفشي الجائحة إلى مستويات مرتفعة جدا.[2]

قيمة المساعدة المالية المعلن عنها تعتبر هزيلة للغاية ولم يكن منتظرا منها أن تحدث فرقا كبيرا على أرض الواقع نظرا لأنها ما كانت لتغطي احتياجات أي بلد صغير في ذلك التوقيت، لذا فقد عبرت أكثر عن مشكلات التمويل التي تعانيها هيئة الأمم المتحدة ومحدودية اعتماداتها ومواردها كغيرها من المكاتب والبرامج والوكالات الدولية المتخصصة العاملة تحت لواء منظومة الأمم المتحدة، وهو ما أكدته بشدة النقاشات الكثيرة التي صاحبت إعلان الولايات المتحدة تجميد معوناتها السنوية لمنظمة الصحة العالمية.

1_ سمير قاسمي، مرجع سابق، ص. 23.

2_ فاطمة الزهراء كواتي، مرجع سابق، ص. 355.

أمام نقص اعتماداتها المالية لم يكن بمقدور الهيئة الأممية تخصيص مبالغ مالية كبيرة تتبرع بها كمساعدات في إطار مساعيها لاحتواء تفاقم الأزمة الوبائية، لذا اكتفت بالتنسيق مع عدد من الأطراف الدولية والخواص من خلال توفير المعلومات لهم قصد إيصال مساعداتهم إلى أكثر المناطق المحتاجة لها، كما نادت في مناسبات عديدة بضرورة مد يد العون إلى هذه المناطق والدول.

المطلب الثاني: جهود الوكالات الدولية المتخصصة في مواجهة تداعيات الجائحة.

وكالات الأمم المتحدة المتخصصة هي منظمات دولية لها استقلاليتها لكنها تعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة وتنسق فيما بينها بالإعتماد على آلية التنسيق التابعة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، ومن خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق على مستوى أماناتها المشتركة، فباعتبار أن أحد أهم أهداف المنظومة العالمية هو تعزيز التعاون الدولي لحل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية والفنية، فإنشاء هذه الوكالات جاء لتحقيق هذا التعاون وترسيخه في مجالات تخصصها، لذا فحتى بعض الوكالات التي لم يتم تأسيسها من طرف الأمم المتحدة تم دمجها في المنظومة لأهمية تخصصها.[1]

نظرا لأن الجائحة أحدثت تداعيات مست المجالات المختلفة في أطرها الوطنية وعلى صعيد تفاعلاتها الدولية والعالمية، مثلت الوكالات المتخصصة المنظمات الدولية الأجدر بقيادة الجهود العالمية لاحتواء أو التخفيف من التداعيات الحاصلة في مجالات تخصصها، غير أن تأثير جهودها لا يختلف كثيرا عما استطاعت هيئة الأمم المتحدة تحقيقه، ولنفس الأسباب تقريبا التي تنوعت بين إنغلاق الدول على نفسها، ومحدودية قدراتها المالية، وافتقارها للآليات الملزمة، إضافة إلى انسحاب الولايات المتحدة من العمل الدولي متعدد الأطراف، وواقع التنافس والإنقسام الدوليين الذي شهدته هذه الفترة.

الفرع الأول: الوكالات الدولية المتخصصة في العمل الإنساني.

نتائج الأزمة الإنسانية والإجتماعية كانت قوية ومست جميع دول العالم خصوصا الدول النامية، وقد عرفت تلك النتائج صورا كثيرة كالتي ترتبط بتدهور الأحوال المعيشية وتفاقم مشاكل التغذية، تضرر قطاع العمل وتأزم وضعيات المستخدمين، إضافة إلى تردي ظروف المهاجرين واللاجئين، أمام هذه الأوضاع كان يفترض أن تضطلع الوكالات الدولية المتخصصة في العمل الإنساني كمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بقيادة الجهود العالمية واعتماد ترتيبات تخفف على الأقل من وطأة التداعيات التي ضربت مجالات تخصصها، غير أن ظروف تلك الفترة وما عرفته من انقسامات إضافة إلى قدرات هذه المنظمات المحدودة من الأساس فيما يتعلق بمؤهلاتها المالية والسلطوية –افتقار قراراتها لعامل الإلزام– جعلتها عاجزة عن إحداث فرق كبير وعن احتواء أكثر مشكلات الأزمة.

1_ وسام نعمت إبراهيم السعدي، **الوكالات الدولية المتخصصة**، منصة أريد، 2022/07/11، في:
https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/a08ef145-cdc7-4942-9db4-02fd8cb5c95e?t=الوكالات– الدولية– المتخصصة –google_vignette#,(20/03/2023).

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

تأسست المنظمة سنة 1945 وتضم حاليا في عضويتها 194 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، ترتبط مهامها الرئيسية بمحاربة الجوع والعمل على توفير فرص حصول جميع سكان العالم وفي كل الأوقات على الغذاء الذي يحتاجون إليه، لذا تهدف إلى زيادة كمية ونوعية الغذاء المتوفر عالميا من خلال نشاطاتها المهتمة بالتنمية الزراعية والمصايد والغابات وغيرها، كما تتولى مراقبة الجانب الإقتصادي المرتبط بإنتاج الغذاء وتوزيعه، وعليه تركز المنظمة على أربع وظائف أساسية هي توفير المساعدة الفنية، جمع وتحليل البيانات الإحصائية، رفع التوصيات إلى الحكومات بشأن السياسات الزراعية، وتوفير منبر فني دولي حيث تستطيع الدول والمنظمات الدولية مناقشة قضايا الغذاء والزراعة، وفي حال حدوث ندرة أو نزاع تتدخل المنظمة بطريقة غير مباشرة بتنسيق جهودها مع برنامج الأغذية العالمي.[1]

أمام تصاعد مشكلات الغذاء بالعالم لأسباب عديدة أهمها تعطل حركة التجارة العالمية وتأثر القدرات الإنتاجية، حاولت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO تخفيف حدة آثار الجائحة بإعلان برنامجها للإستجابة والتعافي من كوفيد 19، من خلال وضع تقييم عالمي مستمر لتطور الأوضاع الغذائية بالعالم، وتحديد الدول والمناطق الأكثر تضررا، ومن ثم تقديم توصياتها واقتراحاتها لهذه الدول قصد تجاوز مشكلاتها، لكن رغم أن هذا البرنامج لم ينقطع وعرف سلسلة طويلة من الموجزات التقنية والإقتراحات الفنية إلا أنه لم يكن له القدرة على تغيير ما يحصل من تأثيرات نظرا لأن الظروف التي فرضتها كورونا جعلت من مجمل التوصيات غير عملية وتعذر تجسيدها على أرض الواقع.[2]

حاولت المنظمة التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للغذاء وعدد من المانحين لتخصيص إعتمادات مالية توجه كمساعدات للمناطق والدول الفقيرة الأكثر تضررا إلا أن نجاحها كان محدودا في ظل انخفاض قيمة المبالغ المحصل عليها مقارنة مع ما كان يتطلبه تخفيف حدة المشكلات الغذائية بتلك البلدان التي كانت ترزح تحت ثقل تصاعد الأعباء الصحية وما رافقها من أعباء أخرى في كل المجالات فرضتها التداعيات المتنوعة لجائحة كوفيد 19.

2- منظمة العمل الدولية:

تأسست المنظمة سنة 1919 وانخرطت في منظومة الأمم المتحدة سنة 1946، تهدف إلى تحقيق أربعة أهداف تتمحور حول ضمان احترام حقوق العمال الأساسية، والمساعدة في إيجاد أطر تسمح بخلق مناصب عمل للجنسين، وضمان استفادة عمال العالم من الحماية الإجتماعية، إلى جانب تقوية الحوار بين مختلف الأطراف المهنية، ولتحقيق هذا تقوم بوضع المعايير الدولية الخاصة بالعمل، بالإعتماد على

1_ القاموس العملي للعمل الإنساني، **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، منظمة أطباء بلا حدود، في:
https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/ https://ar.guide-humanitarian- law.org/5/mnzm-lgdhy -wlzr-llmm-lmthd/, (22/03/2023).

2_ سمير قاسمي، مرجع سابق، ص. 33.

اتفاقيات وتوصيات تحرص على إنجاح العلاقات المهنية بين العمال، وبين المستخدمين وأرباب العمل من خلال بناء منظومات قانونية تضمن الحق في العمل النقابي، المساواة في الفرص والمعاملة، تنظيم عدد ساعات العمل، وغيرها من المعايير التي يتطلبها تأسيس واقع إنساني وعادل يمارس فيه عمال العالم وظائفهم.[1]

كأغلب الوكالات الدولية المتخصصة اقتصرت جهود منظمة العمل الدولية ILO على المهام الإستشارية وتقديم التوصيات واقتراح الحلول لمواجهة تداعيات الجائحة التي أدت إلى واقع شديد التعقيد لظروف العمال وللتفاعلات المهنية حول العالم، حيث توقفت العديد من النشاطات الإقتصادية وأغلقت الهياكل المرتبطة بها بجميع الدول تقريبا، وارتفعت نسب البطالة بشكل هائل خصوصا في بداية الأزمة، حيث أشار عدد من تقارير المنظمة إلى أن سنة 2020 شهدت فقدان أسواق العمل لـ 253 مليون وظيفة بدوام كامل، وتوقف صب الأجور لأعداد كبيرة من الموظفين، فيما انهارت القدرات الشرائية للكثيرين نتيجة انخفاض ساعات عملهم، والملاحظ أنه مع الإنغلاق العالمي وارتباط التداعيات على مجال العمل بالتداعيات الكبيرة على مختلف المجالات الأخرى في مستوياتها المختلفة وطنيا وعالميا، لم يكن لجهود المنظمة تأثيرات كبيرة حتى مع احترام بعض الحكومات لتوصياتها المتضمنة دعم المؤسسات وفتح أبواب الحوار، لكن مع هذا استمرت على نهجها في تقديم التوصيات والتشاور مع الحكومات حتى مع إعلان منظمة الصحة العالمية أن كوفيد 19 لم يعد يشكل حالة طوارئ عالمية نظرا لأنه من المتوقع أن تستمر تداعيات المرض على واقع العمال لسنوات عديدة وينبغي إيجاد الآليات والحلول اللازمة للتعافي بالشكل المطلوب.

الفرع الثاني: الوكالات الدولية المتخصصة في المجالات الإقتصادية والمالية.

لتستطيع الدول مواجهة التداعيات التي سببتها الجائحة في مختلف المجالات خصوصا الصحية والإقتصادية منها والتخفيف على الأقل من حدة تأثيراتها، كانت بحاجة إلى توفير اعتمادات مالية كبيرة لتفعيل استجاباتها ومن ثم العمل على التعافي وإعادة التوازن لعمل هذه المجالات وما يرتبط بها من احتياجات اجتماعية متزايدة، في هذا الإطار كانت الوكالات الدولية المتخصصة في المجالات الإقتصادية والمالية ممثلة بمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المؤسستين الدوليتين المفترض أن لهما القدرة على لعب دور المساعدة والدعم في هذا الجانب، لكن حتى مع تبنيهما لبعض المبادرات إلا أنها لم تكن كافية لإعادة التوازن المالي والإقتصادي العالمي بالنظر إلى أن الأزمة مست جميع دول العالم في جميع المجالات، كما مست الإقتصاد العالمي الذي تأثرت آليات عمله بشدة حيث انقطعت سلاسله للإمداد واتجه إلى التضخم.

1_ الجزيرة نت، **منظمة العمل الدولية**، 2011/09/30، في:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/9/30/منظمة-العمل-الدولية, (22/03/2023).

1- مجموعة البنك الدولي:

تتألف مجموعة البنك الدولي WBG، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والتوصيات الفنية للبلدان النامية من خمس مؤسسات تهدف إلى الحد من الفقر، زيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة، هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار، يشكل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية "البنك الدولي"، وهما يقدمان التمويل والمشورة والمساعدة الفنية لحكومات البلدان النامية، يتركز عمل المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقرا، بينما يساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير البلدان متوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعة بالأهلية الإئتمانية لتلقي القروض.[1]

أوجدت الجائحة حاجة غير مسبوقة لخدمات المجموعة خصوصا فيما يتعلق بالتمويل، وبالرغم من أن البنك الدولي مع بدايتها أعلن أنه من الأولوية مجابهة المخاطر من خلال توحيد المجتمع الدولي لإيجاد الحلول المناسبة التي من شأنها أن تؤدي إلى تجاوز الأزمة وتسمح بانطلاقة قائمة على أسس متينة لكبح زيادة معدلات الفقر والبطالة في العالم، إلا أنه لم ينخرط في هذا المسار مبكرا، حيث لم يقدم أية معونات ملموسة للصين لمساعدتها في بداية تفشي الفيروس واكتفى بعرض المساعدة التقنية وتقديم توصيات حول كيفية التصدي للأزمة الوبائية، وهذا يبرز أيضا أثر الإنقسامات الدولية الحاصلة والإستقطاب الذي تعانيه مجمل المنظمات والهيئات الدولية.[2]

مع اشتداد انتشار الوباء قاد البنك بالتنسيق مع بعض شركائه الخواص مجموعة من التمويلات قدرت بحوالي 14 مليار دولار لمساعدة عدد من الدول والشركات ودعم بعض المؤسسات المالية للقيام بمهام التمويل التجاري ودعم رأس المال العامل، والتمويل المتوسط الأجل...، كما خصص ما قيمته 160 مليار دولار للمساعدة في إنعاش الإقتصاد العالمي لمدة 15 شهرا.[3] لكن مجموع هذه القيم كان بعيدا عن المتطلبات التي فرضتها الأوضاع حول العالم.

2- صندوق النقد الدولي:

يتبنى صندوق النقد الدولي IMF نفس الهدف الذي يعلن عنه البنك الدولي وهو رفع مستويات المعيشة في البلدان الأعضاء، وتتبع مؤسستا بروتون وودز منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف، حيث يركز الصندوق على قضايا الإقتصاد الكلي والإستقرار المالي في حين يركز البنك على القضايا التنموية والحد من الفقر، مع هذا كانت مساهمة الصندوق متواضعة في بداية الأزمة في تقديم الإعانات المالية

1_ مجموعة البنك الدولي، **من نحن-مجموعة البنك الدولي**، في:
https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are#:~:text=
مهمتنا,الرخاء%20المشترك،%20وتشجيع%20التنمية%20المستدامة, (24/03/2023).

2_ فاطمة الزهراء كواتي، مرجع سابق، ص. 358.

3_ مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص. 75.

اللازمة لتجاوز العجز المالي الذي عرفته الدول بسبب تزايد النفقات على الصحة العامة، واكتفى بتخفيف أعباء الديون على 25 دولة الأكثر فقرا، وحدد الإستفادة من تسهيلات التمويل الطارئ بتلبية الطلب المتوقع على التمويل بحوالي 100 مليار دولار كأقصى حد، دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو، وقد وافق المجلس التنفيذي على تقديم التمويل لما لا يتجاوز 20 بلدا فقط من إجمالي طلبات تقدم بها 102 بلد.[1]

مع اقتراب نهاية سنة 2021 التي عرفت اشتدادا للأزمة كان الصندوق قد قدم 50 مليار دولار في إطار عمليات التمويل الطارئ لأعضائه أصحاب الدخل المنخفض والإقتصادات الناشئة، 10 مليارات منها ذات فائدة صفرية، كما أعلن في نفس الفترة عن تقديمه لقروض بلغ مجموعها واحد تريليون دولار للإقتصادات الأشد تضررا من الجائحة.[2]

ما يقال عن محدودية المساعدات التي قدمتها مجموعة البنك الدولي لأعضائها المتضررين خلال الجائحة ينطبق على مبادرات صندوق النقد الدولي، الذي حتى وإن بدت قيم القروض التي منحها ضخمة إلا أنها لا تقارن بحجم الخسائر التي أحدثتها الجائحة وما ترتب عليها من إصلاحات تستدعي توفير اعتمادات مالية كبيرة، هذا علاوة على أن القروض المقدمة مشروطة وتترتب عنها إكراهات كثيرة تتعلق بشكل خاص بتوجيه الخطط الإقتصادية والتدخل في الشؤون السياسية للدول المدينة.

الفرع الثالث: الوكالات الدولية المتخصصة في المجالات العلمية والتقنية.

بدورها تأثرت المجالات العلمية والتقنية بشدة بتداعيات الجائحة، حيث تعطلت أعمالها وتجمدت العديد من فعالياتها، إضافة إلى أنها عرفت خسائر مالية كبيرة وأحدثت انعكاسات اجتماعية متفاوتة...، في هذا الإطار برز قطاع التعليم، والمسائل التقنية المتعلقة بقطاع الطيران المدني كأبرز القطاعات المتضررة، لذلك كثفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الطيران المدني الدولي من تتبعهما لتطور الأوضاع والتزم كلاهما بالمداومة على إصدار وتحيين التقارير والتوصيات، التي حتى وإن اعتمدتها وزارات عديدة للتعليم في كثير من البلدان، ومجمل الشركات العاملة في مجال النقل الجوي إلا أنه لم يكن بإمكانها الدفع باتجاه إزالة الجمود الذي أصاب القطاعين خصوصا في بدايات الجائحة.

1- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة:

تأسست اليونسكو UNESCO سنة 1945 بهدف المساهمة في إحلال السلم والأمن الدوليين عن طريق رفع مستوى التعاون بين دول العالم في مجالات التربية والتعليم والثقافة، لذا كان من البديهي أن تحاول القيام بهذا الدور في أصعب الفترات التي شهدها التعليم منذ الحرب العالمية الثانية، فبعد أشهر قليلة من انتشار فيروس كورونا أعلنت المنظمة عن تأثر 87 ٪ من طلاب العالم بإغلاق المدارس أي

1_ فاطمة الزهراء كواتي، مرجع سابق، ص. ص. 358- 359.

2_ مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص. 75.

ما يعادل أكثر من مليار ونصف متعلم في 165 بلدا، واتجهت إلى الإستمرار في تتبع التطورات وتقديم التوصيات كما عملت على إطلاق تحالف عالمي للتعليم يهدف إلى إنجاح مساعي الدول في تطبيق آلية التعليم عن بعد والوصول إلى الأطفال والشباب في البلدان الأكثر فقرا، وتيسير عودة الطلبة إلى المدارس عندما تخف حدة التداعيات الصحية.[1]

وقد ضم التحالف العديد من الشركاء كمنظمة العمل الدولية ILO، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF، ومنظمة الصحة العالمية WHO، وبرنامج الأغذية العالمي WFP ، والإتحاد الدولي للإتصالات ITU، ومجموعة البنك الدولي WBG، وكذلك الشراكة العالمية من أجل التعليم GPE، وصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"ECW ، والمنظمة الدولية للفرنكفونية OIF، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD وبنك التنمية الآسيوي ADB، وأكد جميعهم على الحاجة إلى تقديم دعم سريع ومنسق للبلدان من أجل التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على إغلاق المدارس، واتسع هذا التحالف ليشمل كذلك عددا من مؤسسات القطاع الخاص كمايكروسوفت والجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول لتسخير ما يمتلكونه من موارد وخبرات في مجالات التكنولوجيا والاتصال في خدمة هذا المسعى التعليمي المستحدث الذي أقحمت فيه وسائل الإعلام أيضا وخصصت لها أدوار معينة تتعلق بتقديم النصائح وتثقيف الناس بمخاطر الوباء وطرق الوقاية منه خصوصا في الأقاليم والمناطق المنعزلة.[2]

2- منظمة الطيران المدني الدولي:

تأسست منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو ICAO) سنة 1944 بغرض تطوير أسس وتقنيات الملاحة الجوية وجعل صناعة النقل الجوي أكثر أمانا وازدهارا...، تحرص المنظمة على تحقيق العديد من الأهداف من بينها تحسين سلامة الطيران المدني العالمي، وزيادة قدرة شبكته، والرفع من كفاءته بالإعتماد على تحديث الملاحة الجوية والبنية الأساسية للمطارات، وإعداد إجراءات جديدة للوصول بأداء شبكة الطيران إلى مستويات مثلى، وتعد التنمية الإقتصادية للنقل الجوي أيضا من بين الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز إقامة إطار للنقل الجوي يستند إلى السياسات الإقتصادية وما يتصل بها ويدعمها من أنشطة.[3]

منذ بداية الأزمة كان واضحا أنه سيكون لها لفترات طويلة تأثيرات كبيرة على سير الرحلات الجوية ومعايير السلامة المرتبطة بها، إلى جانب ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من خسائر في أرباح شركات

1_ سمير قاسمي، مرجع سابق، ص. 32.

2_ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3_ الجزيرة نت، **تعرف على منظمة الطيران المدني الدولي**، 2016/12/05، في:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/12/5/تعرف-على-منظمة-الطيران-المدني-الدولي, (25/03/2023).

الطيران ومختلف الجهات المتعاملة معها، لذلك سارعت منظمة الطيران المدني الدولي بتاريخ 30 جانفي 2020 إلى إصدار نشرة إلكترونية موجهة إلى دولها الأعضاء، توضح من خلالها الدور المنوط بها في المواجهة، حيث أشارت النشرة إلى أنها تركز في عملها على النقاط التالية:[1]

– أنها ترتكز في مواجهتها للجائحة على التنسيق مع منظمة الصحة العالمية كونها الوكالة المخولة بإدارة التداعيات الصحية للجائحة والمعنية بمراقبة تطور تفشي الفيروس وجغرافيا امتداده، لذا تتبع توصياتها وأحدث معلوماتها في اتخاذ أهم قراراتها.

– أن دورها يتعلق بدعم منظمة الصحة العالمية من خلال توفير المعلومات المتصلة بالطيران.

– أن دورها يرتبط أيضا بإدارة ومنع الأحداث الصحية في مجال الطيران.

– أنها تحرص على التخفيف من حدة انتشار الأمراض من خلال الحرص على تطهير الطائرات واعتماد أساليب مكافحة ناقلات الأمراض.

– تضمنت النشرة أيضا دعوة للدول الأعضاء إلى التحيين الدائم لمعلوماتها المتعلقة بانتشار الفيروس عن طريق التصفح المستمر لموقعها الإلكتروني ومواقع المنظمات العالمية والإقليمية الشريكة لها، والإلتزام بتوصياتها وتوصيات منظمة الصحة العالمية التي تصدر باستمرار.

المطلب الثالث: أداء منظمة الصحة العالمية في إدارة الأزمة الصحية.

منذ نشأتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية منحت منظمة الصحة العالمية صلاحيات إدارة وتوجيه وتنسيق الجهود الدولية والعالمية في معالجة القضايا الصحية، ولا تقتصر هذه الصلاحيات على ما يتعلق بالجوانب الفنية والعلمية والإنسانية فحسب، بل تمتد إلى الجوانب التشريعية وما تتضمنه من وضع للقواعد والمعايير والآليات التي ينبغي أن تسيطر على تفاعلات أطراف هذا المجال، ولأن الأزمات الصحية الوبائية تمثل أكثر القضايا تواترا وتعقيدا، فقد كانت سببا رئيسيا في تأسيس المنظمة وتطور صلاحياتها عبر التاريخ.

تمثل المنظمة الجهة المسؤولة وصاحبة التفويض العالمي بإدارة المشكلات والأزمات الصحية الوبائية، لذلك تم افتراض أنها ستلعب دور القائد العالمي في إدارة أزمة جائحة فيروس كورونا، وهي من سيقع على عاتقها تنسيق الجهود العالمية لتجاوز التداعيات الصحية للأزمة، إلا أن تقييم أدائها طيلة فترة الجائحة يكشف عن قصور كبير في الإضطلاع بأدوارها إنطلاقا من الفشل في التعامل مع البدايات الأولى للمرض ومنع تفشيه وانتشاره عالميا، ثم الوقوف على حقيقة قدراتها المحدودة في توحيد الجهود العالمية باتجاه احتواء أو تخفيف تداعياته....، يهتم هذا المطلب بتقييم مجهودات المنظمة والكشف عن أخطائها، ويتناول بالتحليل جملة العراقيل التي واجهتها وساهمت في قصور أدائها.

1_ منظمة الطيران المدني الدولي، **التطورات الجارية بشأن تفشي فيروس كورونا الجديد**، 2020/01/30، في: https://www.icao.int/Security/COVID-19/EBandSL/eb009a.pdf, (25/03/2023).

الفرع الأول: التفويض العالمي بإدارة الأزمات الصحية الوبائية.

لمنظمة الصحة العالمية تفويض بقيادة الإستجابة العالمية للتداعيات الصحية التي تسببها الأزمات الوبائية، فمنذ تأسيسها مثلت الجهة المخولة بالإشراف على وضع وتنفيذ الخطط العالمية في مواجهة تهديدات ومخاطر هذه الأزمات، حتى أنها تعتبر المسؤولة عن وضع القواعد وفقا لما يقدره خبراؤها في هذا السياق، وهو ما يبرزه إشرافها على صياغة اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 التي تمثل الإطار القانوني للمواجهة.

مع ظهور مرض كوفيد 19 حاولت المنظمة ممارسة ما يتيحه لها هذا التفويض من صلاحيات، وكان من المفترض أن تركز مهامها على محاور رئيسية تتعلق بكبح انتشار المرض ومنع الأزمة من التطور في بدايتها، ثم الحرص على قيادة تدابير جماعية في احتواء تداعيات الأزمة بعد انتشار المرض وتسببه في إحداث وباء عالمي.

1- الأوبئة كعامل رئيسي في تأسيس المنظمة وتطور صلاحياتها:

خلال مؤتمر سان فرانسيسكو الذي انعقد تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة سنة 1946 بمشاركة 30 دولة تم الإقرار بضرورة إنشاء منظمة صحية ذات بعد عالمي تكون نشاطاتها أوسع وأكثر فاعلية من المكتب الدولي للصحة الذي أنشئ بموجب مؤتمر روما سنة 1907 بغرض جمع الإحصائيات الخاصة بالمسائل الصحية ونشر أدوات ووسائل مكافحة الأمراض، وعليه تم تأسيس منظمة الصحة العالمية بتاريخ 07 أفريل 1948 كوكالة دولية متخصصة لها 06 مكاتب إقليمية و150 مكتبا قطريا، وقائمة على هيكل تنظيمي مشكل من جمعية الصحة العالمية المكونة من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ومجلس تنفيذي يتولى تنفيذ قرارات جمعية الصحة وسياساتها ويتألف من 34 عضوا يتم انتخابهم لولاية تدوم ثلاث سنوات، وأمانة عامة يقودها مدير عام يتم تعيينه لمدة 05 سنوات بعد الإقتراع السري لأعضاء الجمعية، وقد تضمن ميثاقها أنها تهدف في العموم إلى معالجة المسائل الصحية العالمية وإلى تطوير البحوث، وتوفير الدعم التقني وتعزيز النظم الصحية للبلدان الأعضاء، وإرساء شراكات فاعلة مع عدة أطراف لتنفيذ مختلف برامج الصحة العالمية التي تتولى بنفسها الإشراف على وضع المعايير والقواعد المرتبطة بها.[1]

مثلما أثارت الظاهرة الوبائية الحاجة إلى الإهتمام بالمجال الصحي ووضعته ضمن أولويات برامج التعاون الدولي ابتداءا من مرحلة الوفاق الأوروبي التي عرفت تهديدات أوبئة تاريخية كالطاعون والكوليرا...، كان لها تأثير كبير أيضا في تأسيس منظمة الصحة العالمية وتطوير مهامها وصلاحياتها، فالتواتر التاريخي لظهور الأمراض المعدية المستجدة منذ القديم شكل قناعة بحاجة المجتمع الدولي للتعاون والتنسيق أكثر بغية تفاديها أو التمكن من مواجهتها، خصوصا وأن عوامل انتشارها أصبحت أكثر قوة مع تطور وسائل النقل وازدياد حجم المبادلات التجارية وارتفاع تدفقات المهاجرين خارج حدود دولهم

1_ مريم لوكال، مرجع سابق، ص. ص. 384- 385.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وعليه برزت الحاجة إلى تأسيس المنظمة التي يشير دستورها إلى أهمية هذا الدور المأمول منها في عدد من المواد، كالمادة الثانية التي تنص على أنها: "تعمل على إقامة تعاون فعال مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من المنظمات من أجل مساعدة الحكومات بناء على طلبها أو بعد موافقتها، وإنشاء ما يلزم من الخدمات الإدارية والفنية بما في ذلك الخدمات الوبائية والإحصائية"[1].

بعد تأسيس المنظمة استمر تفشي الأوبئة في الرفع من أهميتها، فإشرافها على جمع المعلومات والتنسيق بين مختلف الأطراف والفاعلين أثناء الأزمات الوبائية رسخ صورتها كقائد ومشرف على إدارة شؤون الصحية العالمية، وقد تعززت هذه الصورة مع النجاحات التي حققتها جهودها في محاربة عدد من الأمراض والأوبئة التي استعصت مواجهتها لعقود طويلة كشلل الأطفال، الجدري، والكوليرا، واستمرت بهذا صلاحياتها في الإتساع، فقد أدى على سبيل المثال نجاحها في قيادة جهود مواجهة وباء السارس إلى اضطلاعها بتعديل اللوائح الصحية الدولية سنة 2005، وهو ما يعتبر اعترافا لها بصلاحياتها التشريعية وإقرارا بمركزها العالمي في وضع قواعد ومعايير المجال الصحي وإدارته، وهذه اللوائح التي دخلت حيز التنفيذ ابتداءا من 15 جوان 2007 تؤكد على هذا المركز حيث أنها تنص فيما يتعلق بمسألة الإخطار عن وجود تهديدات وبائية بأنه ينبغي على الدول "أن تتعاون مع بعضها البعض ومع منظمة الصحة العالمية، من خلال إبلاغها و إخطارها بجميع التهديدات الصحية، وأن ترد على طلبات التحقق من صحة المعلومات عن تلك التهديدات مع رفع تقارير دورية عنها"[2].

2- الأدوار المنوطة بالمنظمة في إدارة أزمة جائحة كوفيد 19.

بالنظر إلى أنها تمثل الجهة المخولة بإدارة شؤون الصحة العالمية وبقيادة التعاون الدولي في مواجهة أزماتها ومشكلاتها، يفرض هذا إلى جانب ما تضمنته اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 على منظمة الصحة العالمية عددا من الأدوار والمهام -بدءا من ظهور أي تهديد وبائي يمثله اكتشاف مرض معد مستجد أو يصعب احتواؤه ويمكن أن ينتشر ليسبب وباءا أو جائحة مثلما حدث مع مرض كوفيد 19- وتنحصر هذه الأدوار في محورين، يتعلق الأول بتدابير منع حدوث الأزمة عند بدايتها ومنع تطورها، فيما يتعلق الثاني بقيادة ترتيبات وإجراءات الإستجابة للتداعيات بعد حدوث الإنتشار وتأزم الأوضاع.

أ- تدابير تفادي الأزمة ومنع تطورها: تنص اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 على أن الغرض من وجودها هو: "الحيلولة دون انتشار المرض على الصعيد الدولي، والحماية منه ومكافحته ومواجهته باتخاذ تدابير في مجال الصحة العمومية على نحو يتناسب مع المخاطر المحتملة المحدقة بها، ويستثنى منها

1_ المرجع نفسه، ص. 385.

2_ إسحاق بلقاضي، مرجع سابق، ص. 180.

تجنب التدخل غير الضروري في حركة المرور الدولي والتجارة الدولية"[1]، بناءا على هذا تجد منظمة الصحة العالمية نفسها ملزمة باتخاذ إجراءات عديدة تتعلق من جهة بمتابعتها الدائمة لقدرات الرصد والتأهب للأوبئة بجميع الدول والحرص على إيجاد آليات تسمح لها بدفعها نحو تحسينها وإجبارها على احترام إجراءات إخطارها عند ظهور تهديداتها، ومن جهة أخرى هي مطالبة بالتقدير الجيد لخطورة الإخطارات التي تصلها بشأن التفشيات، وتقرير درجات هذه الخطورة وإن كان الأمر يستحق إعلان حالة الطوارئ العالمية وما يقتضيه ذلك من اتخاذ العديد من الإجراءات قصد منع الأوضاع من الخروج عن السيطرة.

ب- إجراءات الإستجابة لتداعيات الأزمة: لاعتبارات تتعلق بخبرتها في الإستجابة للأزمات الصحية الوبائية وبالنظر للتطور العلمي الذي شهدته الميادين الطبية والصيدلانية، تشكلت صورة حسنة عن منظمة الصحة العالمية لدى الرأي العام العالمي لفترات طويلة تسبق الجائحة مفادها أنها قادرة على الإضطلاع أثناء هذه الأزمات وظروفها الإستثنائية بتقديم الدعم الفني والتنسيق وتحديد أشكال التدابير المشتركة التي يجب اتخاذها من جانب الدول مجتمعة، إلى جانب قدرتها على متابعة وتقييم الأوضاع بشكل مستمر، وتقديم المساعدات للدول الفقيرة والمنكوبة، وتنسيق جهود البحث عن الحلول الصحية اللازمة.[2]

بعيدا عن حقيقة قدرة المنظمة على تفعيل هذه الإجراءات والتدابير ومستواها في التمكن من تفاصيلها، لم تكن التطلعات أكبر مما يقع نظريا من مسؤوليات على عاتق المنظمة العالمية في مواجهة الجائحة، فإدارة الأزمة العالمية تتضمن بالضرورة كل هذا إضافة إلى ترتيبات أخرى، لذا فموقعها كان يفترض أن يؤدي بها إلى الإلتزام بما تتضمنه النقاط التالية:

- العمل على جمع الدول وباقي الفاعلين في مجال الصحة العالمية ضمن خطة استجابة عالمية موحدة تتولى المنظمة قيادتها والتنسيق بين أطرافها.
- أن تستمر المنظمة طيلة فترة الأزمة في جمع المعلومات وتقديم التوصيات والحلول الطبية والفنية.
- أن تعمل بالتنسيق مع شركائها الخواص والدول الغنية على تخصيص مساعدات تتمكن من خلالها الدول الفقيرة والهشة من مواجهة ما تعانيه من تداعيات صحية للأزمة.
- أن تتعاون في مجال البحث والتطوير مع الشركات المعنية بإنتاج اللقاحات، وفي وضع خطة أو برنامج كفيل باستفادة الجميع وعدم استثناء أو تأخير وصول الشحنات إلى الدول النامية والفقيرة.

1 - سمير قاسمي، مرجع سابق، ص.28.

2 - حامد عبد الماجد القويسي، آثار وباء كورونا على المبادئ المؤسسة للمنظمات الدولية والإقليمية، **مجلة لباب**، العدد 07، (أوت 2020)، ص. 19.

– مساعدة الأنظمة الصحية –خصوصا بالدول النامية–على التعافي من تأثيرات الأزمة بعد انحسارها، ومراجعة الأخطاء الحاصلة في الإستجابة قصد إصلاح القواعد والمعايير والآليات المعمول بها في مواجهة التحديات العالمية المشابهة.

الفرع الثاني: الفشل المزدوج في منع حدوث الأزمة ومنع تطورها.

يشكل التعامل مع البدايات الأولى لظهور أي مرض وبائي خطير تكون له القدرة على الإنتشار والتسبب في وباء واسع النطاق أو في جائحة لها تداعيات عالمية إنطلاقا من أي بلد أهم مرحلة في الإستجابة للأزمات الوبائية وأشدها حسما، إذ أن اكتشاف المرض والإعلان عن مخاطره مبكرا واتخاذ خطوات الحجر الصحي السريعة وما تقتضيه من تقييد لحركات السفر والتجارة...، يمكن أن يؤدي إلى احتواء المرض ومنع تطوره وانتشاره وبالتالي تجنب حدوث أزمة صحية كبرى ذات نطاق إقليمي أو عالمي واسع.

السرعة في التعامل مع مرض كوفيد 19 كانت غائبة عن أداء منظمة الصحة العالمية التي تأخرت كثيرا في وصفه كحالة طوارئ صحية عالمية كما تأخرت أكثر بعد انتشاره في إعلانه وباءا عالميا، لتقضي بهذه الأخطاء على كل فرص منع حدوث الأزمة الصحية العالمية إلى جانب أنها ألغت مجمل احتمالات كبح تصاعد تداعياتها، وأصبح بهذا موقعها كمفوض قادر على تسيير شؤون الصحة العالمية محل كثير من الشكوك في ظل ظروف من المفترض أن تلعب فيها دور القائد والمنسق لكل جهود الإستجابة العالمية، وقد حفزت المنظمة بأخطائها هذه تفاعلات صراعية قوية زادت من تعقيدات القدرة على توحيد جهود جميع الفاعلين بغرض المواجهة.

1- أخطاء المنظمة عند بداية التهديد:

لم تعلن منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا المستجد أصبح يشكل حالة طوارئ صحية دولية إلا بتاريخ 30 جانفي 2020 بعد شهرين من ظهوره، ولم ترفع الخطر العالمي لانتشار المرض إلى مستوى "مرتفع للغاية" إلا بتاريخ 28 فيفري 2020، كم أنها لم تعلن أن المرض أصبح يشكل وباءا عالميا إلا بتاريخ 11 مارس 2020.[1]

هذه الإعلانات جاءت متأخرة من المنظمة، وسواء كانت أسباب التأخر تعود إلى سوء تقدير خبرائها وعدم إدراكهم بسرعة لخطورة المرض أو إلى رضوخهم وتعاونهم مع النظام الصيني في إخفاء حقائقه مثلما تنص على ذلك الإتهامات الأمريكية، فالمؤكد حسب تحليلات مختلف الباحثين في الصحة والسياسة والإقتصاد أن هذه تمثل أخطاء كبرى أدت إلى انتشار المرض وتصاعد تداعياته عالميا، وأنه لو تمت هذه الإعلانات في مواعيد مبكرة لكان بالإمكان تجنب حدوث الأزمة الصحية العالمية من الأساس أو لكانت على الأقل هناك فرص لكبح تطورها ومواجهة تداعيات أقل حدة في نطاق جغرافي أصغر.

1_ خديجة بن قطاط، مرجع سابق، ص. 558.

يطرح هذا الفشل الكبير في التعامل مع بداية ظهور التهديد مسائل مهمة تتعلق بكفاءة المنظمة العالمية خصوصا وأنها سبق وأخطأت في التعامل الأولي مع مرض إنفونزا الخنازير وتسرعت في إعلانه وباءا عالميا دون مبررات قوية ومع وباء الإيبولا الذي تأخر إعلانها لحالة الطوارىء الدولية بشأنه الأمر الذي تسبب في إحداث صعوبات بالغة في احتوائه...، كما يطرح مسألة قدراتها والسلطات الممنوحة لها، وإذا ما كانت كافية حقا لممارسة ما هو منتظر منها، إلى جانب موضوع تحولها إلى مصدر للإستقطاب السياسي بين القوى العظمى وأن أداءها في عمومه هو وجه معبر عن النظام الدولي المضطرب الذي تسيطر عليه التفاعلات التنافسية والصراعية.

2-إنعكاسات أخطاء البداية على مصداقية المنظمة:

أدى التخبط الذي ميز أداء منظمة الصحة العالمية عند بداية ظهور تهديدات فيروس كورونا إلى اهتزاز ثقة الرأي العام العالمي في قدرتها على قيادة استجابة عالمية فعالة لتجاوز الأزمة الصحية التي تسبب فيها هذا الفيروس، كما أدى إلى تعزيز توترات دولية جسدها اشتداد الخلاف الصيني الأمريكي، واتهام الولايات المتحدة للمنظمة بأنها أداة لخدمة المصالح الصينية.

الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب Donald Trump الذي لا يؤمن كثيرا بالعمل الدولي المتعدد الأطراف، قام بتوجيه انتقادات حادة للمنظمة على إثر تأخرها في التعامل السليم مع مخاطر التهديد، واتهمها بأنها مجرد أداة في خدمة المصالح والسياسات الصينية وأنها تعمدت تأخير الإعلان عن مخاطر المرض وتقديم معلومات مضللة بشأنه نتيجة رضوخها للأوامر القادمة من بكين...، كما أعلن في شهر أفريل من سنة 2020 أن الولايات المتحدة التي تؤمن 15% من ميزانية الوكالة الأممية أي ما يوازي 400 مليون دولار في السنة ستعيد توجيه هذه الأموال إلى سد حاجات عالمية ملحة في مجال الصحة العامة تستحق ذلك، وأتبع أنه سيباشر إجراءات خروج بلاده من المنظمة.[1] وقد أبدت دول عديدة تأييدها للطرح الأمريكي فيما يخص فساد المنظمة وعدم كفاءتها وعلى رأس هذه الدول برزت كل من تايوان واليابان وأستراليا.

مسؤولو منظمة الصحة العالمية التزموا الصمت ولم يردوا على اتهامات الرئيس الأمريكي، فيما علقت الصين على لسان أحد مسؤوليها بأن القرار الأمريكي يقوض الجهود الدولية وستكون له تبعات خطيرة على الدول النامية، وهو الأمر الذي حدث فعلا إذ أدى هذا القرار وما أحدثه من اشتداد التباعد مع الطرف الصيني إلى إضعاف أداء عدد من المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية وتعطل عمل عدد آخر من المنظمات والأجهزة كمجلس الأمن الدولي الذي شهد اجتماعات قليلة للغاية تخص الأزمة

1_ سارة إبراهيم أبو العزم، منظمة الصحة العالمية: إدارة الأزمة بين الصحي والسياسي، **قضايا ونظرات**، العدد 18، (2020)، ص. ص. 65- 66.

الصحية، وبالتالي دخل العمل الدولي المتعدد الأطراف الذي من المفترض أن يتعزز لمواجهة التحدي المشترك في حالة من الجمود.

لم يقتصر رواج سرديات المؤامرة في تلك الفترة على هذه السردية الأمريكية القائلة بأن فيروس كورونا المستجد ينبغي تسميته بالفيروس الصيني أو فيروس ووهان كونه منتجا للمخابر العسكرية الصينية، فقد ظهرت سرديات عديدة أخرى أهمها السردية الصينية المضادة التي ترى أن الفيروس هو نتاج عمل المخابر الأمريكية وهو يمثل مؤامرة محاكة تستهدف الصين واقتصادها المتفوق في قطاعات عديدة، وتحاول ضرب سمعتها تخوفا من مكانتها الدولية المتصاعدة في ظل ما تحققه سنويا من نجاحات ومعدلات نمو مرتفعة.

الفرع الثالث: حقيقة تولي دور القيادة العالمية في مواجهة التداعيات الصحية للجائحة.

بعد تمكن المرض من الإنتشار عالميا وتسببه في إحداث تداعيات غير مسبوقة تعدت المجال الصحي إلى مجالات أخرى، كان بديهيا أن الإستجابة الفعالة له ينبغي أن تكون وفق إطار عالمي، لذا وبالرغم من الإرتباك الذي ظهر على أداء منظمة الصحة العالمية عند ظهور بوادر الأزمة وارتكابها لأخطاء حاسمة أدت إلى تطورها، إلا أنها مع ذلك وحتى في ظل الإنقسامات التي عرفتها المواقف الدولية منها، واصلت عملها بصفتها الجهة المخولة بقيادة التعاون الدولي في الإستجابة للأزمات والمشكلات الصحية العالمية.

ليس من الصعب الوقوف على محدودية الدور الذي لعبته المنظمة في هذا الإطار، كون الجائحة شهدت ضعف صور التضامن والتنسيق الدوليين وتوجه دول العالم إلى تبني الحلول الفردية في المواجهة، ورغم الأهمية التي كانت لبعض جهودها كجمع المعلومات وتقديم التوصيات والإستشارات إلا أن تأثيراتها لم تكن قوية بالشكل الذي يمكن من خلاله القول بأن المنظمة أثرت على مسارات التفاعلات الدولية أثناء الأزمة الصحية أو أنها استطاعت طيلتها أو في مرحلة من مراحلها تحفيز مظاهر وصور النمط التعاوني الدولي.

مظاهر عجز المنظمة العالمية عن القيام بالأدوار التي كانت منتظرة منها لا توحي فقط بأن قدراتها في قيادة الصحة العالمية وإدارة مشكلاتها تصنف في خانة الضعف والمحدودية، فكثير من أسباب هذا القصور في الأداء تعطي دلائل واضحة على أنها تمثل صورة معبرة عن التنافس الذي يميز النظام الدولي وما يعرفه من تقديم للمصالح الإقتصادية والأهداف الجيو–إستراتيجة على القضايا ذات الأبعاد القيمية والإنسانية، فضعف الإعتمادات المالية الممنوحة لها، وافتقارها لسلطة الإلزام على الدول، وخسارتها لكثير من قضاياها أمام أصحاب المصالح التجارية الناشطين في ميادين لها صلة بالصحة العالمية دلائل قوية على أن التفويض الذي منح لها تعوزه الأدوات والسلطات الحقيقية الكفيلة بتحقيق نتائج قوية من استخدامه.

يمكن عموما تقييم جهود المنظمة في محاولة قيادة الإستجابة العالمية والوقوف على تأثيرات التدابير والترتيبات التي تبنتها منذ إعلان الجائحة إلى تاريخ إعلانها أن المرض لم يعد يشكل حالة طوارئ صحية عالمية وفق المحاور التالية:

1- جمع فواعل الصحة العالمية ضمن خطة استجابة موحدة:

أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية عند بداية الجائحة أن التعاون هو السبيل لاحتواء الفيروس وإنقاذ الأرواح لكن منظمته فشلت في توحيد الجهود الدولية بغرض الإستجابة، وفشلت في طرح استراتيجية أو خطة عمل يمكن تطبيقها على أرض الواقع وتحظى بتوافق جميع الدول والأطراف الفاعلة، حتى أنها لم تستطع أن تدعو إلى مؤتمر دولي على نطاق واسع يجمع كافة هذه الأطراف لمناقشة الأوضاع والإستماع إلى الآراء المختلفة ومن ثم محاولة الخروج بصيغ توافقية حولها.[1]

2- تقديم التوصيات والقيام بمهام إستشارية:

طيلة الأزمة استمرت المنظمة في تقديم توصياتها والقيام بمهامها الإستشارية، من ذلك أنها استمرت في نشر الكثير من المبادىء التوجيهية بغرض مساعدة البلدان على المحافظة على الخدمات الصحية الأساسية والحد من مخاطر انهيار أنظمتها الصحية، وشملت هذه المبادىء سلسلة من الإجراءات الفورية الواجب اتخاذها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، كما أكدت على أهمية تحديث المعلومات باستمرار وعلى أهمية التواصل والعمل بشكل مكثف مع العاملين الصحيين وممثلي المجتمع الدولي.[2]

3- جمع وتقديم المساعدات:

تعاني المنظمة في توفير اعتماداتها المالية لذا لم يكن منتظرا منها تخصيص مساعدات للأنظمة الصحية الضعيفة من ميزانيتها، لكن كان يتوقع منها تحفيز شركائها الخواص على التبرع قصد التخفيف من ثقل التداعيات الصحية على أنظمة الدول الفقيرة ومساعدتها في إنجاح استجاباتها، وقد عملت فعلا لتحقيق هذا بإنشائها لصندوق الإستجابة للتضامن من أجل مكافحة فيروس كورونا بتاريخ 13 مارس 2020، الذي تلقى وعودا بعد مرور شهر واحد من الإعلان عنه بالحصول على أكثر من 800 مليون دولار أمريكي، وقد وصف المدير العام للمنظمة أن التبرعات في عمومها فاقت المأمول وقد تم استخدامها لمساعدة الأنظمة الصحية بالبلدان المتضررة قصد استرجاع عافيتها واكتساب قدرات الإستجابة للأزمة.[3]

4- العمل على وضع برنامج كفيل بالتوزيع العادل للقاحات:

للعمل على التوزيع العادل للقاحات وإيصالها إلى البلدان الأكثر فقرا، دخلت منظمة الصحة العالمية في مبادرة عالمية أطلقت عليها تسمية كوفاكس (COVAX) تضم إلى جانبها التحالف العالمي للقاحات

1_ محمد رمضان، مرجع سابق، ص. 395.

2- خديجة بن قطاط، مرجع سابق، ص. 560.

3_ إنجي أحمد عبد الغني مصطفى، مرجع سابق، ص. 317.

والتحصين (GAVI) وتحالف ابتكارات التأهب الوبائي (CEPI)، تعتمد هذه المبادرة في تمويلها على تبرعات الحكومات والمنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف، ويرتكز عملها على شراء اللقاحات بكميات كبيرة وإرسالها إلى الدول الأكثر فقرا والتي لا يمكنها منافسة الدول الغنية في تأمين عقود مع شركات الأدوية الكبرى، ورغم أن المبادرة ساهمت في توفير كميات كبيرة من اللقاحات إلا أنها لم تكن بالشكل الكافي إضافة إلى أن إيصال شحناتها شهد تأخرات طويلة، فقد هدفت المبادرة إلى إيصال ملياري جرعة من اللقاحات مع نهاية سنة 2021 إلا أنها لم تتمكن من بلوغ حاجز المليار جرعة إلا مع بداية سنة 2022، ويعود هذا لعوامل عديدة أهمها مشكلات التمويل التي واجهتها المبادرة، إضافة إلى أن الكميات لم تكن متوفرة لدى شركات الإنتاج بسبب سباق الدول الغنية لاقتنائها وتخزينها.[1]

5- مساعدة الأنظمة الصحية على التعافي وإصلاح قواعد وآليات الإستجابة العالمية:

مع إعلانها أن كوفيد 19 لم يعد يشكل حالة طوارئ صحية عالمية، لم تتوقف منظمة الصحة العالمية عن مراقبة مستويات تعافي الأنظمة الصحية حول العالم من آثار الجائحة، وقد أعلنت في مناسبات عديدة عن استمرار جهودها في دعم هذه الأنظمة ومساعدتها على استعادة قدراتها في تقديم الخدمات الأساسية، وعلى جعلها أكثر تأهبا وقدرة على الصمود مستقبلا، وقد اندرجت هذه المساعدات غالبا في إطار التوصيات أو في إطار تكوين الأطقم الطبية والإدارية.

قواعد وآليات الإستجابة للطوارىء الصحية العالمية التي أثبتت قصورها أثناء الجائحة بحاجة إلى المراجعة والتصحيح، لذا تعكف المنظمة على صياغة اتفاقية دولية لمكافحة الأوبئة تكون ملزمة قانونا ومتضمنة لآليات قوية تعمل على ضمان استعداد جميع الأطراف للتهديدات الوبائية القادمة، كما تعمل على إحداث تعديلات على اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 فيما يخص الأجزاء المتعلقة بالترصد والإخطار وإعلان الطوارئ، غير أن النجاح في العمل على هذه التشريعات مرتبط بالحصول على قبول الدول التنازل عن سلطات عديدة للمنظمة كسلطة التحقيق في منشأ الفيروس أو المرض، إضافة إلى أن اعتمادها يحتاج وقتا طويلا كونه يستدعي القيام بدراسات معمقة حول مختلف التفاصيل التي ينبغي أن تحظى بموافقة جميع الدول وباقي فواعل المجال الصحي في السياسة العالمية.

1_ CNN بالعربية، **برنامج "كوفاكس" يقدم 20 مليون جرعة من لقاحات كورونا للدول الفقيرة بالأسبوع الأول من التوزيع**، 2021/03/06، في:

https://arabic.cnn.com/science-and-health/article/2021/03/06/covax-delivered-20-million-vaccine-doses-worlds-poor, (28/03/2023).

المبحث الثالث: المنظمات الإقليمية والفواعل غير الدولاتية: تنوع عوامل قصور الأداء.

كالمنظمات الدولية العالمية لم تؤد التكتلات والمنظمات الإقليمية أدوارا فاعلة في الإستجابة للجائحة وفي تعزيز التعاون لمواجهتها، وقد أظهرت الإنقسامات التي بدت عليها خصوصا عند بداية الأزمة ضعف استعداداتها وهامشية البرامج الصحية ضمن استراتيجياتها...، أما بالنسبة للفواعل غير الدولاتية فقد كانت جهودها متفاوتة، حيث حاولت المنظمات غير الحكومية القيام بأدوارها التكميلية المعتادة من خلال التنويع في طبيعة تدخلاتها التي رغم أهميتها كان بالإمكان أن تكون أوسع وبتأثيرات أقوى إن تم توفير أطر وظروف عمل أفضل لها، أما فيما كان مرجوا من تعاون الشركات المنتجة للأدوية ومساهمات باقي الشركاء الخواص، فيمكن الحكم بسلبية مواقف ومحدودية أدوار هذه الفواعل التي تهدف إلى الربح وتتبنى خياراتها وفق ما يحقق لها أهداف هذا المسعى.

المطلب الأول: نماذج من استجابة المنظمات الدولية الإقليمية للجائحة.

تعرف المنظمات الدولية الإقليمية على أنها تجمعات إرادية لعدد من الدول على شكل هيئات يتم إنشاؤها من خلال الإتفاق بين هذه الدول التي لا يشترط أن تكون منتمية لإقليم جغرافي واحد، تتمتع هذه المنظمات بالإرادة الذاتية وبأنظمة قانونية تميزها، وبأجهزة مستقلة ودائمة تمارس من خلالها نشاطاتها لتحقيق الأهداف المشتركة التي من أجلها تم تأسيسها، وقد استمرت أهمية الإنخراط في مشاريع التكامل الإقليمي في التصاعد وبلغت ذروتها مع سيطرة مظاهر العولمة على تفاعلات النظام الدولي، حيث أصبحت تمثل هذه المشاريع الخيار الأنسب لاكتساب القدرة على التموضع والتنافس في ظل عالم يميزه استفحال ظاهرة الإعتماد المتبادل المعقد.

التحديات العالمية الجديدة التي رافقت ظهور العولمة أدت أيضا إلى اشتداد أهمية هذه المنظمات التي يفترض أن تقوي من تعاون أطرافها في مواجهة تأثيراتها على أقاليمها، غير أن جائحة كوفيد 19 أظهرت عجزا لدى النماذج التكاملية الناجحة كما النماذج الهشة في التعامل مع الأزمة الصحية وما رافقها من تداعيات مختلفة مست جميع المجالات، نتيجة لعوامل عديدة أهمها ضعف الإستعدادات وهامشية الإهتمام بالقضايا الصحية مقارنة بالمسائل الإقتصادية والتجارية التي تستحوذ على الأولوية.

الفرع الأول: الإتحاد الأوروبي.

رغم الإنسحاب البريطاني ومجمل التحديات الكبيرة التي واجهها الإتحاد الأوروبي EU إلا أنه حافظ على تميزه الذي اكتسبه لفترات طويلة كأحد أفضل النماذج التكاملية الناجحة، لكن مع ظهور الأزمة الصحية العالمية ثبت أن المشكلات التي يعانيها هذا النموذج هي أعمق كثيرا مما أبدته الدراسات الكثيرة التي خصتها بالتحليل، فالجائحة أبانت على أن النجاحات الإقتصادية والسياسية لم تؤد إلى خلق تناغم بين دوله في مواجهة تداعياتها خصوصا عند البداية، كما أبرزت قلة استعدادات منظومته ودوله على حد

سواء لمثل هذه الطوارئ والأزمات المشابهة، وهو ما فتح نقاشات كثيرة حول اشتداد تحدياته وتصاعد فرص تفوق القوميين على حساب مؤيدي التكتل في ظل عجزه وانقسامه أمام تهديدات وجودية.

1- إنقسامات بداية الأزمة وتجلي حقيقة ضعف الإستعدادات:

مع البدايات الأولى لانتشار مرض كوفيد 19 أحصت أوروبا أعدادا هائلة من الوفيات، حيث تجاوزت حصيلة النصف مليون وفاة بتاريخ 17 ديسمبر 2019، ثم سجلت وفاة نصف مليون شخص آخر خلال الأربعة أشهر الموالية لهذا التاريخ، ليشكل بذلك مجموع أعداد الذين توفوا بأوروبا خلال كل هذه الفترة ما يقارب نسبة ثلث الوفيات العالمية للفترة ذاتها والتي قدرت بـ 2.9 مليون حالة وفاة.[1]

إضافة إلى خطورة المرض وسرعة انتشاره، ساهمت الإنقسامات الكبيرة التي ظهرت على الإتحاد الأوروبي آنذاك وتوجه دوله إلى الإنغلاق ومحاولة مواجهة التداعيات بانفرادية، في الوصول إلى هذا العدد الكبير من الوفيات، فلقد كانت مظاهر وصور غياب التنسيق بادية للغاية على سياسات دوله مثلما كان باديا عليها عدم اكتراثها بتفاقم الأوضاع الصحية والإنسانية في عدد من الدول المنخرطة معها في هذا التكتل الإقليمي خصوصا بإيطاليا وإسبانيا، ومن أبرز مظاهر الإنقسام بهذه الفترة مسارعة الدول الأوروبية إلى إغلاق حدودها الوطنية بقرارات فردية ودون تنسيق مع مؤسسات الاتحاد، فشل وزراء مالية الدول الأعضاء في التوصل لاتفاق حول مساعدة الدول الأخرى المتضررة، منع ألمانيا لتصدير أية معدات طبية خارج حدودها بما في ذلك إلى دول الإتحاد، واستيلاء جمهورية التشيك على شحنة طبية مصدرة من الصين إلى إيطاليا.[2]

هذا الوضع الذي عرفته بداية الأزمة أبرز بوضوح هامشية القضايا الصحية في استراتيجية عمل الإتحاد الأوروبي وخططه التي تعطي الأولوية وتهتم بمسائل أخرى أغلبها ذو طابع تجاري أو اقتصادي، لذا فقد اعتبر القطاع الصحي من المجالات التي تقع تحت سلطات وصلاحيات حكومات دوله لا تحت سلطات هيئاته، ورغم أن مواثيق الإتحاد تنص على أن المفوضية الأوروبية التي تمثل جهازه التنفيذي تقع على عاتقها أدوار التنسيق في ظروف الطوارئ والأزمات، إلا أن عدم توفر نصوص توضح القواعد والآليات التي ينبغي اعتمادها في مثل هذه الظروف أدى إلى ضعف مبادرات هذه المفوضية وإلى عدم الإستجابة لنداءاتها.[3]

الإستعدادات لحالات الطوارئ والأزمات الصحية الوبائية لم تكن غائبة عن أجهزة الإتحاد ومواثيقه فحسب، فدوله أيضا ظهرت استعداداتها ضعيفة لمثل هذه الأزمات، وهذا يعود لأسباب متعددة ترجع في

1_ نسيمة سيليني، تحديات الإتحاد الأوروبي في ظل أزمة كورونا كوفيد-19، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 58، العدد 02، (2021)، ص. 603.

2_ أميرة السيد حسن الصديق، مرجع سابق، ص. ص. 74- 75.

3_ إيمان دني، دور المنظمات العالمية في مواجهة الأزمات المتجددة الراهنة (منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا أنموذجا) ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 12، العدد 03، (جويلية 2023)، ص. 250.

أغلبها إلى خفض الإنفاق على قطاع الصحة العامة، وإلى أسباب أخرى تتعلق بواقعها الإقتصادي ورغبة شركاتها الصيدلانية وتلك المختصة في إنتاج مستلزمات وأدوات الوقاية الصحية في تحقيق أكبر هامش من الأرباح على حساب تعزيز قدرات التأهب ببلدانها، ومن أوجه ذلك غلق مصانع إنتاج الأقنعة الطبية بفرنسا وعدد من الدول الأوروبية وتوجهها للعمل ببعض البلدان الآسيوية حيث تنخفض تكاليف العمالة والضرائب.

2- إجراءات التدارك وأهمية بناء آليات قوية:

بعد إخفاقات البداية، حاول الإتحاد الأوروبي التدارك وإصلاح الأوضاع التي أحدثتها تداعيات الجائحة وفاقمها انقسام دوله، فأعلن ابتداءا من شهر أفريل 2020 عن جملة من التدابير المتخذة للحد من التداعيات، تمثلت في:[1]

- إتخاذ إجراءات عديدة لاحتواء المرض والحد من انتشاره كإغلاق حدود الاتحاد الخارجية مؤقتا، وفرض قيود على السفر غير الضروري بين دوله.
- تيسير حركة السلع والبضائع الضرورية داخل الاتحاد الأوروبي بواسطة ممرات إمداد ذات أولوية تربط بين دوله من أجل تزويد المستشفيات والمتاجر والمصانع، وتسهيل تنقل الأشخاص متى دعت الحاجة إلى ذلك، ويتعلق هذا الأمر على الأخص بعمال المناطق الحدودية أو مجمل المواطنين الأوروبيين العائدين إلى ديارهم.
- العمل على توفير اللقاحات من خلال تخصيص المبالغ المالية اللازمة لذلك، وتسريع عمليات التلقيح، إضافة إلى إنشاء إحتياطي مشترك للمعدات الطبية.
- دعم المؤسسات والشركات الإقتصادية، وحماية العمال وتخفيف مخاطر البطالة من خلال هيئة الدعم المؤقت، التي يمكن لدول الإتحاد التقدم إليها بطلبات قروض لمواجهة التداعيات الإقتصادية والإجتماعية للأزمة.
- دعم الأبحاث العلمية الهادفة لإيجاد لقاحات للمرض وتطويرها، حيث خصص لذلك مبلغ 220 مليون يورو وتم إنشاء منصة بيانات مشتركة خاصة بها.

وبغرض وضع خطة مبكرة للتعافي من تداعيات الجائحة، اقترحت فرنسا وألمانيا مبادرة مشتركة بتاريخ 18 ماي 2020 أعلنتا أنها تهدف لأن تتغلب أوروبا على الأزمة الراهنة وتخرج منها أقوى مما سبق، ويهدف أحد التدابير التسعة عشر التي تضمنتها المبادرة بوجه خاص إلى إنشاء صندوق إنعاش أوروبي من أجل التضامن والنمو، وقد اعتمدت المفوضية الأوروبية هذه الفكرة وأطلقت عليها اسم "الجيل القادم للاتحاد الأوروبي" في 27 ماي 2020، أما بتاريخ 17 ديسمبر 2020 فقد تم اعتماد الإطار المالي المتعدد السنوات لفترة 2021-2027، مما يتيح اعتماد خطة إنعاش بمبلغ إجمالي قدره 750

1_ نسيمة سيليني، مرجع سابق، ص. ص. 604- 605.

مليار يورو، تم تخصيص 390 مليار منها لتمنح على شكل إعانات، وبمقتضى هذا الإتفاق طبق مبدأ المديونية المشتركة نيابة عن جميع الدول الأعضاء لأول مرة.[1]

مع أن جملة هذه الإجراءات التي حاول من خلالها قادة الإتحاد الأوروبي تصحيح أخطائهم وتدارك ما أحدثته تداعيات الأزمة قصد احتوائها والتعافي من تأثيراتها قد أدت إلى تحسن الأوضاع بدول الإتحاد خصوصا في الفترة التي عرفت بداية الهبوط في حدة الجائحة، يبقى على هؤلاء القادة واجب التفكير في إعطاء أهمية أكبر للمشكلات والتهديدات الصحية، ووضع قواعد وآليات قوية تضمن الإستعداد الجيد والإستجابة المشتركة المتماسكة مستقبلا لمثل هذه الأزمات على اعتبار أن الإبقاء على القواعد الحالية سيؤدي مستقبلا إلى نفس النتائج التي عرفها التكتل عند بداية جائحة كورونا.

الفرع الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا.

رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN هي منظمة إقليمية تأسست سنة 1967، وتضم عشر دول هي إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، بروناي، فيتنام، لاوس، بورما، وكمبوديا، تهدف المنظمة إلى تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية الإجتماعية والثقافية وحفظ السلم والأمن بين دولها، وتعتبر من بين أنجح النماذج التكاملية الدولية خصوصا في الجانب الإقتصادي، حيث رغم الإختلافات والتفاوتات الموجودة بين اقتصادات بلدانها تمكنت من خلال اعتماد استراتيجيتها في تحرير التجارة وتقديم تسهيلات للإستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع التجارة البينية، من تحقيق تنمية اقتصادية كبيرة لأعضائها.[2]

تختلف حدة تداعيات الجائحة على دول الآسيان من بلد لآخر لكنها تبقى في عمومها كما في باقي دول العالم تداعيات قوية أدت إلى إحداث اضطرابات في مجمل الأنظمة الصحية، والإقتصادية، والإجتماعية لهذه البلدان التي احتاجت لمواجهتها عند البدايات الأولى لها حصول عدد منها على مساعدات مالية من خارج التكتل، وهذا ما يعكس حقيقة أن الإستجابة الجماعية للمنظمة الإقليمية لم تكن بالمستوى المطلوب، كما يعكس قلة اهتمامها بالمسائل الصحية وعدم استعدادها لأزماتها ومشكلاتها.

1- المسارات المختلفة لدول الآسيان في مواجهة الجائحة:

في أحد البيانات الرسمية عند بداية الجائحة، ركز قادة الآسيان على تكثيف الجهود من أجل إنقاذ الإقتصاد، ولم يتدارسوا خطة للإستجابة الجماعية للتداعيات المختلفة، حتى أنهم لم يتجهوا إلى إغلاق شامل للحدود بين دولهم بما أنهم أعطوا الأولوية لضمان استمرار الحركة التجارية البينة، مما أسهم في

1_ وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، **التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا**، الدبلوماسية الفرنسية، 2021/01/01، في:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/le-ministere-et-son-reseau/أخبار-الوزارة/informations-coronavirus-covid-19/article/la-solidarite-europeenne-face-au-covid-19, (30/03/2023).

2_ محمود عبد العزيز، آفاق التعاون والتكامل الإقليمي تحت مظلة رابطة (الآسيان) في ظل COVID19، **مجلة آفاق آسيوية**، المجلد 05، العدد 08، (مارس 2021)، ص. ص. 49- 50.

تصاعد تفشي الوباء داخل بلدان الإقليم[1]، فعلى الرغم من خطورة التحدي الذي مسها جميعا إلا أن التباين ميز استجابات الحكومات الوطنية، واستمر كذلك طيلة فترة الأزمة، حيث أطلقت هذه الحكومات خططها الخاصة لاحتواء المرض وتخفيف تداعياته دون تنسيق مع نظيراتها في المنظمة، وعليه أخذت الإجراءات والتدابير التي تبنتها كل دولة مسارا مختلفا عن الدول الأخرى المجاورة لها، في هذا السياق تدل المساعدات المقدمة من طرف الولايات المتحدة في بداية الجائحة لعدد من هذه الدول والمقدرة بـ 18.3 مليون دولار على غياب نظام مشترك لإدارة هذا النوع من الأزمات بالمنظمة.[2]

يرى عدد من المختصين في الشأن الآسيوي أن هذا الخيار الذي اعتمدته دول الآسيان بتبني استجاباتها الخاصة قد فوت عليها فرصا حقيقية كانت ستحققها وتمكنها من تخفيف ما لحقها من تداعيات إن هي التزمت بتنسيق أكبر فيما بينها، فقد عرف الإقليم بعد مرور أكثر من سنة على انتشار الفيروس إصابة أكثر من 2.4 مليون شخص بالعدوى، إلى جانب أضرار إقتصادية كبيرة خصوصا في البلدان المعتمدة بشدة في مداخيلها على قطاع السياحة، فيما أدى انخفاض الإستثمار وانقطاع سلاسل التوريد والركود العالمي إلى زيادة البطالة، وأوقف النمو السابق، ورفع من معدلات الفقر، وعليه شهدت الآسيان أول انكماش إقتصادي لها منذ أكثر من عقدين.[3]

تبني دول الآسيان لمسارات مختلفة في استجاباتها قد يجد تبريراته في كونها تتمايز عن بعضها كثيرا في أشكال أنظمتها السياسية، إلى جانب اختلاف قدراتها الإقتصادية، لكن هذا لا يعف المنظمة من خطأ عدم اهتمامها بالمسائل الصحية، ومن عدم استعدادها وعدم صياغة آليات قوية في هذا المجال مثل تلك التي صاغتها في المجال الإقتصادي وحققت نجاحات كبيرة من خلالها.

2- الإكتفاء بتبادل المعلومات، والحاجة إلى استراتيجية مشتركة لإدارة الأزمات:

المظهر الوحيد من مظاهر التنسيق بين الإستجابات المختلفة لجائحة كورونا بدول الآسيان كان يتمثل في تبادل المعلومات، حيث حرصت هذه الدول على تبادل المعلومات بصفة مستمرة عبر مختبرات الشبكة الإقليمية للصحة العامة بتايلندا، كما كانت شبكة مركز عمليات الطوارئ التابعة للآسيان في ماليزيا وبدعم من أمانة الآسيان وكذا الصين واليابان وكوريا الجنوبية تتبادل المعلومات عن الوضعية الوبائية بشكل يومي، إلى جانب أنها كانت تعرض معلومات عن تدابير الوقاية والكشف والإستجابة.[4]

جهود حكومات دول الرابطة في استجاباتها الفردية للجائحة نالت ثناء الأمم المتحدة وعددا من المنظمات الدولية كونها اعتمدت خططا صارمة حظيت بتأييد شعوبها كما أنها استندت إلى تطبيقات إلكترونية زادت من فاعلية إجراءاتها، والأهم من ذلك أنها سارعت إلى تفعيل تدابيرها مبكرا منذ الأيام

1_ فاطمة الزهراء كواتي، مرجع سابق، ص. 359.

2_ محمود عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 59.

3_ المرجع نفسه، ص. ص. 59- 60.

4_ سهيلة هادي، تداعيات أزمة كورونا واستراتيجيات مواجهتها، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، (2020)، ص. 26.

الأولى لظهور الفيروس في الصين، لكن رغم ذلك يبقى من المؤكد أن الميل إلى الفردانية والإقتصار على تبادل المعلومات لم يكن بإمكانه أن يحدث النتائج المطلوبة في تخفيف حدة التداعيات وفي منح قدرات جيدة للتعافي، لذا ففي ظل منظمة إقليمية كالآسيان نجحت إقتصاديا رغم الإختلافات الكبيرة الموجودة بين اقتصادات دولها وبين أشكال أنظمتها السياسية، من المهم الإتجاه إلى الإهتمام بالتحديات المشتركة في صورة التهديدات الصحية الوبائية والعمل على تأسيس نظام مشترك لإدارة الأزمات التي تحدثها.

الفرع الثالث: الإتحاد الإفريقي.

تأسس الإتحاد الإفريقي سنة 2001 خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست سنة 1963، يضم 55 دولة وأهدافه تتمحور حول التحضير لإحداث التكامل السياسي والإقتصادي بين دوله، تحقيق تنمية اقتصادية بالقارة، وتعزيز السلم والأمن والإستقرار بداخها، وبالنظر إلى أن إفريقيا تشكل موطنا لظهور الأوبئة وتفشيها، تشير النصوص المؤسسة للمنظمة إلى الأهمية التي تعطيها للقضايا الصحية وإلى ضرورة التعاطي الجماعي لأعضائها مع التحديات التي تفرضها.

ككل دول العالم تعرضت الدول الإفريقية للتداعيات المختلفة لجائحة كوفيد 19، وعانت جميع مجالات الحياة بها من تأثيراتها، وعليه وجدت أجهزة الإتحاد الإفريقي نفسها أمام حتمية تبني خطط واتخاذ تدابير جماعية بإمكانها الحد من وقع تلك التداعيات على أرض الواقع، غير أن المشكلات الكثيرة التي تعانيها الدول الإفريقية والإتحاد كمنظمة جامعة فيما يتعلق بالقدرات التنظيمية والمالية وضعف الإستعدادات والبنيات التحتية جعلت ما تم صياغته من ترتيبات داخل أجهزة المنظمة غير عملي إلى حد كبير وذا تأثيرات محدودة، كما عجلت بانغلاق الدول على نفسها واعتماد استجاباتها الخاصة.

1- ضعف قدرات واستعدادات المنظمة ودولها:

توقعات الأفارقة كانت منخفضة للغاية بشأن قدرة الإتحاد الإفريقي على قيادة استجابة جماعية للأزمة أو على الأقل تحفيز دوله على التعاون والتنسيق خلالها، وهذا راجع إلى كونه يعاني انقسامات كبيرة لم يتمكن بسببها من خلق توافقات بشأن أغلبية المسائل والقضايا الهامة بالقارة، إضافة إلى أنه يعاني مشكلات أخرى في تفعيل هياكله ومؤسساته وفي تحصيل الإعتمادات المالية التي يحتاجها، وقد أدى الوضع المميز لإفريقيا كساحة لتنافس عدد من القوى الكبرى إلى تحجيم أدواره أكثر لفائدة أدوار هذه القوى التي تتحكم في توجيه وإدارة كثير من الصراعات والتوترات غير المنتهية بالشكل الذي يخدم مصالحها فيما يغيب دور الإتحاد عنها وتنعدم تدخلاته، وهو الأمر ذاته بالنسبة لكثير من التفشيات الوبائية والأزمات الصحية التي أديرت من طرف دول كبرى أو منظمات دولية معينة، كما شهدت أدوارا فاعلة من منظمات دولية غير حكومية وسط غياب لأية تأثيرات حقيقية من المنظمة الإفريقية.

منذ نشأته حاول الإتحاد الإفريقي التأسيس لآليات تهتم بالمجال الصحي، ففي شهر أفريل سنة 2001 اجتمع رؤساء دوله في العاصمة النيجيرية أبوجا وتعهدوا بتخصيص ما لا يقل عن 15 % من الميزانية

السنوية لتحسين قطاع الصحة، وقد تضمنت الإجتماعات المتعاقبة للقادة الأفارقة نقاشات وخروجا باتفاقيات وخطط مماثلة من دون أن يواكبها أي تقدم على السياسات الجاري تنفيذها على أرض الواقع، وأمام معاناة القارة من الإنتشار المستمر للأمراض المعدية مع العجز في مواجهتها، قامت المنظمة بتأسيس المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بتاريخ جانفي 2016، وهي مؤسسة فنية متخصصة يتعلق دورها بدعم مبادرات الصحة العامة في الدول الأعضاء وتعزيز قدراتهم في اكتشاف ومنع ومكافحة الأمراض والإستجابة لها بسرعة وفعالية، مع ذلك يبقى اضطلاعها بهذه المهام محدودا للغاية إلى حد الآن.[1]

على مستوى دوله أيضا تعاني الأنظمة الصحية من الضعف الشديد حيث يميزها هشاشة بنياتها التحتية، وقلة مواردها المالية وما يرتبط بها من وسائل العمل والتكنولوجيات اللازمة، إلى جانب العجز في توفير الأطر الطبية وعدم كفاءة فئات كبيرة منها، وقد فاقم من تدهور هذه الأنظمة اتجاه أغلب الدول الإفريقية إلى خفض نسبة الإنفاق على قطاع الصحة العامة، في هذا السياق يعبر تقرير صادر عن اللجنة الإقتصادية لهيئة الأمم عن حالة هذه الأنظمة بامتياز من خلال إجرائه "مقارنة بين إمكانيات النظم الصحية في إفريقيا وأوروبا، حيث يشير إلى أنه بالمتوسط فإنه يتوفر خمسة أسرة عناية مركزة لكل مليون شخص في إفريقيا، أما في أوروبا فإن المتوسط يبلغ 115 سرير عناية مركزة لكل مليون شخص"[2]

2- محدودية دور المنظمة وسيطرة الإستجابات الفردية:

مع ظهور جائحة فيروس كورونا حاول الإتحاد الإفريقي خلق استجابة جماعية من خلال اتفاق أعضائه على اتخاذ التدابير التالية: [3]

- أقر وزراء الصحة الأفارقة في اجتماعهم المنعقد بأديس أبابا بتاريخ 22 فيفري 2020 "الإستراتيجية الإفريقية المشتركة لمواجهة جائحة كوفيد 19" الهادفة إلى توحيد الجهود لمنع انتشار الوباء، والعمل على احتواء تداعياته الإقتصادية والإجتماعية.

- بتاريخ 03 أفريل 2020 تم عقد قمة افتراضية مصغرة شملت تسع رؤساء دول إفريقية ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي إلى جانب الرئيس الفرنسي والمدير العام لمنظمة الصحية العالمية، وتم الإقرار خلال هذه القمة على إنشاء صندوق الإتحاد الإفريقي لمكافحة فيروس كورونا، وتوفير مسارات آمنة بين دول القارة لتسهيل نقل البضائع والمستلزمات الطبية الضرورية، وتعيين ثلاثة مبعوثين لحشد الدعم الدولي لاستجابة القارة وتقويتها.

1_ أحمد أمل محمد إمام، الإتحاد الإفريقي وجائحة كورونا: أبعاد الإستجابة ومعوقات الفاعلية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 12، العدد 04، (أكتوبر 2021)، ص. 50.

2_ هشام بولنوار، أزمة كورونا في إفريقيا جنوب الصحراء بين التهديدات الحالية وتحديات التنمية، **مجلة إتجاهات سياسية**، المجلد 03، العدد 12، (سبتمبر 2020)، ص. 82.

3_ أحمد أمل محمد إمام، مرجع سابق، ص. ص. 48- 49.

– أعلن بنك التنمية الإفريقي عن إطلاق مبادرة للإستجابة السريعة بقيمة 10 مليار دولار لمساعدة الدول الأعضاء في اتخاذ إجراءات الحماية الصحية والتخفيف من حدة التداعيات الإقتصادية والإجتماعية التي تعرضت لها.

– العمل على توفير حصة عادلة من اللقاحات للدول الإفريقية من خلال السعي إلى تحسين المواقف التفاوضية مع المبادرات العالمية وشركات تصنيع الأدوية.

– الحرص على ضمان تبادل المعلومات طيلة فترة الأزمة.

بالنظر إلى ضعف قدرات وموارد المنظمة إلى جانب ما أفرزته الجائحة من أوضاع دولية غير مشجعة للتفاعلات التعاونية، لم تتجسد أغلب الإجراءات والتدابير التي تمت صياغتها لتفعيل الإستجابة الإفريقية المشتركة، فاتجاه الدول الإفريقية إلى الإنغلاق واعتماد سياسات وطنية يظهر ضعف تأثير مبادرات الإتحاد الإفريقي على مسارات الأزمة، حيث اتجهت أغلب الدول إلى غلق حدودها واتخاذ إجراءات حمائية، كما عملت وفق خطط وطنية استلهمت في كثير من جوانبها من النموذج الصيني باعتمادها على أدوات الإكراه واستحضار المنطق الأمني في مواجهة هذا العدو "الخارجي".[1]

المطلب الثاني: أدوار الفواعل غير الدولاتية.

في عصر العولمة أصبح للفواعل غير الدولاتية أدوار مهمة في السياسة العالمية ومجال الصحة العالمية بشكل خاص، فلا يمكن التخطيط لبرامج هذه الأخيرة وتنفيذها، ومواجهة مختلف مشكلاتها وأزماتها من دون تدخل ومشاركة هذه الفواعل...، لذا فالحديث عن استجابات متعددة الأطراف لجائحة كوفيد 19 وتداعياتها الصحية وباقي التداعيات الأخرى في إطار المنظومات العالمية والإقليمية لا يكتمل من دون الحديث عن أدوار هذه الفواعل وما يفترض أن تؤديه من مهام خلال هذه الإستجابات، في هذا الإطار تبرز بشكل خاص "الأدوار التكميلية" المفترض أن تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية، وأدوار الشركات المصنعة للأدوية واللقاحات، إلى جانب باقي الشركات والخواص خصوصا الذين ترتبط أعمالهم بميدان الصحة العالمية.

الفرع الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية.

تعرف المنظمات الدولية غير الحكومية على أنها تلك المنظمات المشكلة بطريقة دائمة من طرف أفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة بغية تحقيق أهداف غير ربحية وبالتالي فهي منظمات طوعية لا تستهدف الربح وغير تابعة لمؤسسات الدولة، كما تعرف كذلك على أنها إحدى مؤسسات المجتمع المدني العالمي، متنوعة الإهتمام، تطوعية وحرة، مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومات، تتناول القضايا والمصالح العامة

1_ المرجع نفسه، ص. 45.

حيث تعتمد العمل الإنساني والإنمائي ولا تهدف في أعمالها إلى الربح المادي، بل تهدف إلى خدمة المجتمعات وتنميتها وتحسين أوضاع فئاتها المحتاجة.[1]

في إطار مواجهة الأزمات الصحية الوبائية كان لهذه المنظمات أدوار تكميلية لأدوار الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية وفي مجال الصحة العالمية بشكل خاص، حيث التزمت القيام بمهام عديدة خلال مختلف التفشيات التي شهدها العالم خصوصا بإفريقيا وآسيا وأقحمت نفسها في العمل على الحد من التداعيات في المناطق غير المستقرة حيث يشتد النزاع وتتدهور الأوضاع الصحية وترتفع أعداد النازحين واللاجئين، وقد تراوحت مهامها بين المشاركة في تقديم الخدمات الطبية، تكوين العمال الطبيين، تقديم الدعم المالي واللوجستي في المجال الطبي والإنساني، وجمع المعلومات وتبادلها مع منظمة الصحة العالمية وباقي الفاعلين في الصحة العالمية.

بناءا على تاريخ هذه المنظمات في مواجهة التهديدات الوبائية، كان ينتظر أن تقوم بأدوار مهمة في دعم الإستجابات الحاصلة أثناء أزمة كورونا على مستويات وطنية وإقليمية وعالمية، لكن رغم أنها أدت العديد من المهام وتدخلت في دول وأقاليم مختلفة إلا أن أوضاع الإنغلاق وتوقف حركات النقل الدولية خصوصا عند البدايات الأولى للأزمة وضعف صور التعاون الدولي خلال هذه الفترة حجم من هذه الأدوار التي كان بإمكانها توليها بشكل أكبر.

1- مهام المنظمات الدولية غير الحكومية أثناء الأزمة:

تمحور عمل المنظمات الدولية غير الحكومية أثناء الجائحة حول جمع المعلومات وتبادلها، التدخلات الميدانية وتقديم المساعدات الطبية، والرقابة على وضعيات حقوق الإنسان في الدول المختلفة، فالمهام العديدة التي أدتها دخلت كلها في إطار هذه المحاور الثلاثة:[2]

- إضافة إلى حرصها على القيام بحملات توعوية بالدول والمناطق الفقيرة، اهتمت المنظمات الدولية غير الحكومية كثيرا بجمع المساعدات وتوجيهها هناك، وهو ماقامت به مثلا منظمة Relief Direct 572 التي عملت على توزيع 1000 قناع تنفسي، وأكثر من 340 ألف قفاز، إضافة إلى إرسال شحنات مستمرة من معدات الحماية والأغذية.

- المشاركة الميدانية من خلال مساعدة الأنظمة الصحية المتضررة بشدة، خصوصا في مجالات الأم والطفل، الصحة الإنجابية، ومتابعة الحالات المرضية المزمنة.

- العمل الميداني لهذه المنظمات وفر لها القدرة على جمع المعلومات بالدول والأقاليم التي عملت بها وبالتالي مثلت مصادر مهمة للمعلومات بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية، كما وفر لها كذلك القدرة على

1_ حكيم غريب، صبرينة مزياني، دور المنظمات غير الحكومية في التصدي لانتشار فيروس كورونا: نحو إعادة بناء أنظمة صحية أكثر فاعلية، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 07، العدد الخاص 01، (2023)، ص. 257.

2_ المرجع نفسه، ص. ص. 259- 260.

متابعة وضعيات حقوق الإنسان بهذه الدول وفضح أية تجاوزات، وقد أولت اهتماما كبيرا لممارسة هذا الدور الرقابي بسبب مظاهر القمع التي مورست تحت غطاء الإستجابة للجائحة في دول كثيرة.

2- أهمية التمكين لأدوار أقوى:

كان بإمكان المنظمات الدولية غير الحكومية القيام بأدوار أكبر من التي أدتها خلال جائحة كوفيد 19، فقد أعاقتها كثيرا مظاهر الإنغلاق وتوقف حركات النقل خصوصا عند بداية الأزمة، لذا وبالنظر للأهمية الكبيرة التي تميز الأدوار التي تقوم بها هذه المنظمات أثناء فترات الطوارئ والأزمات الصحية، ينبغي الحرص على دعمها وتسهيل حركتها خلال الأزمات المماثلة، كما ينبغي التمكين أكثر لأدوارها في مجال الصحة العالمية بشكل عام من خلال إيجاد أطر وصيغ رسمية تقحمها أكثر وتسمح لها بممارسة مهامها في مختلف المناطق بعيدا عن التوجسات التي تحملها بعض الدول ضد حضورها، وهذا يتطلب الحرص أيضا على ضبطها أكثر لكي لا تتجاوز الأدوار المنوطة بها إلى أدوار استفزازية أو أدوار تدخلها كطرف متهم في القضايا المرتبطة بالفساد.

الفاعلون في مجال الصحة العالمية ومنظمة الصحة العالمية بشكل خاص يدركون أهمية هذه المنظمات لذا سبق وأن طرحوا عددا من المقترحات التي يمكن أن تسمح لها بالمشاركة أكثر، ومع أنها لم تكن كافية لتوفير شروط أفضل وفرص أقوى لتوسيع تدخلاتها وتعزيز مهامها، إلا أنها على الأقل مثلت اعترافا بجهودها وأدوارها، من هذه المقترحات فكرة تأسيس اللجنة C المؤلفة من الجهات الفاعلة غير الحكومية في جمعية الصحة العالمية بمنظمة الصحة، إضافة إلى أن أحد التقارير الخاصة باجتماع الجمعية الرابع والستين سنة 2011 تضمن اقتراح المدير العام لمنظمة الصحة العالمية إقامة منتديات للصحة العالمية تجمع جميع الشركاء، كوسائل لإشراك المنظمات الدولية غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني العالمي.[1]

الفرع الثاني: الشركات المصنعة للقاحات وباقي الفاعلين الخواص.

تمثل الشركات المصنعة للأدوية وباقي الشركات والخواص الذين لنشاطاتهم صلة بمجال الصحة العالمية فواعل حقيقية لها تأثير كبير على تفاعلات وقضايا هذا المجال، ورغم أن عددا منها مثل تاريخيا عائقا أمام تطوير معايير حوكمة الصحة العالمية من خلال إصراره على استمرارية القواعد الحامية لأرباحه كحقوق الملكية الفكرية وبراءات الإختراع، إلا أنه لا يمكن إنكار دور الشراكات مع هذه الفواعل في التطورات الحاصلة في المجال الطبي وما يرتبط بها من تقنيات، ومساهماتها الفعالة في محاربة عدد من الأمراض والقضاء عليها.

1_ وهيبة العربي، جهود المنظمات غير الحكومية في مواجهة جائحة كورونا، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد 34،عدد خاص، (جويلية 2020)، ص. ص. 181- 182.

مع ظهور الجائحة أصبح الدور المنوط بهذه الفواعل محوريا أكثر كونه يقع على عاتقها تصنيع اللقاحات وتوفير الوسائل والمستلزمات الوقائية والسريرية، إلى جانب أهمية أية مساعدات مالية تقدمها، لكن باعتبار أن المنطق المسيطر على مجملها هو منطق ربحي، فقد رفضت الشركات المصنعة للقاحات التنازل عن براءات الإختراع ما سبب معاناة للدول الفقيرة في الحصول على احتياجاتها منها وتأخرها في استلام ما ضمنته لها المبادرة العالمية "كوفاكس" نتيجة للأولوية التي منحها المصنعون للبلدان الغنية، أما فيما يخص تخصيص مساعدات إنسانية، فقد كانت مساهمات الخواص محدودة للغاية ويمكن رد هذا إلى أسباب عديدة منها واقع التجارة العالمية آنذاك وما تسبب فيه من خسائر لأعمالهم.

1- الشركات المصنعة للقاحات:

وجهة النظر الأخلاقية تقضي أنه في ظل أزمة عالمية ذات مخاطر وتهديدات وجودية كالتي تسبب في إحداثها فيروس كورونا ينبغي أن تنصرف جهود جميع الفاعلين إلى تحقيق مساعي البقاء والتضامن بعيدا عن اعتبارات تحقيق المكاسب والسعي إلى الحفاظ على المصالح، غير أن الشركات المصنعة للقاحات لها منطق ربحي لا يستند إلى المرتكزات الأخلاقية، تماما كالمنطق السائد في العلاقات الدولية القائم على المصلحة، لذا فقد التزمت هذه الشركات بمواقفها، ورفضت التنازل عن براءات اختراعاتها وإتاحتها أمام الجميع، مما تسبب في اضطرابات كبيرة في توزيع اللقاحات أثرت بشكل خاص على الدول النامية والفقيرة، ومن صور الإهتمام بتحقيق الأرباح أثناء الأزمة دخول شركة موديرنا Moderna والمعاهد الوطنية للصحة في الولايات المتحدة الأمريكية في نزاع بشأن الأحقية في براءة اختراع المكون الأساسي للقاح فيروس كورونا.

باستثناء اللقاحات الروسية والصينية المطورة في الهيئات العامة والتي اعتمدها البلدان في إطار ممارسة دبلوماسيتهما الصحية عبر العالم، لم تتساهل باقي الشركات العالمية فيما يتعلق بحقوق ملكيتها الفكرية على اللقاحات التي أنتجتها، حيث التزمت فقط شركتا جونسون آند جونسون Johnson & Johnson، وأسترازينيكا AstraZeneca ببيع لقاحاتهما على أساس غير ربحي، ومع ذلك حققت هاتان الشركتان خلال النصف الأول فقط من سنة 2021 إيرادات قدرت بـ 264 مليون دولار للشركة الأولى، و1.17 مليار دولار للشركة الثانية، فيما كانت أرباح الشركات الأخرى التي لم تعلن تجنبها للربحية مرتفعة جدا خلال ذات الفترة، حيث حققت فايزر Pfizer مبيعات قدرت بـ 10.8 مليار دولار، وبلغت مبيعات بايونتيك Biontech 7.3 مليار دولار، أما موديرنا Moderna فقد بلغت مبيعاتها 5.9 مليار دولار.[1]

1_ فرنسا 24، **ما قيمة الأرباح التي جنتها الشركات المنتجة للقاحات المضادة لفيروس كورونا؟**، 2021/08/09، في: https://www.france24.com/ar/أوروبا/20210809-ما-هي-قيمة-الأرباح-التي-جنتها-الشركات-المنتجة-للقاحات-المضادة-لفيروس-كورونا, (10/04/2023).

2- مساهمات الشركات الأخرى والفاعلين الخواص:

للتخفيف من حدة التداعيات الصحية ومختلف التداعيات الأخرى التي مست جميع المجالات نتيجة لانتشار مرض كوفيد 19، أصبحت مساهمات جميع الأطراف مطلوبة وبالغة الأهمية، لذا وبالنظر للإمكانيات المالية الكبيرة التي تمتلكها العديد من الشركات والخواص الفاعلين في السياسة العالمية وبشكل خاص في مجال الصحة العالمية وما يرتبط بها من مجالات أخرى، كان يتوقع أن يساهم المعنيون بقوة من خلال إعاناتهم وتبرعاتهم، غير أن ما تم تسجيله على أرض الواقع لم يكن في مستوى تلك التوقعات، إذ جاءت تبرعاتهم غير متناسبة مع ما أصاب العالم من أضرار وغير منسجمة مع أرقام الأعمال التي يقفون عليها، وهو أمر يمكن إرجاعه إلى الخسائر التي تكبدها المعنيون جراء حالة الإنغلاق وتوقف حركة التجارة العالمية، وانشغالهم بالتخطيط لإجراءات تعافي أعمالهم.

إضافة إلى دعم مؤسسة بيل وميليندا غيتس Bill and Melinda Gates Foundation لمبادرة تسريع إتاحة لقاحات كوفيد 19 كوفاكس COVAX بعدة دفعات مالية إحداها ناهزت مبلغ 70 مليون دولار، برزت مبادرات أخرى خلال فترة الأزمة لشركات وخواص آخرين، من أهمها إعلان الرئيس التنفيذي لشركة تويتر Twitter جاك دورسي Jack Dorsey التبرع بمبلغ مليار دولار في تمويل جهود الرعاية المرتبطة بالجائحة، وقال دورسي –في سلسلة تغريدات على تويتر– إن المبلغ يمثل نحو 28% من ثروته، وسيتبرع به لصندوق "ستارت سمول" الخيري الذي أنشأه والذي سيركز اهتمامه لاحقا على الدخل الأساسي العالمي وصحة الفتيات وتعليمهن، إلى جانب هذا ركز آخرون على التبرع للمنظمات الدولية والمفوضيات خصوصا العاملة منها في مجال حقوق الإنسان، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي أعلنت خلال شهر ماي من سنة 2020 عن قيام الشركة المتعددة الجنسيات يونيليفر Unilever بالتبرع بكميات ضخمة من مستلزمات النظافة الأساسية – من ضمنها أكثر من 30 مليون قطعة صابون – لمساعدة اللاجئين وغيرهم من المهجرين قسرا في ظل جائحة فيروس كورونا، كما أعلنت أن شحن جميع الكميات إلى أكثر من 40 مكتب من مكاتب المفوضية في جميع أنحاء العالم هو على عاتق ذات الشركة.[1]

1_ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **المفوضية تتلقى تبرعات ضخمة لمكافحة فيروس كورونا**، 2020/05/28، في:

https://www.unhcr.org/ar/5ecf92424#:~:text=أعلنت%20المفوضية%20السامية%20للأمم%20المتحدة,قسراً%20على%20مكافحة%20فيروس%20كورونا, (10/04/2023).

المبحث الرابع: التعاون الدولي الثنائي أثناء الجائحة: محدودية المبادرات وهيمنة المظاهر الصراعية

الضعف الذي ميز أداء المنظومات الدولية المتعددة الأطراف في الإستجابة للجائحة ميز بشكل كبير العلاقات الدولية الثنائية في تلك الفترة خصوصا في بداياتها، فالدول لما انغلقت على نفسها وتبنت خيار المواجهة الفردية لم تضع استثناءات لدول مجاورة أو أخرى حليفة لتشاركها إجراءاتها وتدابيرها، مع ذلك ظهرت عديد المبادرات والنماذج الثنائية تضمنت مظاهرا للتضامن وتبادلا للمعلومات والخبرات، إلا أن الملاحظ من خلال تتبع سلوكيات أصحاب هذه المبادرات وجغرافيا توزيع مساعداتهم أن اعتبارات المصلحة والأهداف الإستراتيجية سيطرت بقوة على تحركاتهم وأدخلتها بهذا في سياقات اعتماد ممارسات الدبلوماسية الصحية وتعظيم القوة الناعمة، وقد تفاوتت قدرات الدول في اعتماد هذه الممارسات وفي أحجام تأثيراتها، غير أنه كان واضحا أن الصين تفوقت وابتعدت بمسافات طويلة عن أقرب منافسيها.

ومع أن التحديات المشتركة التي فرضتها هذه الأزمة كانت مواجهتها تتطلب تجاوز الخلافات الثنائية وتهدئة الأوضاع في بؤر التوتر إلا أن التفاعلات الحاصلة قد ميزها هيمنة مظاهر الصراع الدولي واشتدادها، حيث تقهقرت صور الأخلاق في العلاقات الدولية بشكل غير مسبوق تعبر عنه قرصنة المعدات الطبية والتنافس الدولي حول إنتاج اللقاحات واقتنائها، كما تدهورت العلاقات الصينية الأمريكية أكثر، وتأزمت الأوضاع ببؤر النزاعات إلى جانب ظهور بؤر جديدة أهمها الحرب الروسية الأوكرانية.

المطلب الأول: محدودية مبادرات التعاون الدولي الثنائي وتنامي فرص الدبلوماسية الصحية.

في الأزمات الصحية الوبائية واسعة الإنتشار، يفترض أن يكون التنسيق وتوحيد الجهود عاليا ومستمرا طيلة فتراتها، لذا فوصف المبادرات التي عرفها التعاون الدولي الثنائي خلال جائحة كوفيد 19 بالمحدودة يعود إلى عددها حيث لم يسيطر النموذج التعاوني على أغلب العلاقات الثنائية السائدة، وإلى عدم استمراريتها على اعتبار أن تلك المبادرات لم تكن في إطار خطط استجابة مدروسة تقتضي ديمومة التنسيق بين أطرافها، إضافة إلى أحجامها حيث لم توفر إلا جزءا بسيطا مما هو مطلوب من احتياجات.

الفرع الأول: محدودية المساعدات الطبية والمالية.

1- المبادرات المتعلقة بإرسال المساعدات والأطقم الطبية:

أحدثت الأزمة تداعيات قوية أثرت على الأوضاع الصحية في جميع دول العالم وأدت إلى اضطرابات كبيرة مست مجمل أنظمتها الصحية بما في ذلك الأنظمة المتطورة للدول الكبرى، وعكس هذا إلى جانب قوتها وشدة حدتها، نقص الإستعداد والتأهب لمثل هذه الطوارئ والأزمات، وهو حكم يعززه النقص الفادح الذي سجل عند كثير من الدول فيما يتعلق بمخزونات الأدوات الطبية ووسائل الوقاية، لذا إلى جانب تبادل المعلومات حول انتشار المرض والتدابير الصحية الضرورية لاحتوائه، فقد مثلت مبادرات إرسال

المساعدات الطبية وما تضمنته من وسائل وأدوات للحماية والعلاج أهمية بالغة، تماما مثلما كانت مبادرات إرسال الفرق الطبية والمساعدة على تحسين الإستجابات وما شمله ذلك من إعادة تنظيم للمؤسسات الصحية وتطوير لأدائها ذات نفع كبير على الدول الفقيرة خصوصا بإفريقيا.

أ- إرسال المساعدات الطبية: أمام النقص الكبير المسجل لدى كثير من الدول في مخزوناتها من وسائل الحماية والمستلزمات الطبية الضرورية للوقاية ومواجهة مخاطر مرض كوفيد 19، ظهرت مبادرات من بعض الدول في تقديم المساعدات الطبية، كانت أكثرها من الصين وبدرجة أقل روسيا، من أهم ما ميزها التالي:

- بعد أن تلقت الصين إمدادات طبية من 21 دولة حتى مطلع شهر فيفري 2020، تحولت لتكون بعد انحسار الوباء داخلها إلى أكبر مقدم للمساعدات الطبية طيلة فترة الجائحة، وقد شملت المساعدات الصينية الأدوية، الأقنعة، الملابس الواقية، المعقمات، معدات الفحص، أجهزة الإختبار، وطالت هذه المساعدات تقريبا جميع دول العالم، إذ تتحدث بعض التقديرات عن أنها شملت أكثر من 150 دولة.[1]

- على غرار الصين نشطت روسيا في مجال تقديم المساعدات الصحية للدول المتضررة بشدة، فمع بداية الأزمة وتدهور الأوضاع بصربيا أرسلت روسيا أحد عشر طائرة عسكرية محملة بمعدات طبية وأقنعة للعاصمة بلجراد، واستمرت في توزيع مساعداتها حول العالم حتى أنها عرضتها على الولايات المتحدة الأمريكية وقد قبلها آنذاك الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump.[2]

- الولايات المتحدة الأمريكية عانت أثناء الجائحة من نقص حاد في الوسائل والأدوات الطبية لذا تلقت الكثير من المساعدات كالمساعدات التايوانية التي شملت أكثر من 02 مليون كمامة شهر أفريل 2020[3]، وهو ما يفسر اقتصار المساعدات الأمريكية المقدمة للخارج على المساعدات المالية، وقد شهد مسار تقديم المساعدات الطبية انخراط العديد من الدول الأخرى إلى جانب روسيا والصين كألمانيا وتركيا.

- أمام الأفضلية التي منحت للدول الغنية في اقتناء اللقاحات، وتعثر آلية كوفاكس في الوفاء بالتزامتها تجاه الدول الفقيرة من حيث الكميات ومواقيت التسليم، مثلت تبرعات كل من الصين وروسيا من اللقاحات المطورة بواسطة هيئات عامة في البلدين متنفسا للكثير من الدول النامية خصوصا بإفريقيا، وتشير العديد من التقديرات إلى أن اللقاحات الصينية سينوفاك Sinovac وسينوفارم Sinopharm واللقاح الروسي سبوتنيك Sputnik قد تم استخدامها في أكثر من 100 بلد مختلف حول العالم.

1_عبد الوهاب عاصي، **دبلوماسية المساعدات الإنساني خلال جائحة كورونا الدوافع والأثر**، (تقرير تحليلي مقدم لمركز جسور للدراسات، ماي 2020)، ص. 07.

2_ عزيز عدنان البياتي، مثنى فائق العبيدي، التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 05،العدد 02 ، (2021)، ص. 11.

3_ أميرة السيد حسن الصديق، مرجع سابق، ص. 73.

ب- إرسال الفرق الطبية والمساعدة على تحسين قدرات الإستجابة: أدى النقص الشديد في أعداد الأطقم الطبية العاملة بعدد من الدول النامية إضافة إلى أن التداعيات الصحية كانت قوية لدرجة لم تعد معها الأطقم المتوفرة كافية لتغطية الخدمات الصحية الأساسية بدول أخرى إلى ضرورة الإستنجاد بأطقم عمل أجنبية، غير أنه مع حاجة جميع البلدان لأطقمها في مواجهة التداعيات الصحية على أراضيها فقد التزمت دول قليلة بتوجيه أطبائها وممرضيها للمساعدة في تقديم الخدمات الصحية بأكثر البلدان تضررا، وكانت الصين أكثر الدول إرسالا لفرقها الطبية، حيث وجهتها لأكثر من 56 دولة في إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية[1]، تليها روسيا، ومن بعدها دول قليلة أخرى كتركيا.

الأطقم الصينية التي عملت بمختلف أرجاء العالم لم تقتصر مهامها على المساعدة في تأدية الأعمال الروتينة المتعلقة بالفحص والمتابعة وإجراء مختلف التدخلات السريرية، حيث اتجهت أيضا إلى العمل على تحسين شروط استجابة الأنظمة الصحية لعدد من البلدان النامية في إفريقيا وآسيا، وقد تم هذا من خلال توليها لمهام تدريب وتأطير المسعفين، إضافة إلى إشرافها على أعمال هيكلة مستشفيات ميدانية، وتقديمها لتوصيات للمسؤولين بتلك البلدان تخص سبل تحسين الأداء...، بعض الدول الأخرى حاولت اعتماد مبادرات مماثلة، وإن لم تكن على نفس المستوى الذي أظهرته الصين إلا أنها كانت تحاول تحقيق الأهداف ذاتها، منها مبادرة الولايات المتحدة "من خلال الهيئة الأمريكية للمعونة الدولية المتعلقة بتدريب حوالي 6000 متطوع لإدارة ما يقارب 270 حملة تطوعية للسيطرة على تفشي الوباء بمصر"[2].

2- المبادرات المتعلقة بالدعم المالي للإستجابة الصحية والتعافي الإقتصادي:

وضعت الجائحة أعباء مالية متفاوتة على كاهل الدول، حيث تطلب دعم الحكومات لأنظمتها الصحية قصد التمكن من تخفيف تداعيات المرض واحتوائه اعتمادات مالية كبيرة، إضافة إلى أن الأضرار التي لحقت باقتصاديات البلدان وأدت إلى خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة تطلبت مواجهتها والتعافي منها اعتماد تدابير لها كلفتها هي الأخرى، لهذا كانت المساعدات المالية المقدمة من الدول الغنية للدول الأكثر تضررا ضرورية لكي تستمر في مواجهتها للمرض ولتحمي اقتصادياتها وتعمل على تعافيها.

أ- المساعدات المالية الهادفة إلى تعزيز جهود الإستجابة الصحية: الصين كان لها أيضا بعض المبادرات في تقديم المساعدات المالية، أهمها كانت إعانتها لمنظمة الصحة العالمية عند بداية تفشي جائحة كورونا حيث قدر المبلغ بنحو 50 مليون دولار قدم على دفعتين، وقد كانت هذه الإعانة ذات أهمية كبيرة للمنظمة لأنها جاءت في وقت إعلان الولايات المتحدة الأمريكية تجميد إعاناتها المالية التي تمثل جزءا كبيرا من موازناتها، وعلى شاكلة الصين اتجهت دول أخرى لدعم ذات المنظمة كتقديم

1_ توفيق حكيمي، دبلوماسية الصحة الصينية في ظل جائحة كوفيد 19، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 10، العدد 01، (جانفي 2023)، ص. 35.

2_ عزيز عدنان البياتي، مثنى فائق العبيدي ، مرجع سابق، ص. 11.

الإمارات العربية المتحدة لإعانة قدرت بـ 10 مليون دولار، فيما فضلت دول أخرى دعم الدول المتضررة عوض المنظمات الدولية كتركيا التي خصصت إعانات مالية لدعم جهود الإستجابة الصحية بشمال قبرص، وفرنسا التي خصصت كذلك إعانات لدعم الجهود في عدد من الدول الإفريقية.[1]

الولايات المتحدة الأمريكية لم تخصص مساعدات كبيرة من المعدات والأدوات الطبية للدول الأخرى نتيجة لحاجتها الكبيرة لها وقت الجائحة في ظل عدم الاستعداد الذي ظهر على منظومتها الصحية من هذا الجانب، غير أنه بصفتها الدولة رقم واحد عالميا من حيث المساعدات الخارجية التي تقدمها فقد حاولت المحافظة على تقاليدها، وخصصت مبالغ مالية لإعانة الدول على تحسين استجاباتها الصحية حيث أنه بحلول أفريل 2020 كانت قد قدمت 270 مليون دولار لمساعدة 64 دولة، كما قدمت 64 مليون دولار لدعم جهود المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة من أجل مساعدة أكثر سكان العالم تعرضا للخطر أثناء تفشي الوباء، مع هذا أدى تجميد الولايات المتحدة لإعاناتها المالية لمنظمة الصحة العالمية إلى الإضرار بصورتها بشكل كبير لدى الرأي العام العالمي.[2]

ب- المساعدات المالية الهادفة إلى دعم الإقتصاديات قصد التعافي: يمثل الإقتصاد أحد أكثر المجالات تضررا من تداعيات جائحة كوفيد 19، فالبنك الدولي يرى أن هذه الأخيرة قد أحدثت صدمات قوية تسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد عن قرن من الزمان، ويذهب إلى أن هذه الأزمة سيكون التعافي منها بقدر تفاوت آثارها الإقتصادية، وعليه ستحتاج الإقتصاديات الناشئة لتعويض ما أصابها من خسائر فقدان الدخل وقتا أطول بكثير من الإقتصاديات المتقدمة[3]، وبالنظر إلى أن عددا من الدول الكبرى مازالت إلى هذا التاريخ تشكو من تأثيرات الجائحة على اقتصادياتها وتتوقع أن تعافيها سيتطلب عدة سنوات، فالدول النامية على هذه الحال سيتطلب تعافي اقتصادياتها سنوات طويلة أخرى.

بناءا على خطورة الأوضاع الإقتصادية التي أحدثتها كورونا، شكلت المساعدات المالية المقدمة خصوصا للدول النامية ضرورة ملحة قصد التعافي والخروج من تلك الأوضاع، هذه المساعدات تقدم في العادة كقروض من طرف المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو تقدم في إطار صيغ تعاونية إقليمية مثلما يحدث في الإتحاد الأوروبي، مع هذا ظهرت بعض المبادرات في إطار العلاقات الثنائية تضمنت تقديم هذا النوع من المساعدات، كالإعانات المالية التي قدمتها الجزائر إلى

1_ Kossa kamara, La diplomatie sanitaire en afrique quand la chine fait fléche de tout bois, Les jeune ihedn, (2020), P. 07.

2_ عبد الوهاب عاصي، مرجع سابق، ص. 07.

3_ البنك الدولي، **الآثار الإقتصادية لأزمة فيروس كورونا**، في:

https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/brief/chapter-1-introduction-the-economic-impacts-of-the-covid-19-crisis, (10/04/2023).

تونس بغية حماية اقتصادها من الإنهيار، وكالمساعدات الأمريكية لذات البلد والتي تجاوزت 36 مليون دولار، جزء منها خصص لمعالجة الآثار الإقتصادية للأزمة.[1]

الفرع الثاني: تنامي فرص الدبلوماسية الصحية أثناء الجائحة.

التداعيات الصحية مست جميع دول العالم وأوجدت حاجة غير مسبوقة للمساعدات، خصوصا تلك المتعلقة بوسائل الحماية من المرض إلى جانب لقاحاته المكتشفة، وبإضافة هذا إلى القصور الذي ميز التعاون الدولي المتعدد الأطراف، فقد تشكلت فرص كبيرة أمام الدول التي تتوفر على الإمكانيات المطلوبة لاعتماد ممارسات الدبلوماسية الصحية، مع اختلاف دوافع تلك الدول بناءا على وزنها ومصالحها.

1- الدبلوماسية الصحية كأداة مثالية لاكتساب القوة الناعمة:

تسعى الدول إلى اكتساب عناصر القوة الناعمة مثل سعيها لاكتساب عناصر القوة الصلبة إدراكا منها لأهميتها في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية بعيدا عن مظاهر الإجبار والتوتر، لذا عندما توفر ظروف السياسة العالمية فرصا لتحقيق هذه المساعي يشتد التنافس باستخدام الأدوات اللازمة، كاستخدام ممارسات الدبلوماسية الصحية أثناء أزمة كوفيد 19.

أ- مفهوم القوة الناعمة: مع أن أدبيات العلاقات الدولية تختلف في تقدير أهمية القوة في توجيه مختلف التفاعلات الدولية إلا أنها تتفق على أنها ظاهرة موجودة لا يمكن إغفال حضورها في مختلف هذه التفاعلات، ولا تختلف هذه الأدبيات كثيرا في ضبط مفهومها، حيث تصب أغلب التعريفات في كونها تعني قدرة دولة ما على التحكم والتأثير في سلوك دولة أو دول أخرى بما يخدم مصالحها ويحقق أهداف سياستها الخارجية بالإعتماد على أدوات مختلفة قد تندرج ضمن إطار صلب أو ضمن إطار ناعم.

المفهوم التقليدي للقوة مرادف للقوة الصلبة وهو تعبير عن القدرة على الإكراه في العلاقات الدولية، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام واسع من طرف الواقعيين الذين يرون أن الدول مجبرة على زيادة قوتها إن هي أرادت الحفاظ على أمنها وصيانة مصالحها في ظل نظام دولي تسوده الفوضى ويفتقر إلى سلطات عليا تنظم تفاعلاته، ويبني هذا المفهوم تصوره على العناصر المادية للقوة كالقوة العسكرية وما تتضمنه من أحجام للجيوش وترساناتها، والقوة الإقتصادية وما تتضمنه من قدرات على الإستثمار ومنح للقروض أو منعها، إضافة إلى مقومات أخرى كحجم الموارد الطبيعية وعدد السكان.

مفهوم القوة الناعمة يقترن بجوزيف ناي Joseph Nye في التسعينات، الذي ذهب إلى أنه إن كان اللجوء إلى القوة الصلبة يهدف للعقاب أو للإرغام على القيام بفعل أو العدول عنه بما يرضي الطرف الآخر، فإن القوة الناعمة تحث على الإستجابة والتوافق مع أجندة صاحبها وإعطائه ما يريد من خلال أدوات أخرى تستند إلى الإغراء والإقناع، والجاذبية بدلا من الإكراه.[2]

1_ عزيز عدنان البياتي، مثنى فائق العبيدي، مرجع سابق، ص. 11.

2_ كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، **مجلة سياسات عربية**، العدد 26، (ماي 2017)، ص. 28.

بناءا على هذا يمكن القول أن مفهوم القوة الناعمة يستند على مرتكزات مرنة قوامها الجذب، الترغيب، الإقناع، والقبول بعيدا عن تلك المظاهر والأدوات التي تميز القوة الصلبة، كما أن أشكالها تتنوع بين ما هو سياسي، اقتصادي، ثقافي، وصحي، وهي تمثل تطورا طبيعيا للمفهوم التقليدي للقوة في ظل تغير الظروف الدولية والحاجة إلى تحقيق المصالح والأهداف بطرق سلسة أكثر وبتكاليف أقل وبنجاعة أكبر، يمكن اعتبار القرن التاسع عشر وفترة الحربين العالميتين إلى جانب مرحلة الحرب الباردة عصر طغيان القوة في صورها الصلبة نتيجة لأوضاع الحملات الإستعمارية والصراعات العسكرية وسياسات الإحتواء والردع، فيما شكل النظام الدولي الجديد وما صاحبه من مظاهر العولمة وتنامي مجالات الإعتماد المتبادل مناخا مناسبا للإستثمار في مختلف أشكال القوة الناعمة وعظم أهميتها بشكل كبير.

ب- مفهوم الدبلوماسية الصحية وممارساتها في ظل الجائحة: يعتبر مفهوم الدبلوماسية الصحية من أكثر المفاهيم المرتبطة بمجال الصحة العالمية التي شهدت تصاعدا مطردا في أهميتها خلال العقدين الماضيين، ويعود هذا لازدياد أهمية توافق الفواعل المتدخلة في هذا الميدان على حلول مشكلات وقضايا معينة، إلى جانب اشتداد استغلال الأزمات الصحية في تحقيق أهداف ومصالح وطنية، وعليه فهذا المفهوم يحيل إلى اتجاهين أو معنيين مختلفين.

يرتبط المعنى الأول الذي يحيل إليه المفهوم بتلك الإتفاقيات التي يتم التوصل إليها من خلال التفاوض بين الدول ومختلف الفاعلين بغية البت في برنامج معين أو لإيجاد الحلول لمشكلات تواجه ميدان الصحة العالمية، أو هي بشكل أكثر اختصارا وشمولية ما تذهب إليه إيلونا كيكبوش Ilona Kickbusch بقولها: "هي المفاوضات حول قضايا صحة السكان التي تتطلب عملا جماعيا عالميا"[1].

المعنى الثاني للمفهوم يأخذ زخما أكبر من الأول خصوصا عند الأزمات الوبائية، وقد عرف أوجه عند انتشار مرض كوفيد 19 من خلال استعماله أو استعمال أحد مرادفاته العديدة كالدبلوماسية الطبية، دبلوماسية الأوبئة، ودبلوماسية الكمامات، ويشير هذا المعنى إلى استخدام دولة ما لقدراتها في الصحة العامة في مساعدة دولة أو دول أخرى عند حاجتها بسبب ظروف معينة يمليها ضعف أنظمتها الصحية أو انتشار مرض وبائي خطير، بهدف تحقيق مصالحها على مستوى تلك الدول أو لأهداف أخرى قد تكون الرغبة في إظهار جاذبية نموذجها أو السعي للتموضع وأخذ أدوار سياسية واقتصادية أكبر على المستويات الإقليمية أو العالمية، ونظرا لارتباطها بصحة الناس ووجودهم تمثل الدبلوماسية الصحية إحدى أكثر أدوات القوة الناعمة جذبا، وهو ما جعل العديد من الباحثين يركزون على هذه الجاذبية في تعريفاتهم ككبير المستشارين الطبيين لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية سابقا أنطوني فاوتشي Anthny S.Fauci

1_ Ilona Kickbuch, **21st century health diplomacy: A New Relationship Between Foreign Policy and Health** , (New Jersey: World Scientific, 2013), p.303.

الذي يعرفها على أنها: "كسب قلوب وعقول الناس في البلدان الفقيرة من خلال تصدير الرعاية الطبية والخبرة والموظفين لمساعدة من هم في أشد الحاجة إليها"[1].

ممارسات الدبلوماسية الصحية تعود إلى خمسينيات القرن الماضي أين كانت تمارس في إطار التعاون جنوب–جنوب من قبل عدد من الدول أهمها كوبا والصين، وجاءت بعدهما دول عديدة كالولايات المتحدة التي اعتمدتها انطلاقا من السبعينيات واستمرت في ذلك من خلال دعم عدد من برامج الصحة العالمية وقضاياها حول العالم، كالبرامج المعنية بمحاربة مرض الإيدز، والواضح أن هذا النوع من الدبلوماسية كان يكتسب صداه الأكبر عندما يتعلق الأمر بتفشي الأوبئة سواءا على مستويات وطنية أو إقليمة.

بما أن مرض كوفيد 19 تجاوز انتشاره تلك الحدود الوطنية والإقليمية إلى نطاق عالمي أحدث فيه تداعيات صحية غير مسبوقة منذ أيام الإنفلونزا الإسبانية، فقد أدى إلى تقديم فرص تاريخية للدبلوماسية الصحية وممارساتها بالنظر إلى الهشاشة التي ظهرت على أغلب الأنظمة الصحية في العالم، والنقص الكبير المسجل في مخزوناتها من وسائل الوقاية والإختبار، وبالنظر أيضا إلى حاجاتها الملحة للقاحات، إلى جانب أن هذه الإحتياجات المحفزة للدبلوماسية الصحية قد عززتها تفاعلات السياسة العالمية التي عجزت عن بناء استجابة موحدة للأزمة، وعرفت انسحابا أمريكيا من العمل الدولي المتعدد الأطراف في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وقد شمل هذا الإبتعاد عن إدارة مشكلات وقضايا الصحة العالمية وبلغ حد تجميد الدولة العظمى لمساهماتها المالية في منظمة الصحة العالمية وإعلان الخروج منها.

2– دوافع اعتماد ممارسات الدبلوماسية الصحية أثناء الجائحة:

تختلف دوافع اعتماد ممارسات الدبلوماسية الصحية أثناء الجائحة من دولة إلى أخرى، حيث يلعب وزن الدولة إلى جانب مواقفها من واقع النظام الدولي وقضايا السياسة العالمية أدوارا مهمة في تحديد اتجاه وحجم ما تريده من هذه الدبلوماسية، فمن البديهي أن دولة عربية مثلا لا يمكنها أن تستهدف من خلال هذه الممارسات ما تستهدفه دول كبرى مثل الصين أو روسيا، مع هذا يمكن تصنيف هذه الدوافع إلى دوافع سياسية تتعلق بالرغبة في تحسين صورة البلد والتطلع إلى أدوار إقليمية أو عالمية أكبر، وأخرى اقتصادية تتعلق باستهداف تحقيق مصالح تجارية واقتصادية بالبلد أو البلدان المستفيدة.

أ– الدوافع السياسية: تتعدد الدوافع السياسية للدول من وراء الإهتمام بممارسات الدبلوماسية الصحية، فقد أظهرت جائحة كوفيد 19 أنه بتتبع خرائط توزيع المساعدات الطبية والمالية المقدمة من طرف كل دولة، يظهر أن تلك الدوافع متنوعة وهي تستهدف نتائج تتجاوز الدولة المستفيدة إلى مستويات إقليمية وعالمية، حتى أن الأهداف قد تتعلق بضبط تفاعلات الواقع السياسي الداخلي إلى جانب ما يرجى تحقيقه من نتائج على صعيد السياسة الخارجية، ويمكن إبراز أهم الدوافع السياسية من خلال النقاط التالية:

1_ Anthony S. Fauci, The expanding global health agenda: A welcome development, **Nature Medecine**, , v 13,(2017), p. 1169.

– عملت الدول على تسخير المساعدات التي قدمتها لأغراض دعائية تتعلق بصورتها في الداخل والخارج، حيث أرادت من خلالها بث شعور الفخر والإنتماء لدى مواطنيها وإقناعهم بنجاح أنظمة دولهم وتفوقها ما من شأنه أن يجلب تأييدا أكبر لهذه الأنظمة ضد معارضيها، أما على المستوى الدولي فقد سعت إلى تصدير صورة جيدة عن تعاونها كما قد حاولت محو صور سلبية تلازمها مثل الذي عملت عليه تركيا مع دول الإتحاد الأوروبي، إلى جانب هذا مثل تصدير صور عن القدرات والإمكانيات في لعب أدوار كبيرة في السياسة العالمية أولوية ركزت عليها الدعاية الصينية وبدرجة أقل الروسية.[1]

– على مستوى العلاقات الثنائية، أرادت الدول من مبادراتها اكتساب مناطق نفوذ جديدة بالدول المتلقية للمساعدات من خلال هذا المدخل الصحي، كما عملت بعضها على تعزيز الإستجابة بالدول التي يشملها نفوذها ولها مصالح بها حماية لذلك النفوذ وتلك المصالح.

– منحت الجائحة فرصا كبيرة أيضا للدول الراغبة في لعب أدوار إقليمية أكبر، ويظهر هذا من خلال تتبع وجهات مساعدات العديد من الدول، كالمساعدات الجزائرية لتونس وليبيا وموريتانيا.

– بالنسبة للصين وروسيا، الفرص تتعلق بالمستوى العالمي، حيث هدفت القوتان من خلال مبادراتهما إلى تأكيد عيوب النظام الدولي وعجزه في خلق بيئة تفاعلية تعاونية، كما عملتا على إضعاف النماذج الغربية المرتبطة به من خلال استهداف الإتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات لإيطاليا ودول البلقان، لبعث الشكوك في قدراته ومصداقيته وإظهاره بموقف العاجز على الوقوف إلى جانب أعضائه، ولدعم مواقف التيارات اليسارية الأوروبية المؤيدة لهما وتلك اليمينية الرافضة للتكتل الإقليمي.[2]

ب– الدوافع الإقتصادية: تتمحور أساسا حول الرغبة في استغلال فترة الأزمة لتحقيق أرباح خلالها، ولضمان شركاء وأسواق جديدة يمكن الإستفادة منها بعدها، ويمكن إبراز أهمها على النحو التالي:

– شهدت فترة الجائحة تنافسا حادا فيما يخص اكتشاف اللقاحات وتطويرها، فقد عمدت الصين وروسيا إلى استغلال القبول الذي حظيت به لقاحاتهما في دول العالم الثالث بعد تبرعهما بكميات كبيرة منها هناك لتدخلا في تنافس تجاري مع الشركات الأمريكية والأوروبية بغية رفع المبيعات وتحقيق أرباح كبيرة، وعليه أفادت دبلوماسية اللقاحات في الترويج لها وتحقيق أرباح وعوائد من خلال تسويقها أثناء الأزمة، لتضاف إلى الأرباح التي حققها الطرف الصيني من توريد المستلزمات الطبية.[3]

1_ عبد الوهاب عاصي، مرجع سابق، ص. ص. 10– 11.

2_ المرجع نفسه، ص. 11.

3_ هشام نوران، **دبلوماسية الوباء : كيف تستفيد الدول من أزمة كورونا في سياساتها الخارجية؟**، حفريات، 2021/12/25، في:

https://hafryat.com/ar/blog/دبلوماسية-الوباء-كيف-تستفيد-الدول-من-أزمة-كورونا-في-سياساتها-الخارجية؟ (14/04/2023).

– رأت الدول المانحة أن المساعدات الطبية من شأنها أن تشكل مداخل ممتازة لأخذ حصص من أسواق العديد من الدول، إذ أن صناع القرار والفاعلين الإقتصاديين بالدول المتلقية قد تتشكل لديهم أنواع من الإمتنان والثقة بإمكانها أن تدفعم إلى تعاملات أكبر معها.

– الدول المانحة استهدفت أيضا من خلال المساعدات الطبية الحصول على معاملات اقتصادية تفضيلية داخل تلك الدول المتلقية تسهل لها أعمالها الإستثمارية وتمنح شركاتها ظروفا وفرصا أفضل لمزاولة نشاطاتها وتحقيق أرباح إضافية على أراضيها.

– قواعد الإقتصاد العالمي استهدفتها أيضا ممارسات الدبلوماسية الصحية أثناء الجائحة، فالمبادرات الصينية والروسية التي عملت على إظهار ضعف النظام الدولي الحالي وتحيزه، سعت أيضا إلى إبراز ظلم جوانبه الإقتصادية وعدم إنسانيتها في ظل الظروف المشابهة للفترة.

الفرع الثالث: تفوق الدبلوماسية الصحية الصينية.

لتحقيق مجمل أهدافها بما فيها تلك الجيو–إستراتيجية التي من شأنها أن تؤدي إلى تجسيد رغبتها في تشكيل قطب مؤثر في النظام الدولي، أدركت الصين مبكرا أنه لا يكف الإقتصار على تعزيز قواها الإقتصادية والعسكرية، وأنه ينبغي لها أن تستثمر في جميع الظروف الدولية التي تتيح لها تعظيم قوتها الناعمة إن هي أرادت فعلا بلوغ تلك الأهداف المسطرة ضمن برامج سياستها الخارجية.

ونظرا إلى أن الدبلوماسية الصحية توفر جاذبية أكبر مقارنة بأدوات وأشكال القوة الناعمة الأخرى، فقد سعت الصين منذ خمسينيات القرن الماضي إلى ممارستها واعتماد أدواتها في خدمة دبلوماسيتها العامة وسياستها الخارجية، واستمر التزامها بمبادرات هذا المسار في الدول التي يستهدفها نفوذها خصوصا بإفريقيا، لكن هذا لم يحدث صدى عالميا مثل الذي تزامن مع جائحة كوفيد 19، أين بلغت الدبلوماسية الصحية الصينية أوج نشاطها وأظهرت البلد الآسيوي في مركز قيادة الأزمة العالمية.

1– محاور عمل الدبلوماسية الصحية الصينية أثناء الجائحة:

مع قوة التداعيات الذي ضربت الأنظمة الصحية حول العالم وما رافقها من ظروف دولية ميزها ضعف استجابة منظومات التعاون الدولي المتعدد الأطراف والغياب الأمريكي عن إدارة الأزمة، توفرت للصين فرص غير مسبوقة لممارسة الدبلوماسية الصحية على نطاق أوسع ولإظهار امتلاكها صفات القائد العالمي من خلال تحركاتها، وقد وجهت جهودها في إطار هذه الدبلوماسية إلى تسليط الضوء على قوة نموذجها الذي نجح في التعامل مع الوباء داخليا وفي تحسين صورتها لدى الرأي العام العالمي، والتي كانت ملطخة لكونها تمثل بلد المنشأ، والواضح أنه بالتركيز على طبيعة مبادراتها والتوزيع الجغرافي لمساعداتها يمكن الوقوف على محاور عمل هذه الدبلوماسية الصينية خلال الأزمة.

أ– الحفاظ على النفوذ بمنظمة الصحة العالمية: يبلغ النفوذ الصيني مستويات عالية داخل المنظمات المرتبطة بمجال الصحة العالمية، وقد استهدفت جهود صناعة هذا النفوذ بشكل بارز منظمة الصحة

العالمية باعتبارها الجهة المخولة بتسيير شؤون هذا المجال، ورغم أنها تعاني مشكلات عديدة تتعلق بتمويلها والسلطات الممنوحة لها إلا أن أهميتها للصينيين تكمن في إمكانية استعمالها منبرا إعلاميا يروج لمبادراتها الإنسانية كما يمكن من خلالها جمع المعلومات وتسهيل عمل دبلوماسيتها الصحية، إضافة إلى أن تزعمها كما غيرها من المنظمات يصدر صورة القيادة الصينية للرأي العام العالمي.

فقد عرف تسيير هذه المنظمة الدولية رئاسة صينية لمدة تتجاوز عشر سنوات ابتداءا من سنة 2007 إلى غاية سنة 2017 عن طريق صاحبة الأصول الصينية شان مارغريت CHAN MARGARET، ولم تشكل مغادرتها وانتخاب الإثيوبي تيدروس أدهانوم Tedros Adhanom كسرا للنفوذ الصيني باعتبار أنه كان للصين تأثير قوي في تعيينه، وعلاقته الجيدة بها تظهر من خلال عدد من تصريحاته كقوله بأن النظام الصيني هو نموذج يحتذى به لأنه قد سمح بتحسين صحة أكثر من 60 مليون شخص في أكثر من 60 دولة منخرطة في مبادرة الحزام والطريق.[1]

مع التحديات الكبيرة التي واجهتها المنظمة أثناء الجائحة خصوصا تلك التي نتجت عن اشتداد الخلاف الصيني الأمريكي وتجميد الولايات المتحدة لإعاناتها المالية التي تمثل أكبر مصادر ميزانيتها، سارعت الصين إلى دعمها بمبلغ 50 مليون دولار محاولة الحفاظ على نفوذها الذي اكتسبته خلال العقدين الماضيين، كما عملت على استغلال الأوضاع وتعزيز هذا النفوذ من خلال تبادلها المستمر للمعلومات المتعلقة بالوباء معها، ومن خلال الإعتراف بها ودعمها بصفتها الجهة المسؤولة عن إدارة الإستجابة العالمية في وقت حاولت القيادة الأمريكية مع عدد من الدول التقليل من أهميتها وتجريدها من مركزها وصلاحياتها.

ب- التركيز على مناطق النفوذ بإفريقيا وآسيا: الإحصائيات المتوفرة حول حجم المساعدات الصينية من الأدوات الطبية خلال سنة 2020 التي عرفت ذروة الأزمة العالمية وتصاعدا حادا لتداعياتها قدرت بـ: 50.9 مليار قناع طبي، 216 مليون بدلة واقية، 81.3 مليون نظارة واقية، 26.43 مليون جهاز لقياس الحرارة بالأشعة تحت الحمراء، 1.04 مليار زوج قفازات جراحية، وأنابيب اختبار كافية لنحو 126 مليون شخص، و72700 جهاز تنفس صناعي.[2]

خارطة توزيع هذه المساعدات تظهر تركيزها على البلدان السائرة في طريق النمو بإفريقيا وآسيا التي تشكل مناطق نفوذ لها وتربطها معها مصالح اقتصادية كبيرة كتلك المتعلقة بضمان مصادر الطاقة والأسواق لمنتجاتها بإفريقيا، هذه الأخيرة تعود ممارسات الدبلوماسية الصحية الصينية بها إلى سنوات الخمسينات و الستينات أين دأبت الصين على إرسال الفرق الطبية بغية تسيير العيادات، وأسست مراكز

1_ Carine milcent, op. cit, P. 04.

2_ حامد علي زين العابدين صالح الحاج، عبد الحفيظ عبد السلام محمد صالح ، الصين وجائحة كورونا: من احتوائها داخليا إلى توظيفها في السياسة الخارجية، **مجلة جامعة الزاوية**، العدد 07، (جوان 2021)، ص. ص. 15- 16.

للوقاية والعلاج، كما قامت ببناء المستشفيات والمؤسسات الصحية المتخصصة وزودتها بالأدوية والتجهيزات اللازمة، إلى جانب أنها كونت على أراضيها طواقم طبية قادمة منها.[1]

الجدول رقم 05: التوزيع الجغرافي للمساعدات الصينية خلال الأشهر الخمسة الأولى من الجائحة.

المنطقة الجغرافية	إفريقيا	آسيا	أوروبا	الأمريكيتين	جنوب المحيط الهادىء
عدد الدول	28	28	16	09	10
طبيعة المساعدات	– مستلزمات ووسائل الفحص والوقاية الطبية: الأقنعة، الملابس الواقية، المعقمات، معدات الفحص، أجهزة الإختبار. – الفرق الطبية تم إرسالها إلى 56 دولة في مختلف هذه الأقاليم.				

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المرجع التالي: عبد الوهاب عاصي، مرجع سابق، ص. 07.

ج– إعتماد محطات طريق الحرير الصحي: تشكل مبادرة الحزام والطريق أهم مرتكزات عمل السياسة الخارجية الصينية على الإطلاق، فالإستثمارات الضخمة في البنيات التحتية والمنشآت المرتبطة بها تعكس تماما أهميتها الإقتصادية والجيو–إستراتيجية عند صانعي القرار الصينيين، وبالرغم من أن فكرة المشروع تجد أصولها في تصورات اقتصادية بحتة إلا أنه توجد رؤى عديدة لاستثمار ما تم إنجازه من مشروعات في خلق أبعاد أخرى ثقافية وتعليمية ورقمية تسهل تحقيق الأهداف الأصلية وتسهم في زيادة القوة الناعمة الصينية، وتظهر مبادرة طريق الحرير الصحي كإحدى أبرز هذه الرؤى.

تعرف مجلة IL CAFFE GEOPOLITICO الإيطالية طريق الحرير الصحي بأنه فرع لطريق الحرير تم ابتكاره سنة 2017 وهي استراتيجية جديدة هدفها تطبيق أنظمة مناسبة لاحتواء تفشي العدوى في أوقات الأزمات، وتنظيم شبكة بحثية وتحالفات بين المستشفيات، وإتاحة الأدوية والمستلزمات الطبية مع توفير العنصر البشري المتخصص في المجال الطبي، وأوضحت المجلة بأنه يفترض أن تساهم هذه الإستراتيجية في تعزيز مكانة مبادرة الحزام والطريق التي هي محل جدل على نطاق واسع في بعض الدول المعنية بها، والتي بعضها غير مستقر سياسيا ومنيع جغرافيا.[2]

الإنصراف إلى توقع المشكلات التي يمكن أن تحبط المشروع قد سقط بشكل كبير مع ظهور جائحة كوفيد 19 التي وضعته أمام اختبار حقيقي، فرغم حالة الإنغلاق وتعطل سلاسل الإمداد العالمية التي فرضتها الأزمة إلا أن الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020 قد عرفت 1941 رحلة عبر الجسر البري

1_ Yahia h. zoubir, La diplomatie chinoise de la route de la soie de la santé au sein de la région MENA, **Med Dialogue Series**, N◦ 27, (Juillet 2020) , p. 02.

2_ غازي الدالي، **لماذا يعتبر طريق الحرير الصحي الصيني مشروعا معقدا؟**، عربي 21، 2020/05/29، في:
https://arabi21.com/story/1274008/لماذا–يعتبر–طريق–الحرير–الصحي–الصيني–مشروعا–معقدا, (15/04/2023).

الأوراسي بزيادة تقدر بنحو 38% مقارنة بالعام السابق والتي بلغت 1400 رحلة، وخلال النصف الأول من عام 2020 بلغ عدد الرحلات عبر الجسر 5122 رحلة أي أن معدل الزيادة في عدد الرحلات خلال الربع الثاني من عام 2020 بلغ نحو 164% مقارنة بالربع الأول من العام ذاته، وخلال الأشهر الثمانية الأولى من ذات العام بلغ عدد رحلات قطار الشحن بين الصين وأوروبا 7601 رحلة بزيادة 62% مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، ليعد رابع شهر تتعدى فيه الرحلات ألف رحلة وسادس شهر تتضاعف فيه نسبة النمو، كما بلغ عدد الحاويات المنقولة خلال الشهر 113 ألف حاوية بزيادة 66% على أساس سنوي، وقد أسهمت هذه الحركة بصفة عامة في تخفيف حدة تداعيات الجائحة على مستوى القارات الثلاث بفضل اهتمام الصين بمحطات هذا الطريق.[1]

2- الأهداف الإستراتيجية وحدود دور الدبلوماسية الصحية الصينية:

الأهداف الإستراتيجية الصينية إنكشفت أثناء الأزمة أكثر من أي وقت مضى، وهذا لا يعود إلى تصريحات المسؤولين والدعاية الكبيرة التي صاحبت تفوق دبلوماسيتهم الصحية فحسب، فتتبع التوزيع الجغرافي للمساعدات الصينية وأين تركزت أكثر يعطي أيضا تحليلات مؤسسة عن جملة أهدافها الإقتصادية والجيوسياسية وتلك المتعلقة برغبتها في تولي مركز قيادي في السياسة العالمية، ومع أن الجائحة أعطت دلائل قوية على الصعود الصيني الكبير إلا أنها لم تقض على التحديات التي مازالت تواجه هذا الصعود وتحد من فرص تجسيد بعض الأهداف في المستقبل القريب.

أ- وضوح الأهداف الإستراتيجية الصينية: لطالما التزم صناع القرار والدبلوماسيون الصينيون التحفظ في الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية لبلادهم خصوصا في أبعادها العالمية، غير أن هذا التوجه اختلف خلال الأزمة حين تم إرفاق ممارسات الدبلوماسية الصحية بنشاطات دعائية مكثفة، إضافة إلى أن التصرفات القيادية أوضحت أكثر مجمل التطلعات التي يمكن اختصار أهمها في النقاط التالية:

- تعزيز مناطق النفوذ والمصالح الإقتصادية بالخارج، وهو ما يبرزه التوزيع الجغرافي للمساعدات التي استهدفت إفريقيا أين تشتد المنافسة مع عدد من القوى الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، كما استهدفت هذه المساعدات دولا أخرى يمكن أن تشكل مصادر جديدة للطاقة وأسواقا كبيرة محتملة.

- إضعاف القوى المنافسة، حيث أن الدعاية الصينية ركزت على الدور الأمريكي الغائب وعدم إنسانية توجهات السياسة الخارجية للقوة العالمية الأكبر، كما هدفت المساعدات المقدمة إلى عدد من الدول الأوروبية كإيطاليا وصربيا إلى زرع الخلافات والإنقسامات بين دول الإتحاد الأوروبي، وإبراز إخفاق نموذجها الديمقراطي المعياري في تقديم سياسات فعالة في وقت الأزمات، في حين وفق النموذج الصيني

1_ خديجة عرفة، **طريق الحرير الصحي وأزمة كوفيد-19**، الصين اليوم، 2020/11/04، في:
http://www.chinaarabcf.org/ara/zatjky/202011/t20201104_6589442.htm, (15/04/2023).

ونخبته الحاكمة في التصدي للأزمة وإدارتها على المستويين الداخلي والخارجي، وهو ما قد يدفع إلى كسب مؤيدين جدد من داخل الإتحاد الأوروبي، لاسيما من أوساط القادة الشعبويين.[1]

– تشكيل قطب مهم في النظام الدولي، فعدم رضا الصين إلى جانب بعض القوى الأخرى أهمها روسيا ببنية النظام الدولي الحالي تعود إلى سنوات عديدة سبقت الجائحة، وقد بدا هذا على سياسات هذه الدول من خلال توجهها مثلا إلى إنشاء منظمة البريكس BRICS...، منذ مطلع سنة 2020 مع تفاقم الأزمة الصحية العالمية لاحت لبكين فرص مثالية لإظهار نجاح نموذجها في الحكم، ولتقديم نفسها في صورة القائد والمنقذ، وقد أدى ذلك إلى اهتمام عالمي غير مسبوق بمستقبل النظام الدولي والدور الذي ستلعبه الصين فيه، كما شجع هذا دعايتها على مواصلة الترويج لقدراتها في لعب دور القطب المهم.[2]

ب– حدود دور الدبلوماسية الصحية الصينية: الدور القيادي الذي لعبته الصين أثناء الجائحة عزز من فرصها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، لكنه لم يحسمها ولم يضمن تجسيدها، فهذا التفوق كان في ظل ظروف خاصة صادفت غياب الولايات المتحدة الأمريكية عن إدارة الشؤون العالمية في عهد الرئيس ترامب، كما أن القدرات التي سمحت لها بلعب هذا الدور كسيطرتها على مجال إنتاج أدوات الوقاية لا تعن تفوقا صينيا شاملا سيجعل من البلد الآسيوي قطبا متفوقا أو مساويا للولايات المتحدة الأمريكية.

قد تسمح الأزمة بتحقيق بعض الأهداف كضمان مصالحها الإقتصادية والحفاظ على مناطق النفوذ وتوسيعها لكن ليس للحد الذي يشمل أوروبا، أو يؤدي إلى تغيير بنية النظام الدولي، فالصين لا زالت تعاني من تحديات عديدة بعضها غذاه دورها أثناء الأزمة أكثر، كتعاظم العداء الغربي الذي أثار الشكوك في حقيقة المساعدات الصينية ونواياها خصوصا تجاه إفريقيا والدول النامية وأعاد فتح ملفات كثيرة تضرب مصداقية المبادرات الصينية كمسألة الديون التي تقدمها، إذ يرى الغربيون أنه: "رغم النوايا الطيبة التي تظهرها الصين دائما في تعاملاتها الإقتصادية والتجارية في إفريقيا إلا أن استثماراتها هناك خلفت مشاكل مديونية كبيرة للبلدان المستفيدة من ديون البنوك الصينية كما هو الحال في زامبيا وكينيا، إذ أعاقت دبلوماسية فخ الديون الصينية الإقتصادات الإفريقية وزرعت الطوارئ تجاه استراتيجياتها وطموحاتها الإستعمارية"[3].

العداء الغربي المتصاعد يضاف إلى حقيقة أن الصين وإن تفوقت في بعض أشكال القوة الناعمة كما في الجانب الصحي إلا أنها تتخلف كثيرا عن منافسها الأمريكي في أغلب الأشكال الأخرى، كالشكل الثقافي الذي يعاني من محدودية تأثير لغتها وثقافتها عالميا، والملاحظ أن اتخاذ الدبلوماسية الصينية

1_Christian Lequesne, Earl Wang, **Covid-19: Lessons from China's public diplomacy in the EU,** The conversation, 24/06/2020, in: https://theconversation.com/covid-19-lessons-from-chinas-public-diplomacy-in-the-eu-140890, (15/04/2023).

2_ توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص. 40.

3_ Chung wong, Analyse de forces et faiblesse du régime totalitaire chinois, **Solo flight**, N◦ 46, (2020) , p. 14.

لمواقف دفاعية خصوصا في تعاملها مع الإتهامات المتعلقة بانتهاكات نظامها لحقوق الإنسان وتقييده لعمل حركات المجتمع المدني وحرية الصحافة قد عطل جهودها في تعظيم قوتها الناعمة أكثر.[1]

إضافة إلى أنها تحتاج المزيد من العمل على قوتها الناعمة، يتطلب تحقيق الأهداف الإستراتيجية الصينية –خصوصا في أبعادها العالمية– وتصوراتها لشكل النظام الدولي وتوزيع القوة داخله تعظيم صور قوتها الصلبة وهو ما يدركه زعماء الحزب الإشتراكي جيدا حيث يؤكدون دوما في اجتماعاتهم أنه ينبغي أن تصبح الصين قوة اشتراكية حديثة ومتطورة من جميع النواحي، وأن تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية حتى تعيد تشكيل العلاقات الدولية وفقا لرؤيتها الخاصة.

المطلب الثاني: دور الجائحة في مفاقمة التوترات الدولية.

عوض أن تؤدي تداعيات الأزمة إلى تشجيع التضامن الدولي وإلى تخفيف حدة التوترات أدت إلى مفاقمتها وصعدت كثيرا من مظاهر الصراع، حيث عرفت السياسة الدولية صورا لسلوكيات غير مسبوقة تؤكد غياب الصلة بين الأخلاق والسياسات الخارجية للدول، كما أدت أيضا إلى تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في وقت كان تفعيل استجابة عالمية قوية متوقفا على تعاونهما بصفتهما أكبر قوتين عالميتين، إلى جانب هذا لم تؤد الأزمة إلى التهدئة من حدة التوتر ببؤر النزاعات بل أسهمت أكثر في تأجيجها وتردي أوضاعها الإنسانية، وشجعت بطرق مباشرة وغير مباشرة على ظهور بؤر جديدة أكثر حدة كما حدث مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

الفرع الأول: صور تقهقر الأخلاق في العلاقات الدولية.

تاريخ العلاقات الدولية لا يظهر استنادها إلى المعايير الأخلاقية أو أن السياسات الخارجية للدول قد سبق وأن شكلت وجهات النظر الأخلاقية منطلقات لها، مع ذلك أدى تطور قواعد القانون الدولي إلى ضبط بعض سلوكياتها فغابت بذلك عنها بعض الممارسات غير الأخلاقية التي ترجع إلى حقب تاريخية قديمة، غير أنه مع انتشار مرض كوفيد 19 والإحتياجات التي أحدثها عالميا فيما يخص وسائل الوقاية الطبية وضرورة اكتشاف لقاحاته المضادة، ظهرت العديد من الممارسات التي جعلت العلاقات الدولية خلال هذه الفترة تبدو "غير أخلاقية للغاية"، منها مظاهر القرصنة الدولية لشحنات المعدات الطبية، واحتكارها، إضافة إلى مظاهر التنافس في تطوير اللقاحات، والرغبة في تحقيق أرباح من ورائها رغم أن الظرف يميزه أن التهديد الوجودي ذو نطاق عالمي.

1- القرصنة الدولية واحتكار المعدات الطبية.

مارست دول عديدة سلوكيات غير مسبوقة في العلاقات الدولية، حيث أنه بدافع تغطية نقائص مخزوناتها من الأقنعة ومختلف لوازم الحماية الطبية، بررت هذه الدول لنفسها القيام بعمليات قرصنة على شحنات كانت متوجهة إلى دول أخرى، فيما دفع التخوف من الوقوع في مثل هذا العجز في ظل عدم

1 _ ibid, p. 15.

كفاية المخزونات العالمية بدول أخرى إلى اتخاذ تدابير حمائية كرست احتكارها ومنع تصديرها، إلى جانب هذا سادت مظاهر غير أخلاقية أخرى كاتجاه بعض الدول إلى اقتناء كميات تم الإتفاق بشأنها سابقا من خلال المزايدة على الأسعار التي قدمتها دول أخرى واقتراح عروض أعلى منها بكثير.

أ- القرصنة الدولية للمعدات الطبية: الإحتياجات العالمية من الأقنعة ولوازم الإختبار والحماية الطبية كانت هائلة، لذا كانت المخزونات العالمية تعرف عجزا كبيرا خصوصا وأن الغالبية العظمى من الدول كانت غير مستعدة للأزمة من هذا الجانب، كما أن المصانع المعنية بإنتاج هذه اللوازم عبر العالم قد تم إغلاقها سابقا بسبب عدم ربحيتها، أو تم تحويلها للعمل بالدول الآسيوية خصوصا بالصين نظرا لانخفاض تكاليف إنتاجها هناك.

أمام هذا الوضع لم تجد بعض الدول حرجا في كسر الأعراف المتبعة في السياسة الدولية وقامت خصوصا في بداية الأزمة بالسطو على شحنات موجهة إلى دول أخرى لتغطية احتياجاتها الملحة، ومن الأمثلة على ذلك قيام جمهورية التشيك بمصادرة شحنة طبية كانت تحمل أقنعة وافية مصدرة من الصين لإيطاليا، وتعرض تونس إلى عملية قرصنة إيطالية عندما تم في عرض البحر تحويل وجهة باخرة شحن محملة بالمعقمات والكحول الطبي كانت قادمة من الصين وفقا لتصريحات وزير التجارة التونسي، كما حولت الولايات المتحدة مسار شحنة للأقنعة الطبية كانت قادمة من الصين إلى ألمانيا، وصادرت فرنسا شحنات سويدية عابرة لأراضيها كانت قادمة من الصين ومتوجهة نحو كل من إسبانيا وإيطاليا...[1]

ب- إحتكار اللوازم الطبية ومظاهر المزايدة على مبيعاتها: بدافع الخوف من التعرض لتداعيات صحية قوية قد لا تغطيها المخزونات المتوفرة لديها من الوسائل والأدوات الطبية الضرورية، تميزت سلوكيات عدد من الدول بالأنانية وعدم التعاون، وهو ما تعكسه القرارات الحمائية التي اتخذها عدد من الدول في بداية الأزمة بإبقاء هذه الوسائل على أراضيها ومنع تصديرها، كألمانيا وفرنسا اللتين اتخذتا هذا القرار مبكرا ومنعتا تصدير كل المعدات الطبية وشبه الطبية خارج حدودهما بما في ذلك إلى دول الإتحاد الأوروبي التي كان بعضها في أمس الحاجة إليها في تلك الفترة خصوصا إيطاليا وإسبانيا أين بلغت أعداد الوفيات بهما أرقاما مهولة.[2]

إلى جانب الإحتكار ظهرت ممارسات أخرى لا تتوافق أيضا مع الأعراف الدولية وقواعد التجارة العالمية المعمول بها كالمزايدة على أسعار كميات وشحنات قد تم الإتفاق حولها والفصل في بيعها سلفا مع دول أخرى، وهو الأمر الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إقدامها على مدرج إحدى المطارات الصينية باقتناء مخزون من الأقنعة سبق وتفاوض الفرنسيون واتفقوا بشأنه مع الشركة البائعة،

1_ عزيز عدنان البياتي، مثنى فائق العبيدي، مرجع سابق، ص. 15.

2_ أميرة السيد حسن الصديق، مرجع سابق، ص. 75.

بعد أن قدمت عرضا يفوق العرض الفرنسي بثلاثة أضعاف، ما جعل الطائرة تتوجه في نهاية المطاف إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من فرنسا وفقا لتصريحات بعض المسؤولين الفرنسيين.[1]

2- التنافس الدولي حول اللقاحات:

إلى جانب المظاهر غير الأخلاقية التي رافقت الحاجة الملحة للمعدات الطبية أثناء الجائحة، شكلت اللقاحات المضادة للمرض بدورها محورا مهما لممارسات غير أخلاقية مشابهة تورطت فيها العديد من الدول وشركاتها المنتجة، وقد ارتبطت هذه الممارسات بالتنافس حول اكتشاف اللقاحات وتطويرها، والتنافس على اقتنائها ونيل الحصص الأولى من إنتاجها، إلى جانب التنافس في تحقيق أكبر الأرباح والعائدات من ورائها دون الأخذ بعين الإعتبار لواقع الصحة العالمية المتدهور والذي احتاج إلى مزيد من التضامن والتخلي عن اعتبارات إظهار التفوق العالمي ومنطق المكاسب والأرباح.

أ- التنافس الدولي في إنتاج اللقاحات وتطويرها: رافق العمل على إنتاج اللقاحات المضادة للمرض وتطويرها عدد من الممارسات غير الأخلاقية، حيث أنه في وقت كان يفترض أن تتحد جهود الدول وشركاتها وتتبادل المعلومات بغرض الوصول إلى اكتشاف وإنتاج اللقاحات اللازمة لإنقاذ البشرية من هذا الخطر الوجودي غير المسبوق منذ انحسار وباء الإنفلونزا الإسبانية سنة 1919، اتجهت هذه الدول والشركات إلى الإنغلاق على نفسها والدخول في منافسة حادة مع غيرها بغية الإسراع في اكتشاف اللقاح وتطويره ومن ثم تسويقه لتحقيق أكبر قدر من العوائد، وعليه أخذت الإعتبارات التجارية ولغة المكاسب الأولوية على الإعتبارات الإنسانية حتى في ظل واحدة من أكبر الأزمات الصحية العالمية حدة واتساعا.

هذا التنافس كان حادا لدرجة أنه عرف استعمال العديد من الأساليب غير المشروعة للتفوق على الخصوم، كما عرف تبادلا واسعا للإتهامات بينهم، تمحورت كثير منها حول اعتماد القرصنة الإلكترونية لسرقة نتائج الأبحاث، كالإتهامات الأمريكية للصين بالتجسس على شركاتها، التي بدأت مع تنبيه مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي إلى قيام قراصنة مدعومين من الصين بمحاولة الحصول على بيانات تتعلق باللقاحات والعلاجات والإختبارات المتعلقة بالمرض، وقد رفضت الخارجية الصينية آنذاك هذه الإدعاءات[2]، بريطانيا بدورها صاغت اتهاما مشابها لروسيا، بعد أن حذرت أجهزتها الأمنية من استهداف قراصنة روس لبيانات الشركات المطورة للقاحات، وقد نفت روسيا أن تكون لها علاقة بهذه الأعمال على لسان أحد المتحدثين باسم الرئيس الروسي.

ب- سيطرة الرغبة في تحقيق الأرباح، والتنافس الدولي على اقتناء اللقاحات: الشركات المنتجة للقاحات رفضت التنازل عن حقوق الملكية الفكرية لاكتشافاتها وانساقت وراء هدف تحصيل الأرباح من مبيعاتها، وهو ما أدى إلى حرمان كثير من الناس في الدول الفقيرة من أخذ اللقاحات أو إلى التأخر في

1_ عزيز عدنان البياتي، مثنى فائق العبيدي، مرجع سابق، ص. 15.

2_ أميرة السيد حسن الصديق، مرجع سابق، ص. ص. 71- 72.

الإستفادة منها، فرغم تفعيل المبادرة العالمية "كوفاكس" التي تعد منظمة الصحة العالمية أحد المشرفين عليها، والهادفة إلى التوزيع العادل للقاحات وتسريع إتاحتها للجميع إلا أن منطق الربح قاد تلك الشركات إلى منح الدول الغنية حقوقا للحصول التفضيلي على لقاحاتها.

هذه التفضيلات استهدفتها الدول الغنية مبكرا من خلال دعمها لأبحاث المخابر والشركات المعنية بالإنتاج، فقد قامت الولايات المتحدة بتمويل أبحاث شركة سانوفي Sanofi الفرنسية مقابل حجز طلبية تقدر بـ 600 مليون جرعة، وردا على ذلك تدخلت الحكومة الفرنسية للحصول على تفسير من مدير الشركة الذي صرح بأن التفضيلات الممنوحة ترجع إلى تقاسم مخاطر التطوير من خلال دفع مقدمات مالية على الطلبية والمساهمة في تخفيض تكلفة الإنتاج، وقد اتجهت الولايات المتحدة أيضا لتمويل كل مخابر البحث الصيدلانية الأخرى التي أحرزت تقدما في اكتشاف اللقاح، فقد مولت تطوير اللقاح الخاص بشركة أسترازينيكا AstraZeneca من أجل تأمين الحصول على 300 مليون جرعة من إجمالي أول مليار جرعة يتم إنتاجها، هذه الإستراتيجية تم تبنيها من دول كبرى أخرى، فالمملكة المتحدة قامت بتمويل شركة أسترازينيكا أيضا مقابل الحصول التفضيلي على اللقاح.[1]

الفرع الثاني: تدهور العلاقات الصينية الأمريكية.

عرفت العلاقات الصينية الأمريكية قبل الجائحة خلافات عديدة ترجع إلى طريقة نظر كل منهما إلى الآخر، حيث تنظر الولايات المتحدة إلى الصعود الصيني على أنه يجعلها منافسها الإستراتيجي الأول ومصدر خطر على تسيدها للنظام الدولي، في حين تنظر الصين بدورها إلى سياسات الولايات المتحدة تجاهها ومواقفها من قضايا عديدة تخصها كمسألة تايوان ووضع حقوق الإنسان على مستوى أراضيها على أنها عدائية وتشكل تهديدات كبيرة لأمنها ومصالحها، مع ذلك لم تبلغ تلك الخلافات التي أدت إلى نشوب حرب تجارية بين الطرفين مستوى التوتر الذي حدث أثناء الأزمة الصحية العالمية، فقد ساهم ذلك التوتر المتصاعد في تعطيل توحيد الجهود العالمية لمواجهة التداعيات كما أثار بشدة النقاشات المتعلقة بمستقبل علاقاتهما، والإتجاهات التي سيأخذها النظام الدولي في ظل اشتداد الخلافات بينهما.

1- عوامل اشتداد التوتر أثناء الجائحة:

يمثل الإقتصادان الصيني والأمريكي معا ما قيمته 40% من الإقتصاد العالمي، ويرتبطان ببعض في عديد المجالات وهو ما تظهره أحجام المبادلات التجارية الكبيرة بين البلدين، لذا فقطعهما لهذه الإرتباطات ستكون له عواقب كارثية على كليهما وعلى الإقتصاد العالمي ككل، مع هذا سيطر التنافس على سياساتهما في عدد من الأقاليم كإفريقيا وبحر الصين الجنوبي، وفي مجالات عديدة كالإتصالات والصناعات الدقيقة، وقد أضاف اهتمام الصين بتطوير قدراتها العسكرية ورغبتها في نيل مركز أكثر تأثيرا في النظام الدولي إلى جانب تشدد السياسات الأمريكية تجاهها كموقفها من المسألة التايوانية ووضعيات

1_ فاطمة الزهراء كواتي، مرجع سابق، ص. 361.

حقوق الإنسان داخلها الكثير من التوتر إلى هذا التنافس المميز للعلاقات بين الطرفين، ومن نتائج ذلك اندلاع الحرب التجارية بينهما في الفترة التي سبقت ظهور فيروس كورونا مباشرة.

مع بداية الأزمة الصحية العالمية اشتد التوتر كثيرا بين الجانبين، وعرفت هذه المرحلة تباعدا بينهما وارتفاعا قياسيا لنشاطات الدعاية المعادية والإتهامات المتبادلة، وقد كانت عوامل ومسببات هذا الإشتداد متعددة لكن أبرزها كانت تتعلق بقضايا منشأ الفيروس، إستقلالية منظمة الصحة العالمية، والدور القيادي للصين أثناء الأزمة وتجلي رغباتها في تغيير بنية وتوازنات النظام الدولي ولعب أدوار أكبر داخله.

أ- منشأ الفيروس والمسؤولية عن تفشي الوباء: أدى ظهور فيروس كورونا بالصين وانتشاره عالميا إلى تصاعد حدة التوتر في العلاقات الصينية الأمريكية التي كانت متوترة في الأساس نتيجة للإضطرابات التي صاحبت الحرب التجارية بين البلدين، وقد شكلت مسألة منشأ الفيروس أولى العوامل التي حفزت التصعيد بينهما، حيث تبادلا الإتهامات وحاول كل طرف منهما إلقاء المسؤولية على الطرف الآخر، كما حاول كل منهما إبراز تفوق نموذجه ومصداقيته في التعامل مع الأزمة في مقابل فشل النموذج المقابل وعدم تعاونه.[1]

تبادل الإتهامات انطلق مع تصريحات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي أطلق من خلالها على فيروس كورونا تسمية "الفيروس الصيني"، ليستخدم بعده آخرون في إدارته تسمية "فيروس ووهان" كوزير الخارجية مايك بومبيو Michael Pompeo الذي طلب من مجموعة الدول الصناعية السبع إعتماد هذه التسمية[2]، وقد جاء الإصرار الأمريكي على استخدام هذه التسميات تعبيرا عن القناعة بضلوع الصين وتعمدها نشر المرض، وهو ما تؤكد عليه تصريحات أخرى للمسؤولين الأمريكيين تذهب إلى أن الفيروس هو نتاج المخابر الصينية، وأن تطويره جاء لتحقيق مصالح اقتصادية صينية على حساب المصالح الأمريكية والعالمية، وقد استمرت هذه الإتهامات الأمريكية حتى مع انتهاء عهدة الرئيس دونالد ترامب وتولي جو بايدن Joe Biden رئاسة الولايات المتحدة خلفا له، حيث أنه رغم سياسات التهدئة التي حاول أن يعتمدها هذا الأخير إلا أنه لم يخالف سابقه فيما يخص قناعاته حول هذه المسألة.

الجانب الصيني كانت له ردود قوية على الإتهامات الأمريكية، حيث بنى بدوره سردية قائمة على اتهام الطرف الأمريكي، مفادها أن الجيش الأمريكي هو المتسبب في نشر الفيروس في الصين لأهداف تتعلق بالرغبة في إيقاف النمو المتصاعد للإقتصاد الصيني، وقد ركزت الدبلوماسية الصينية وما تمتلكه من أدوات إعلامية في ردودها أيضا على أن الإتهامات للصين تحاول من خلالها الإدارة الأمريكية صرف

1_ مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص. 81.

2_ هالة محمود طه دودين، العلاقات الصينية الأمريكية مابين الحرب التجارية وفايروس كورونا، **قضايا آسيوية**، العدد 04، (أفريل 2020)، ص. 23.

الإنتباه عن سوء تعاملها مع انتشار المرض داخل أراضيها إلى جانب أنها تحاول تقزيم النجاح الصيني في احتوائه وفي مد البلد يدها لمساعدة العالم على تجاوز تداعياته.[1]

ب- مسألة إستقلالية منظمة الصحة العالمية: توجيه الإتهامات خلال فترة الأزمة مس منظمة الصحة العالمية أيضا، فالإدارة الأمريكية تحدثت عن كونها قد وقعت تحت السيطرة الكاملة للصين، وأنها تواطأت معها في إخفاء الحقائق المتعلقة بمصدر المرض، إلى جانب أنها قد تعمدت التأخير في الإعلان عن خطورته كما تعمدت عدم إعلانه مبكرا كجائحة عالمية خدمة للمصالح الإقتصادية للصينيين وأهدافهم الإستراتيجية، وقد انصرفت كثير من جهود الدبلوماسية الأمريكية آنذاك إلى محاولة إثبات فشل هذه المنظمة وتجريدها من التفويض الذي يسمح لها بقيادة جهود الإستجابة العالمية من خلال عدد من محاولات إبعادها عن الإنخراط في المبادرات المعلن عنها في إطار منظومة الأمم المتحدة والإتجاه إلى حشد المناوئين لها، إضافة إلى محاولة إضعاف قدراتها من خلال تجميد الإعانات السنوية المقدمة لها وإعلان الرئيس الأمريكي عن نية بلاده في سحب عضويتها منها.[2]

تعاملت الصين بندية كبيرة مع هذه التحركات الأمريكية، إذ أعلنت على لسان مسؤوليها أن الإتهامات الأمريكية وما تبعها من قرارات من شأنها أن تعطل الجهود الدولية في مواجهة الجائحة وتعرقل مبادراتها، وعليه اتخذت مسارا معاكسا واتجهت إلى الإعتراف بالدور العالمي للمنظمة من خلال التنسيق واستمرارها في تبادل المعلومات معها، كما قدمت لها مساعدات مالية قدرت قيمتها بـ 50 مليون دولار، والواضح أن الصين قد حاولت استغلال الموقف الأمريكي من المنظمة في لعب دور قيادي أكبر أثناء الأزمة وفي إبداء التزامها بالتعاون في وقت انغلق فيه الأمريكيون وتجاهلوا متطلبات الصحة العالمية.

ج- الدور القيادي للصين ومسألة تغيير موازين النظام الدولي: تحاول الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتصارها في الحرب الباردة حماية هيمنتها على النظام الدولي الذي شهدت نهاية هذه الحرب ميلاده، لذا شكل العمل على عدم صعود أية قوى دولية من شأنها تهديد قواعد ومعايير هذا النظام التي أنتجتها رفقة حلفائها الغربيين ومنافسة هيمنتها عليه إحدى أهم أهدافها الإستراتيجية وأولوية حرصت على ضمانها من خلال اعتماد القرارات والممارسات اللازمة في إطار عمل وتوجهات سياستها الخارجية.[3]

مع الصعود الإقتصادي المستمر للصين واكتسابها لقدرات أهلتها لمنافسة الولايات المتحدة، استشعر الأمريكيون قوة التهديد الصيني ورغبة البلد الآسيوي في تغيير توازنات النظام الدولي بشكل يضمن له مركزا قياديا فيه، وازدادت توجساتهم من هذا الصعود مع توجه الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية ودخولها في تكتلات مع قوى أخرى معارضة للنسق الحالي كما هو الحال مع تكتل البريكس، مما أدى

1_ توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص. 38.

2_ إنجي أحمد عبد الغني مصطفى، مرجع سابق، ص. 322.

3_ هالة محمود طه دودين ، مرجع سابق، ص. 21.

بصانعي السياسة الأمريكية إلى اعتماد استراتيجية مبنية على ممارسة عدد من السياسات الهادفة إلى الضغط على الصين أو احتوائها من دون الإضرار بالإرتباط الإقتصادي والتجاري معها أو فكه نهائيا باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى التسبب في عواقب كارثية للطرفين كما للإقتصاد العالمي.

إنطلاقا من هذا، الدور القيادي الذي لعبته الصين أثناء الأزمة الصحية العالمية والذي شجعته عوامل عديدة كالإنسحاب الأمريكي من العمل الدولي المتعدد الأطراف خلال عهدة الرئيس دونالد ترامب، وتركز الصناعات العالمية للوسائل الطبية وشبه الطبية بالصين، شكل عاملا قويا ساهم في تدهور العلاقات بين القوتين أثناء جائحة كوفيد 19، وبناءا عليه جاءت مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية مهاجمة للصين، ومحاولة تشويه دورها في مواجهة الأزمة، كما عملت على حشد الحلفاء وتحريضهم ضدها.

2- تأثير تدهور العلاقات الصينية الأمريكية على الإستجابة العالمية للجائحة:

يمثل تدهور العلاقات الصينية الأمريكية أثناء الجائحة أحد أهم العوامل التي أدت إلى الفشل في بناء وحشد استجابة دولية أو عالمية موحدة، ويعود هذا إلى أن اشتداد الخلاف بين القوتين الكبيرتين وتبادلهما للإتهامات ومحاولات كل منهما اتخاذ السياسات الكفيلة بإضعاف الطرف الآخر وتشويه صورته قد أدت إلى الإطاحة بأقوى فرص خلق استجابة قوية كان سيضمنها تعاونهما، إضافة إلى أن خلافاتهما قد عطلت عمل المنظمات الدولية التي يرتكز عليها العمل الدولي متعدد الأطراف وأضعفتها كثيرا.

أ- مزايا إطار تعاوني صيني أمريكي: شكلت سابقا بعض الأزمات الكبرى حافزا للتعاون بين القوتين الرائدتين عالميا الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فبغية تخطي انعكاسات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على البلدين والإقتصاد العالمي، وجدت إدارتا جورج دبليو بوش George W. Bush وباراك أوباما Barack Obama طرقا للعمل بشكل منتج مع حكومة الرئيس الصيني في ذلك الوقت هو جينتاو Hu Jintao لإدارة وإعادة بناء الإقتصاد العالمي على الرغم من الضغوط الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية الخطيرة في علاقاتهما الثنائية، وهو الأمر الذي أسهم بشكل كبير في تخفيف آثار تلك الأزمة وكانت له نتائج حسنة على الإقتصاد العالمي في السنوات التي أعقبتها.[1]

على هذا النحو كان بإمكان دخول البلدين في مسار تعاوني يجمعهما في مواجهة تداعيات الجائحة أن يسهم كثيرا في تخفيفها وفي إيجاد آليات قوية تمكن من التعافي منها، حيث كان بمقدور هذا المسار أن يوحد جهود جميع الأطراف الدولية، كما كان بإمكانه أن يفعل أكثر عمل المنظمات الدولية من خلال توفير توافق أكثر حول صلاحياتها ودعم أقوى لأدواتها، إلى جانب أنه كان يمكن أن يؤدي إلى توفير اعتمادات مالية أكبر يمكن الإستناد إليها، وفرصا للتعاون العلمي من شأنها أن تفيد في تطوير اللقاحات وإنتاجها بالشكل الذي يضمن التوزيع العادل لها، لكن بما أن الخلافات بين الطرفين أصبحت في هذه

1_ إنجي أحمد عبد الغني مصطفى، مرجع سابق، ص. 320.

الفترة أكثر حدة وتعقيدا من الفترات السابقة وغلبت على تحركاتهما اعتبارات المصلحة والأدوار في النظام الدولي فقد أدى ذلك إلى نتائج مغايرة تماما للنتائج التي كان تعاونهما كفيلا بتحقيقها.

ب- إضعاف أدوار المنظمات الدولية: ظهرت المنظمات الدولية ضعيفة في مجابهة الجائحة وآثارها، فهي لم تقم بما كان متوقعا منها في توحيد الجهود الدولية، ولم تصدر عنها تصورات وحلول جامعة كما لم تقترح تدابير عملية فعالة من شأنها التخفيف من تداعياتها، ولم تتمكن من تهدئة الصراعات الداخلية والدولية، أو حتى ضبط مظاهر القرصنة على الكمامات والمعدات الطبية[1]، ويرجع هذا إلى جانب معاناتها من مشكلات تتعلق بمحدودية الصلاحيات والأدوات والسلطات الإلزامية، إلى التأثيرات القوية لتدهور العلاقات الصينية الأمريكية في تلك الفترة والتي تسببت في تعطيل وعرقلة كل المسارات التي كان يفترض أن تقودها هذه المنظمات.

التجاذبات الصينية الأمريكية الكبيرة حول منظمة الصحة العالمية والتي أدت إلى تحجيم دورها في توحيد الفواعل وقيادة إستجابة عالمية موحدة باعتبارها تمثل نظريا الجهة المخولة وصاحبة التفويض العالمي في معالجة القضايا والمشكلات المرتبطة بمجال الصحة العالمية، إمتد تأثيرها ليشمل عمل جميع المنظمات الدولية الأخرى، وقد ظهر هذا بشكل جلي على أداء هيئة الأمم المتحدة حيث لم يجتمع مجلس الأمن -الذي تنتمي فيه الصين والولايات المتحدة إلى أعضائه الدائمين- إلا نادرا طيلة تلك الفترة بسبب خلافاتهما، إضافة إلى أن الإجتماعات التي حصلت لم تعبر عن رغبة موحدة لأعضائه في التعاون لإيجاد مخارج حقيقية من الأزمة ولم تصدر عنه قرارات من شأنها أن تهيئ لإطلاق مسارات استجابة عالمية متماسكة وفعالة.

الفرع الثالث: تأزم الأوضاع ببؤر النزاعات ودلالات الحرب الروسية الأوكرانية.

في ظل إحداث مرض كوفيد 19 لتداعيات صحية وإنسانية خطيرة مست جميع دول العالم بما فيها تلك الدول المستقرة التي تتميز أنظمتها الصحية بالتطور وقوة البنيات التحتية، كان بديهيا أن وقع هذه التداعيات سيكون أقوى بكثير بالمناطق والأقاليم التي تعرف اقتتالا ومواجهات مسلحة، لذا كان ينتظر من المجتمع الدولي التحرك لإنهاء أو تهدئة النزاعات الموجودة كما كان ينتظر من أطراف هذه النزاعات وبالأخص الدول المتدخلة فيها أن يتجاوبوا مع ما تمليه ضرورات مجابهة الجائحة وحماية الأوضاع الإنسانية من التدهور أكثر، غير أن أثر المبادرات والدعوات الأممية والدولية -والتي كانت قليلة من الأساس- كان محدودا للغاية حيث أظهر الفاعلون المعنيون إصرارهم على متابعة عملياتهم العسكرية، كما جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتكشف أكثر على أن تداعيات الأزمة العالمية لم تحرك الوعي الدولي بضرورة تهدئة الصراعات والإتجاه نحو التعاون إلى جانب أنها برهنت على التصاعد الكبير للأبعاد الجيو-إستراتيجية والصراع على الهيمنة خلال هذه الجائحة.

1_ مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص. 71.

1- تأزم الأوضاع ببؤر النزاعات المسلحة:

ظهرت بعض المبادرات الأممية والدعوات الدولية لوقف إطلاق النار إستجابة لظروف الجائحة غير أنه إلى جانب قلتها فقد كان أثرها محدودا للغاية، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى انشغال القوى الكبرى بمواجهة الوباء على أراضيها، وتدهور العلاقات الصينية الأمريكية التي عطلت عمل مجلس الأمن الدولي ومختلف المنظمات والأجهزة الدولية الأخرى، لذا فقد استمرت النزاعات المسلحة وتصاعد بعضها في ظل إصرار الدول المتحاربة والأطراف المدعمة لها على تجاهل ضرورات المرحلة وتركيزهم على السعي إلى تحقيق أهدافهم من هذه النزاعات.

أ- **ضعف المبادرات والدعوات الدولية لوقف إطلاق النار**: بعد ندائه الأول بتاريخ 23 مارس 2020 إلى جميع أطراف النزاعات المسلحة حول العالم والمتضمن ضرورة وقف الأعمال القتالية للسماح بمحاربة الجائحة وتخفيف تداعياتها، توالت نداءات الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش Antonio Guterres في مناسبات عديدة أخرى أكد فيها على أنه لا يمكن اعتماد تدابير تمنع تدهور الأوضاع الإنسانية بتلك المناطق في ظل عدم الإتجاه إلى التهدئة خصوصا وأن الأوضاع هناك تميزها هشاشة البنى الصحية والأوضاع الإقتصادية المزرية، وقد خص الأمين العام بؤر النزاعات في المنطقة العربية بنداءات أكثر نظرا لأنها كانت الأكثر شدة وأوضاعها أكثر تدهورا خصوصا باليمن وسوريا.[1]

إستجابة للنداء الأول للأمين العام الأممي، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 2532 لسنة 2020، دعا من خلاله إلى الوقف العام والفوري للأعمال المسلحة عبر العالم، وحث جميع أطرافها على الإنخراط فورا في هدنة إنسانية لمدة 90 يوما على الأقل، مستثنيا من ذلك العمليات العسكرية الجارية ضد التنظيمات والجماعات المصنفة على أنها إرهابية، وقد أصدر المجلس قرارا آخر بتاريخ 26 فيفري 2021 نص على أنه يهدف إلى التضامن ووقف إطلاق النار في مختلف النزاعات، وإلى تعزيز التصدي للفيروس وحملات التلقيح المضادة له، كما أنه يفرض على كل الأطراف المنخرطة في هذه النزاعات التقيد فورا بهدنة إنسانية دائمة، من شأنها تسهيل تسليم اللقاحات وتوزيعها بطريقة منصفة وآمنة ومن دون معوقات.[2]

تأثير دعوات الأمين العام كان ضئيلا شأنه شأن تأثير قرارات مجلس الأمن القليلة والتي بدا عليها التأثر بالخلافات الصينية الأمريكية وبانشغال الأعضاء بمواجهة تداعيات الأزمة على مستوى بلدانهم، إلى جانب هذا لم تخدم مجمل الظروف الدولية التي أحدثتها الجائحة هذه المساعي وما رافقها من نداءات ومطالبات بالتهدئة أطلقها عدد من القادة ورؤساء الدول.

1_ عمر سمير، هل أحدثت جائحة كورونا تغييرا في الصراعات الإقليمية؟، **قضايا ونظرات**، العدد 19، (أكتوبر 2020)، ص. 110.

2_ العربية، **مجلس الأمن يتبنى قرارا يحض على التوزيع المنصف للقاحات**، 2021/02/26، في:
https://www.alarabiya.net/coronavirus/2021/02/26/
لقاح-كورونا-مجلس- الأمن- يتبنى- قرارا- يحض- على- التوزيع- المنصف- للقاحات, (18/04/2023).

ب- تدهور أوضاع أغلب مناطق النزاعات: لم تؤد الجهود الأممية وجميع الدعوات إلى ضرورة التهدئة التي أطلقها عدد من القادة والمنظمات الدولية إلى وقف لإطلاق النار بأغلب بؤر النزاع، فحتى وإن شهدت بعض المناطق بالفيليبين والكاميرون شيئا من الهدوء أثناء الجائحة، إلا أن مناطق أخرى استمر بها التقاتل، وعرف فقط بعض الإنخفاض في حدته خلال فترات معينة بسبب انشغال القوى الدولية المنخرطة أو المدعمة لأطرافه بالتعامل مع اشتداد الأزمة الصحية على أراضيها، هذا التجاهل لظروف المرحلة عززه اندلاع الحرب الأذربيجانية الأرمينية حول إقليم كاراباخ بتاريخ 27 سبتمبر 2020 والتي استمرت لمدة ستة أسابيع في توقيت ميزه بلوغ تداعيات كوفيد 19 لأعلى مستوياتها.

مناطق النزاع بالعالم العربي كانت أشد تضررا من غيرها نتيجة لهشاشة الأنظمة الصحية وتفاقم المشكلات الإقتصادية والإجتماعية بعد سنوات من المواجهات العنيفة، فقد ازدادت هذه الأوضاع تدهورا في ظل الجائحة مع عدم رغبة أطراف النزاعات والدول التي تدعمها في التهدئة، حيث عبرت المواجهات في اليمن، سوريا، وليبيا عن تفضيل المعنيين تحقيق أهدافهم على الإنسياق خلف الإعتبارات الإنسانية، لذا شهدت هذه النزاعات عندما كانت الأزمة الصحية في أوجها عند البدايات مايلي:[1]

- رغم إعلان أطراف الصراع في اليمن ترحيبهم بدعوة الأمين العام الأممي إلى التهدئة، إلا أن هذا الصراع قد شهد تطورات خطيرة أعقبت تلك الدعوة المؤرخة في 23 مارس 2020 حيث اشتدت المواجهات بين القوات الحكومية المدعومة من السعودية وجماعة الحوثي المدعومة من إيران، إلى جانب ميليشيات المجلس الإنتقالي الجنوبي المدعومة من الإمارات نكاية في المكون الإسلامي في الطرف الحكومي، وقد أدت المواجهات إلى تردي الأوضاع الصحية والإنسانية أكثر، خصوصا وأن انتشار مرض كوفيد 19 هناك تزامن مع تفش كبير لوباء الكوليرا.

- الهدنات التي كانت تعقد بسوريا أثناء الجائحة سريعا ما كان يتم خرقها وتتجدد المواجهات بين أطراف النزاع، فوتيرة العمليات العسكرية لم تنخفض إلا في الفترة التي انشغلت فيها روسيا وإيران المؤيدتين لنظام الأسد باشتداد التداعيات الصحية بأراضيهما، وعليه شهدت الأوضاع الصحية والإنسانية تدهورا حادا في ظل الأزمة في كل المدن السورية، خصوصا في المناطق التي يقطنها النازحون مثل إدلب التي بها قرابة 3.5 مليون شخص يعيش أغلبهم في مخيمات يصعب فيها القيام بأية تدابير صحية.

- في ليبيا تعقد النزاع أكثر في ظل الجائحة، فالدول الداعمة لطرفيه لم تلتزم بما تم الإتفاق عليه في مؤتمر برلين المنعقد في جانفي 2020 حول تعزيز وقف إطلاق النار، إذ تواصلت المواجهات بين قوات شرق ليبيا المدعومة من الإمارات على وجه الخصوص وحكومة الوفاق المدعومة ميدانيا من طرف تركيا

1_ عمر سمير، مرجع سابق، ص. ص. 110- 111.

بالدرجة الأولى، وعليه أمام رغبة الطرفين في الحسم العسكري واستمرار اللاعبين الكثر بالتدخل خوفا على نفوذهم ومصالحهم تفاقمت الأوضاع الصحية والإنسانية بشدة كما في اليمن وسوريا.[1]

2- دلالات الحرب الروسية الأوكرانية:

على غرار الحرب بين أذربيجان وأرمينيا التي شهدتها بداية الجائحة، إندلعت الحرب الروسية الأوكرانية بتاريخ 24 فيفري 2022 في خضمها أيضا لتؤكد أن تحقيق المصالح الوطنية والأهداف الإستراتيجية يمثل أولوية للدول على حساب التزامها بالتوجه نحو التعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة التي أظهر كوفيد 19 بامتياز ما يمكن لها إحداثه من تداعيات خطيرة، وقد جاءت هذه الحرب أيضا لتدعم ما حفزه انتشار هذا المرض فيما يتعلق بالنظام الدولي والصراع الدائر بين القوى التي تريد الحفاظ على شكله في مواجهة القوى التي ترغب في تغييره، والتي تأتي الصين في مقدمتها إلى جانب روسيا التي عبرت سياساتها عن هذا أثناء الأزمة الصحية العالمية وأبانت عليه أكثر بغزوها لأوكرانيا.

أ- **الحرب الروسية الأوكرانية وتجاهل ظروف الأزمة الصحية العالمية**: قبل عشرين يوما من الغزو الروسي لأوكرانيا سجلت حالات إصابة كثيرة بمتحور أوميكرون "المثير للقلق"، فبتاريخ 04 فيفري 2022 سجلت بروسيا 168201 إصابة في حين سجلت بأوكرانيا 43778 إصابة، ومع ذلك اتجه البلدان إلى التحضير للحرب الوشيكة بينهما رغم أنه كان من الواضح أن هذا سيحدث الكثير من الخسائر التي ستعقد أكثر من وقع تداعيات الجائحة عليهما، إضافة إلى أنه سيجعل عمليات التعافي منها بالغة الصعوبة وتتطلب تكاليف أكبر ووقتا أطول بكثير، وقد أثبتت الأشهر الأولى من هذه الحرب حجم الضرر الكبير الذي لحق بأوكرانيا خصوصا وأضاف إلى ما أحدثته الجائحة تعرضها للقصف وتدمير بنيتها التحتية وتحويل 13 مليون من سكانها بعد مرور سنة واحدة على الغزو الروسي إلى لاجئين خارج بلادهم أو نازحين داخلها حسب العديد من التقديرات.[2]

كانت أبرز أهداف روسيا من الغزو تتعلق بمنع انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، وأن تستعيد نفوذها عليها، وكان يتوقع أن لا تدوم الحرب طويلا غير أن الدعم الغربي لأوكرانيا أدى إلى استمرارها وهو ما أثر على الإقتصاد العالمي والأمن الغذائي في العالم كله، وظهر هذا التأثير كبيرا بعد مرور سنة واحدة، إذ أدى قطع روسيا لإمدادات الطاقة عن أوروبا التي تعتمد عليها بنسبة 50% في تلبية احتياجاتها إلى ارتفاع أسعارها عالميا، كما تعرضت خلال تلك الفترة معظم دول العالم لمشاكل اقتصادية بسبب نقص

1_ محمد العربي، "كيف نقرأ التداعيات الجيو-إقتصادية لوباء كورونا على الشرق الأوسط ؟ "، في: **تداعيات الجائحة رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020**، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2020)، ص. 78.

2_ الحرة، **عوامل غير عسكرية قد تؤثر على الخطط العسكرية الروسية بشأن أوكرانيا**، 2022/02/05، في:

https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/02/05/

عوامل-غير-عسكرية- تؤثر- على- الخطط- العسكرية- الروسية – أوكرانيا , (20/04/2023).

الحبوب من الذرة والقمح والزيوت والأسمدة، حيث تنتج روسيا وأوكرانيا ثلثى احتياجات دول العالم من الحبوب، لذا ارتفعت الأسعار وواصلت معدلات التضخم ارتفاعها بعد أن سبق وحفزتها الجائحة.[1]

ب- الصراع حول بنية النظام الدولي: مثل الصين عبر المسؤولون في روسيا كثيرا عن رفضهم للنظام الدولي الليبيرالي السائد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تتصرف روسيا كقوة تعديلية تحاول العودة للساحة الدولية واستعادة إرثها السوفياتي الذي تحدث عنه الرئيس فلاديمير بوتين Vladimir Poutine مرارا، فهي تهدف إلى خلق نظام متعدد الأقطاب تكون فيه أحد أبرز أطرافه بتأسيسها للإمبراطورية الروسية وتحقيقها للمشروع الأوراسي.[2] وباعتماد هذا المنطلق تصدر مخرجات السياسة الخارجية الروسية، حيث تحاول إظهار بلادها كقوة ذات تأثير عالمي من خلال تدخلاتها العسكرية في أقاليم وصراعات عديدة كسوريا وليبيا، ومن خلال عملها على تغيير قواعد الإقتصاد العالمي وتغيير بنية النظام الدولي بالتحالف مع قوى أخرى كالصين التي أسست معها مجموعة البريكس، وقد حاولت مثل الصين استغلال جائحة كوفيد 19 لتنشيط دبلوماسيتها الصحية وإبراز أهمية دورها العالمي.

الجائحة مثلما أظهرت بشكل أقوى من السابق رغبة كل من الصين وروسيا في تشكيل نظام دولي جديد تكون لهما أدوار أكبر في إدارة شؤونه، فقد أبانت أيضا بشكل أوضح التوجسات الأمريكية الكبيرة من البلدين وسعيها إلى الحفاظ على النظام الدولي الذي أنشأته من خلال احتواء الخطر الصادر عنهما، وهو ما يعبر عنه تصاعد خلافاتها مع الصين في تلك الفترة، مثلما يعبر عنه استمرارها في محاولة تحجيم الدور الروسي بمواصلة العمل رفقة حلفائها الغربيين على ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو، ودعمها العسكري واللوجستي لها قبل وبعد اندلاع الحرب، وكل هذا يصب في إطار استراتيجيتها لعزل روسيا جيوبوليتيكيا وتطويقها عن طريق منعها من العودة لمناطق نفوذها، وتظهر هذه الإستراتيجية كذلك من خلال سياسات إعادة الانتشار العسكري خاصة في المناطق التي يمكن للنفوذ الروسي أن يرتفع فيها، في كل من أوروبا والمتوسط، المحيطين الهادي والهندي، وفي منطقة الخليج العربي كذلك.[3]

1_ سمير فرج، **عام على الحرب الروسية الأوكرانية**، العربية، 2023/02/11، في:
https://www.alarabiya.net/politics/2023/02/11/عام-على-الحرب-الروسية-الأوكرانية, (20/04/2023).

2_ نائلة العابد، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية، **المعيار**، المجلد 27، العدد 01، (2023)، ص. 495.

3_ المرجع نفسه، ص. 500.

خلاصة الفصل الثاني:

كخلاصة للفصل الثاني، يمكن القول أن مظاهر التعاون الدولي المتعدد الأطراف في مواجهة الجائحة كانت محدودة وأقل بكثير مما كان يتطلبه احتواء التداعيات أو تخفيفها خصوصا عند البداية، فحوكمة الصحة العالمية عجزت قواعدها وآلياتها في الدفع باتجاه تبني أسلوب جماعي لإدارة الأزمة الصحية نتيجة لتعمق مشكلاتها المالية والهيكلية والسياسية والقانونية.

منظومة الأمم المتحدة تميزت أدوارها في بناء استجابة جماعية لمختلف المجالات والعمل على تعافيها بالقصور نتيجة لعوامل عديدة زاد من تعقيدها اشتداد الخلاف الصيني الأمريكي ما عطل عمل الهيئة ومجلس الأمن الدولي، وأعاق عمل مجمل الوكالات الدولية المتخصصة وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية التي ميز الضعف قدراتها في توحيد جهود فواعل الصحة العالمية.

هذا الضعف ظهر أيضا على أداء المنظمات الإقليمية في صورة الإتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا نتيجة لقلة استعداداتها لأزمات مشتركة ذات حدة مشابهة، والأمر كان أكثر تعقيدا بالنسبة للإتحاد الإفريقي الذي يعاني مشكلات تنظيمية ومالية وأمنية مضاعفة، أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فقد حاولت الإنخراط والقيام بأدوارها التكميلية المعتادة إلا أن ظروف الأزمة وعدم اتجاه الفاعلين في السياسة العالمية إلى إقحامها أكثر في الإضطلاع بهذه الأدوار قد حد من جهودها كثيرا، وقد ميزت هذه المحدودية أيضا مساهمات الخواص والشركات المنتجة للقاحات التي أعطت الأولوية لتحقيق مصالحها التجارية وحماية مكاسبها.

على المستوى الثنائي أيضا كانت المبادرات التعاونية محدودة، وما ظهر منها كان يدخل في سياق الدبلوماسية الصحية التي نجحت الصين كثيرا في تطبيق ممارساتها بتفوق كبير، الأمر الذي كشف عن سعيها الواضح إلى لعب أدوار قيادية أكبر في النظام الدولي....

الجائحة بدل أن تحفز التعاون الثنائي أدت إلى مفافمة التوترات، ويظهر ذلك من خلال تقهقر صور الأخلاق في العلاقات الدولية في ظل تفشي القرصنة الدولية للأدوية ومستلزمات الوقاية الطبية، واتجاه الدول وشركاتها المصنعة للقاحات إلى التنافس بغية تحقيق العوائد المالية عوض السعي إلى إنقاذ الأرواح، كما تدهورت العلاقات الصينية الأمريكية كثيرا خلال هذه الفترة ما ساهم في تعطيل آليات عمل مختلف المنظمات الدولية وهدأ من محفزات المسارات التعاونية، أما بالنسبة لمناطق النزاعات المسلحة فلم يظهر على أطرافها وعي بضرورة التهدئة وتأزمت أوضاعها أكثر، واتجهت أطراف أخرى إلى الدخول في نزاعات جديدة أهمها الحرب الروسية الأوكرانية التي جاءت لتؤكد تصاعد الصراع حول طبيعة النظام الدولي وتوزيع الأدوار داخله.

الفصل الثالث: إستجابة العلاقات الجزائرية الصينية للجائحة: إنعكاسات وأبعاد التوجهات التعاونية

يظهر التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الصينية أنها حافظت على طبيعتها التعاونية منذ نشأتها وخلال جميع مراحل تطورها، ويرجع ذلك بصورة أساسية للتوافق الكبير في الرؤى بين الطرفين حول مختلف المسائل العالمية خصوصا تلك المتعلقة بالدول النامية وعدم عدالة النظام الدولي في التعامل مع مشكلاتها وفي رفض إعطائها أدوارا أكبر تمكنها من حماية مصالحها والدفاع عن حقوقها، وبالنظر لهذا التوافق والأدوار التاريخية التي لعبها كل منهما في مساندة قضايا البلد الآخر كان ينتظر أن تتجه مسارات التعاون بينهما إلى التصاعد إن توفرت لها الظروف المناسبة، وهو ما حصل منذ مطلع الألفية الجديدة التي شهدت خروج الجزائر من أزمتها الأمنية وتحسن مداخيلها بسبب إرتفاع أسعار النفط في وقت واصلت فيه الصين صعودها الإقتصادي وبلغت مؤشرات عالية غير مسبوقة.

التعاون الجزائري الصيني إستمر في التطور والتصاعد خلال العقدين الماضيين، وقد اتسع ليشمل إلى جانب المجالات السياسية والإقتصادية باقي المجالات الأخرى الأمنية والعسكرية، العلمية والثقافية، وقد حافظ على صوره الإنسانية من خلال تواصل توافد البعثات الطبية الصينية إلى الجزائر منذ استقلالها، لذا كان من الطبيعي أن لا تتلاشى مظاهر هذا التوجه إلى العمل المشترك عند تفشي مرض كوفيد 19 بالبلدين، وعليه فتبادل المساعدات الطبية إضافة إلى المبادرات الأخرى مثل تأكيدا منهما على الإلتزام بالمسارات التعاونية المحققة وعلى الرغبة في تعزيزها أكثر.

المظاهر التعاونية التي ميزت العلاقات بين الطرفين خلال هذه الفترة تختلف انعكاساتها على استجابة كل منهما للجائحة لكن يتوقع منها أن تكون مؤثرة في نقل نموذجهما التعاوني إلى مراحل أكثر تقدما بالرغم من أن البراغماتية والأبعاد الإستراتيجية تشكل منطلقات مهمة في بناء مختلف مظاهر ومبادرات هذا النموذج الذي وإن كانت له انعكاسات إيجابية على البلدين إلا أن انتشاره مستقبلا ليميز العلاقات الثنائية بين باقي البلدان لن يكون كافيا لكبح تصاعد مخاطر التهديدات الوبائية في العلاقات الدولية، كون ذلك يتوقف بشكل أساسي على قدرة الإتجاه الذي سيأخذه مستقبل الظاهرة التعاونية في تشكيل استجابات عالمية للتداعيات والمخاطر المتنوعة للأزمات المشابهة، وعلى ضرورة توفير متطلبات كثيرة لبناء إطار تعاوني فعال في مجال الصحة العالمية بإمكانه منع حدوث مثل هذه الأزمات أو إحتواء تداعياتها الصحية بسرعة إن حدثت، يهتم هذا الفصل بتحليل كل هذا وفق أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الصينية قبل الجائحة: أهمية المجال الصحي في ترسيخ الطبيعة التعاونية.

المبحث الثاني: التعاون الجزائري الصيني في مواجهة الجائحة: الإنعكاسات على استجابة البلدين ووتيرة العلاقات الثنائية.

المبحث الثالث: الأبعاد الإستراتيجية للتعاون في مواجهة الجائحة: تقاطع أهداف ومصالح الطرفين.

المبحث الرابع: مستقبل التعاون الدولي ومتطلبات بناء إطار عالمي فعال لمواجهة التهديدات الوبائية: عدم كفاية النماذج التعاونية المشابهة للنموذج الجزائري الصيني.

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الصينية قبل الجائحة: أهمية المجال الصحي في ترسيخ الطبيعة التعاونية.

كانت الصين أول دولة غير عربية اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة ومن أكثر دول العالم دعما للثورة التحريرية سياسيا وماديا، وكعرفان منها اتجهت الجزائر إلى دعمها في استعادة مقعدها في الأمم المتحدة سنة 1971 واستمرت في تأييدها من خلال الإعتراف بصين واحدة وعدم إقامة علاقات مع تايوان، وبإضافة توافق رؤى البلدين حول قضايا النظام الدولي والسياسة العالمية إلى ما يتضمنه هذا البعد التاريخي كانت نتيجة ذلك بناء علاقات ثنائية تعاونية استمرت في التطور والتوسع لتشمل مختلف المجالات الإقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية...، عوامل تطور هذه العلاقات تنوعت بين العوامل الدولية كتلك التي دفعتهما إلى العمل معا في دعم قضايا تصفية الإستعمار وإلى التنسيق في إطار التعاون جنوب–جنوب أثناء الحرب الباردة، والعوامل الداخلية كارتفاع العائدات من النفظ مطلع الألفية الجديدة وما رافقها من رغبة الجزائر في تنويع شراكاتها وبالتالي توجهها أكثر نحو الصين، غير أن من أهم العوامل التي أضفت على هذه العلاقات الطبعة الإنسانية وساهمت بقوة في استمرارها هو تعاونهما المستمر في المجال الطبي من خلال الأدوار الكبيرة التي لعبتها المساعدات والأطقم الطبية الصينية منذ استقلال الجزائر في علاج الجزائريين ومساعدة منظومتهم الصحية.

المطلب الأول: تطور مجالات التعاون الجزائري الصيني.

شهدت العلاقات الجزائرية الصينية قبيل الجائحة زخما شديدا أبرزه تصاعد التعاون في المجالات المختلفة السياسية، الإقتصادية، الأمنية والعسكرية، العلمية والثقافية، الأمر الذي أسفر عن توقيع إتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الطرفين سنة 2014 لتصبح الجزائر أول بلد عربي يوقع اتفاقية تعاونية بهذا المستوى مع الصين، وقد شكل انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق سنة 2019 بدوره دفعة قوية أخرى في سبيل تعزيز هذا المنحى التصاعدي المستمر للعمل التعاوني المشترك الذي من مظاهره في المجال السياسي تزايد تبادل زيارات المسؤولين والوفود والتوافق حول مختلف القضايا في مجال السياسة العالمية، إلى جانب وصول عدد الإتفاقيات والمشاريع المشتركة في المجالات الإقتصادية والأمنية والثقافية إلى أعداد غير مسبوقة وميزانيات لم يتم اعتماد قيم معادلة لها هي الأخرى عبر تاريخ هذه العلاقات الثنائية.

الفرع الأول: تطور مجالات التعاون السياسية والإقتصادية.

تمثل المسائل السياسية والإقتصادية أهم المسائل التي تنصرف إليها جهود التعاون الجزائري الصيني كونها تدخل في صميم توجهات ومصالح الطرفين، ففي الجانب السياسي تتعلق هذه المسائل خصوصا بتوافق الرؤى وتبادل الدعم والتأييد في مختلف قضايا السياسة العالمية، أما في الجانب الإقتصادي فتتعلق بالتقاء المصالح بين رغبة الجزائر في الإستفادة من المزايا المالية والتكنولوجية التي تقدمها الشركات

والإستثمارات الصينية، وبين محاولة الصين إيجاد مصادر إضافية للطاقة تمكنها من تلبية احتياجاتها المتزايدة لها، وأسواق مهمة لسلعها، وشريكا موثوقا يمكن من خلاله التوسع إلى العمق الإفريقي بشكل أكبر، وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد المبادلات التجارية بين الطرفين، وإلى هيمنة تلك الشركات الصينية على مجال إنشاء مشروعات البنية التحتية وتطويرها بالجزائر.

1- المجال السياسي:

منذ اعتراف الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958 كأول بلد غير عربي يقوم بذلك، ودعمها الواضح للقضية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية، بدأت العلاقات السياسية بين الصين والجزائر في التبلور وسرع من وتيرتها توافق الرؤى بين الجانبين حول قضايا الإمبريالية ودعم حركات التحرر الوطني، وقد أعطت جهود الجزائر وتوليها التنسيق مع عدد من البلدان النامية في سبيل استعادة الصين لمقعدها في مجلس الأمن الدولي سنة 1971 دفعا إضافيا لهذه العلاقات، لهذا لم تنح الصين منحى الكثير من الدول التي قامت بإجلاء رعاياها وبعثاتها الدبلوماسية من الجزائر خلال فترة التسعينات عندما تردت بها الأوضاع الأمنية، وأبقت على وجودها والإلتزام بإكمال تنفيذ العديد من المشاريع التي كانت بصدد إنجازها، وقد استمر هذا الطابع التعاوني في العلاقات الثنائية في التصاعد حيث تم الإعلان عن إقامة علاقات تعاون إستراتيجية سنة 2004، ثم وقع البلدان على البيان الصيني-الجزائري بشأن تطوير هذه العلاقات التعاونية الإستراتيجية سنة 2006، وفي سنة 2014 أعلن الطرفان عن انخراطهما في شراكة إستراتيجية شاملة.[1]

يشكل منتديا التعاون الصيني العربي والصيني الإفريقي منصتين مهمتين للتعاون بين البلدين كما يوفران قنوات جيدة للإتصال بين المسؤولين والدبلوماسيين من الجانبين، مع ذلك يحرص هؤلاء المسؤولون على تبادل الزيارات باستمرار، وقد تصاعد هذا منذ بداية الألفية الجديدة أين زار الرئيس الجزائري الأسبق عبد العزيز بوتفليقة الصين سنة 2000، وزار الرئيس الصيني هو جينتاو Hu Jintao الجزائر سنة 2004، وقد عملت الزيارات المتبادلة المتعاقبة للمسؤولين والوفود على تأكيد كل طرف لحرصه على توطيد علاقاته التعاونية مع الطرف الآخر وتمسكه بالتزاماته تجاهه، حيث واصلت الجزائر دعمها للصين في مسألة تايوان ومسائل أخرى تخصها في ميدان السياسة العالمية كتطلعها لتغيير بنية النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب بإمكانه أن يكون أكثر عدلا، فيما تعبر الصين دائما عن تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعن التزامها في ربط علاقاتها مع الدول باحترام سيادتها والمساواة

1_ وو سي كه، **فصل جديد في العلاقات الصينية-الجزائرية**، الصين اليوم، 2023/08/07،في:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/202308/t20230807_800338839.html, (10/08/2023).

وتحقيق المنفعة المتبادلة، وعن استمرارها في دعم مصالح هذه الدول والدفاع عن حقوقها في كافة المحافل الدولية المتعددة الأطراف.[1]

التوافق الكبير في الرؤى بين الطرفين والثقة المتبادلة التي تظهر على علاقاتهما لا تعن أن تعاونهما خصوصا في شقه السياسي يخلو من التحديات، فعلى سبيل المثال يثير التوجه الجزائري إلى الصين وروسيا ودعمها لتصور البلدين فيما يتعلق بتغيير بنية النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب ضغوطا كبيرة عليها من القوى الغربية تحتم عليها اتخاذ سياسات مرنة وصياغة تبريرات تسمح لها بالحفاظ على علاقاتها ومصالحها مع هذه القوى وتمنع تعرضها لكثير من الإكراهات، وفي مثال آخر تثير بعض مخرجات الدبلوماسية الصينية في المقابل توجس صناع القرار في الجزائر، فالبلد الآسيوي الذي تبنى لعقود مبدأ الدفاع عن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها يتصرف مع القضية الصحراوية ببراغماتية ولا يحاول اتخاذ مواقف واضحة مكملة لسلسلة مواقفه التاريخية تجاه القضايا المشابهة حفاظا على مصالحه مع الطرف المغربي.

2- المجال الإقتصادي:

ترجع أول اتفاقية تجارية بين البلدين إلى سنة 1964، وقد عملت الصين على إنجاز عدد من مشاريع البنية التحتية بالجزائر خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، ومع ذلك فقد بقيت شريكا إقتصاديا ثانويا مقارنة بفرنسا والشركاء الأوروبيين إلى غاية مطلع الألفية الجديدة، فمع عودة الإستقرار الأمني وارتفاع المداخيل من العملة الصعبة نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، اتجهت الجزائر إلى توسيع قاعدة تعاونهما التجاري والإقتصادي، وعليه تجاوزت أرقام المبادلات التجارية وأعداد المشاريع الكبرى للبنية التحتية التي تولت الشركات الصينية إنجازها أرقام واستثمارات القوى الإقتصادية الأوروبية المهيمنة تاريخيا على السوق والواقع الإقتصادي للبلاد، وقد جاء الإنضمام إلى مبادرة الحزام والطريق ابتداء من سنة 2019 ليعطي مزيدا من الدفع لمسارات هذا المجال التعاوني ويبشر بتصاعدها وتناميها بشكل قوي في المستقبل القريب.

أ- تنامي الشراكة الإقتصادية منذ مطلع الألفية الجديدة: مع ارتفاع أسعار المحروقات وانتعاش الخزينة من عائداتها عند بداية الألفية الجديدة تبنت الجزائر العديد من التدابير الهادفة إلى تغطية احتياجات السوق المحلية من السلع المختلفة من مصادر منخفضة التكاليف و"آمنة" خصوصا من الناحية السياسية، وهي نفس المعايير التي بحثت عنها في الشريك الذي ترغب في الحصول على مساعدته في تنفيذ مخططاتها المتعلقة بتطوير البنية التحية وتلك المرتبطة بتنمية كل مناطق البلاد خصوصا التي كانت

1_ عمر بوتشيش، التعاون الجزائري- الصيني: الواقع والآفاق، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 07، العدد 01، (2022)، ص. 488

وتيرة التنمية بها متأخرة، وعليه وقع الإختيار على الصين، فإضافة إلى التاريخ النضالي المشترك يوفر التعاون الإقتصادي معها مزايا عديدة كانخفاض أسعار منتجاتها وتكاليف إنجاز المشاريع التي تتولاها شركاتها، وثبوت عدم استغلالها لعلاقاتها الإقتصادية في فرض شروط سياسية أو للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتعاونة معها خصوصا في إفريقيا أين برهنت على أنها أفضل شريك بإمكانه التكيف والنجاح في ظل الظروف الداخلية الصعبة لتلك الدول.[1]

حتى سنة 2012 كانت فرنسا أكبر مصدر للسلع إلى الجزائر، لكن الصين قلبت المعادلة سنة 2013 حيث انتزعت الصدارة من فرنسا التي احتكرتها لعشرات السنين متخطية إياها وباقي الشركاء الأوروبيين، وتحولت بكين بذلك إلى الشريك التجاري الأول للجزائر التي كانت تبحث عن تنويع شركائها التجاريين والتخلص نهائيا من التبعية الإقتصادية لفرنسا، فإلى جانب المنحى المتصاعد الذي عرفته العلاقات الجزائرية الصينية منذ سنة 2000 ساهمت عوامل أخرى في صناعة هذا التفوق الصيني منها تضرر الإقتصادات الأوروبية والأمريكية من الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وانشغالها بخطط التعافي لتسمح للشراكة التجارية الجزائرية الصينية بالإزدهار أكثر، وبحلول سنة 2019 بلغت المبادلات التجارية 8 مليارات دولار منها قرابة 7 مليارات صادرات صينية شكلت 18% من الواردات الجزائرية تليها فرنسا بـ 10% ثم إيطاليا بـ 8%، وقد أثار هذا قلق الشركاء التقليديين في أوروبا الذين استاؤوا من تقلص نفوذهم، رغم الإمتيازات الجمركية التي تحصلوا عليها بفضل اتفاقية الشراكة الموقعة مع الجانب الجزائري.[2]

التنامي الكبير للتعاون في المجال الإقتصادي بين الطرفين يدلل عليه توجههما إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة سنة 2014، فقد جاءت الإتفاقية كمحصلة لهذا التنامي المستمر منذ بداية الألفية الجديدة، وقد أعطت دفعا إضافيا له ما أدى إلى تصاعد الديناميكية الإقتصادية التي تميز علاقاتهما والتي من مظاهرها نمو الإستثمارات الصينية في المجالات المختلفة...، يمكن الوقوف على مضامين مفهوم الشراكة الإستراتيجية الشاملة من خلال التعريف الذي صاغه رئيس مجلس الدولة الصيني السابق ون جيا باو Wen Jiabao والذي يرى أنه لفهم هذا النوع من الشراكة ينبغي تفكيكها لمكوناتها الثلاثة، فالشمولية تتعلق بالمجالات والأبعاد والمستويات، حيث أن المجالات تتعدد لتشمل الميادين الإقتصادية والتكنولوجية والسياسية وغيرها، والأبعاد في هذه الشراكة تشمل العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، أما من حيث المستويات فهذا النوع يشمل التعاون بين الأجهزة الحكومية والتعاون بين

1_ صالح زياني، يوسف بوعندل، العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 12، العدد 01، (جانفي 2023)، ص. 64.

2_ TRT عربي، **تجاوزت فرنسا وأمريكا..الصين تقلب معادلة النفوذ في الجزائر**، 2022/06/02، في:
https://www.trtarabi.com/issues/9024832-الجزائر-في-النفوذ-معادلة-تقلب-الصين-وأمريكا-فرنسا-تجاوزت, (10/08/2023).

مؤسسات القطاع الخاص وكذلك الدبلوماسية الشعبية، بالنسبة لصفة "الإستراتيجية" فهي تعني أن التعاون بين البلدين مستقر وطويل الأجل بالشكل الذي يجعله متغلبا على الإختلافات الإيديولوجية وفي شكل الأنظمة السياسية، في حين يقصد بمصطلح "الشراكة" أن البلدين يتعاونان على أساس الإحترام والثقة المتبادلة والمساواة ويسعيان إلى تطوير علاقة مربحة تعود بالنفع على الطرفين.[1]

الشكل رقم 04: تطور التبادل التجاري بين الجزائر والصين من سنة 1992 إلى سنة 2016.

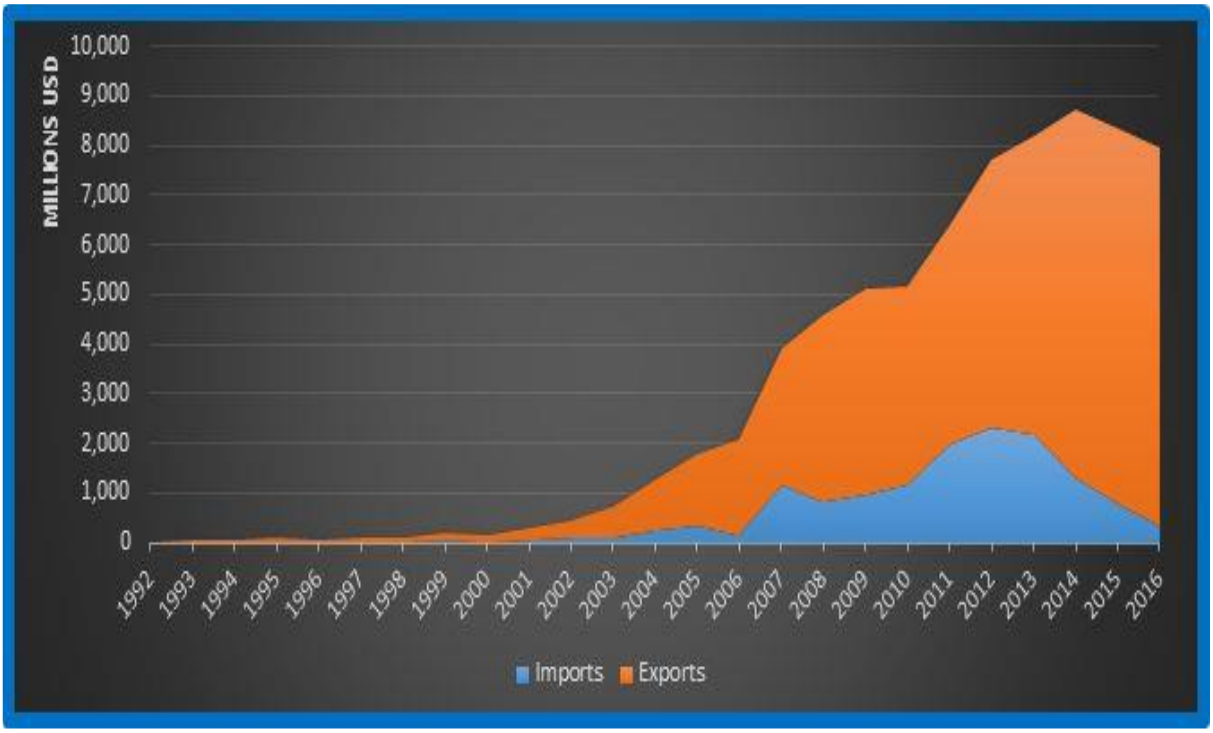

Source: John Calabrese, **Sino-Algerian Relations: On a Path to Realizing Their Full Potential?**, 31/10/2017,in: https://www.mei.edu/publications/sino-algerian-relations-path-realizing-their-full-potential, (10/08/2023).

على غرار التطور الكبير في معدلات التبادل التجاري ابتداءا من سنة 2000 التي يوضحها هذا الشكل، تطورت انطلاقا من ذات السنة الأرقام المتعلقة بالإستثمارات الصينية بالجزائر، فعلى صعيد إنجاز مشاريع البنية التحتية استمر تصاعد ورشات عمل الشركات الصينية، ولعل من أبرز المشاريع التي أشرفت عليها هذه الشركات الطريق السيار شرق غرب، تطوير شبكة السكك الحديدية، توسعة مطار الجزائر الدولي، بناء مسجد الجزائر الأعظم والمستشفى الجامعي بوهران، العديد من الفنادق الكبرى كشيراطون الجزائر ووهران، وكذا العديد من الملاعب الرياضية الكبرى في ولايات الجزائر، تيزي وزو، ووهران، إضافة إلى بناء عدد من الجامعات وإنجاز مئات الآلاف من الوحدات السكنية عبر كافة

1_صالح بن محمد الخنلان، **آفاق جديدة للعلاقات وشراكة طويلة الأمد تقوم على الإحترام المتبادل–بين الرياض وبكين**، آراء حول الخليج، 2022/12/28، في:
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6377&catid=4609&Itemid=172, (10/08/2023).

الولايات...، وقد عملت الشركات الصينية أيضا في قطاع الطاقة إذ ساهمت في تطوير عدد من حقول النفط والغاز جنوب البلاد.[1]

الشكل رقم 05: عقود عمل شركات الإنجاز الصينية في الجزائر من سنة 1998 إلى سنة 2015.

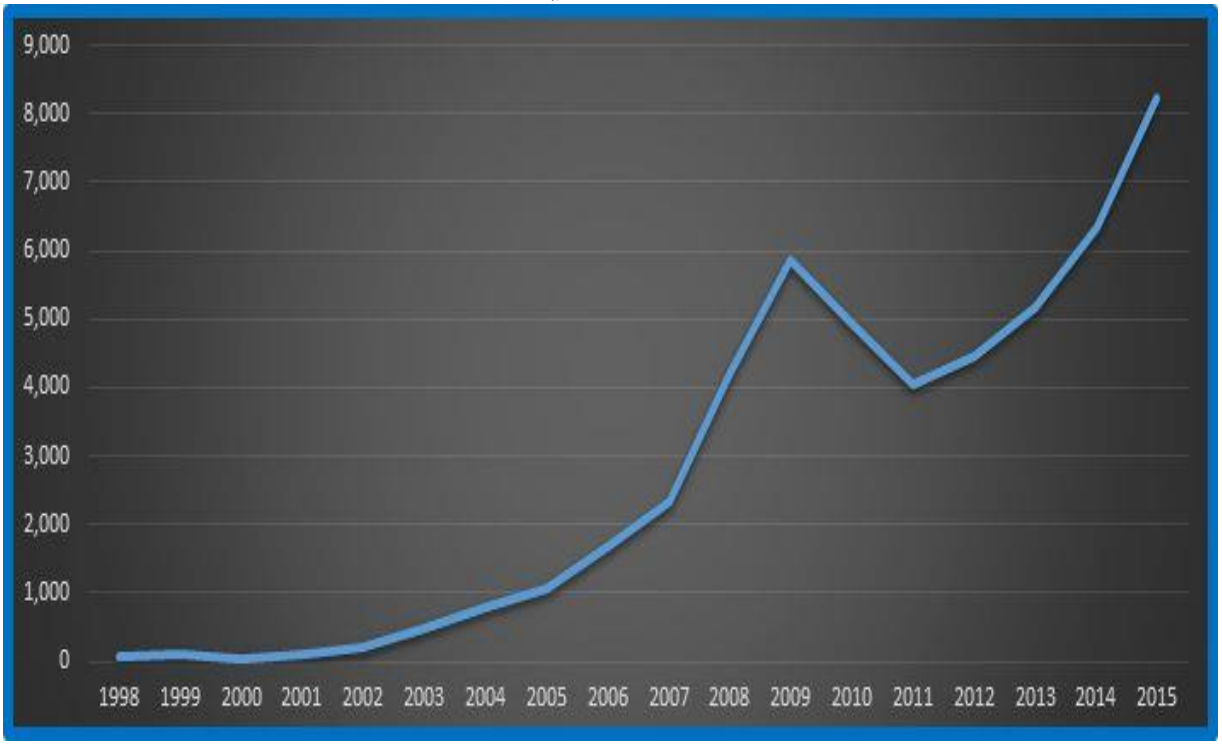

Source: John Calabrese, op. cit.

كما في المجال السياسي لم تخل مجالات التعاون الإقتصادي بين الجزائر والصين من التحديات الخارجية والداخلية، حيث يشكل تمسك الدول الأوروبية بمصالحها إلى جانب ضرورة مراعاة الجزائر لمصالحها هي أيضا مع هذه الدول ضغوطا كبيرة على صناع القرار في الجزائر، تفرض عليهم التمتع بنوع من المرونة في تعاملهم مع جميع الأطراف بالرغم من أن هذه المرونة قد تعرقل أو تعطل على الأقل تنفيذ خطط السعي نحو التحرر من نفوذ هذه القوى الأوروبية، إلى جانب هذا تعيق عدد من العوامل الداخلية مسارات التعاون الإقتصادي مع الصين في صورة عدم ملاءمة قوانين الإستثمار والنظام النقدي المعمول به، إلى جانب معاناة الإدارة الجزائرية من كثير من مظاهر البيروقراطية والفساد، لكن رغم جميع هذه المشكلات أظهرت الديناميكية المتسارعة للعلاقات الإقتصادية بين الطرفين أن لتعاونهما آفاقا واعدة، خصوصا وأن ذلك تم تتويجه بانضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق الصينية سنة 2019.

ب- الإنضمام إلى مبادرة الحزام والطريق: بعد أن أصبحت الجزائر تمثل السوق الأكبر للصين في شمال إفريقيا، كان على هذه الأخيرة أن تعمل على انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق خصوصا وأنها تمثل

1_ صالح زياني، يوسف بوعندل، مرجع سابق، ص. 64.

بفضل موقعها الجغرافي مدخلا مهما لإفريقيا جنوب الصحراء ومركزا من شأنه تسهيل المعاملات مع الأطراف الأوروبية وتوجيه السلع الصينية إلى أسواقها انطلاقا من موانئها...، ولم يتأخر إبداء الجزائر استعدادها لهذا الإنضمام على اعتبار أنها كانت ترغب في توطيد العلاقات مع الصين والإستفادة من مبادرتها العالمية، لذا أعلنت عن انضمامها سنة 2014 بعد عام واحد من إعلان الصين عن المبادرة، وانضمت لها فعليا سنة 2019.

تفتح هذه المبادرة آفاقا واعدة لتعاون الطرفين في المجال الإقتصادي بإمكانها أن تنقله إلى مراحل متقدمة ومستويات أعلى بكثير من التي بلغها، ويظهر هذا من خلال ضخامة المشاريع المرتبطة بها كمشروع بناء ميناء الحمدانية في شرشال الذي من المتوقع أن يكون أحد أكبر الموانىء في البحر الأبيض المتوسط، والطريق العابر للصحراء الذي يمتد من الجزائر العاصمة إلى لاغوس النيجيرية والذي ينتظر منه ربط دول إفريقيا جنوب الصحراء بهذه المبادرة، إضافة إلى أنها منحت فرصا لإطلاق مشاريع كبرى في قطاعي المناجم والصناعات التحويلية، أهمها بمنجم غار جبيلات للحديد بتندوف، ومصنع الفوسفات بتبسة.

إنضمام الجزائر إلى المبادرة أدخل الشراكة مع بكين إلى مرحلة جديدة بدأت بالإتفاق على إنجاز شركات صينية لمشروع أكبر ميناء إفريقي بتكلفة 6 مليار دولار في مدة إنجاز تصل إلى سبع سنوات، بتمويل مشترك من الطرفين، وهو مشروع من شأنه فك العزلة عن البلدان الإفريقية غير الساحلية، مثل مالي والنيجر وتشاد وبوركينافاسو، وقد تقرر أن يتم ربط هذا الميناء بالطريق العابر للصحراء الذي يضم إلى جانب الجزائر كلا من تونس ومالي والنيجر وتشاد وصولا إلى نيجيريا، ويكون مرفقا بخط للألياف البصرية، والهدف الرئيسي من بناء هذا الميناء هو تحويله إلى محطة مهمة في البحر المتوسط من شأنها أن تعمل على وصول السلع الصينية إلى الأسواق الإفريقية والأوروبية، كما أنه يتوقع منه الدفع بالتنمية في الجزائر وجعلها قطبا إقليميا، إذ أن قدرته الإستيعابية الكبيرة بضمه لـ 23 رصيفا بقدرة معالجة سنوية تبلغ 25.7 مليون طن تسمح إلى جانب ربطه بميناء جن جن واحتواء طريقه الصحراوي على عدد من الموانئ الجافة بتوفير عدد هائل من مناصب الشغل وتطوير مناطق كثيرة بالبلاد.[1]

تمتلك الجزائر احتياطات هامة من الثروات المعدنية غير المستغلة بالشكل المناسب، إلا أن التعاون مع الصين قد فتح آفاقا واسعة لتدارك ذلك، فقد وقع البلدان سنة 2018 إتفاقا لاستثمار 7 مليار دولار لإنتاج 5.4 مليون طن من المخصبات الزراعية بولاية تبسة، إذ سيستخرج الفوسفات الخام ويستغل بطرق متعددة كإعادة تحويله إلى أسمدة تستغل في قطاع الزراعة، ومن المتوقع أن يساهم المشروع في تنمية المنطقة وأن يوفر ثلاثة آلاف وظيفة مباشرة و14 ألف وظيفة بورشات الإنجاز، وفي مجال

1_ عمر بوتشيش، مرجع سابق، ص. 489.

استخراج ونقل خام الحديد إنطلق التنسيق في إنجاز دراسات جدوى ابتداء من سنة 2016 تتعلق بإمكانية إستغلال وتطوير منجم غار جبيلات بولاية تندوف الذي يعد أكبر منجم حديد في القارة الإفريقية باحتياطي يقدر بنحو 3 مليار طن، وتم كذلك إعداد دراسات تخص المشاريع المرفقة له، وقد أوضحت مجمل هذه الدراسات أن اكتمال إنجاز هذا المشروع سيسمح باستخراج 40 إلى 50 مليون طن من الحديد سنويا، كما أوضحت أن هذا المشروع بإمكانه أن يوفر من 3 آلاف إلى 5 آلاف منصب شغل.[1]

الفرع الثاني: تطور المجالات الأمنية والعلمية.

التصاعد القوي للتعاون الجزائري الصيني في المجالات السياسية والإقتصادية والذي يعبر عنه بشكل جيد توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الطرفين وانضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية كان من الطبيعي أن يتسع ليشمل مختلف المجالات الأخرى، لذلك يمثل الزخم الذي اكتسبته مسارات التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية، والعلمية والثقافية محصلة طبيعية للتطورات الحاصلة على مستوى الروابط السياسية والإقتصادية كما يمثل نقلة كبرى للعلاقات الجزائرية الصينية بالشكل الذي يجعلها أوسع وأكثر عمقا ومتانة.

1- المجالات الأمنية والعسكرية:

دفعت الخبرة التي اكتسبتها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب بالصين إلى الرغبة في تعزيز التعاون الأمني معها بغرض تبادل الخبرات وبغرض التنسيق في مختلف القضايا التي تهم الطرفين خصوصا تلك المتعلقة بالأوضاع في مناطق متوترة عديدة بإفريقيا حيث تتركز المصالح الصينية، في هذا الإطار قام وفد صيني سنة 2016 يقوده مساعد الوزير الأول المكلف بالشؤون الخارجية لي هويلال Li Huilal بزيارة إلى الجزائر للتحادث بهذا الخصوص وتبادل وجهات النظر، وقد عبر هذا المسؤول في تصريحات للصحافة عقب جلسة جمعته مع وزير الداخلية والجماعات المحلية آنذاك نور الدين بدوي عن رغبة بلاده في تعزيز تعاونها مع الجزائر في مجال الأمن، وعن تطلعها إلى تدعيم النشاطات المتعلقة بمجال مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة، واعتبر أن مجالات التعاون الأمني يمكن أن تتعزز أكثر بالنظر إلى أن البلدين لهما مواقف موحدة حول الأوضاع الأمنية الدولية والإقليمية.[2]

تزامنت هذه الرغبة المتبادلة في تعزيز التعاون الأمني مع بلوغ صناعة الأسلحة الصينية مستويات عالية من التقدم جسدها صعودها إلى المرتبة الثالثة كأكبر مصدر للسلاح في العالم، حيث شكلت

1_ TRT عربي، مرجع سابق.

2_ النهار، **الصين ترغب في تدعيم تعاونها الأمني مع الجزائر**، 2016/11/27، في:

https://www.ennaharonline.com/الصين-ترغب-في-تدعيم-تعاونها-الأمني-مع-الجزائر, (12/08/2023).

صادراتها من الأسلحة نسبة 2.6 % من صادرات السلاح العالمية ما بين سنتي 2012 و 2016 مباشرة خلف كل من الولايات المتحدة وروسيا المسيطرتين على هذه الصناعة منذ عقود، فقد وجهت الصين اهتمامها لهذا القطاع وشرعت في توفير وإتاحة معدات أكثر تطورا محققة تقدما في كثير من الأسواق المهيمن عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، ألمانيا، والمملكة المتحدة، وقد تمكنت من أن تصبح ممونا مهما للجيش الجزائري الراغب في تنويع مصادر تسليحه وتطوير جوانب معينة في منظومته الدفاعية بالإعتماد على التكنولوجيا الصينية، وبسرعة أصبحت الجزائر أول زبون للسلاح الصيني في إفريقيا، بالرغم من استمرارها في الإعتماد على الأسلحة الروسية بنسبة كبيرة خصوصا الثقيلة منها.[1]

تصاعد اقتناء الأسلحة الصينية أصبح مميزا لتعاقدات الجيش الجزائري خلال العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين، حيث عرضت مصالحه خلال شهر ماي 2017 صورا لمدافع هاوتز ذاتية الدفع من طراز LZ 45155، كما يكون قد أجرى صفقات كثيرة أخرى منها تلك المتعلقة بتزويده بـ 50 صاروخا مضادا للسفن من طراز CC – 802، وصواريخ أرض جو من طراز FM 90...، وفي شهر جويلية 2017 تسلمت البحرية الجزائرية ثالث طراد من طراز C28A والذي تم التعاقد عليه خلال شهر مارس 2012، إلى جانب هذا اهتم الجيش الجزائري كثيرا في معاملاته مع الطرف الصيني بتطوير ترسانته من الطائرات بدون طيار، لذا عمل على اقتناء أكثر من طراز، من ذلك اقتناؤه لعدد من الطائرات طرازي CH-3 وCH-4 سنة 2018.[2]

2- المجالات العلمية والثقافية:

أولى الطرفان طيلة الفترات المختلفة التي ميزت علاقاتهما اهتماما بالمجالات العلمية والثقافية، فقد رافق تطور مجالات التعاون السياسية والإقتصادية والأمنية بينهما تطور مماثل لهذه المجالات، ويرجع هذا الإهتمام بشكل خاص إلى رغبة الجزائر في الإستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي الصيني وتطور أبحاث ودراسات البلد الآسيوي في الميادين المختلفة، ورغبة الجانب الصيني في استغلال هذا التقدم والترويج لثقافته في سياق تعظيم قوته الناعمة واستغلال ممارساتها لتحقيق نتائج مهمة على مستوى المجالات السياسية والإقتصادية بشكل خاص على غرار ما يعتمده في إطار علاقاته مع الدول الإفريقية ومع جميع دول العالم.

ترى الجزائر في علاقاتها مع الصين فرصا قوية لتجاوز مشكلات الضعف التكنولوجي والعلمي التي تعاني منها في تسيير عدد من القطاعات المهمة، لذلك حرصت على الإستفادة من هذه العلاقات في هذا

1_ عمر بوتشيش، مرجع سابق، ص.ص. 489-490.

2_ المرجع نفسه، ص. 490.

الجانب، وقد أثبت تطور المسارات التعاونية بين الطرفين إمكانية تحقق هذا على أرض الواقع من خلال دور الشركات الصينية في تطوير وعصرنة عدد من المجالات كتحسينها لأداء عمل شبكات الإتصال وبنياتها التحتية، وكذلك من خلال الإشتراك في إنجاز عدد من المشاريع ذات الطابع العلمي والتقني، كتعاونهما في مجال التكنولوجيا الفائقة المرتبطة بالفضاء وما يرتبط بها من معارف تتعلق بعمل الأقمار الصناعية، ففي سنة 2017 صممت مجموعة التكنولوجيا الفضائية الصينية وأنتجت القمر الصناعي "ألكومسات-1" بالتعاون مع مختصين جزائريين، بهدف استخدامه في مجالات الإذاعة والتلفزيون، الإتصالات في حالات الطوارئ، التعليم عن بعد، خدمات تعزيز الملاحة القائمة على الأقمار الصناعية، واستغلاله في أشغال بناء وتطوير البنية التحتية في الجزائر، إلى جانب العمليات المرتبطة بتطوير الحوكمة الإلكترونية.[1]

ترجع أول اتفاقية ثقافية تم توقيعها بين الطرفين إلى سنة 1963، وقد شهدت علاقاتهما منذ ذلك التوقيت استمرارية فيما يتعلق بالتبادل الطلابي والوفود من مسؤولين وإعلاميين وباحثين، إضافة إلى عقد كثير من الندوات والمؤتمرات العلمية التي أشرف عليها أكاديميون من الجانبين، ومع تصاعد مؤشرات التعاون السياسي والإقتصادي بقوة خلال الألفية الجديدة، تنامت الإتفاقيات ومظاهر التعاون الثقافي بشدة هي الأخرى، ففي سنة 2013 على سبيل المثال تم توقيع مذكرة تفاهم لتنصيب لجنة ثقافية مشتركة لمتابعة مشروعات التعاون بين وزارتي الثقافة للبلدين، وقد وقعت العديد من الإتفاقيات التعاونية الثنائية بين جامعات البلدين، كما شهدت هذه الفترة تصاعدا كبيرا لأعداد البعثات الدراسية مثلما شهدت تناميا للعروض الفنية لفرق كل دولة بالأخرى، إلى جانب التطور الكبير الحاصل في مجال التعاون الإعلامي حيث تم إبرام اتفاقية بين وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة أنباء الصين الجديدة سنة 2002، ومذكرة تفاهم بين المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري ومحطة التلفزيون المركزية الصينية سنة 2015، وقد تم وضع برنامج تنفيذي للتعاون في مجال الإذاعة والتلفزيون بين وزارة الإتصال الجزائرية والإدارة الوطنية للإذاعة والتلفزيون الصينية سنة 2019.[2]

المطلب الثاني: أهمية المجال الصحي في تعزيز العلاقات الجزائرية الصينية.

منذ استقلال الجزائر شكل توجهها نحو التعاون مع الصين في المجال الصحي الخيار الأنسب الذي ساعد منظومتها الصحية على تجاوز العديد من أزماتها كالمراحل التي عرفت معاناتها من نقص الكوادر والوسائل، وساهم هذا التعاون كثيرا في توفير الخدمات الصحية الأساسية للجزائريين وهو ما يدل عليه

1_ وو سي كه، مرجع سابق.

2_ تمارا برو، **التعاون الصحي والثقافي بين الصين والجزائر**، الصين اليوم، 2021/09/06، في:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202109/t20210906-800257484.html, (12/08/2023).

عدد الذين عالجتهم الفرق الطبية الصينية إلى غاية الوقت الحالي والذين يتجاوز عددهم 27 مليون مريض، هذا المسار التعاوني عزز من الثقة المتبادلة بين الطرفين ومنح العلاقات بينهما بعدا إنسانيا أعطى دفعات إضافية للمسارات التعاونية الأخرى، وقد تميز التعاون الصحي بالإستمرارية منذ الإستقلال نظرا لعدة عوامل مختلفة، لكن أهمها تتمحور حول الضعف الذي استمر في ملازمة النظام الصحي الجزائري وما ارتبط به من بنيات تحتية وصناعات صيدلانية، في مقابل تطور الطب الصيني والتصاعد المستمر لقوة البلد الآسيوي في إنتاج الوسائل والمواد الطبية وشبه الطبية، وإمكانية استفادة قطاع الصحة بالجزائر من هذا بعيدا عن جميع أشكال المشروطية السياسية والإقتصادية وبتكاليف أقل من التكاليف التي قد تنتج عن التعامل مع أطراف أخرى قد تكون أقل كفاءة وقدرة على توفير ما يتيحه التعامل مع الطرف الصيني ومؤسساته الصحية.

الفرع الأول: تاريخ التعاون الصحي بين الطرفين.

يمكن تقسيم تاريخ التعاون الصحي بين الجزائر والصين والذي استمر بينهما من دون انقطاع منذ الأيام الأولى لاستقلال الجزائر إلى الوقت الحالي إلى ثلاث مراحل أساسية: مرحلة السنوات الأولى من الإستقلال وهي المرحلة التي تضمنت محاولات تجاوز آثار الحرب والمساهمة الصينية في جهود بناء النظام الصحي الجزائري وتكوين الأطر الكفيلة بتسييره، المرحلة الثانية تتعلق بالمشاركة الصينية في تسيير هذا النظام الصحي وتطويره، ثم المرحلة الثالثة التي تتعلق بتصاعد التعاون الصحي والتي تزامنت مع تصاعد جميع مجالات التعاون الأخرى بين الجانبين.

1- مرحلة السنوات الأولى من الإستقلال:

عند الإستقلال كانت الجزائر تعاني من النقص الفادح في عدد الهياكل الصحية الكفيلة باستقبال وعلاج مواطنيها، وتركز أغلب الهياكل الموجودة بالمدن الشمالية الكبرى أين كان يقطن المعمرون الأوروبيون، كما كانت تعاني أيضا من نقص كبير في وسائل وأدوات العمل الطبية والمخزونات اللازمة من الأدوية، وإلى جانب هذا النقص الكبير المسجل على مستوى العناصر الهيكلية والمادية عانت البلاد خلال تلك الفترة من نقص كبير للغاية في العنصر البشري المؤهل لتغطية احتياجات السكان البالغ عددهم آنذاك حوالي 10 ملايين نسمة، فأعداد الأطباء وجميع الأطر والممارسين المعنيين بقطاع الصحة العامة كانت محدودة للغاية، حيث تشير الكثير من المصادر إلى أن عدد الأطباء الجزائريين عند الإستقلال كان يبلغ 285 طبيبا فقط، وكان عدد الصيادلة يبلغ 264 صيدليا، فيما كان عدد أطباء الأسنان يبلغ 151 طبيبا.[1]

1_ سليمان معضادي، السياسة الصحية الجزائرية في ظل جائحة كوفيد 19 "دراسة تحليلية"، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد 05، العدد 01، (2022)، ص. 1596.

أمام هذا النقص الكبير المسجل على مستوى العناصر المادية والبشرية –الناتج عن مغادرة الكوادر الفرنسية للمؤسسات الطبية القليلة التي كانت مخصصة للمعمرين الفرنسيين– وتميز تلك الفترة بتفشي العديد من الأوبئة وما زامنها من انعدام لشروط ووسائل الوقاية، كان ينبغي الحرص على التوجه إلى التعاون مع طرف خارجي بإمكانه أن يساهم بقوة من خلال خبرائه وكوادره في علاج الجزائريين ويساعدهم على بناء نظامهم الصحي، لذا مثلت الصين الدولة المتطورة في هذا المجال وأول دولة غير عربية اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة وساعدتها في نضالها التحرري الخيار الأنسب، ففي 12 أفريل 1963 حل بالجزائر أول فريق طبي ترسله الصين في تاريخها إلى الخارج للمساعدة، وقبل نهاية ذلك العام التحقت بهذا الفريق ثلاثة فرق طبية أخرى من مقاطعة "هوبي" وكتعبير عن الإهتمام الكبير الذي كانت توليه القيادة الصينية آنذاك لدور هذه الفرق حرص رئيس مجلس الدولة شو إن لاي Zhou In Lai على زيارة أعضائها في شهر ديسمبر وحثهم بالقول أنه: "يتعين عليكم العمل بشكل جيد، وأن تتعاملوا مع صحة الجزائريين كما لو كانت صحة الصينيين".[1]

2- مرحلة المساهمة في تغطية عجز النظام الصحي الجزائري:

يمكن القول أن هذه المرحلة من التعاون تمتد من منتصف السبعينات إلى نهاية التسعينات، وقد عرفت فيها الجزائر إنشاء الكثير من المرافق الصحية ونجاحا في تخريج الآلاف من الأطباء ومختلف الأطر العاملة في مجال الصحة من جامعاتها، مع ذلك شهدت هذه المرحلة العديد من المشكلات التي تمثلت خاصة في عدم كفاية الهياكل والبنيات التحتية المنجزة وسوء توزيعها، إلى جانب استمرار وجود العجز في العنصر البشري حيث عرفت المنظومة الصحية محدودية في أعداد الأطباء الأخصائيين في مناطق كثيرة من البلاد، وقد عرفت الجزائر أيضا خلال هذه الفترة تصاعدا للتحديات التي واجهتها هذه المنظومة ابتداءا من تدهور الأوضاع الإقتصادية في الثمانينات وما صاحبها من مشكلات كثيرة أدت إلى تضررها وتدهور تسييرها أكثر.

مع استمرار بقاء مبررات توافد الأطقم الطبية الصينية إلى المستشفيات الجزائرية، واصلت الصين إرسال دفعات متتالية منها، عملت على معالجة الجزائريين في اختصاصات كثيرة أهمها طب النساء، الجراحة، الإنعاش، وطب العيون، وقد عملت هذه الأطقم إلى جانب تقديمها للخدمات العلاجية والجراحية على تكوين الأطباء في الجزائر وتحسين مستوياتهم، واستمر الوضع على هذه الحال طيلة تلك الفترة، ولم تظهر على السلطات الجزائرية الرغبة في الإستغناء عن تواجد الصينيين بالنظر للأدوار المهمة التي كانوا يؤدونها في ظل النقائص ومواطن الخلل الكثيرة التي ميزت النظام الصحي للبلاد، لهذا تم التوقيع على

1_ توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص. 31.

اتفاقية لتعزيز هذه الصور من التعاون الطبي والصحي سنة 1998 خلال زيارة لوزير الصحة الصيني آنذاك تشن مين تشانغ إلى الجزائر.[1]

3- مرحلة تصاعد التعاون الصحي:

تنطلق هذه المرحلة مع بداية الألفية الجديدة، وقد تزامنت مع تصاعد كبير للإنفاق على مجال الصحة العامة بالجزائر نظرا لارتفاع المداخيل من المحروقات، لذا حاول المسؤولون تبني عدد من الإصلاحات حرصوا من خلالها على زيادة الإنفاق في القطاع الصحي، وإنشاء مستشفيات وهياكل جديدة، وتكوين أطر أكثر، لكن رغم هذا استمرت المشكلات القديمة التي عانى منها النظام الصحي الجزائري لأسباب عديدة تتعلق أهمها بسوء التخطيط والتسيير، وبمعاناة هذا القطاع -شأنه شأن قطاعات أخرى كثيرة- من الفساد وفق ما أظهرته قضايا كثيرة ظهرت للعلن.

هذه المرحلة عرفت تصاعد عدد أفراد الأطقم الطبية الصينية العاملة في المستشفيات الجزائرية بشكل كبير، وقد مارس هؤلاء مهامهم العلاجية في تخصصات كثيرة بمختلف الولايات، كما واصلوا عملهم على تطوير قدرات الأطباء المحليين وتوجيههم، وبرزت خلال هذه الفترة العديد من المشاريع التعاونية المشتركة في هذا المجال، كالتعاون الذي حصل سنة 2015 بين مستشفى تايدا الدولي للقلب والأوعية الدموية في تيانجين بالصين وإحدى الشركات الجزائرية من أجل بناء مستشفى يهتم بمعالجة الأطفال الذين يعانون من عيوب خلقية في القلب، وفي سنة 2019 تم إبرام اتفاق لإنشاء مركز جزائري-صيني على مستوى المؤسسة الإستشفائية المتخصصة في الجهاز الحركي ببن عكنون بالعاصمة، كما تم إبرام إتفاق للتوأمة بين المركز الإستشفائي الجامعي مصطفى باشا وأحد المستشفيات الصينية في مجال النساء والتوليد...، إلى جانب هذا انتشر الطب التقليدي الصيني في الجزائر بعد أن حرص الجانب الصيني على تكوين عدد معتبر من الراغبين في ممارسته كمهنة...، وكعرفان للجهود التي قام بها الأطباء الصينيون أصدر الرئيس الجزائري الأسبق عبد العزيز بوتفليقة قرارا جمهوريا بمنح طبيبين صينيين وسام الإستحقاق الوطني، الذي يعد أعلى وسام جزائري.[2]

الفرع الثاني: عوامل التنامي التاريخي لمسارات التعاون الصحي.

لم تنقطع مسارات التعاون الصحي التي جمعت بين الصين والجزائر منذ استقلال هذه الأخيرة، حتى أنها اشتدت وتنامت خصوصا مع مطلع الألفية الجديدة وما رافقها من زيادة في الإعتمادات المالية ورغبة من الطرف الجزائري في ضمان تلبية احتياجات مواطنيه وإصلاح نظامه الصحي وتطويره، هذه الإستمرارية يمكن إرجاعها لعوامل عديدة أهمها عدم المشروطية التي تميز سياسة الطرف الصيني وانخفاض تكاليف التعامل مع مؤسساته، ورغبة هذا الطرف في اكتساب المزيد من القوة الناعمة باعتماد

1_ تمارا برو، مرجع سابق.

2_ المرجع نفسه.

ممارسات الدبلوماسية الصحية، لكن أهم عاملين أحدثا هذا الشكل من التعاون وتسببا في استمراره هما ضعف النظام الصحي الجزائري ومعاناته من مشكلات بنيوية وتسييرية استمرت منذ نشأته مؤثرة على أدائه خصوصا في الفترات التي عرفت تفشيات وبائية، والتطور المستمر للطب الصيني وما يرتبط به من صناعات تقنية وصيدلانية.

1- إستمرارية مشكلات النظام الصحي الجزائري:

منذ الإستقلال استمرت معاناة النظام الصحي الجزائري من مشكلات عديدة تتعلق بعدم القدرة على توفير الأعداد اللازمة من الكفاءات في اختصاصات محددة، النقص الملحوظ على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات، إضافة إلى سوء التخطيط والتسيير وعدم مرونة القواعد القانونية المنظمة لعمل هذا النظام، فرغم الجهود التي بذلتها الدولة في الفترات المختلفة قصد تجاوز هذه المشكلات إلا أن النتائج كانت محدودة، وهو ما تدل عليه مؤشرات عديدة منها مستويات الرضى المنخفضة عند المواطنين وعند الأطباء ومجمل الفاعلين في مجال الصحة بصفة عامة.

منذ الإستقلال إلى غاية نهاية التسعينات لم تتمكن الجهود المبذولة في مجال إنشاء نظام صحي متماسك ومتطور من النجاح حسب كثير من الباحثين الذين يرجعون ذلك إلى غياب استراتيجيات مدروسة ورؤى استشرافية واضحة لدى المسؤولين الذين تناوبوا على تسيير المجال الصحي، لذا فقد تميزت تلك الجهود بالإرتجالية وسوء التسيير مما انعكس سلبا على واقع الصحة العامة بالبلاد خلال تلك الفترة والذي ميزه النقص الكبير في الهياكل والمؤسسات الصحية وسوء توزيعها الجغرافي، النقص الكبير في الأطقم والوسائل الضرورية لتغطية احتياجات بعض التخصصات، إلى جانب عدم مرونة النصوص القانونية المنظمة للمجال والتي أحدثت صعوبات في تسيير المؤسسات الصحية وفي علاقاتها مع غيرها من المؤسسات ذات الصلة بالصحة العامة كما أدت إلى إحداث ظروف صعبة لممارسة وعمل الأطر الطبية ومجمل مستخدمي تلك المؤسسات.[1]

مع نهاية التسعينات ارتفعت الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع الصحي بشكل كبير وحاولت الدولة تجاوز مشكلات المنظومة الصحية من خلال عدد من الإصلاحات، فمثلا لضبط علاقات الهيئات الصحية مع هيئات الضمان الإجتماعي تم إصدار التعليمة الوزارية المؤرخة في 14 جانفي 2003 المتعلقة بوضع العلاقات التعاقدية بين الهيئات الصحية العمومية وهيئات الضمان الإجتماعي ومديريات النشاط الإجتماعي الولائية، وقصد إيجاد نمط تسيير جديد لهياكل أكثر فعالية من النمط القديم تم إصدار القانون الأساسي 18/114 للمستشفيات المختلطة ذات الطبيعة المدنية والعسكرية، إلى جانب أن الدولة

1_ مسعود البلي، الإجراءات القانونية والإحترازية في الجزائر لفعالية الأمن الصحي مستقبلا، **مجلة البحوث القانونية والإقتصادية**، المجلد 04، العدد 01، (2021)، ص. 394.

في هذه الفترة فتحت المجال أمام الخواص وسمحت بانخراطهم أكثر في مجال الصحة العامة وكان الهدف المعلن تقديم خيارات متنوعة أمام المواطنين وتخفيف العبء عن المؤسسات العمومية.[1]

السياسات والبرامج الصحية التي تعكس ارتفاع الإهتمام بالقطاع خلال هذه الفترة سمحت بتعزيز أعداد الهياكل الموجودة، فبرنامج تنمية الصحة الذي تم اعتماده للفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 أدى إلى إنشاء 65 مستشفى عام ومتخصص، 76 عيادة متعددة الخدمات، 168 مركز صحي، 40 قاعة علاج، 06 مراكز للمراقبة الصحية عند الحدود، 04 مراكز لتصفية الدم، و168 وحدة خاصة بطب الأورام تم إنشاؤها على مستوى المستشفيات العامة بغرض تجنيب المرضى التنقل والإنتظار، كما تم إنشاء 185 وحدة إضافية لصحة المولود الجديد.[2]

جملة هذه الإصلاحات حتى وإن أدت إلى تحسين أداء المنظومة الصحية في بعض الجوانب كتوفير هياكل أقرب للمواطن وتوسيع خياراته من خلال فتح الأبواب أمام القطاع الخاص، إضافة إلى أن التعامل مع هيئات الضمان الإجتماعي أصبح أسهل، إلا أن قطاع الصحة العامة لازال يعاني من أغلب المشاكل التي عانى منها دوما، والتي يمكن طرح أهمها في النقاط التالية:[3]

– تقادم الهياكل الإستشفائية والتجهيزات، والفشل في مساعي ترميمها وإصلاحها وتطويرها.

– خضوع تسيير الهياكل الصحية إلى قواعد غير مرنة، وضعف التنسيق بينها وبين هياكل ومؤسسات القطاعات الأخرى مما أدى إلى جعل الإطار المؤسساتي الحالي غير قادر على السماح بتسيير جيد وفعال للنظام الصحي.

– صعوبة الحصول على الرعاية الطبية في عدد من التخصصات نظرا لأن معظم الأطباء المؤهلين في تلك التخصصات متمركزون في المدن الكبرى، إضافة إلى أن أعدادهم لا تلبي الإحتياجات المتزايدة للمواطنين.

– ممارسة الخواص لمهامهم في انفصال عن خطط المؤسسات العامة وبمستويات ضعيفة للغاية فيما يخص التنسيق والتعاون معها.

– تأخر عمليات الرقمنة والتوجه نحو اعتماد تطبيقات الصحة الإلكترونية، وضعف اعتماد التكنولوجيات الطبية الحديثة بشكل عام.

– رغم إصرار المسؤولين على مجانية وتعميم التلقيح ضد عدد من الأمراض الوبائية، إلا أن النقص الكبير المسجل في عدد الأسرة على مستوى المستشفيات إضافة إلى تواضع الصناعات الصيدلانية

1_ المرجع نفسه، ص. 396.

2_ سليمان معضادي، مرجع سابق، ص. 1599.

3_ مسعود البلي، مرجع سابق، ص.ص. 394-395.

وصناعات الوسائل والأدوات الطبية يجعل من قدرات الجزائر محدودة في تحقيق إستجابات فعالة في مواجهة تفشيات وبائية حادة وواسعة.

– اللامركزية جد محدودة في تسيير النظام الصحي، وهو الأمر الذي أحدث مشكلات كثيرة كإلقائه لأعباء كبيرة على الإدارة المركزية التي كان يفترض بها فقط قيادة هذا النظام، وهذا ما أدى إلى التأخر في تطبيق الإصلاحات اللازمة.

– عدم رضا الممارسين الطبيين والكوادر شبه الطبية عن ظروف عملهم بمؤسسات القطاع العام وعن أوضاعهم الإجتماعية، ما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة منهم إلى الخارج، فيما فضل آخرون مزاولة نشاطاتهم بالقطاع الخاص.

2– القدرات والإمكانيات المتطورة للطب الصيني:

النظام الصحي الصيني يعرف عددا من المشكلات كباقي الأنظمة الصحية في العالم، منها على وجه الخصوص المشكلات التي أشارت إليها كثيرا تقارير منظمة الصحة العالمية والمرتبطة باعتماده بشكل مفرط على نموذج المستشفيات الضخمة بالشكل الذي يضع أعباء كبيرة على كاهلها ويصعب حصول الصينيين في عدة أقاليم على العلاج بطرق ميسرة في القطاع العام المسير لهذه المستشفيات...، لكن مع ذلك يبقى هذا النظام أحد أنجح الأنظمة الصحية في العالم في تقديم الرعاية الصحية لمواطنيه كما في مواجهة التفشيات والأزمات الوبائية، بحيث يميزه تطوره الكبير وارتفاع قدرات جميع المؤسسات المشكلة له والتي سمحت له عبر تاريخه بالمشاركة في تسيير المنظومات الصحية في الخارج ومساعدتها على تجاوز أزماتها، ويمكن توضيح مدى قوة الإمكانيات التي تحوزها الصين في المجال الصحي من خلال النقاط التالية:

– إضافة إلى ضخامة الأرقام المعبرة عن القدرات البشرية العاملة في المجال الصحي فهي مؤهلة بشكل جيد، حيث تمتلك الصين الآلاف من الفرق الطبية المكونة تكوينا عاليا يمكنها من التحكم في الأساليب العلاجية الجديدة والتكنولوجيات الحديثة.[1]

– التطور المتسارع للصين في مجال التكنولوجيات الحديثة سمح لها بتطوير تجهيزات ووسائل عمل مؤسساتها وأطرها الطبية وجعل نتائج مجهوداتها أكثر نجاعة وفعالية.

– للصين خبرة كبيرة في التعامل مع الأزمات الصحية التي تحدثها التفشيات الوبائية، وهو الأمر الذي يجعلها بمثابة المرجع والنموذج العالمي الذي يمكن الإستلهام منه والإستفادة من خبرته في مواجهة هذا النوع من الأزمات.[2]

1_ حامد علي زين العابدين صالح الحاج، عبد الحفيظ عبد السلام محمد صالح، مرجع سابق، ص. 09.

2_ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

– تعتبر الصين قوة عالمية كبرى في مجال الصناعات الصيدلانية، وفي إنتاج وسائل وأدوات العمل الطبية وشبه الطبية ومختلف مستلزمات الوقاية والحماية، فعلى سبيل المثال مثلت صادراتها من أقنعة الوجه –حسب إحصائيات قدمتها منظمة الأمم المتحدة– نسبة 44 % من إجمالي ما تم تداوله عالميا سنة 2018.[1]

– تمثل الصين أيضا قطبا مهما في اكتشاف علاجات الأمراض المستعصية واللقاحات المضادة للفيروسات المستجدة المسببة للأوبئة والجوائح، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون لاعبا دوليا مهما في هذا المجال خصوصا عند التفشيات الكبرى ذات التداعيات والتأثيرات الواسعة.

1_ توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص. 36.

المبحث الثاني: التعاون الجزائري الصيني في مواجهة الجائحة: الإنعكاسات على استجابة البلدين ووتيرة العلاقات الثنائية.

مع ظهور جائحة كوفيد 19 بالصين ومن ثم انتشارها إلى باقي أرجاء العالم وتسببها في إحداث تداعيات كبيرة مست مختلف مجالات الحياة، كانت مبادرات التعاون الثنائية وتبادل المساعدات تمثل إحدى السبل التي بإمكانها تعزيز قدرات الإستجابة للجائحة بتلك البلدان المتعاونة –بالرغم من الإجماع على أن التعاون الدولي ليكون فعالا في احتواء التداعيات ينبغي أن يتم في إطار عالمي متعدد الأطراف– ، في هذا الإطار مثل تبادل المساعدات الطبية بين الجزائر والصين أثناء الأزمة إلى جانب الإستمرارية التي عرفتها نشاطات المسارات التعاونية التي تجمعهما في مختلف المجالات خلال الفترات "الهادئة" منها نموذجا للتعاون الثنائي الذي يمكن له أن يحدث انعكاسات حسنة على مستوى استجابتي البلدين للأزمة، إلى جانب تلك الإنعكاسات التي يمكن أن يحدثها على وتيرة تطور علاقاتهما الثنائية بشكل عام والتي قد تتجه في الغالب إلى أن تتصاعد وتصبح تفاعلاتها متينة أكثر.

المطلب الأول: مسارات التعاون الثنائي أثناء الجائحة.

مسارعة الجزائر إلى إرسال مساعدات طبية إلى الصين، ومرافقة المساعدات الصينية للإستجابة الصحية الجزائرية عندما انتشر المرض بالجزائر، إضافة إلى الإستمرارية التي ميزت عمل مسارات التعاون ومختلف المشاريع المرتبطة بها في المجالات الأخرى في أغلب فترات الأزمة أدت إلى تحقيق انعكاسات حسنة على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين حيث ظهرت الكثير من بوادر اتجاهها للتعمق أكثر في الفترات الأخيرة من الجائحة وفي الفترات التي تليها مباشرة، إلى جانب هذا ساهمت المساعدات الصينية بشدة في منح الجزائر القدرة على الإستجابة للجائحة ومواجهة تحدياتها، فيما وإن لم يكن للمساعدات الجزائرية نفس التأثير الميداني على الصين فقيمتها تتمثل في رمزيتها وما بإمكانها أن تحدثه من تأثير سياسي.

الفرع الأول: تبادل المساعدات الطبية.

بالرغم من اختلاف حجم المساعدات الطبية المتبادلة بين الطرفين وتباين درجة تأثيرها في مواجهة كل طرف منهما لتداعيات الجائحة الصحية، إلا أن القاسم المشترك بينهما هو عدم التأخر في إرسال هذه المساعدات، فالجزائر سارعت إلى إرسال مساعداتها في الأيام الأولى التي انتشر فيها المرض في الصين، وهو ما فعلته الصين التي سارت إلى مساعدة الجزائر بعد أن ضربتها التداعيات الصحية للجائحة، ورافقتها في مواجهتها خلال أهم فتراتها.

1– المساعدات الجزائرية للصين:

بعد تفشي فيروس كورونا في الصين نهاية سنة 2019 وجه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون رسالة إلى نظيره الصيني شي جين بينغ Xi Jinping أعرب له فيها عن تضامن الجزائر حكومة وشعبا مع

الصين، وأشاد بالجهود الكبيرة التي تبذلها بكين في مواجهة المرض، ولم تنتظر الجزائر كثيرا بعد هذه الرسالة لتقوم بإرسال مساعداتها الطبية.[1]

المساعدات الطبية التي أرسلتها الجزائر كانت من أولى المساعدات الدولية التي تصل إلى الصين، وتمثلت في أدوات ومنتجات طبية وقائية موزعة على النحو التالي:[2]

- 500 ألف قناع ثلاثي الطبقات.
- 20 ألف نظارة واقية.
- 300 ألف قفاز.

2- المساعدات الصينية للجزائر:

بعد انتشار مرض كوفيد 19 من الصين إلى جميع أرجاء العالم وتمكنها من احتوائه على أراضيها مبكرا، شرعت الدبلوماسية الصحية الصينية في السيطرة على المشهد العالمي، إذ مست ممارساتها ومبادراتها تقريبا جميع الدول، وقد كانت الجزائر من بين الدول الأولى التي حظيت بالمساعدات الصينية التي رافقتها ودعمتها طيلة فترة مواجهتها للتداعيات الصحية التي أحدثها هذا المرض، ويمكن ذكر أهمها وفق النقاط التالية:

- قامت الصين بالتبرع للجزائر من خلال إرسال عدة دفعات من المساعدات الطبية والوقائية التي تضمنت غالبا كمامات وملابس واقية وقفازات وأجهزة تنفسية.[3]

- قامت الصين أيضا بإرسال فريق من الأطباء والمتخصصين في تسيير الأزمات الصحية إلى الجزائر، وقد كان هذا الفريق الأول الذي ترسله إلى شمال إفريقيا أثناء الجائحة، وكان مشكلا من تعداد يعتبر هو الأكبر مقارنة بالفرق الأخرى التي أرسلتها إلى باقي دول ومناطق العالم.[4]

- كان الجانب الصيني متعاونا مع الجزائر فيما يخص الطلبيات التي تقدمت بها لاقتناء المستلزمات الطبية كالطلبية المتعلقة باقتناء 100 مليون قناع و 30 ألف طقم اختبار، بالإضافة إلى الألبسة الواقية الخاصة بالأطباء وغيرها من المعدات.[5]

1_ تمارا برو، مرجع سابق.

2_ مسعود البلي، مرجع سابق،.ص. 399.

3_ سليمان معضادي، مرجع سابق، ص. 1599.

4_ عبد القادر خليل، **الجزائر-الصين..علاقات تاريخية ونظرة إستشرافية لمستقبل مشرق وواعد**، الصين اليوم، 2023/07/25، في:
https://arabic.cgtn.com/news/2023-07-25/1683756759593013250/index.html, (15/08/2023).

5_ مسعود البلي، مرجع سابق،.ص. 399.

– عرضت الصين بناء هياكل صحية ومستشفيات ميدانية يمكنها تخفيف العبء عن الهياكل العاملة والمساعدة في مواجهة المرض وتطويقه.

– في الفترات التي كان يتعذر فيها اقتناء اللقاحات المضادة للمرض بسبب إعطاء الشركات المنتجة الأولوية للدول الكبرى والغنية، استفادت الجزائر قبل فترة طويلة من تلقيها لحصتها من اللقاحات التي توفرها لها المبادرة العالمية لإتاحة اللقاحات "كوفاكس" من هبات صينية تتضمن آلاف الجرعات من لقاحي سينوفاك وسينوفارم.

– وافقت الصين على منح الجزائر الترخيص لإنتاج لقاح سينوفاك الصيني، حيث أقامت شركة صيدال الجزائرية للأدوية شراكة مع مختبرات سينوفاك الصينية لإنتاج اللقاح الذي حمل إسم كورونافاك بأحد المصانع بمدينة قسنطينة ابتداءا من تاريخ 2021/09/29.[1]

الفرع الثاني: مواصلة العمل على المسارات التعاونية الموجودة.

الأزمة العالمية التي أحدثها انتشار مرض كوفيد 19 هي أزمة صحية في الأساس لكن تأثيراتها وتداعياتها مست جميع الحركيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، لذا فالتعاون الدولي الذي كان ينبغي أن يفعل بشدة في مواجهتها لم يكن يعني المجال الصحي فحسب، حيث أن تنوع واتساع تلك التداعيات كان يتطلب إيجاد صيغ تعاونية دولية وعالمية كفيلة باحتواء ما تسببت فيه من تأثير على مختلف المجالات أو التخفيف من حدته على الأقل، وإلى جانب البحث عن هذه الصيغ كان استمرار العمل وفق الإتفاقات والمعاهدات وإكمال المشروعات التي باشرتها مختلف المسارات التعاونية الثنائية قبل الأزمة يمثل أيضا تحديا لها ويدخل في سياقات مواجهتها، على اعتبار أن انقطاع هذه المسارات وتوقفها في تلك الفترة كان سيؤدي إلى اشتداد التداعيات على أطرافها ويزيد من حجم الضغوط والمشكلات التي تعانيها تلك الأطراف.

في هذا الإطار يمثل نموذج التعاون الجزائري الصيني إحدى تلك النماذج الذي حافظت على استمرارية عملها خلال الأزمة، فباستثناء الفترات التي بلغت فيها الجائحة ذروتها وأعلى مستويات حدتها، لم يظهر على الطرفين الإخلال بالتزاماتهما المختلفة أو الرغبة في تجميدها أو تأجيلها لفترات بعيدة، وواصلت المسارات التعاونية تجسيد مشاريعها حتى قبل إعلان منظمة الصحة العالمية أن المرض لم يعد يشكل حالة طوارىء صحية عالمية ابتداء من تاريخ 05 ماي 2023.

1_ الحرة، **الجزائر تنتج لقاحها بالتعاون مع الصين.. وتكشف عن تاريخ إصدار أول حقنة**، 2021/09/17، في:
https://www.alhurra.com/algeria/2021/09/17/
.(15/08/2023) ,الجزائر–تنتج–لقاحها–بالتعاون–مع–الصين–وتكشف– تاريخ– إصدار–أول–حقنة

في مجال التعاون السياسي استمرت اجتماعات المسؤولين من البلدين عن طريق تقنية الفيديو في الفترات الأولى من الجائحة، وعاد تبادل الزيارات بينهم وبين وفودهم مباشرة بعد أن خفت تداعياتها على مجال حركة النقل الدولية، وقد عملوا خلال هذه الزيارات على الدفع بعلاقات بلديهما التعاونية وتطويرها أكثر، وهو ما عبر عنه الرئيس الجزائري في جويلية 2021 عندما استقبل وزير الخارجية الصيني وانغ يي Wang Yi، إذ قال أن الجزائر مستعدة لدعم وتعميق التعاون مع الشريك الصيني لاسيما في إطار مبادرة الحزام والطريق، كما أكد في نفس اللقاء أن البلدين يتقاسمان تاريخا طويلا من الصداقة والثقة المتبادلة، فالمواقف تجاه الصين لم تتغير منذ الإستقلال وهي لا زالت تعد أولوية دبلوماسية بالنسبة للجزائر التي لم تتوان في الإصطفاف إلى جانبها في كل القضايا العادلة، وأشار أيضا إلى أن هذه الفترة تمثل مرحلة جديدة من التنمية في مجالات عديدة منها تكثيف التعاون الإقتصادي والتجاري، والإستثمار خصوصا في مجالات الطاقة واستغلال المناجم وتطوير البنية التحتية، أما الوزير الصيني فقد أكد على أهمية الجزائر كشريك أساسي لتمتين الوحدة والتعاون بين الشعوب النامية في ظل الظروف التي تمر بها البشرية في الوقت الراهن على حد قوله.[1]

في المجال الإقتصادي بعد مرور فترات الإغلاق التي كانت بسبب بلوغ التداعيات الصحية ذروتها بالجزائر، عادت الشركات الصينية التي ينشط أغلبها في مجالات أعمال تتعلق بإنشاء البنيات التحتية الكبرى إلى مزاولة نشاطاتها من جديد، كما استمر الطرفان في تعزيز تعاونهما التجاري والإقتصادي من خلال عقد عدد من الإتفاقيات، كان من أهمها خلال هذه الفترة التوقيع في أفريل 2021 على مذكرة تفاهم بشأن استغلال منجم الحديد بغار جبيلات بولاية تندوف بتمويل مشترك قدره 20 مليار دولار بهدف استخراج ونقل خام الحديد باتجاه إفريقيا والعالم ككل، وفي شهر جويلية 2022 أعلنت الجزائر عن البدء في أشغال هذا المنجم التي يتوقع أن تبلغ نهايتها مع حلول سنة 2026، وفي مجال الطاقة أيضا تم عقد اتفاق بين الطرفين خلال شهر ماي 2022 يقضي باستثمار مشترك بينها لتطوير حقل زرزايتين النفطي بشرق الجزائر.[2]

في المجالات العلمية والثقافية أيضا عادت صور التعاون بين الطرفين إلى الظهور مباشرة بعد تجاوز المراحل الصعبة من الجائحة، وفي المجال العسكري كذلك لم تثن الجائحة البلدين عن الإستمرار في عقد عدة صفقات تضاف إلى سلسلة الصفقات المتنامية بسرعة في هذا المجال، كتلك التي أعلنت عنها بكين بتاريخ 31 ديسمبر 2021 والمتعلقة باقتناء الجزائر لسرب من الطائرات بدون طيار "CH-5" وهي مسيرات قتالية عالية السرعة، تتمتع بأداء قوي، وتتميز بقوة تحملها التي تبلغ 20 ساعة وبإمكانها أن

1_ صالح زياني، يوسف بوعندل، مرجع سابق، ص. 67.

2_ وو سي كه، مرجع سابق.

تطير بسرعة 600 كلم بالساعة على ارتفاع 15 كلم، ما يجعلها تطير بكفاءة أعلى وبسرعة تتجاوز كثيرا سرعة معظم منافسيها.[1]

المطلب الثاني: إنعكاسات التعاون الثنائي في مواجهة الجائحة.

التعاون الصحي بين الجزائر والصين في مواجهة الجائحة من خلال تبادل المساعدات الطبية، واستمرار العمل على مسارات تعاونهما في المجالات الأخرى التي سبقت ظهورها، والذي يمثل بدوره تعاونا في مواجهتها، أنتج انعكاسات متعددة ظهرت خصوصا على الإستجابة الجزائرية للتداعيات الصحية للأزمة حيث ساهمت المساعدات الصينية في تجاوز العديد من المشكلات التي تعانيها المنظومة الصحية الجزائرية، وقد أدى هذا التعاون إلى ظهور بوادر في المراحل الأخيرة لتلك الفترة توحي باتجاه علاقات الطرفين للتعمق أكثر، وهو الأمر الذي أكدته التطورات الحاصلة على هذه العلاقات بعد نهاية الأزمة مباشرة، أما فيما يخص أثر المساعدات الجزائرية على الإستجابة الصحية الصينية الهادفة لاحتواء انتشار المرض على أراضيها فمن المبالغة الحكم بأهميتها الميدانية غير أن لها قيمة رمزية يمكن أن تسهم في تمتين العلاقات التعاونية أكثر.

الفرع الأول: الإنعكاسات على الإستجابة للجائحة.

في استجابتها لتفشي فيروس كورونا على أراضيها وتصاعد تداعياته الصحية وما رافقها من تداعيات أخرى، قدمت الصين نموذجا ناجحا مقابل النماذج الغربية التي أظهرت الكثير من ملامح الفشل، لذا حاولت الكثير من دول العالم الإقتداء بهذا النموذج والإستلهام من إجراءاته وترتيباته، ويعود هذا النجاح الصيني إلى القدرات الطبية والتكنولوجية وإمكانيات البلد في حشد وتنظيم الجماهير[2]، وعليه فالحديث عن أن المساعدات الدولية التي قدمت للصين كان لها دور كبير في تجاوزها للأزمة سيجانب الحقيقة ويتضمن الكثير من المبالغة، بالنسبة للجزائر الأمر يختلف كثيرا عن الصين فيما يخص حجم القدرات والإمكانيات المتوفرة، لذا فالإجراءات التي اتبعتها الدولة في استجابتها للتداعيات الصحية بشكل خاص قد واجهت بعض التحديات التي ساهمت المساعدات الخارجية وأهمها الصينية في تجاوزها وتقليل الأضرار التي مست البلاد.

1- الإنعكاسات على الإستجابة الصينية:

يقارب عدد السكان بالصين المليار ونصف المليار نسمة، ولبناء منظومة صحية متماسكة من شأنها تلبية احتياجات هذا العدد الهائل من الناس ورعايتهم بشكل جيد يتطلب الأمر توفير إمكانيات مادية وبشرية ضخمة إلى جانب امتلاك قدرات تنظيمية قوية تتعلق بالقدرة على توجيه وتنظيم الحشود خصوصا

1_ الخبر، **الجزائر اشترت سربا كاملا من الطائرات المسيرة الصينية**، 2022/01/29، في:
https://www.elkhabar.com/press/article/202651/, (15/08/2023).

2_ إيمان دني، مرجع سابق، ص. 248.

خلال الأزمات التي يفرضها انتشار الأمراض الوبائية، مجموع هذه الإمكانيات بدا أنها متوفرة عند استجابتها للتداعيات الصحية التي رافقت انتشار مرض كوفيد 19 على أراضيها، وهي التي أعطت البلد الآسيوي القدرة على تجاوزها، لذا لا يمكن القول بأهمية المساعدات الخارجية التي تلقتها الصين مثل المساعدات الجزائرية وغيرها في نجاح استجابتها في ظل توفر مقومات النجاح الداخلية، إضافة إلى أن العدد الهائل للسكان وما تتطلبه حمايتهم من موارد ضخمة يجعل أية مساعدات خارجية مهما كان حجمها ذات أثر محدود.

جملة التدابير والترتيبات التي اتخذتها الصين في تخفيف التداعيات الصحية والإقتصادية والإجتماعية للجائحة على أراضيها كانت فعالة إلى حد بعيد وأظهرتها في صورة القوة العظمى التي نجحت فيما فشلت فيه الكثير من الدول الكبرى خلال تلك الفترة، فاحتواؤها الناجح والسريع للتداعيات الصحية كان له الأثر الأكبر لدى الرأي العام العالمي الذي أثنى بشكل كبير على فعاليته خصوصا وأن الصين روجت جيدا لنجاحه من خلال دعايتها التي نشطت بقوة طيلة الجائحة.

فبعد أن قللت السلطات الصينية في البداية من مخاطر فيروس كورونا المستجد الذي ظهر في شهر ديسمبر 2019 في مدينة ووهان، تداركت الأمر مع تفاقم الوضع وزيادة انتشار العدوى وارتفاع أعداد الوفيات، وأرسلت الحكومة المركزية في العاصمة بكين فريقا طبيا للمدينة للتحقيق والوقوف على تطورات الأوضاع مطلع شهر جانفي 2020، وبمجرد أن أدركت مدى خطورة الأزمة تصرفت بسرعة وعلى نطاق واسع وبالغ الحزم، ولم تستغرق الإجراءات والتدابير التي اتخذتها أكثر من أربعة أشهر ليتم الإعلان عن نتائجها الإيجابية وتسببها في سيطرتها على انتشار مرض كوفيد 19 بأراضيها، حيث أكدت اللجنة الوطنية للصحة بتاريخ الأربعاء 25 مارس 2020 عدم تسجيل أية حالة إصابة مؤكدة محلية أخرى بالمرض، باستثناء 47 حالة جديدة جميعها وافدة من الخارج، وفي هذا التوقيت الذي أعلنت فيه الصين نجاحها شهدت دول أخرى ارتفاعا كبيرا في أعداد الإصابات والوفيات، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وإسبانيا.[1]

نجاح التدابير والإجراءات التي اعتمدتها الحكومة الصينية في احتواء التداعيات الصحية للجائحة بسرعة كبيرة على مستوى أراضيها أظهر امتلاك الدولة الآسيوية لعدد من القدرات والإمكانيات التي تفتقد لها الدول الأخرى أو تمتلكها لكن بمستويات أقل من التي تمتلكها الصين، وتتمثل هذه الإمكانيات في القدرة الكبيرة على الضبط الإجتماعي وما يرتبط به من آليات للرقابة وتحكم في الجماهير، الخبرة في مواجهة التفشيات والأزمات الوبائية، والتطور التكنولوجي الكبير الذي يمكن تسخيره في خدمة إجراءات العلاج والرقابة التي تحتاجها الإستجابة.[2]

1_ حامد علي زين العابدين صالح الحاج، عبد الحفيظ عبد السلام محمد صالح، مرجع سابق، ص. 08.
2_ المرجع نفسه، ص.ص. 08-09.

أ- القدرة الكبيرة على الضبط الإجتماعي: في الصين يتسم نظام الحكم بأنه مركزي إلى حد كبير، فمع أن الحكومة المركزية في العاصمة بكين تمنح سلطات واسعة لحكومات المقاطعات والمدن إلا أنها تمتلك آليات للرقابة والتفتيش تضمن تنفيذ الحكومات المحلية لسياساتها، هذه المركزية كونها تؤدي إلى تدخل الدولة وهيمنتها على الحياة الإجتماعية في الصين فهي تمكنها من سرعة التحرك وفرض إجراءاتها خلال الأزمات الصحية، وهو ما حدث عند تفشي فيروس كورونا حيث تم إعلان مقاطعة هوبي منطقة طوارئ صحية من الدرجة الأولى، وهو أشد مستوى من حالات الطوارئ، مما يعني أن الإستجابة ستكون مركزية من مجلس الدولة في العاصمة بكين، وقد تم فرض الحجر الصحي الصارم على أكثر من 56 مليون مواطن صيني هم سكان مقاطعة هوبي، والتشديد على عاصمة المقاطعة مدينة ووهان التي يقطنها 11 مليون نسمة وتم إغلاق المدينة بشكل كامل مع مدن أخرى في المنطقة، ومنع التنقل منها وإليها لمنع انتشار الفيروس إلى مناطق أخرى، وتم توقيف الدراسة والمواصلات العامة، وأغلقت الأسواق ومعظم المحلات والمصانع والشركات.

ب- الخبرة في مواجهة الأزمات الوبائية: مثلت الصين منذ العصور القديمة مركزا لظهور الأوبئة وانتشارها إقليميا أو عالميا انطلاقا من أراضيها وقد استمر هذا إلى غاية هذه الأيام، لذلك اكتسبت خبرة طويلة في التعامل مع الأزمات الصحية الناتجة عن تفشيها، ففي عام 2002 شهدت الصين ظهور وباء سارس، والذي كان سببه أحد فيروسات كورونا، وكان أشد حدة من مرض كوفيد 19 ولكن لم يكن له نفس قدراته على الإنتشار، وقد تمكنت الصين من احتوائه في شهر جويلية 2003، ولهذا فإنه مع ظهور فيروس كورونا المستجد كان لدى الصين خبرة جيدة وغير بعيدة زمنيا في التعامل مع أزمة صحية مشابهة إلى حد ما.

ج- إستخدام التكنولوجيا في تدابير الإستجابة: التطور التكنولوجي الكبير الذي أصبح يميز الصين أفادها كثيرا في وضعها لخطط الإستجابة الصحية للجائحة ووفر لها الأدوات اللازمة لتنفيذ هذه الخطط وما يرتبط بها من مهام علاجية ورقابية، فقد استخدمت الروبوتات لتقليل الإحتكاك بين البشر من خلال قيامها بأعمال التمريض والتعقيم وتوصيل الطلبيات والكشف عن المصابين في الشارع عن طريق قياس درجة حرارة المارة، كما استخدمت الطائرات المسيرة لنقل عينات المرضى إلى المختبرات، وتم تزويد رجال الشرطة بخوذات تستطيع كشف المصابين بالفيروس عبر قياس درجة حرارة الجسم عن بعد، وإلى جانب هذا سخرت الصين تكنولوجيتها أيضا لمراقبة التزام مواطنيها بالتدابير من خلال 300 مليون كاميرا منتشرة عبر كل أنحاء البلاد.

2- الإنعكاسات على الإستجابة الجزائرية:

عند إعلان منظمة الصحة العالمية بتاريخ 05 ماي 2023 أن مرض كوفيد 19 لم يعد يشكل حالة طوارىء صحية عالمية، بلغ إجمالي عدد الإصابات بالمرض في الجزائر في ذلك التوقيت 271748 بينما كان العدد الكلي للوفيات هو 6881 حالة وفاة، هذه الأرقام توحي بأن الأزمة الصحية لم تكن هائلة

مقارنة بكثير من الدول في أوروبا وآسيا والأمريكيتين، لكن المشكلات التي تعانيها الدولة على مستوى منظومتها الصحية خصوصا فيما يتعلق بالعجز المسجل في أعداد الأسرة والأخصائيين ونقص المخزونات من الوسائل الطبية ومستلزمات الوقاية إلى جانب المشكلات الإقتصادية التي صاحبت الجائحة والتي نتجت عن انخفاض أسعار النفط والإغلاق الإقتصادي الذي شهدته البلاد كغيرها من البلدان، إضافة إلى التحديات الإجتماعية التي تمثلت في تدهور أوضاع الفئات الهشة وأصحاب بعض المهن الحرة وإغلاق وتجميد مختلف الفعاليات الإجتماعية والتعليمية..، كلها تحديات وضعت السلطات تحت ضغوطات كبيرة وأحدثت ارتباكا غير مسبوق بين جميع أوساط وفئات المجتمع وفي نشاطات مختلف المؤسسات طيلة فترة الأزمة.

الحد أو التخفيف من التداعيات الصحية وما رافقها من تداعيات أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية، كان يتطلب إقدام السلطات على اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات المنسجمة ضمن استجابة تغطي جميع أبعاد وصور تلك التداعيات الموجودة، وهو ما عملت عليه ونجحت إلى حد كبير في تحقيقه رغم مظاهر القصور والمشكلات التي واجهت التنفيذ خصوصا في ظل العجز البنيوي الذي يميز قطاع الصحة العامة وعدم استعداده لأزمات كبرى مماثلة، والأكيد أن هذه المشكلات كان سيكون حجمها ووقعها أكبر بكثير لولا التعاون مع أطراف خارجية وتلقي مساعداتها، كانت أهمها الصين وبدرجة أقل روسيا، حيث أدى ذلك على سبيل المثال إلى توفير وسائل طبية كانت مفقودة بشدة، وما يعبر عن شدة الإفتقاد لهذه الوسائل هو إسراع السلطات في إرسال طائرتين عسكريتين إلى الصين لجلب طلبيتين كانت قد تقدمت بهما، وعليه وصلت بتاريخ 5 أفريل 2020 أول طلبية لوسائل الحماية من فيروس كورونا إلى مطار هواري بومدين الدولي قادمة من مدينة شانغهاي الصينية، تمثلت في 8.5 مليون كمامة ثلاثية الطبقات، و100.000 كمامة مرشحة من نوع FFP2، ويوم الجمعة 10 أفريل 2020 وصلت إلى نفس المطار ثاني طلبية من المعدات الطبية قادمة من العاصمة بكين وشملت الشحنة التي قدر وزنها بحوالي 30 طنا 500 ألف كمامة من نوع FFP2، و40 ألف جهاز تشخيص للمرض، و100 جهاز تنفسي اصطناعي.[1]

التعاون مع الجانب الصيني ساعد كثيرا في مواجهة التداعيات الصحية كذلك من خلال أدوار الفريق الطبي الصيني في التدخل والتخطيط، لكن الأكثر أهمية كان من خلال كميات الجرعات من اللقاحات التي وفرتها السلطات الصينية للجزائر والتي واصلت توفيرها إلى غاية منحها ترخيص إنتاجها بإحدى المصانع بقسنطينة، هذا الجانب في التعاون الصحي كان من المعقد ضمان استجابة صحية فعالة من دونه في ظل صعوبة اقتناء اللقاحات من شركات الأدوية العالمية التي منحت تفضيلات واضحة للدول

1_ سليمان معضادي، مرجع سابق، ص. 1603.

الكبرى والغنية خلال المراحل الأولى لبداية إنتاجها، وفي ظل تأخر وصول حصة الجزائر من مبادرة "كوفاكس" العالمية.

في الجانبين الإقتصادي والإجتماعي أيضا وفر استمرار عمل المسارات التعاونية مع الصين خصوصا في الفترات التي كانت تخف فيها التداعيات الصحية وتأثيراتها على حركة النقل الدولية أدوات وظروف مساعدة لمواجهة الجائحة، حيث أن استمرارية عمل هذه المسارات أدت إلى استمرار تدفق السلع الصينية وتغطية احتياجات السوق الجزائرية منها، كما أن العودة المبكرة للشركات الإنشائية الصينية إلى مزاولة نشاطاتها في عدد من المشاريع ذات الطبيعة الإقتصادية والإجتماعية حافظ على وتيرة الحركة التنموية بالبلاد.

السلطات الجزائرية نجحت من خلال التعاون مع الصين إلى حد كبير في الحد من المشكلات المتعلقة خصوصا بالإحتياجات من الوسائل الطبية والعلاجات، وقد رافق ذلك نجاحها الكبير في إصدار نصوص قانونية وتعليمات متضمنة لجملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى مواجهة وتخفيف التداعيات المختلفة للجائحة، وهي تدابير لم تتعارض مع المعمول به عالميا ومع ما أوصت به الجهات العالمية المختصة في صورة منظمة الصحة العالمية، وتتمثل أهمها في ما يلي:

– عند البدايات الأولى للتفشي تم إغلاق المطارات والموانئ وإعمال المراقبة الصحية على مستوى نقاط الدخول الحدودية البرية والبحرية والجوية، وهي المهمة التي حرصت عليها مصالح المراقبة الصحية بالحدود وفقا للمادة 43/02 من قانون الصحة، كما تم إجلاء الرعايا من الخارج والتكفل بوضعهم تحت إجراءات الحجر الصحي.[1]

– فرض الحجر المنزلي من أجل منع انتشار الوباء أكثر والحرص على تنفيذه بالإعتماد على الأجهزة الأمنية وصياغة التشريعات والنصوص القانونية المناسبة، فقد نص على هذا التدبير الوقائي المرسوم التنفيذي رقم 20–70 المحدد للتدابير التكميلية للوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته، وقد عمل ذات المرسوم على التفريق بين نوعين من الحجر المنزلي استنادا لمدة الحجر، حجر منزلي كلي وهذا النوع تم تطبيقه فقد في ولاية البليدة عند بداية الأزمة، وحجر منزلي جزئي وهو النوع الذي تم العمل به في كل الولايات.[2]

– إضافة إلى الغلق التام للمدارس والجامعات وحظر الأنشطة الثقافية والرياضية، تم تعليق نشاطات نقل الأشخاص عبر الخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية، إلى جانب خطوط النقل البري الحضري وشبه الحضري وبين البلديات والولايات، و نقل المسافرين بالسكك الحديدية، واستثني من

1_ مريم لوكال، مرجع سابق، ص. 390.

2_ نصر الدين منصر، مرجع سابق، ص. 38.

هذا الإجراء نشاط نقل المستخدمين، وتم كذلك غلق محلات بيع المشروبات، ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم.[1]

– نصت المادة 6 من المرسوم 20–69 على وضع نسبة 50 % من موظفي كل مؤسسة وإدارة عمومية في عطلة مدفوعة الأجر، باستثناء المستخدمين التابعين للصحة وللمديرية العامة للأمن الوطني والحماية المدنية والجمارك وإدارة السجون والمواصلات السلكية واللاسلكية ومراقبة الجودة وقمع الغش والتابعين للسلطة البيطرية والتابعين للسلطة النباتية، والمستخدمون المكلفون بمهام النظافة والتطهير والمكلفون بمهام المراقبة والحراسة، والمستخدمون اللازمون لاستمرارية الخدمات العمومية الحيوية، كما نصت المادة 09 من نفس المرسوم على أنه يمكن أن تتخذ المؤسسات والإدارات العمومية كل إجراء يشجع العمل عن بعد في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.[2]

– عملت السلطات على تسريع عمليات التلقيح لتحقيق المناعة الجماعية واحتواء ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس، وفي سبيل ذلك اعتمدت جملة من الإجراءات كتجنيد فرق طبية تعمل بالتناوب في سبيل تلقيح أكبر عدد ممكن من المواطنين، واستحداث جواز صحي للتلقيح لا يمكن الولوج إلى بعض الفضاءات إلا من خلاله كالملاعب وقاعات الرياضة وأماكن إجراء مختلف التظاهرات العلمية والثقافية، وقد اهتمت السلطات بتنشيط الحملات التوعوية الهادفة إلى التحسيس بأهمية هذه العمليات.

– إضافة إلى هذه التدابير سعت الدولة إلى تشجيع العاملين في القطاع الصحي من خلال رفع أجورهم، إضافة إلى إصدارها عدة تعليمات تتعلق بحماية مختلف الفئات الإجتماعية الأخرى كصرفها لمنح لأصحاب المهن الحرة الذين تضررت وضعياتهم بسبب توقف نشاطاتهم.

الفرع الثاني: الإنعكاسات على وتيرة العلاقات الثنائية.

يتوقع أن تتجه العلاقات الجزائرية الصينية لأن تصبح متينة وعميقة أكثر مستقبلا نتيجة للتعاون الثنائي الذي حدث في مواجهة الجائحة، بالنظر إلى أن هذا التعاون رفع من مستويات الثقة بين الجانبين كما أنه أظهر النفع الذي يمكن أن يعود عليهما من خلال تعاونهما في ظل مختلف الظروف الدولية والعالمية، وقد أظهرت الفترات الأخيرة للأزمة اتجاه هذه العلاقات فعليا للتعمق والتمتن أكثر من خلال ارتفاع عدد الإتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الجانبين في مختلف المجالات، والتوجه نحو التحضير لإنجاز المشاريع الكبرى المتفق عليها سابقا كمشروع منجم غار جبيلات بتندوف، إضافة إلى عقد العديد من الصفقات في المجالات التجارية والعسكرية بشكل يوحي بأنها ستستمر في التصاعد والتوسع في المستقبل القريب.

1_ وريدة براهمي، مرجع سابق، ص. 1017.

2_ نصر الدين منصر، مرجع سابق، ص. 40.

يعتبر توقيع الطرفين على الخطة الخماسية الثانية للتعاون الإستراتيجي الشامل للسنوات 2022-2026، إضافة إلى نتائج زيارة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى الصين بتاريخ 17 جويلية 2023 والتي تضنت التوقيع على عدد كبير من اتفاقيات التعاون المشترك في مختلف المجالات من أهم المظاهر التي أبانت عن استمرار وتيرة العلاقات الثنائية في التصاعد، كما أنها تشكل بوادر يمكن الإعتماد عليها في الحكم على مستقبل العلاقات الثنائية بأنه متجه أكثر للتوسع والتشابك بطريقة تضمن استدامة في التعاون والعمل المشترك.

1- التوقيع على الخطة الخماسية الثانية للشراكة الإستراتيجية:

التوقيع على الخطة الخماسية الثانية للتعاون الإستراتيجي الشامل مع الصين للسنوات 2022-2026، يهدف إلى تكثيف التعاون في مجالات عديدة أهمها الإقتصاد والتجارة والطاقة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والفضاء والصحة والتواصل الإنساني والثقافي وفقا لبيان أصدرته وزارة الخارجية الجزائرية بعد أن تم هذا التوقيع، وقد أوضح هذا البيان أن هذه الخطة الخماسية تعتبر تعزيزا لاتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي تم التوقيع عليها سنة 2014، واستكمالا للرغبة الكبيرة المشتركة للجانبين في توثيق العلاقات الجزائرية-الصينية والدفع بها إلى أعلى المراتب، بما يستجيب لتطلعات ومصالح البلدين الصديقين كما يعكس حرصهما على تثمين التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق التي انضمت إليها الجزائر سنة 2019.[1]

في المجال الإقتصادي الذي يمثل أحد أهم جوانب التعاون الجزائري الصيني، يرى العديد من المختصين أن الشريكان يرغبان من وراء توجههما إلى الإستمرار في شراكتهما الإستراتيجية وتعزيزها من خلال التوقيع على الخطة الخماسية الثانية في تحقيق عدد من الأهداف التي تخدم مصالحهما وفق مبدأ رابح-رابح، ومن أهم هذه الأهداف زيادة معدلات التبادل التجاري لضمان استمرار عمل سلاسل الإمداد وعدم انقطاعها عن أسواق بلديهما خصوصا فيما يتعلق بمدخلات الطاقة والمواد الأولية والسلع الإستثمارية والإستهلاكية في ظل ما تعرفه هذه السلاسل من انقطاعات وندرة وتضخم ناتجة بالدرجة الأولى عن الأزمات المالية والتطورات الأمنية والبيئية والتكنولوجية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي والإستقرار العالمي، كما يهدفان إلى استمرار تدفق المشاريع الإستثمارية الصينية المتنوعة والمهمة حجما وقيمة إلى الجزائر التي تعتمد عليها بشكل كبير في تحقيق رؤيتها المتعلقة بتحقيق التنمية...، وما يترتب عليها من امتلاك أصول طويلة الأجل، تفرض استدامة الشراكة والتعاون بين البلدين، والإنتقال بها إلى مستويات إستراتيجية.[2]

1_ عبد الحكيم حذاقة، **خطة خماسية بين الجزائر والصين..ماذا سيجني البلدان من التعاونالإستراتيجي؟**، الجزيرة نت، 2022/11/15، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/11/15/خطة-خماسية-بين-الجزائر-والصين-ماذا, (20/08/2023).

2_ المرجع نفسه.

2- نتائج زيارة الرئيس الجزائري إلى الصين :

من 17 إلى 21 جويلية 2023 قام الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بزيارة إلى الصين لتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون الثنائي في مجالات مختلفة، وبهدف الحصول على الدعم الصيني في مسعى الإنضمام إلى تكتل "البريكس" الذي مثل طموحا إستراتيجيا بالنسبة للجزائر كونها أرادت على الصعيد السياسي الإستفادة من دعم هذه المجموعة لاسيما فيما يتعلق بالحفاظ على سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها، أما اقتصاديا فقد رغبت في الولوج إلى أسواق الدول الأعضاء، وتطوير البنيات التحتية، والإستفادة من مختلف المزايا الأخرى التي من شأنها أن تعزز من فرصها في لعب دور القوة الإقليمية الأولى في محيطها.[1]

إضافة إلى إطمئنانه على الموقف الصيني من مسألة الإنضمام إلى البريكس، اتفق الرئيس الجزائري مع نظيره الصيني شي جين بينغ Xi Jinping على تعزيز العلاقات التعاونية بين بلديهما وإعطائها دفعا جديدا من خلال الإتفاق على تسريع التوجه نحو تجسيد الإتفاقيات والمشاريع التي سبق الإعلان عنها، وتوسيع مجالات العمل المشترك وتعميقها بشكل أكبر، لذا أشرفا على توقيع 19 إتفاقية ومذكرة تفاهم في مختلف المجالات، كان من أهمها:

- المجال العسكري.
- مجال الإتصالات.
- مجال الطاقات المتجددة.
- التهيئة العمرانية.
- النقل بالسكك الحديدية.
- مجالات التعاون الفلاحي.
- مجالات البحث العلمي.
- تحويل التكنولوجيا ونقل المعارف المرتبطة بها.
- إضافة إلى قطاع الرياضة.

وقد اتفق البلدان على دعم مصالحهما الأساسية المشتركة، والعمل باتجاه التعاون في الحفاظ على سيادة وسلامة أراضيهما وفقا لبيان مشترك أصدرته وزارة الخارجية الصينية في هذا الخصوص، كما اتفقا على التنسيق الأمني وتبادل المعلومات بغية محاربة المجموعات الإرهابية المتطرفة الناشطة داخل

1_ شاهر الشاهر، **الجزائر والصين..علاقات راسخة في عالم متغير**، الميادين، 2023/08/07، في:
https://www.almayadeen.net/research-papers/الجزائر-والصين-علاقات-راسخة-في-عالم-متغير, (10/08/2023).

حدودهما، ودعم دول العالم الثالث في هذا الإطار ومساندة جهودها الأمنية خصوصا تلك الدول الهشة كالصومال والسودان.[1]

تعطي الإتفاقيات الكثيرة التي تم توقيعها خلال هذه الزيارة دلالات واضحة على تصاعد وتيرة تطور العلاقات الجزائرية الصينية واتجاهها لأن تدخل مرحلة جديدة من التعاون الثنائي يميزها حرص الطرفين على أن تكون أكثر توسعا وتشابكا، والواضح أن فشل المسعى الجزائري في الإنضمام إلى مجموعة "البريكس" لن يؤثر على هذا الإتجاه أو يحد من فرصه في ظل قناعة المسؤولين في الجزائر أن عدم قبول عضوية بلادهم لا يرجع لإخلال الجانب الصيني بوعوده أو لعدم حرصه على دعم ترشحهم، وإنما يعود حسب تصريحاتهم إلى تحركات قوى معادية للبلاد تمكنت من التأثير على بعض الأطراف الفاعلة التي أعاقت تحقق هذا الإنضمام.

3- إمكانية تجاوز المشكلات والتحديات الموجودة:

توجه العلاقات الجزائرية الصينية نحو ارتفاع وتيرة تطورها يعزز منه حقيقة أن المشكلات والتحديات التي تعترض طريق التعاون الجزائري الصيني بالإمكان تجاوزها وإيجاد حلول لها، سواءا تعلق الأمر بالمشكلات الخارجية التي تتعلق بعلاقة الجزائر مع القوى الكبرى الأخرى، أو بالمشكلات الداخلية التي تتمثل في طبيعة الإقتصاد الجزائري وما يرتبط به من مسائل تتعلق بضرورة إصلاح النظام النقدي وتهيئة شروط الإستثمار...، وهي في مجملها تحديات يدرك صناع القرار في الجزائر ضرورة معالجتها حيث أعلنوا في مناسبات كثيرة عن خططهم للقيام بالإصلاحات اللازمة، كما أشرفوا على سن عدد من القوانين والتشريعات التي تخدم هذا المسعى وحرصوا على العمل بها.

يشكل تمسك الدول الأوروبية بمصالحها وإمكانية توجسها من تنامي العلاقات التعاونية الجزائرية الصينية ضغوطا كبيرة على صناع القرار في الجزائر تفرض عليهم التمتع بنوع من المرونة في تعاملهم مع جميع الأطراف بالشكل الذي يطور علاقاتهم مع الصين ويحفظ مصالحهم مع الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الدول، وهي المرونة التي تحاول الدبلوماسية الجزائرية أن تتحلى بها في تعاملها وفي التعبير عن مواقفها من مختلف القضايا الدولية والعالمية...، أما فيما يخص عدم التكافؤ الذي تظهره المبادلات التجارية بين الجزائر والصين وميل مؤشراتها لمصلحة القوة الآسيوية فبالإمكان التخفيف من حدة ومستويات الفوارق التي تظهرها هذه المؤشرات من خلال القيام بإجراءات عديدة كتحديد السلع والمواد التي يمكن استيرادها وتلك التي يمنع على المستوردين جلبها، وهي إجراءات قد اعتمدتها الجزائر عند انخفاض إيراداتها من النفط وتقلص احتياطاتها من العملة الصعبة في ظل التضخم المالي الذي عانت منه دول العالم مؤخرا.

1_ المرجع نفسه.

التحديات الداخلية التي تعيق مسارات التعاون الإقتصادي مع الصين في صورة عدم ملاءمة قوانين الإستثمار والنظام النقدي المعمول به، إلى جانب معاناة الإدارة الجزائرية من كثير من مظاهر البيروقراطية والفساد هي تحديات يمكن تجاوزها أيضا من خلال إحداث الإصلاحات المناسبة، وقد ظهرت في هذا الإطار بعض الجهود كالتوجه إلى إلغاء قاعدة 49/51، إضافة إلى هذا يعطي إصرار السلطات الجزائرية –الظاهر في مختلف التصريحات الصادرة عن أكثر من مسؤول سام– على تحييد الإدارة نهائيا من السيرورة الإقتصادية للبلاد ضمانات إضافية لكل من يريد الإستثمار في الجزائر أو يرغب في الولوج إلى أسواقها، و لعل إبعاد الإدارة عن كل ما يتعلق بحل المنازعات مع المستثمرين و إخضاع هذه المنازعات إلى رئاسة الجمهورية يعد إشارة قوية على إدراك السلطات أن نجاح العمليات الإستثمارية في الجزائر مرهون بتوفير عدد من الشروط من أهمها الحد من تسلط الإدارة وتحكمها في تفاصيل الحياة الاقتصادية.[1]

1_ فارس مارسيلي، **الإستثمار في الجزائر مشكلة قوانين أم مشكلة إدارة ؟**، الإقتصاد والأعمال، في:
https://www.iktissadonline.com/node/7925, (10/08/2023).

المبحث الثالث: الأبعاد الإستراتيجية للتعاون في مواجهة الجائحة: تقاطع أهداف ومصالح الطرفين.

التعاون الجزائري الصيني في مواجهة جائحة كوفيد 19 الذي ميزته مظاهر تبادل المساعدات الطبية وتعاظم ممارسات الدبلوماسية الصحية الصينية في الجزائر إضافة إلى صور الإلتزام بمسارات التعاون المشترك في المجالات الأخرى ظهرت انعكاساته على الإستجابة الجزائرية للأزمة كما ظهرت على وتيرة العلاقات الثنائية للبلدين والتي يبدو أنها تتجه إلى التمتن أكثر، فهذا النموذج التعاوني جاء ليستغل متطلبات المرحلة بغرض نقل مساراته التي تعرف تصاعدا مطردا منذ أكثر من عقدين من الزمان إلى مراحل متقدمة أكثر، كما جاء ليؤكد على الأبعاد الإستراتيجية التي تقف خلف الإنخراط في هذه المسارات، هذه الأبعاد ترتبط بالأهداف الصينية الرامية إلى حشد المؤيدين لإعادة هيكلة النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب يكون لها فيه دور قيادي، إلى جانب أهدافها الإقتصادية الكبيرة في الجزائر والتي تتنوع بين رغبتها في الإستفادة من السوق الجزائرية وإمكانية تعزيز أمنها الطاقوي من خلال ما تتوفر عليه الجزائر من موارد...، أما بالنسبة للجزائر فهي تتطلع بشكل خاص إلى الإستفادة مما يوفره التعامل الإقتصادي مع الصين من فرص قد تتيح لها التحرر من التبعية للقوى الأوروبية التي لازمتها لعقود طويلة، إلى جانب رغبتها في تحقيق تنمية حقيقية من خلال الإستفادة من التكنولوجيا الصينية ومن الطابع الإستثماري للشراكة مع الصين، والذي يختلف عن الطابع الإستغلالي للشراكة التي جمعت البلاد مع فرنسا وباقي القوى الأوروبية.

المطلب الأول: الأهداف الإستراتيجية الصينية.

الدبلوماسية الصحية التي مارستها الصين في الجزائر أثناء الجائحة وما رافقها من صور تعاونية ساعدت الجزائر على تجاوز التداعيات الصحية ومختلف التأثيرات الأخرى للأزمة لم تأت لتغير من الأهداف الإستراتيجية التي تقف خلف التعاون الصيني القديم مع الجزائر والذي تصاعد بشكل كبير منذ أكثر من عقدين، وإنما جاءت بغرض تعزيز إمكانيات وفرص تحقيق تلك الأهداف وتسريع الوصول إليها، لذا فمجمل المبادرات التعاونية التي عرفتها تلك الفترة قد سعت من خلالها بكين إلى الحفاظ على تأييد الجزائر لها ومساندتها في مسعاها لإعادة هيكلة النظام الدولي إلى الشكل الذي يسمح لها بلعب أدوار قيادية أكبر في صياغة تفاعلاته، كما سعت من خلالها أيضا إلى تثبيت وتوسيع مصالحها الإقتصادية والتجارية في الجزائر ومواصلة تفوقها على منافسيها الغربيين الذين لا يرغبون في فقدان مصالحهم ونفوذهم بها.

الفرع الأول: حشد الدعم لمسعى إعادة هيكلة النظام الدولي.

ضاعفت الصين منذ صعود الرئيس شي جين بينغ Xi Jinping إلى الحكم مجهوداتها الهادفة إلى تعزيز جاذبيتها في الخارج تحت شعار "الحلم الصيني"، وظل الترويج للنموذج الصيني للتنمية أبرز معالم

هذا التوجه، ومع اشتداد تداعيات انتشار مرض كوفيد 19 عالميا سنة 2020 لاحت لها فرص مثالية للترويج لنجاعة نموذج الحكم الذي تطبقه السلطات في بكين ولتقديم نفسها بشكل أكبر في صورة الدولة "القائد" في النظام الدولي، وقد أسهم نجاحها الكبير في احتواء الوباء في الداخل وتحولها إلى أكبر مورد لأدوات ومستلزمات الوقاية الصحية في العالم وظهورها في مظهر المنقذ خلال تلك الفترة التي تضاءلت فيها تفاعلات النمط التعاوني في العلاقات الدولية في تشجيعها أكثر على مواصلة تحقيق أكبر أهدافها الإستراتيجية المتعلق برغبتها في إعادة هيكلة النظام الدولي من نظام القطب الواحد إلى نظام متعدد الأقطاب، تكون لها فيه أدوار قيادية أكبر.[1]

هذا الهدف سعت الصين بغية تحقيقه إلى استغلال جميع التظاهرات الدولية والعالمية الكبرى في طرح تصورها والترويج له، كما سعت أيضا إلى استغلال الأحداث العالمية المؤثرة في صورة الجائحة من خلال إبراز ظلم هذا النظام وضعف جوانبه الإنسانية، إلى جانب إظهارها لقدراتها القيادية، وفي مجمل هذه التظاهرات والأحداث حاولت الصين دائما حشد التأييد الدولي لخدمة مسعاها هذا، وقد ركزت دبلوماسيتها بشكل أكبر على الدول النامية بالنظر إلى أنها تمثل أكثر الأطراف تعرضا للظلم وعدم المساواة في ظل هذا النظام الدولي، لذلك من المعروف تاريخيا أن الصين ظلت تدافع عن التوجه الذي يخدم قضايا العالم النامي في كل ممارساتها الدبلوماسية وعلاقاتها الخارجية، وقد حظي خطابها السياسي الداعم لتمية دوله بترحيب من أغلب تلك الدول التي تشكل لديها تصور مفاده بأنها قد وجدت في الصين ملاذا لدعم جهودها المتعلقة بحماية سيادتها وضمان تحررها وتنميتها، وأن الصين تمثل لها بديلا موثوقا بخطابها السياسي وتعاملها الإقتصادي والتجاري الذي لا يعتمد المشروطية المميزة للتعامل الغربي، إضافة إلى هذا يظهر الدور الصيني في إنشاء منظمة "بريكس" التي تضم عددا من الدول النامية رغبتها في استمرارية توجهها في دعم قضايا العالم النامي واستغلال الروابط التي ينتجها هذا التوجه في تحقيق أهدافها الإستراتيجية التي يعد تغيير بنية النظام الدولي من أكبرها وأهمها.[2]

تمثل الجزائر إحدى أكبر دول العالم النامي المرحبة بالخطاب الصيني المتعلق بتغيير بنية النظام الدولي وجعله أكثر عدلا، ويأتي هذا الترحيب ضمن جملة من توافقات وجهات النظر التاريخية مع البلد الآسيوي بشأن الكثير من قضايا السياسة العالمية، وقد استمرت هذه التوافقات لتميز مواقف الطرفين بخصوص العديد من المسائل الدولية الراهنة، خصوصا تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب ورفض التدخل الخارجي في شؤون الدول، ومثال ذلك موقف الجزائر من الأزمة الليبية ومعارضتها للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي لإسقاط نظام القذافي، ومواقفها المساندة للدولة السورية ومعارضة التدخل الخارجي

1_ توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص. 40.

2_ صالح زياني، يوسف بوعندل، مرجع سابق، ص. 64.

في شؤونها، وكذلك رفضها المشاركة في التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لشن عمليات عسكرية في اليمن، وهي كلها مواقف تتطابق مع توجهات السياسة الخارجية للصين.[1]

حفاظا على المواقف الجزائرية المؤيدة للصين في قضايا عديدة كمسألة تايوان وفي القضايا المرتبطة بتطلعاتها في مجال السياسة العالمية وبغرض حمايتها من التأثر بمحاولات الإستقطاب وضغوط القوى الغربية، أبدت الصين دوما رغبتها في تعزيز العلاقات التعاونية مع الجزائر ودعمها في مواجهة تحدياتها المختلفة كالتحديات التي فرضها عليها انتشار فيروس كورونا بأراضيها، كما عملت على مضاعفة انخراطها وجعلها أكثر مساهمة في تحقيق هذه التطلعات العالمية من خلال تأييد الدعوات الجزائرية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي على النحو الذي يضفي أكثر عدالة في صيغته التمثيلية وأكثر شفافية في طرق عمله، وتصرح الصين خدمة لهذا السياق أيضا بدعم المطلب الجزائري والإفريقي الداعي إلى رفع الظلم التاريخي الذي تعرضت له القارة بحرمانها من التمثيل الدائم في مجلس الأمن الدولي.[2]

يعود تقدير الصين لأهمية الموقف الجزائري ورغبتها في الحفاظ على مساندته لهذا المسعى إلى إدراك المسؤولين في الصين للدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في حشد تأييد الدول النامية بالنظر إلى وزنها الإقليمي وما تتوفر عليه من مؤهلات اقتصادية ودبلوماسية تمكنها من لعبه بكفاءة، وقد سبق وتشكل هذا الإدراك الصيني بعد أن برهنت الدبلوماسية الجزائرية على قدراتها في الدفاع عن القضايا السياسية والإقتصادية للدول النامية بالإشتراك مع الصين في مختلف المحافل الدولية، إضافة إلى أن الدور الذي لعبته في حشد التأييد الدولي بهدف دعم الصين في استعادة مقعدها في الأمم المتحدة سنة 1971 قد أحدث وقعا جيدا في رؤية الصينيين للجزائر وأعطاهم انطباعا حسنا عن قدرتها في لعب أدوار مهمة في السياسة العالمية.

الفرع الثاني: دفع المصالح الإقتصادية في الجزائر.

تشكل المصالح الإقتصادية للصين أهم المرتكزات التي تستند إليها سياستها الخارجية في صياغة توجهها التعاوني مع الجزائر لذا كان من الطبيعي أن تسخر بكين قدراتها خصوصا في المجال الصحي لمساعدتها على تجاوز التداعيات التي فرضتها الجائحة، فبالنظر إلى رغبتها في ضمان أسواق كبيرة دائمة لتصريف منتجاتها والحصول على استثمارات جديدة مربحة لشركاتها، إلى جانب احتياجات اقتصادها إلى مزيد من الموارد الطاقوية والمعدنية، إضافة إلى حرصها على نجاح علاقاتها مع البلدان

1_ إبتسام مباركي، **علاقات تاريخية متجذرة وشراكة استراتيجية شاملة..توافق جزائري صيني عمره 65 سنة**، الأيام News، 2023/07/17، في:

https://elayemnews.dz/علاقات-تاريخية-متجذرة-وشراكة-استراتي/, (10/08/2023).

2_ المرجع نفسه.

التي تمثل محطات مهمة لمبادرتها "الحزام والطريق"، يمثل التعاون مع الجزائر سبيلا مهما لخدمة وتلبية هذه الأهداف والإحتياجات، وعليه يمكن القول أن حرص الصين على تعميق تعاونها مع الجزائر من خلال استغلال حاجتها لمساعداتها الطبية أثناء الجائحة له أبعاد استراتيجية تتعلق بمصالحها الإقتصادية، يمكن تفصيلها على النحو التالي: تحقيق أهدافها المتعلقة برغبتها في الإستفادة من السوق الجزائرية وتوسيع استثمارات شركاتها، تعزيز أمنها الطاقوي من خلال استفادتها من الموارد الجزائرية، واستغلال الموقع الجغرافي للجزائر في خدمة مبادرة الحزام والطريق.

1- الإستفادة من السوق الجزائرية وتوسيع الإستثمارات:

خلال العقدين الماضيين تنامت قيمة المبادلات التجارية الجزائرية الصينية بشكل كبير، حتى أصبحت الجزائر تمثل السوق الأكبر للصين في المنطقة المغاربية، وانطلاقا من سنة 2013 تجاوزت الصين فرنسا والشركاء الأوروبيين التقليدين باعتبارها المصدر الأول للجزائر، وتتمثل أغلب الصادرات الصينية حاليا إلى الجزائر في السلع المصنعة، غير أنها خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2012 قد تمثلت في الآلات ومعدات النقل بنسبة 51 % والسلع المصنعة المتنوعة بنسبة 40 % فيما شملت النسبة المتبقية مواد كيميائية إضافة إلى مواد أخرى.[1]

تحاول الصين الحفاظ على موقعها الريادي كأول مصدر للجزائر وتسعى إلى تعزيزه مستقبلا بالنظر لأهمية السوق الجزائرية في تصريف منتجاتها الصناعية المتزايدة والتي تحتاج إلى اكتساب أسواق إضافية لتوريدها، والأمر ينطبق على مجال الإستثمار حيث تسعى إلى توسيع استثماراتها المباشرة التي عرفت هي الأخرى تصاعدا كبيرا خلال العقدين الماضيين، وشملت ميادين عديدة كإنجاز المنشآت الكبرى والهياكل القاعدية، وقد فاقت الأغلفة المالية لاستثمارات شركاتها العاملة في الجزائر سنة 2016 مبلغ 20 مليار دولار، وبحلول سنة 2020 أصبحت هذه الأخيرة تعد ثالث أكبر متلق للإستثمار الصيني المباشر بإفريقيا، تتميز هذه الإستثمارات بالضخامة وقد شملت كذلك مشاريع نوعية في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب المشاريع الصناعية الهيكلية الجارية في ميادين الصناعات التعدينية والأسمدة، كمشروع استغلال منجم الحديد في غار جبيلات، ومشروع تطوير منجم الزنك والرصاص بواد أميزور، ومشروع استغلال وتحويل الفوسفات بتبسة ومشروع الأسمدة الفوسفاتية بسوق أهراس، إلى جانب مشاريع كبرى أخرى كمشروع إنشاء ميناء الحمدانية مع الشركة الصينية للبناء والشركة الصينية لهندسة الموانئ ومشروع إنجاز الطريق البري العابر للصحراء.[2]

1_ شريفة كلاع، المشاريع التجارية والإستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الإقتصاد الوطني؟، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**، المجلد 11، العدد 02، (2022)، ص. ص. 911-912.

2_ لخضر مداني، **هذه هي الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الجزائرية الصينية..**، الشعب، 2023/07/16، في:
http://www.ech-chaab.com/ar/الحدث/مؤشرات/item/212700
.html, (12/08/2023). هذه-هي-الأبعاد-الإستراتيجية-للعلاقات- الجزائرية-الصينية-

2- الإستفادة من إمدادات الطاقة والمواد الأولية الجزائرية:

بالنظر إلى ديمغرافيتها الهائلة وضخامة إنتاجها الصناعي تحتاج الصين إلى العمل على استمرارية أمنها الطاقوي من خلال ضمان تجديد تعاقداتها في مجال الطاقة وإيجاد مصادر جديدة، وهو ما ينطبق على احتياجاتها من المعادن والمواد الأولية الأخرى التي ينبغي الإستمرار في إيجاد مصادر إضافية لها تمون من خلالها مصانعها الكثيرة وتبقيها بذلك قادرة على الإنتاج، ولأن القارة الإفريقية تمثل مصدرا مهما لمجمل هذه الموارد فهذا يبرر التوجهات الصينية نحوها ويوضح أسباب التنافس الدولي -الذي تمثل الصين أحد أطرافه- حولها.

إستنادا إلى هذا يمثل ضمان استمرار تدفقات الطاقة الجزائرية إلى الصين أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لاقتصادها، وقد حاولت تعزيز هذه التدفقات من خلال شراكتها مع الطرف الجزائري في تطوير عدد من الحقول الطاقوية إلى جانب اتجاهها إلى الإستثمار في ميدان الطاقات المتجددة، وإذا كانت الفترة الحالية تعرف هيمنة النفط الخام والمنتجات النفطية تقريبا على كل الواردات الصينية من الجزائر، فمن المنتظر أن تمثل الموارد المعدنية والمواد المرتبطة بها إمدادت مهمة تستفيد منها الصين خلال السنوات القليلة القادمة في ظل العمل على مشروعات عديدة في مجال الصناعات الإستخراجية والتحويلية كمنجم غار جبيلات للحديد ومصنع تبسة للفوسفات.[1]

3- أهمية الجزائر في مبادرة الحزام والطريق:

مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping سنة 2013 تعرف بمشروع القرن الصيني نظرا لأنه بالإضافة إلى ضخامة تكاليفها هي ذات أهمية كبيرة في تصور صناع القرار الصينيين لمستقبل بلادهم، ومن خلالها يتطلعون إلى مواصلة الصعود السلمي وتحقيق مجمل الأهداف التي تتضمنها استراتيجياتهم، لذا يحرصون على إنجاح علاقاتهم مع جميع الدول التي تعنيها المبادرة وهي حاليا تشمل أكثر من 100 دولة منضمة، غير أن هذا لا يعن أن جميع هذه الدول تتساوى في أهميتها أو الدور المتوقع منها في إنجاح المبادرة، حيث تتفاوت في ذلك بناءا على تفاوتها في عدد من المقومات التي يوفرها الموقع الجغرافي والقدرات الإقتصادية والموارد المتوفرة، وهي عوامل ومقومات تتوفر عليها الجزائر بشكل كبير.[2]

الجزائر التي انضمت إلى هذه المبادرة منذ سنة 2019 بعدما شهدت علاقاتها التعاونية مع الصين خصوصا في جانبها الإقتصادي تصاعدا كبيرا منذ مطلع الألفية الجديدة توجد بها العديد من المزايا لتكون طرفا فعالا فيها، كاحتياطاتها الطاقوية والمعدنية، مؤهلاتها البشرية، وموقعها الإستراتيجي كنقطة وصل بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي، لذا جعل كل ذلك الجانب الصيني يراها قاعدة محورية يمكن

1_ المرجع نفسه.

2_ صالح زياني، يوسف بوعندل، مرجع سابق، ص. 65.

لشركاته أن تنطلق منها للإستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء، ومحطة مهمة يمكن له من خلالها تصريف سلعه إليها وإلى القارة الأوروبية، وعليه يسعى الصينيون إلى التسريع في إنجاز مشاريعهم المتعلقة بهذه المبادرة في الجزائر والتي من أهمهما ميناء الحمدانية بشرشال، منجم الحديد بغار جبيلات، مصنع الفوسفات بتبسة، والطريق العابر للصحراء.[1]

المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية الجزائرية.

بالإضافة إلى أن فترة الجائحة عرفت استفادة الجزائر من المساعدات الصينية في تجاوز التداعيات التي لحقت بها خصوصا في مجال الصحة، فقد شكلت لها في المقابل أيضا فرصة للعمل على تعزيز وتعميق علاقاتها أكثر مع الصين من خلال مبادرتها التي تضمنت إرسال مساعدات طبية إلى ووهان عند بداية انشار مرض كوفيد 19، ويعود هذا التوجه في استغلال الأزمة العالمية بغية إحداث تقارب أكبر مع الطرف الصيني إلى رؤية المسؤولين في الجزائر لمصالح بلادهم وأهدافها الإستراتيجية التي يربطون تحقيقها بضرورة الإنخراط أكثر في مسارات التعاون الثنائي مع بكين نظرا لأن هذه المسارات بإمكانها أن توفر مزايا كثيرة لم تتوفر مع الشركاء الأوروبيين لعقود، تتمحور الأهداف الإستراتيجية الجزائرية حول محورين أساسيين هما الرغبة في تنويع الشركاء والتحرر الإقتصادي من هيمنة القوى الأوروبية، والسعي إلى إحداث تنمية حقيقية تتمكن من خلالها البلاد من تنويع مصادر دخلها والتحرر من التبعية لقطاع المحروقات.

الفرع الأول: تنويع الشركاء والتحرر من التبعية الإقتصادية لأوروبا.

في سنة 2012 كانت فرنسا أكبر مصدر للسلع إلى الجزائر فيما استحوذت الولايات المتحدة على لقب الزبون الأول لها بفضل وارداتها من الغاز المسال، لكن في سنة 2013 بدأت الموازين في التغير حيث انتزعت الصين المرتبة الأولى في قائمة المصدرين إلى الجزائر من فرنسا التي احتكرتها لعشرات السنين، وتحولت بكين إلى الشريك التجاري الأول للجزائر خصوصا بعد أن أدى استغلال الولايات المتحدة للغاز الصخري بأراضيها إلى توقفها عن استيراد الغاز المسال من الجزائر واضمحلال دورها بوصفها أكبر شريك تجاري لها، حيث تراجعت قيم التبادل التجاري بينهما من نحو 19.5 مليار دولار في 2007 إلى 2.6 مليار في 2021، ومن العوامل التي ساهمت في إحداث هذا التفوق الصيني واستمراره في الجزائر تضرر الإقتصادات الأوروبية من الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ما سمح بتقوية الشراكة التجارية مع الجزائر التي كانت تعتبر سوقا محتكرة للأوروبيين وعلى رأسهم الفرنسيين لعقود عديدة.[2]

1_ المرجع نفسه، ص. 66.

2_ TRT عربي، مرجع سابق.

إتجاه الجزائر إلى تعزيز تعاونها التجاري مع الصين يعود إلى رغبتها الشديدة في تحرير اقتصادها من التبعية لفرنسا وأوروبا، كون التعامل مع هذه القوى لعقود أثبت أن سياساتها استغلالية لا تقوم على الإستثمار وإحداث التنمية إلى جانب أن التعامل معها بالإضافة إلى أنه غير عادل وفقا للمعايير الإقتصادية والتجارية فهو يؤثر على سيادة البلد ويسمح بالتدخل في قراراته بسبب المشروطية الإقتصادية والسياسية الكبيرتين اللتين تتعامل بهما، وهي الإكراهات التي لا تفرضها الشراكة مع الصين نظرا لأن هذا البلد يعرف عنه اعتماده لمقاربة متوازنة تحترم خصوصية البلدان وأنظمتها السياسية والإدارية، وفحوى رؤيته قائمة على الإستفادة المتبادلة وفق مبدأ رابح–رابح، وقد اكتسبت هذه المقاربة احترام معظم بلدان العالم الثالث بما فيها الجزائر التي لطالما أشاد صناع القرار فيها بالسياسة الخارجية الصينية التي لم تحاول التدخل في الشأن الداخلي الجزائري رغم ثقل التواجد الإقتصادي والمصالح الصينية في الجزائر.[1]

إضافة إلى اتجاهها لتعزيز التعاون الإقتصادي مع الصين تعمل السلطات الجزائرية على دفع الجانب الأوروبي إلى مراجعة اتفاق الشراكة الذي يكرس التبعية له، فهذا الإتفاق الموقع عليه في أفريل 2002 ودخل حيز التنفيذ ابتداء من شهر سبتمبر 2005 بهدف معلن هو تعزيز التبادل الإقتصادي بين الطرفين، لم يكن في مصلحة الإقتصاد الجزائري، حيث أن تضمنه لضرورة التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية عبر مراحل تبدأ من سنة 2007 بنسبة 20 % لتمس أكثر من ألف منتج، تسبب في خسائر متتابعة تكبدتها المؤسسات الجزائرية، جعلت الحكومة تطالب كل مرة بتأجيل تطبيق المراحل الموالية من التفكيك الجمركي، هذه الإتفاقيات لا تصب في مصلحة الجزائر نظرا لعوامل عديدة أهمها ضعف اقتصادها الذي لا يملك الوسائل الكافية لمنافسة الإقتصادات الأوروبية، ما جعل الميزان التجاري خارج المحروقات خاسرا على الدوام، فخلال عام 2020 مثلت الصادرات الجزائرية نحو أوروبا ما قيمته 11.4 مليار دولار أغلبها من المحروقات، لكن في الوقت ذاته استوردت ما قيمته 13.5 مليار دولار من دول الاتحاد، وهو رقم كان أكبر بكثير في السنوات السابقة قبل أن ينخفض في الأعوام الأخيرة بعد لجوء الحكومة الجزائرية إلى تقييد الإستيراد عبر نظام الرخص، وبسبب تصاعد الواردات القادمة من الصين.[2]

بتاريخ 31 أكتوبر 2021 أمر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الحكومة بإعادة تقييم جميع بنود إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وفق نظرة سيادية، ووفق مبدأ رابح–رابح من خلال مراعاة مصلحة

1_ صالح زياني، يوسف بوعندل ، مرجع سابق، ص. 63.

2_ عبد الحفيظ سجال، **مستفيدة من ورقة الغاز ..هل تجبر الجزائر أوروبا على مراجعة اتفاق الشراكة؟**، TRT عربي، 2022/09/22، في:-https://www.trtarabi.com/issues/10319902

.(20/08/2023) ,مستفيدة–من–ورقة–الغاز–هل–تجبر–الجزائر–أوروبا–على–مراجعة–اتفاق–الشراكة

المنتوج الوطني كون ذلك كفيل بخلق نسيج صناعي وإحداث أعداد مهمة من مناصب الشغل، ولم تكن هذه المرة الأولى التي يتحدث فيها مسؤول جزائري عن ضرورة مراجعة الإتفاق ففي ديسمبر 2020 قال وزير الخارجية الجزائري السابق صبري بوقادوم على هامش أشغال الدورة 12 لمجلس الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بأن الأخير لا يعارض مراجعة الإتفاق وأن له إرادة للحوار حول تفاصيل هذا الملف، وأشار ذات الوزير وقتها إلى أن بلاده تطالب بإحداث توازن بين مصالح الطرفين في إشارة منه إلى ضرورة السماح للسلع والمنتوجات الجزائرية بدخول الأسواق الأوروبية دون عراقيل، والسماح بحماية الصناعات الناشئة، والعمل على نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة في الجزائر، والمساهمة في تكوين العنصر البشري، وغيرها من المحاور التي قد تصل معها العلاقة إلى مرحلة الشراكة المتكافئة وتصبح قائمة على مبدأ رابح–رابح.[1]

المماطلة التي أظهرتها الدول الأوروبية في الإستجابة إلى هذه الدعوات الجزائرية المتعلقة بمراجعة اتفاقيات الشراكة إضافة إلى إدراك الطرف الجزائري بأن السياسات الإقتصادية الأوروبية تجاه الجزائر ودول جنوب حوض المتوسط بشكل عام لا يتوقع لها أن تتغير، شكلت قناعة لدى المسؤولين الجزائريين بأن التحرر من التبعية الإقتصادية لأوروبا لا يمكن أن يتحقق بالإعتماد على المفاوضات معها، لذا فالخيار الأفضل يتعلق بالإتجاه إلى الدخول في الشراكات التي تعطي قيما إضافية للإقتصاد المحلي في صورة الشراكة مع الصين.

الفرع الثاني: تحقيق التنمية والتحرر من التبعية لقطاع المحروقات.

الإقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل مفرط على مداخيل الصادرات من الموارد الطاقوية، ويعاني إلى جانب عدم تنوعه وتبعيته لقطاع المحروقات من مشكلات عديدة أخرى تتعلق بعدم انفتاحه وضعف بنياته التحتية وافتقاره إلى التكنولوجيات اللازمة، ما جعل إمكانية تحقيق تنمية شاملة بالجزائر أمرا بالغ التعقيد خصوصا في ظل اعتماد الشركاء الإقتصاديين التقليديين للبلاد سياسات تتميز بطابعها الإستغلالي، حيث لم يظهر عليهم الإهتمام بالإستثمار في الموارد التي تمتلكها البلاد في كافة المجالات الإقتصادية وتطويرها، لذا يحمل التوجه نحو زيادة التعاون مع الصين تطلعات كبيرة تتعلق بتجاوز هذه المشكلات وإحداث تنمية حقيقية من خلال رفع مستويات النمو وتطوير البنية التحتية بالإعتماد على الإستثمارات الصينية إلى جانب تحويل قدر من التكنولوجيا التي يحوزها الصينيون.

في مجال التبادل التجاري تسعى الجزائر إلى زيادة معدلاته مع الصين، ورغم أن الميزان التجاري يميل لمصلحة البلد الآسيوي بشكل كبير وارداته من الجزائر تقتصر على الموارد الطاقوية وبعض المعادن إلا أن انخفاض أسعار المنتجات الصينية ومرونة المعاملات التي تميز الحصول عليها تعطي

1_ المرجع نفسه.

للصين مزايا تفضيلية عن باقي الشركاء التجاريين، ويعود الإهتمام بزيادة هذه المعدلات التجارية بشكل خاص إلى الرغبة في ضمان استمرار عمل سلاسل الإمداد للسوق الجزائرية من مختلف السلع الإستثمارية والإستهلاكية في ظل ما تعرفه من ندرة وتضخم بسبب الأزمات المالية والتطورات الأمنية والمشكلات البيئية والتكنولوجية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي والإستقرار العالمي، مع إمكانية انقطاعها مثلما حصل أثناء تفشي فيروس كورونا عالميا، وفي الوقت نفسه يدرك المسؤولون في الجزائر خطر الإستيراد العشوائي على المنتجات الجزائرية، لذا حاولوا تنظيم الواردات وضبطها من خلال اتخاذ عدد من التدابير في هذا الخصوص كإصدار وزارة التجارة وترقية الصادرات تعليمة في شهر أفريل 2022 تقضي بتقديم المتعامل الإقتصادي لملفات تثبت عدم توفر المنتجات المستوردة في السوق الوطنية في خطوة نحو تشجيع الصناعات المحلية وحماية المنتوج الوطني والتقليص من فاتورة الإستيراد.[1]

وبما أن إحداث تنمية حقيقية يتطلب توافر بنيات تحتية قوية، تسعى الجزائر إلى الإستمرار في الإستفادة من عمل الشركات الصينية وتستهدف تدفقا أكبر للمشاريع الصينية المتنوعة، وهو أمر ممكن في ظل توفر الجزائر على الكثير من المؤهلات الطبيعية والبشرية الكفيلة بإثارة اهتمام تلك الشركات، وفي ظل توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة مع الصين وانضمامها بعد ذلك إلى مبادرة الحزام والطريق، فالمتوقع من المشاريع الكبرى المرتبطة بهذه المبادرة في صورة ميناء الحمدانية بشرشال، منجم الحديد بغار جبيلات، مصنع الفوسفات بتبسة، إلى جانب الطريق السيار العابر للصحراء أن تساهم في إحداث نقلات تنموية مهمة كونها ستوفر الكثير من مناصب العمل، وتفك العزلة عن مناطق واسعة بالبلاد، إضافة إلى أنها ستوفر مداخيل مهمة من العملة الصعبة وتجعل من الجزائر قطبا إقليميا حقيقيا يربط أوروبا بإفريقيا جنوب الصحراء التي يفترض أن تستفيد هي الأخرى من هذه المشاريع في الجزائر...، ومع استمرار التعاون مع الجانب الصيني في إنجاز مشاريع بنيوية بهذا الحجم في كافة القطاعات الإقتصادية الأخرى كالصناعة والفلاحة والسياحة ومجال الطاقات المتجددة من المؤكد أن يؤدي ذلك إلى تحرير الإقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات وتنويعه والرفع من مؤشرات التنمية بالجزائر.[2]

يمثل اكتساب التكنولوجيا اللازمة لإدارة وتطوير مختلف المجالات شرطا بالغ الأهمية لإحداث تنمية حقيقية، لذلك تسعى الجزائر للإستفادة من التصاعد المستمر لتعاونها الثنائي مع الصين في نقل الخبرة التكنولوجية والفنية عن طريق التكوين والتدريب والإحتكاك بين الفنيين والمختصين من الجانبين في مختلف المشاريع المشتركة، وهو أمر أظهر عدد من هذه المشاريع أن بإمكانه أن يتحقق،

1_ عبد الحكيم حذاقة، مرجع سابق.

2_ شريفة كلاع، مرجع سابق، ص. 927.

خصوصا تلك المشاريع المتعلقة بالتكنولوجيات المرتبطة بتطوير الطاقة البيتروكيماوية وتطوير موارد النفط والغاز، والتكنولوجيا المرتبطة بمجال الصناعات الكهروضوئية، وتلك المرتبطة بمجال الإتصالات، إلى جانب التكنولوجيا المرتبطة بمجال الفضاء حيث استفاد عدد من المختصين الجزائريين من احتككاكهم بنظرائهم الصينيين العاملين بالمجموعة الصينية للتكنولوجيا الفضائية خلال إنتاج القمر الصناعي "أكوم سات-1" سنة 2017.[1]

1_ وو سي كه، مرجع سابق.

المبحث الرابع: مستقبل التعاون الدولي ومتطلبات بناء إطار عالمي فعال لمواجهة التهديدات الوبائية: عدم كفاية النماذج التعاونية المشابهة للنموذج الجزائري الصيني.

الضعف الذين ميز بشكل عام مختلف مسارات التعاون الدولي في الإستجابة لجائحة كوفيد 19 يدفع إلى البحث في مستقبل الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية، وفي متطلبات بناء إطار تعاوني في مجال الصحة العالمية بإمكانه أن يمنع وقوع مثل هذه الأزمات مستقبلا وأن يمكن من تحقيق استجابة عالمية مشتركة لتداعياتها الصحية إن حدثت، فالجائحة أظهرت أنه لا يمكن مواجهة هذا النوع من التهديدات والتغلب على مجمل تداعياتها المتنوعة إلا بتجاوز عدد من المشكلات التي بدت على تفاعلات النمط التعاوني، كما أظهرت أن تجنب انتشار الأوبئة والجوائح مستقبلا واحتواء تداعياتها الصحية بسرعة وفعالية إن تمكنت من الإنتشار يتوقف بشكل أساسي على بناء وتفعيل ذلك الإطار التعاوني العالمي، إذ أن التركيز على إنجاح النماذج التعاونية الإقليمية أو الثنائية رغم أهميتها –على غرار تلك التي كانت لها انعكاسات إيجابية على أطرافها أو طرفيها كالنموذج الجزائري الصيني– لن تكون نتائجها كافية، ولن تكون حاسمة في منع التفشي والإنتشار، ولا في احتواء التداعيات، أو حتى في تخفيفها بالشكل المطلوب في كل الحالات على اعتبار أن نجاح الحالة الجزائرية الصينية جاء في ظل عدم معاناة الجزائر من تداعيات ذات حجم وحدة من مستوى التداعيات التي ضربت دولا عديدة في آسيا وأوروبا والأمريكيتين.

وجهت الدراسات الإستشرافية المتنامية طيلة فترة الأزمة جهودها بشكل كبير إلى البحث في مستقبل ظاهرة العولمة والإتجاهات التي يمكن أن تأخذها بعد الجائحة، كما بحثت في مستقبل النظام الدولي وشكله ووضعت سيناريوهات بقاء بنيته الحالية أو تغيرها، وبالرغم من أن دراسة مستقبل التعاون الدولي لم يخصص لها نفس القدر من الأبحاث رغم أهمية سيناريوهاته في تقدير أحجام فرص التوجه إلى العمل المشترك في الإستجابة للتداعيات والمخاطر المتنوعة للأزمات المشابهة مستقبلا، إلا أنه يمكن الإستفادة من نتائج تلك الدراسات في وضع هذه السيناريوهات كونها تتحدد بشكل كبير وفقا لمآلات ظاهرة العولمة، ومستويات الحدة التي يمكن أن يأخذها الصراع على الهيمنة والأدوار في النظام الدولي، أما بالنسبة للمتطلبات التي ينبغي على فواعل الصحة العالمية العمل على توفيرها من أجل بناء وتفعيل إطار تعاوني عالمي من شأنه أن يسمح مستقبلا بمنع ظهور أزمات صحية وبائية ذات نطاق جغرافي واسع من خلال احتواء أية تفشيات بالشكل الذي يمنع اتساعها وتعقدها...، أو يدفع باتجاه تحقيق استجابة عالمية متماسكة للتداعيات الصحية لتلك الأزمات إن ظهرت، فقد أثبتت الجائحة أنها ينبغي أن تتعلق بالمستويات المختلفة، الدول، المنظمات الدولية، وعلى مستوى قواعد ومعايير حوكمة الصحة العالمية.

المطلب الأول: مستقبل النمط التعاوني في العلاقات الدولية.

ما أظهرته جائحة كوفيد 19 من انعزالية واستمرار لتصاعد الإضطرابات الجيوسياسية والمظاهر الصراعية بدلا من التفاعلات التعاونية التي كان يفترض بها أن تتنامى في ظل الحاجة إلى الإستجابة

الجماعية لتجاوز التداعيات المتنوعة، ينبئ حسب الكثير من التحليلات بأن السيناريو الخطي الذي يعني بقاء مستويات التعاون الدولي على حالها في المستقبل القريب هو الأقرب للتحقق[1]، يليه السيناريو التشاؤمي القائل بتراجع هذه التفاعلات أكثر لفائدة هيمنة تفاعلات النمط الصراعي بشكل أكبر خصوصا مع الدلالات التي حملها اشتداد الخلافات الصينية الأمريكية والأزمات الجيوسياسية التي ظهرت خلال الجائحة واستمرت بعدها كالحرب الروسية الأوكرانية، أما السيناريو التفاؤلي الذي يقود إلى تعزيز مظاهر النمط التعاوني فهو غير مرجح لأنه يرتكز على اكتساب مختلف الفاعلين للوعي اللازم بأهمية التعاون الدولي وأن تتشكل لديهم الإرادة للإنخراط في مساراته والتخلي بالتالي عن إعطاء الأولوية لمصالحهم الإقتصادية وأهدافهم الجيوسياسية، بالرغم من أن الرغبة في تفادي تداعيات الأزمات المشابهة مستقبلا كتفشي أوبئة عالمية أخرى أو تفاقم إحدى المشكلات التي يحدثها التغير المناخي كفيل بأن يشكل دافعا قويا نحو هذا السيناريو حسب المدافعين عنه.

الفرع الأول: سيناريو إستمرار الوضع الحالي.

هذا السيناريو ينبئ بأن مستويات التفاعلات التعاونية في العلاقات الدولية ستبقى على حالها خلال السنوات والعقود القليلة القادمة، ويستند في هذا إلى أن بوادر التغيير في اتجاهات العولمة وبنية النظام الدولي التي رافقت الجائحة ما هي إلا اضطرابات مؤقتة ناتجة عن هذه الأزمة، وقد حفزتها بعض العوامل كالتوجهات القومية التي سارت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب، وعليه يفترض هذا السيناريو بقاء تأثيرات العولمة على حالها، كما يفترض أن الصراع على الأدوار في النظام الدولي لن يشتد بالشكل الذي يجعله يبلغ مستويات تؤثر على شكل النسق العام نظرا لترابط المصالح الموجود بين أهم القوى الفاعلة.

1- إستمرار مسارات العولمة:

مع انتشار مرض كوفيد 19 ركزت مجمل التحليلات في مختلف الميادين على دور العولمة في تسهيل انتشار الأمراض الوبائية وعلى تسبب النظام الإقتصادي العالمي الذي أنتجته في فقدان القدرة على الوصول إلى تلبية الإحتياجات من الوسائل الطبية وشبه الطبية في ظل انقطاع سلاسل الإمداد، ومع ذلك لم تذهب أغلب تلك التحليلات إلى أن الظاهرة في انحسار وأن العالم سيشهد أفولها بعد الأزمة، فما ظهر حسبهم من ردود فعل مناهضة لآلياتها جاء في سياق عابر، فحتى وإن تميزت سياسات الدول بالإنغلاق في استجاباتها لتداعيات الجائحة فهذا لا يعن قدرتها على الإستمرار في انغلاقها وإعادة إحيائها لسلطة الدولة القومية التي ميزت المراحل السابقة للعولمة لاعتبارات عديدة منها أنه لا يمكن لأي دولة القضاء على سيطرة النظام المالي العالمي، كما أن المؤشرات الإقتصادية التي تعبر على تحسن جودة الحياة في

1- محمود عزت عبد الحافظ، "تفشي فيروس كورونا بين المؤامرة والتعاون الدولي"، في: **تداعيات الجائحة: رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020**، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2020)، ص. 57.

عدد كبير من الدول هي نتاج العلاقات الإقتصادية في عصر العولمة ولا يمكن الحفاظ عليها بإعادة عملياتها إلى الشبكات والحدود الوطنية.[1]

بناءا على هذا فسلاسل الإمداد أو التوريد التي انقطعت خلال بداية التفشي العالمي للوباء خلال شهر مارس من سنة 2020، وأدت إلى مشاكل كبيرة في التعامل مع الطلب غير المتوقع على منتجات معينة أهمها المنتجات الطبية والمطهرات عندما تم فرض قيود متزامنة على السفر والإنتاج، ومثلت إحدى أبرز المواضيع التي أثارت النقاشات حول التأثيرات السلبية للعولمة وإمكانية ارتداد مظاهرها وآلياتها، من المبالغ فيه بشكل كبير حسب الكثير من المختصين في السياسة والإقتصاد توقع أن تؤدي إلى حدوث هذا الإرتداد، إذ يمكن حسبهم إدخال إصلاحات على هذه السلاسل بسهولة من خلال تطوير قدراتها في الإنتاج والتوزيع أو من خلال تحديد مصادر بديلة لمنشأ التوريد يمكن اللجوء إليها عند الضرورة، كما يمكن تحسين عمليات تأمين اللوجستيات والعمليات المرتبطة بالنقل في ظل الظروف المشابهة للجائحة مستقبلا، ومن جهة أخرى يذهب هؤلاء الباحثون إلى أن العالم المترابط الذي أسهمت هذه السلاسل في خلقة قد سبق وأفاد الكثير من الفاعلين كالدول والشركات المتعددة الجنسيات والخواص ومن غير المعقول أن يرغب هؤلاء المنتفعون في قلب موازين الواقع الدولي الذي يحقق مصالحهم لفائدة عالم منغلق يحد من أدوارهم ومكاسبهم.[2]

2- استقرار مستويات الصراع على الهيمنة في النظام الدولي:

إضافة إلى أن استمرار العولمة على مساراتها التي تسبق الجائحة سيبقي على التفاعلات التعاونية في مستوياتها التي سبقت الأزمة ولن يؤدي إلى ارتفاعها أو تراجعها، سيعمل استقرار مستويات الصراع على الهيمنة في النظام الدولي أيضا على الإبقاء على مستويات تلك التفاعلات، فالولايات المتحدة الأمريكية لها القدرات للحفاظ على هيمنتها والأدوات لاحتواء تصاعد إرادات منافسيها في تغيير النسق الحالي، كما أن هؤلاء المنافسين وفي مقدمتهم الصين وروسيا ليس من مصلحتهم تصعيد الصراع إلى حدود أبعد في السنوات القليلة المقبلة.

فمع أن التداعيات التي خلفها انتشار فيروس كورونا كانت لها انعكاسات بالغة في الذهنية السياسية الدولية، إلا أن ذلك لا يمكن أن يؤثر بشكل جذري على النظام الدولي، بمعنى أن النظام الذي تتربع على هرمه الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانه أن يستمر كما هو خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين على أقل تقدير، والدور القيادي الذي لعبته الصين ومن بعدها روسيا أثناء الأزمة لا يعن أنهما مؤهلتان

1_ أحمد ذكر الله، **العولمة بعد أزمة كورونا: تحديات مستجدة وسيناريوهات محتملة**، المعهد المصري للدراسات، 2021/09/24، في:

https://eipss-eg.org/العولمة-بعد-أزمة-كورونا- تحديات-مستجدة-وسيناريوهات-محتملة/, (22/04/2023).

2_ المرجع نفسه.

حاليا لإزاحتها أو مشاركتها في إدارة هذا النظام بالتساوي[1]، خصوصا عند الأخذ بعين الإعتبار أن الدور الأمريكي الغائب في إدارة الإستجابة العالمية كان نتيجة لانسحاب القوة الأكبر من العمل الدولي المتعدد الأطراف في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وأن موازين القوى مازالت تميل لمصلحة الطرف الأمريكي في جميع أشكالها الصلبة وصورها الناعمة، كما أن المسؤولين على صناعة السياسة الخارجية الأمريكية يدركون قوة التهديدات التي يشكلها منافسوهم الإستراتيجيون لذا يحتفظون بخيارات عديدة تمكنهم من احتوائها كإمكانية إعطاء أدوار ثانوية أكبر لهؤلاء المنافسين في النظام الدولي من دون التأثير على قواعده وآليات عمله.[2]

تبنت الصين وروسيا الكثير من السياسات التي تظهر رغباتهما الكبيرة في تغيير بنية النظام الدولي وأسس ومعايير النظام المالي العالمي سواء من خلال ممارساتهما في إطار الدبلوماسية الصحية أثناء الأزمة العالمية، أو من خلال توجهاتهما قبلها كتأسيس مجموعة البريكس وتعامل الصين بندية في حربها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الجانب الغزو الروسي لأوكرانيا وما أحدثه من تداعيات كبيرة مست السياسة الدولية والإقتصاد العالمي، ومع ذلك ليس من مصلحة البلدين تصعيد الصراع بصورة أكبر لاعتبارات عديدة، فالصين التي تعرف صعودا إقتصاديا كبيرا لا يخدمها أن تسرع في العمل على تغيير نسق العلاقات الإقتصادية الدولية الذي تنشط فيه شركاتها ومؤسساتها وتحقق فيه مكاسب كبيرة وصعودا مستمرا، إضافة إلى أن اقتصادها شديد الإرتباط بالإقتصاد الأمريكي والتفكير في فك هذا الإرتباط ستكون عواقبه كارثية على الدولتين كما على الإقتصاد الدولي، وبالنسبة لروسيا أيضا لا يمكن لاقتصادها المعتمد بشكل كبير على الطاقة احتمال الخسائر لمراحل طويلة، إضافة إلى أن أقوى حليف لها وهو الصين يستبعد أن يبتعد عن جوهر سياسته الخارجية المرن ويتبع سياسات عدائية ضد الغرب خلال السنوات المقبلة.

الفرع الثاني: سيناريو تراجع النمط التعاوني.

يفترض هذا السيناريو تراجعا كبيرا لصور ومظاهر النمط التعاوني في العلاقات الدولية مقابل ارتفاع معتبر للمظاهر التنافسية والصراعية، وتعود إمكانية تحقق هذا إلى هيمنة تفاعلات النمط الصراعي قبل الجائحة وتصاعدها منذ ظهورها بشكل ينبئ بحدوث تغييرات عديدة تمس مسارات العولمة التي تستمر في جذب المعارضين لها مما يجعلها تتجه إلى التفكك والتراجع، كما تنبئ هذه التفاعلات باشتداد الصراع

1- هيبة غربي، "عالم جديد متعدد الأقطاب بعد أزمة كوفيد-19"، في: **جائحة كورونا: التوجهات العالمية في ظل الإنتشار**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ص. 255.

2_ مصطفى ونوغي، النظام الدولي بعد جائحة كورونا: قراءة تحليلية نقدية للسيناريوهات المختلفة، **مجلة أبحاث سياسية وقانونية**، المجلد 06، العدد 02، (ديسمبر 2021)، ص. 468.

حول الهيمنة وبنية النظام الدولي إلى درجة أنها قد تجعله فوضويا أكثر بفعل تعارض مصالح وتوجهات القوى الكبرى ورفض عدد منها لقواعده وآلياته.

1- تفكك العولمة:

باعتماد المنطق القائل بأن الأزمات تؤدي إلى ترسيخ وربما تسريع الإتجاهات السائدة قبلها، فاتجاه الدول إلى الإنعزالية وتبني الحلول الفردية في مواجهة الجائحة الذي جاء في ظل صعود "الشعبوية" ودعاة "القطرية" وهي حركات قومية مناهضة بشدة للعولمة وترى بأن آلياتها هي المسؤول الأول عن تفاقم مشكلات اللامساواة بين دول العالم وداخلها، سيجعل السنوات القليلة القادمة شاهدة على تضاؤل مظاهر العولمة وتنامي سلطة الدولة، خصوصا وأن الإحتياجات المحلية الضاغطة ستجعل من صور التضامن العالمي رفاهية غير ممكنة التحقيق، إذ أنه مع تراجع الدول اقتصاديا وانخفاض مواردها ستتركز جهود الحكومات على الوفاء باحتياجات مواطنيها، وسيكون من الصعب على قياداتها السياسية تبرير انخراطها في مبادرات تعاونية كتقديم مساعدات خارجية في ظل الأوضاع الداخلية الصعبة التي سينتجها هذا التراجع، وعليه سيتحول عدم الرضا في الداخل إلى غضب وخيبة أمل تجاه العولمة وسيساهم بالضرورة في تفكيكها.[1]

في ظل العولمة أصبحت الإقتصاديات الوطنية جزءا من شبكة عالمية للإمدادات، لكن انتشار فيروس كورونا عالميا فضح هشاشة نظام عمل هذه الشبكة حيث اقتربت العديد من القطاعات من حافة الإفلاس بسبب عجز موردي المدخلات في الوفاء بالتزاماتهم نتيجة للإغلاق وتوقف حركات النقل، فانغلاق سلاسل التوريد أدى إلى انخفاض الإنتاج العالمي في قطاعات كثيرة، وظهر ذلك بشكل أكبر في مجال إنتاج الأدوات الطبية وشبه الطبية في صورة أجهزة الإختبار والكمامات وغيرها، مضيفا تحديات هائلة لتداعيات الأزمة الصحية التي ضربت دول العالم جميعها، وأمام هذا الوضع أصبحت الحلول المستقبلية تشير إلى ضرورة استعادة أنشطة الأعمال الموجودة إلى الداخل، والتقليل في المستقبل من النشاط الخارجي، وتحجيم الإعتماد على التجارة الدولية بصفة عامة من خلال الإعتماد على سياسات حمائية، هذه التصورات ليست جديدة لكن الجائحة بكشفها لمدى ضعف سلاسل الإمداد أو التوريد وانقطاعها في ظل الأزمات العالمية وتسببها بذلك في إحداث مشكلات كبيرة ومفاقمة حدة التداعيات الحاصلة، ضاعفت بشكل كبير فرص التوجه لاعتماد مثل هذه الحلول التي من شأنها أن تقضي على مظاهر أساسية في العولمة الإقتصادية.[2]

1_ عثمان محمد عثمان، جائحة كوفيد-19 ومصير العولمة بين التفكك والمواجهة، **مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية**، المجلد 22، العدد 03، (2020)، ص. 16.

2_ المرجع نفسه، ص. ص. 17- 18.

التكتلات الإقليمية بدورها ستتجه إلى التفكك في ظل هذا الواقع الذي ستتفكك فيه العولمة، فالإتحاد الأوروبي أحد أبرز النماذج التكاملية نجاحا قد عرف تصاعدا ملفتا للأحزاب اليمينية المناهضة له والراغبة بشدة في عودة السلطات والسيادة كاملة إلى حدود دولها القومية والتحرر من الروابط التي تفرضها المنظومة الأوروبية، وعليه يفترض هذا السيناريو أن هذه الدول ستحذو حذو بريطانيا وتنسحب، خصوصا مع ما أظهرته بداية الجائحة من غياب لصور التضامن وترك الدول الأكثر تضررا كإيطاليا وإسبانيا من دون مساعدة في حين جاءتها الإمدادات من الصين وروسيا، وهو الأمر الذي من شأنه أن يتيح مبررات أقوى لخطابات الإنسحاب التي تتبناها الأحزاب اليمينية كما أنه قد يزيد من شعبيتها وفرص فوزها في المواعيد الإنتخابية المقبلة على مستوى بلدانها.

2- تصاعد الحسابات الجيوسياسية والصراع على الهيمنة:

عززت جائحة كوفيد 19 من خلافات الولايات المتحدة الأمريكية والصين ومن تنافسهما، مما أدى إلى تسارع تدهور علاقاتهما الثنائية، ومن هذا المنطلق فإنه على عكس المتفائلين بعودة الهدوء بين الطرفين بسبب المصالح المشتركة التي تربطهما، يتوقع هذا السيناريو تصاعد الصراع بينهما نتيجة لإصرار الصين على تغيير قواعد النظام الدولي ولعب دور مهم فيه واستمرار الولايات المتحدة في اتخاذ سياسات ضاغطة عليها للحفاظ على النظام القائم، مما يؤدي إلى تضرر العلاقات الإقتصادية التي تجمعهما وبالتالي تضرر الإقتصاد العالمي بشكل عام.[1]

بناءا على هذا يمثل الدور القيادي الذي لعبته الصين أثناء الأزمة العالمية تطورا في مواقفها التي كان يميزها الحذر، وهو بهذا بمثابة الإعلان عن مرحلة جديدة يقدم فيها البلد الآسيوي نفسه على أنه قوة عالمية كبرى تستحق مكانة عالمية أكبر في ظل نظام دولي جديد لا يقتصر دوره على الإستجابة لمصالح الولايات المتحدة والدول الغربية التي أنشأته، وعليه سيشكل موضوع إعادة بناء نظام جديد مجالا للصراع بين الدول الكبرى في السنوات القادمة خصوصا بين الولايات المتحدة والصين، وسيصاحب هذا إعادة تشكيل أحلاف جديدة تستهدف خلق التفوق، وهو ما قد يفضي إلى خارطة طريق من أجل تقاسم النفوذ من جديد، فالعديد من الدراسات ترى بأن الولايات المتحدة لن يكون بمقدورها الإبقاء على الوضع الحالي وحماية النظام الذي صاغته، ما يجعل رسم معالم نظام دولي جديد مسألة حتمية قد تؤدي إلى ظهور نظام ثنائي القطبية تتقاسم فيه الهيمنة مع الصين، أو إلى نظام دولي متعدد الأقطاب قد يجعل من العلاقات الدولية أكثر إقليمية.[2]

روسيا أيضا بامتدادها عبر أوروبا وآسيا تسعى لجعل ثقلها موازيا لثقل الغرب، لذا وقصد تحقيق هذا ومن ثم الوصول إلى انتزاع مكانة قيادية في ظل نظام دولي جديد اعتمدت على استراتيجيات وسياسات

1_ أحمد ذكر الله، مرجع سابق.

2_ مصطفى ونوغي، مرجع سابق، ص. 468.

عديدة كان من بينها المساهمة في إنشاء مؤسسات موازية للمؤسسات الأمريكية كمنظمة شنغهاي للتعاون، الدفاع عن عمقها الإستراتيجي من خلال الحرب في جورجيا، وغزو أوكرانيا، حماية مناطق نفوذها عبر العالم من خلال تدخلها في سوريا وفي نزاعات عديدة أخرى خصوصا في إفريقيا، إلى جانب تركيزها على إظهار قدراتها بتطبيق ممارسات الدبلوماسية الصحية خلال الجائحة...، وعليه فمن الواضح أنها انتقلت من اعتماد استراتيجية دفاعية بالأساس إلى اعتماد استراتيجية هجومية، وهو ما سيكون كافيا لإثارة اضطرابات جيوسياسية كثيرة خلال السنوات القادمة خصوصا بأوروبا الشرقية، كما أن هذا التصعيد الروسي سيؤدي إلى اشتداد الصراع مع الولايات المتحدة والغرب حول الهيمنة العالمية وتشكيل قواعد جديدة لنظام دولي جديد.[1]

في ظل هذا الصراع الذي سيشتد بين القوى الكبرى يتوقع أن يعرف عمل المنظمات الدولية حالة من الجمود أشد من التي عرفها أثناء الجائحة بسبب تصاعد الخلافات الصينية الأمريكية، فمجلس الأمن ستتعطل أدواره بشكل أكبر مما عرفه خلال أزمة كورونا، وسينتقل هذا ليمس جميع المنظمات الدولية ومختلف الأطر المشتملة على برامج ومشروعات التعاون الدولي المتعدد الأطراف، مما سيحد كثيرا من مظاهر التعاون الدولي خصوصا في مستوياتها العالمية، ويقضي على آليات وصور الحوكمة العالمية في أبعادها المختلفة والتي يفترض أن تعمل على إدارة وتنسيق جهود جميع الفواعل في مواجهة التحديات العالمية المتصاعدة كالتحديات الصحية والبيئية وقضايا الهجرة والإرهاب، من جهة أخرى سيشجع هذا الوضع الجديد على اشتداد النزاعات المسلحة الموجودة وعلى اندلاع نزاعات أخرى نتيجة لانتشار الحروب بالوكالة وازدياد أطماع الدول في تحقيق أهدافها الجيوسياسية في ظل الإنقسام العالمي، وفقدان هيئة الأمم المتحدة لقدراتها في إدارة الأزمات الدولية وتهدئتها.

الفرع الثالث: سيناريو تصاعد مسارات التعاون الدولي.

هذا السيناريو يبدو طوباويا إلى حد كبير كون تحققه يستند إلى توفر الإرادة لدى جميع الفاعلين في الإنخراط في مسارات التعاون الدولي بالنظر لتشكل الوعي لديهم بأهمية هذه المسارات في مواجهة التحديات المشتركة كالأزمات الصحية العالمية، وهذا يقتضي بالضرورة التخلي عن إعطاء الأولوية لمصالحهم الإقتصادية وحساباتهم الجيوسياسية ما من شأنه أن يصحح التوازنات في النظام الدولي بالشكل الذي يؤدي إلى رضا القوى المؤثرة فيه فيخفف بالتالي من تنافسهم وخلافاتهم...، بالرغم من أنه بالإستناد إلى المنطق الإنساني أو الأخلاقي يمكن صياغة مبررات مقبولة لطرح هذا السيناريو، إلا أن العلاقات الدولية بما فيها تلك العلاقات القديمة بين مختلف الكيانات السياسية لم ترتكز على الإعتبارات

1_ نائلة العابد، مرجع سابق، ص. 495.

الإنسانية والأخلاقية، وهو الأمر الذي سمح بهيمنة الفرضيات الواقعية خلال عقود عديدة وقاد إلى نجاحها في تفسير مختلف الأحداث الدولية الكبرى مثلما حدث مع أزمة كوفيد 19.

1- تشكل الوعي بأهمية التعاون الدولي:

حسب هذا السيناريو فإن ما أحدثته الجائحة من تداعيات أضرت بجميع الدول والشعوب بإمكانها أن تؤدي إلى تشكيل الوعي لدى الدول ومختلف الفاعلين بالمخاطر التي تحدق بمصير البشرية بسبب التحديات المشتركة التي تعرفها، وهو الأمر الكفيل بقيادة الجهود العالمية نحو اتخاذ إستراتيجية المشاركة والتعاون والعمل الجماعي والإرتقاء بالعلاقات الدولية بالشكل الذي يعزز من القيم الإنسانية والإهتمام بالإنسان ووقايته من مخاطر هذه التحديات، كما قد يدفع هذا إلى الحد من إنتاج الأسلحة الفتاكة والمدمرة والإبتعاد عن كل السياسات التي تعطي الأولوية للمصالح القطرية أو الخاصة كونها العامل المحوري في مفاقمة هذه المخاطر.[1]

لذلك فان الجائحة قد تمثل فرصة حقيقية لبناء علاقات دولية سليمة وعادلة تعمل على استفادة جميع أطرافها في كافة مستويات ومجالات الحياة السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، وهو ما سيؤدي بالدول إلى انتهاز هذه الفرصة من خلال إقامة مزيد من الندوات والمؤتمرات في ميدان الصحة العالمية والتنسيق بغرض حل مشكلاتها وإحداث التوافق حول قواعدها وقضاياها كما قضايا مختلف الميادين الأخرى التي تعرف بدورها تحديات مشتركة كبيرة، وعليه سيمكن المنحى الجديد لهذه العلاقات من بناء مستقبل عالمي أفضل يسوده التعاون.[2]

2- تكيف آليات العولمة:

يفترض هذا السيناريو أيضا أن ظاهرة العولمة التي ربطت بين الشعوب والدول وحققت لهم منافع اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة لا يمكن التخلي عنها والرغبة في تفككها وارتدادها نتيجة لما سبق وأظهرته من مخاطر وسلبيات كثيرة خلال عدد من الأزمات العالمية مثلما كان عليه الحال في ظل الجائحة، فتوفر الإرادات لدى الدول وبقية الفاعلين في إعطاء الأولوية للمسارات التعاونية ومواجهة التحديات المشتركة سيعمل على تسهيل تطوير آلياتها وتجاوز المشكلات التي ظهرت على أدائها خصوصا في أوجهها الإقتصادية، كما أنه سيجعلها أكثر قبولا للجميع بسبب الإتجاه الذي سيقودها لأن تصبح أقل تحيزا لفكر أو قوى معينة، وأكثر عدلا وإنسانية بالشكل الذي يراعي مصالح جميع الدول في الأقاليم المختلفة.[3]

1_ فؤاد الكنجي، **كورونا والعلاقات الدولية.. بين المصالح الإقتصادية والأمن القومي**، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 2020/10/06، في:

https://arabprf.com/?p=3156, (25/04/2023).

2_ المرجع نفسه.

3_ أحمد ذكر الله، مرجع سابق.

3- إستقرار النظام الدولي:

في ظل هذا الوضع الذي ترغب فيه الدول في تعزيز التعاون بينها، سيتضاءل بشكل كبير الصراع على الهيمنة والأدوار في النظام الدولي نظرا لأن بنية هذا الأخير ستتجه إلى التغير من نظام أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب تكون فيه لروسيا والصين وحتى لقوى إقليمية أخرى أدوار بارزة على الصعيدين السياسي والإقتصادي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، مما سيؤدي إلى خلق التوازن والإستقرار في تفاعلات هذا النظام خصوصا عند حدوث توافقات حول إدارة منظماته وقواعد عمله المتعلقة بالجوانب الإقتصادية والتجارية.[1]

هذا النظام الجديد يفترض أن يعمل على تخفيف الخلافات السياسية على المستويات الوطنية والدولية، إلى جانب عمله على تقليص التوجه الذي كان سائدا في فرض العقوبات الإقتصادية وما كانت تتسبب فيه من أعباء اقتصادية واجتماعية على الدول المعاقبة، بالإضافة إلى اتجاهه إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين باستراتيجيات أفضل تكون فيها أدوار منظماته ومؤسساته وعلى رأسها الأمم المتحدة مع الدول وباقي الفاعلين فعالة بالشكل الذي يؤدي إلى إيجاد حلول للصراعات القديمة ويفضي إلى تضاؤل النزاعات المسلحة عبر العالم.[2]

المطلب الثاني: متطلبات بناء إطار عالمي فعال لمواجهة التهديدات الوبائية.

بالنظر لمحدودية مسارات التعاون الدولي في الإستجابة للتداعيات الصحية للجائحة خصوصا عند بدايتها، اتضح أكثر أن منع ظهور أزمات مشابهة من خلال احتواء أية تفشيات يحتمل تطورها بالشكل الذي يمنع اتساعها وتعقد مخاطرها، أو التمكين لاستجابة عالمية متماسكة إن ظهرت تلك الأزمات، يقتضي توفير متطلبات عديدة لبناء إطار عالمي فعال يحظى بتوافق مختلف فواعل الصحة العالمية.

بعض هذه المتطلبات أدرك هؤلاء الفاعلون أهميتها لذلك طرحوا مشروعين اثنين، الأول يتعلق بصياغة اتفاقية دولية لمكافحة الأوبئة تكون ملزمة قانونيا ومتضمنة لآليات قوية تعمل على ضمان استعداد جميع الأطراف للتهديدات الوبائية القادمة، والثاني يتعلق بإحداث تعديلات على اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 فيما يخص الأجزاء المتعلقة بالترصد والإخطار وإعلان الطوارئ، غير أن النجاح في العمل على هذه التشريعات مرتبط بالحصول على قبول الدول التنازل عن سلطات عديدة لمنظمة الصحة العالمية كسلطة التحقيق في منشأ الفيروس أو المرض...، رغم أهمية ما تضمنه هذان المشروعان إلا أن بناء إطار عالمي كفيل بتحقيق القدرة على مواجهة التهديدات الوبائية والإستجابة لتداعياتها الصحية يتطلب أكثر من ذلك، كونه يتوقف على توفير متطلبات أخرى تتعلق مثلا بإصلاح الدول لأنظمتها الصحية، تحسين أداء المنظمات الدولية التي لها صلة بمجال الصحة العالمية، تقديم الفواعل الآخرين من شركات

1_ مصطفى ونوغي، مرجع سابق، ص. 469.

2_ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وخواص لتنازلات تخص بعض مصالحهم التجارية...، وعليه فالأزمة أظهرت أن بناء مثل هذا الإطار يقتضي العمل على جميع المستويات، على مستوى الدول، على مستوى المنظمات الدولية، والعمل على مراجعة وتطوير قواعد ومعايير حوكمة الصحة العالمية.

الفرع الأول: المتطلبات على مستوى الدولة.

أظهرت الجائحة أنه نتيجة لتراجع اهتمام الدول بمجال الصحة العامة وخفض موازناتها المالية المخصصة له كانت استعدادت أنظمتها الصحية للتعامل مع ظروفها ضعيفة، يضاف إلى هذا أن عدم احترام الكثير منها للمعايير اللازمة للتأهب التي تنص عليها اللوائح الدولية لسنة 2005 علاوة على أنه أضعف قدراتها في احتواء تداعيات الأزمة فقد أدى أيضا إلى إضعاف فرص تعزيز التعاون الدولي وخلق استجابة صحية عالمية موحدة ومتماسكة نظرا لأن قلة الإستعداد كانت تميز الغالبية العظمى للأنظمة الصحية في العالم، لذا فبناء إطار عالمي فعال لمواجهة الجوائح والأوبئة يتطلب عديد الإصلاحات على مستوى الأنظمة الصحية لجميع دول العالم من خلال منحها اهتماما أكبر وتعزيزا أفضل لاستعداداتها، وجعل هذه الإستعدادات متناسبة مع المعايير العالمية التي تفرضها منظمة الصحة العالمية باعتبارها الجهة المخولة بإدارة التأهب العالمي، وهذا بدوره يتطلب من كثير من هذه الدول قبول التخفيف من ممارستها الكاملة للسيادة على المجال الصحي واتجاهها أكثر إلى الإنفتاح على مؤسساته الدولية.

1- تعزيز إستعدادات الأنظمة الصحية:

قبل الجائحة بسنوات عديدة عمدت تقريبا كل دول العالم في موازناتها إلى خفض الإنفاق على قطاع الصحة العامة، لذا أدى صرف الإهتمام عن القضايا الصحية الذي يظهره هذا الخفض إلى عدم توفر خطط لمواجهة تفشي مرض بهذا الحجم على مستوى أغلب الدول، لذا تضاءلت بذلك قدرات ووسائل التأهب لديها كعدد الأسرة الإحتياطية في المستشفيات، ما جعل أنظمة الرعاية الصحية غير قادرة على التعامل مع الزيادة المفاجئة في عدد المرضى المصابين بمرض كوفيد 19 وأصبح من المعقد متابعة وعلاج الحالات المرضية المتعلقة بهذا المرض أو بالأمراض الأخرى، قلة الإستعدادات هذه يبرزها التحليل الذي أجراه مؤشر الأمن الصحي العالمي لعام 2021 الذي شمل 195 بلدا بشأن ست فئات من التأهب لحالات الطوارئ الصحية، بما في ذلك الإكتشاف والإستجابة والمعايير المجتمعية، وخلص التحليل إلى عدم استعداد أي منها للأوبئة والجوائح المستقبلية، وعلى مقياس للتأهب مكون من 100 درجة لم يسجل أي بلد منها أكثر من 80 درجة، والأسوأ من ذلك أن المتوسط العالمي كان 38.9 فقط.[1]

بالبلدان النامية والفقيرة وضعية الأنظمة الصحية واستعداداتها أكثر تعقيدا من نظيراتها في البلدان الغنية، ففي إفريقيا تعبر قيم الموازنات المخصصة لقطاع الصحة العامة لسنة 2018 عن الضعف

1_الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، **التقرير عن الكوارث في العالم لسنة 2022**، (2023)، ص. 04.

الشديد لمستويات تأهب واستعدادات دول القارة، حيث انخفض معدل الإنفاق الصحي عن 12 دولار بالنسبة للفرد في تسع دول إفريقية هي جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديموقراطية، مدغشقر، بوروندي، إثيوبيا، غينيا، النيجر، موزمبيق، وجنوب السودان، بينما تراوح معدل الإنفاق بين 12 و 522 دولار بالنسبة للفرد في 54 دولة، فيما استطاع تجاوز 522 دولار بالنسبة للفرد في تسع دول فقط هي سوازيلاند، تونس، غينيا الاستوائية، الجزائر، بتسوانا، ناميبيا، جنوب أفريقيا، السيشل، وموريشيوس.[1]

بناءا على هذا ينبغي على دول العالم الإهتمام أكثر بمجال الصحة العامة خصوصا بعد أن شكلت لديها الجائحة الأخيرة إدراكا أكبر لخطورة الأزمات الصحية على أمنها القومي، وعليه فالتوجه إلى رفع الإعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع وتحسين قدرات واستعدادات أنظمتها الصحية وما يرتبط بها من خطط لإدارة الأزمات أو خطط لإنتاج أو ضمان التموين المستمر بالمنتجات الطبية والصيدلانية قصد التمكن مستقبلا من القيام بالوظائف المنوطة بها في الرصد والإستجابة أمر بالغ الأهمية، لكن ينبغي أن تتم كل الجهود في إطار احترام المعايير العالمية التي تشرف على متابعتها والتنسيق بشأنها منظمة الصحة العالمية.

2- إحترام المعايير العالمية في التأهب:

التهديدات الوبائية لها قدرة الإنتشار على نطاق عالمي يتجاوز حدود الدول ويجعل من رصدها والإنذار بحدوثها والإستجابة لها تتطلب اشتراكها جميعا، لذا يصبح تحسين الأداء وتطوير قدرات الإستعداد والتأهب متعلقا بجميع الأنظمة الصحية في العالم، وللتأكد من حرصها على القيام بكل هذا أتاحت اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 لمنظمة الصحة العالمية تتبع الإستعدادات عبر العالم ومراقبة مطابقتها للقواعد والمعايير التي نصت عليها هذه اللوائح، غير أنه لعوامل تتعلق بعدم توفرها على سلطات الإلزام وميل الدول إلى عدم التعاون في مسائل معينة لم تنجح المنظمة في الإضطلاع بهذه المهام وكانت نتائج ذلك سيئة مع ظهور جائحة كوفيد 19.

الإطار العالمي التي يفترض أن يواجه الأوبئة ويحتوي تداعياتها الصحية بشكل فعال ينبغي أن تلتزم فيه جميع الدول بالتأهب وفق المعايير العالمية التي تنص عليها اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 أو اللوائح الجديدة التي ستعدلها، وقد أكدت اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 على ضرورة الإلتزام بهذا المسار في عدد من النقاط أهمها:[2]

1_ هشام بولنوار، مرجع سابق، ص. 82.

2_ إسحاق بلقاضي، مرجع سابق، ص. 180.

– ضرورة إعتماد الدول لأطر قانونية تسمح بتنفيذ إلتزاماتها المنصوص عليها في اللوائح الصحية، مع ضمان عدم تعارض قوانينها الوطنية مع الأحكام التي تضمنتها هذه اللوائح من خلال سن تشريعات جديدة أو تعديلها بما يتوافق والقدرات و التدابير المنصوص عليها.

– ضرورة بناء الدول و تطوير قدراتها الأساسية التي تمكنها من التصدي للتهديدات الوبائية والصحية المختلفة والكشف عنها وتقييمها والإخطار بها، والإستجابة السريعة لها، مع إعداد الخطط للإستعداد للطوارئ، وتخصيص المزيد من الموارد لبناء القدرات والنظر في الإحتياجات المحلية كما ونوعا، وقد نصت المادة 20 من اللوائح على ضرورة توفير المرافق والخدمات اللازمة لتنفيذ التدابير المنصوص عليها فيما يتعلق بالتفتيش والمراقبة في المطارات الدولية والموانئ والمعابر البرية للحيلولة دون انتشار الأمراض على النطاق الدولي.

– ينبغي أن تتعاون الدول مع بعضها البعض ومع منظمة الصحة العالمية على تنفيذ ما جاء في اللوائح من خلال إبلاغها وإخطارها بجميع التهديدات الصحية، وأن ترد على طلبات التحقق من صحة المعلومات عن تلك التهديدات مع رفع تقارير دورية عنها.

الفرع الثاني: المتطلبات المتعلقة بالمنظمات الدولية.

خلال الأزمة العالمية التي تسبب فيها انتشار فيروس كورونا ظهرت أدوار منظمة الصحة العالمية بصفتها الجهة المخولة نظريا بتنسيق وإدارة الإستجابة الصحية العالمية ضعيفة للغاية وعاجزة عن قيادة الدول وباقي الفاعلين إلى مسار عمل جماعي موحد ومتناسق، وهو ما ظهر أيضا على أدوار مختلف المنظمات الدولية التي لها صلة بمجال الصحة العالمية...، ولا يعود هذا الضعف إلى أخطاء فنية أو إلى العجز في وضع خطط محكمة أو إلى سوء تقدير من إطارات وخبراء هذه المنظمات في اتخاذ إجراءات معينة فحسب، حيث يعود كذلك إلى افتقارها لسلطات الإلزام على الدول وباقي الفاعلين وإلى معاناتها من الإستقطاب السياسي وتأثيرات تجاذبات وخلافات السياسة الدولية التي توسعت واشتدت كثيرا في تلك الفترة –خصوصا الخلاف الصيني الأمريكي–، لذلك تتطلب المرحلة المقبلة العمل على تحسين أداء هذه المنظمات –التي ينبغي عليها النأي بنفسها عن الدخول كطرف في الخلافات الموجودة– والنظر في إيجاد صيغ تسمح لها بتجاوز مختلف المعوقات، وتمنح لمنظمة الصحة العالمية بشكل خاص السلطات اللازمة وتبقيها بعيدة عن جميع التجاذبات السياسية وكل أشكال الإستقطاب الذي تمارسه الدول الكبرى.

1– توفير سلطات الإلزام:

لا يمكن لمنظمة الصحة العالمية وباقي المنظمات الدولية المنخرطة في مجال الصحة العالمية إكتساب سلطات الإلزام من دون أن تتجاوز المشكلات التي تعرقل تسييرها وتحد من قدراتها في مساعدة الدول –خصوصا الفقيرة منها– على النهوض بأنظمتها الصحية وفي مساعدتها على توفير الإعتمادات المالية اللازمة للإستعداد قصد الإستجابة الفعالة للأزمات الصحية الكبرى، فالمنظمة بحاجة لأن تتوفر

لها موارد مالية من مصادر مختلفة أكثر استقرارا تسمح لها بضبط ميزانيتها والإشراف على برامجها ومشاريعها، كما تمكنها من مساعدة الدول العاجزة في الإستعداد بشكل أفضل، ما قد يعطي لأدوارها مصداقية أكبر لدى تلك الدول، هذا الدور يمكن أن يعززه انخراط المؤسسات المالية الدولية في صورة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أكثر في مجال الصحة العالمية من خلال التزامها بتشجيع الحكومات على إصلاح الأنظمة الصحية لدولها وتمويل المشاريع المرتبطة بها.

يمكن لإعطاء إهتمام إضافي بالقانون الصحي العالمي والعمل على سيادته أن يساعد المنظمات الدولية ذات الصلة بمجال الصحة العالمية وبالأخص منظمة الصحة العالمية على اكتساب سلطات الإلزام التي تسمح بتوجيه مختلف الفاعلين وفي مقدمتهم الدول ومراقبة مدى التزامهم، هذا القانون يمكن تفعيله على النحو التالي:[1]

– يمكن لمنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية أن تلزم الدول بمعايير وإلتزامات موحدة ومحددة من خلال العمل على صياغة جزاء محدد وحاسم في حالة خرق أو انتهاك هذه المعايير والإلتزامات، ويمكن في هذا الإطار الإستلهام من مجال التجارة الدولية أين يتم تحميل المسؤوليات وإصدار عقوبات في حق المقصرين والمنتهكين بشكل حاسم.

– حتى تكون قواعد القانون الصحي العالمي ملزمة ينبغي أن ترتكز على الشفافية والمساواة، كما ينبغي العمل على ألا تكون متعارضة أو متناقضة مع قواعد فروع القانون الدولي العام الأخرى أو مع المعايير والإلتزامات واللوائح التي تسير وفقها مختلف المنظمات الدولية.

– ينبغي العمل على أن تستمد التشريعات الوطنية المرتبطة بمجال الصحة العامة مبادىء تسيير أنظمتها الصحية خصوصا فيما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالتأهب والإستجابة للأزمات الصحية الوبائية من مبادئ وقواعد القانون الصحي العالمي، الأمر الذي من شأنه أن يطور الأطر الوطنية للصحة ويقلل الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية في هذا المجال.

– ينبغي أن لا يقتصر اهتمام القانون الصحي العالمي على الموضوعات ذات الطبيعة الصحية البحتة، فقضايا الصحة العالمية لها ارتباطات وثيقة بقضايا المجالات الأخرى كقضايا البيئة والهجرة وغيرها، لذا ينبغي أن يهتم هذا الفرع من القانون الدولي العام بعقد الإتفاقيات اللازمة مع الجهات المخولة بإدارة هذه القضايا نظرا لتأثيرها غير المباشر على المجال الصحي.

2- تجنب الإستقطاب السياسي وتجاذبات السياسة الدولية:

في ظل الصراع الموجود بين الدول الكبرى حول الهيمنة والأدوار في النظام الدولي، يكتسي استقطاب المنظمات الدولية المختلفة أهمية بالغة في خدمة مصالح وسياسات هذه القوى وفي إظهارها في صورة الدول القائدة أو المتفوقة، هذا التوجه ميز في العقدين الأخيرين الجهود الصينية الهادفة إلى اكتساب نفوذ

1_ محمد رمضان، مرجع سابق، ص. ص. 217- 218.

بمنظمة الصحة العالمية، وظهر بشكل جلي نجاحها في ذلك مع الجائحة الأخيرة تماما مثلما ظهر أن استقطابها للمنظمة أدى إلى تعطيل دورها في قيادة الإستجابة الجماعية بعد أن شكلت محورا من محاور الخلافات الصينية الأمريكية، وإلى جانب هذا الإستقطاب الذي تعاني منه المنظمات الدولية والذي أدى إلى تقييد مبادراتها، أظهرت الأزمة أن التجاذبات والخلافات الحاصلة بين القوى الكبرى تؤدي إلى تعطيل أدوارها حتى ولو تعلق الأمر بالأدوار التي تعنى بمعالجة قضايا إنسانية تخص كل البشرية، وهو ما تبرزه تأثيرات الخلافات الصينية الأمريكية وبدرجة أقل الخلافات الروسية الأمريكية على مجلس الأمن الدولي ودوره شبه الغائب عن معالجة مشكلات تلك الفترة.[1]

العمل على تحرير هذه المنظمات من الإستقطاب ومن التأثر بالخلافات السائدة في السياسة الدولية أمر بالغ التعقيد ويتوقف على الإرادات السياسية لتلك الدول الكبرى، فحتى مع أن توفير مصادر تمويلية متنوعة ومستقرة للمنظمات الدولية ودعم أدوارها بأطر قانونية تضمن لها سلطات إلزامية من شأنه أن يضعها في مواضع أفضل من التي تحتلها حاليا إلا أن ذلك لا يكفيها لتجنب إكراهات السياسة الدولية والعالمية، وعليه فالقضايا المرتبطة بالصحة العالمية كمواجهة التهديدات الوبائية يمكن أن تمارسها المنظمات المخولة بإدارتها بالإستقلالية اللازمة فقط إن ارتأت الدول والقوى الأكثر تأثيرا النأي بنفسها عن جعل المجالات الإنسانية التي يمكن أن تتضمن تهديدات وجودية ذات نطاق عالمي ضمن موضوعات ومحاور تنافسها ونزاعاتها.

الفرع الثالث: المتطلبات المتعلقة بقواعد ومعايير حوكمة الصحة العالمية.

بناء إطار عالمي فعال لمواجهة الأوبئة والجوائح ينبغي أن يتم في ظل هيكلة وضبط جيدين لمجال الصحة العالمية من خلال تثبيت الروابط بالشكل المطلوب بين جميع الفاعلين من دول ومنظمات دولية إضافة إلى الفاعلين غير الدولاتيين كالشركات والمنظمات غير الحكومية، لذا ينبغي إحداث مراجعة أفضل لقواعد ومعايير الحوكمة الصحية العالمية، بمعنى أن بناء هذا الإطار العالمي وتفعيله إضافة إلى أنه يتطلب منح المنظمات الدولية العاملة في المجال الصحي الصلاحيات اللازمة وتقنين أدوارها، والسماح لها بمراقبة وتكييف السياسات الصحية للدول حسب توجيهاتها، فهو ينبغي أيضا أن يعمل في بيئة عالمية لا تتعرض فيها أولويات الصحة العالمية للإهمال بسبب المصالح الإقتصادية والتجارية لبعض الفاعلين، كما ينبغي أن تضمن هذه البيئة الإستفادة من جهود ومشاركة الجميع ممن لهم صلة بالمجال، وعليه فاستكمال ضبط الروابط بين مجمل الفواعل بالطرق السليمة التي تعطي الأولوية للإعتبارات الإنسانية على المصالح السياسية والتجارية يمثل أهمية بالغة لتمكين الحوكمة الصحية العالمية من المساهمة في توفير أسلوب متماسك لتجنب وقوع الأزمات الوبائية أو إدارتها إن حدثت.

1_ إنجي أحمد عبد الغني مصطفى، مرجع سابق، ص.ص. 324-325.

1- ضمان الترابط المستمر لعمل جميع الفواعل:

أدت العولمة إلى تكثيف الترابط الإقتصادي وسهولة تنقل البشر كما السلع، مما أعطى دفعا جديدا لمعالجة القضايا الصحية وافتتاح حقبة جديدة في إدارة الصحة على مستوى عالمي، ليحل مفهوم حوكمة الصحة العالمية محل مفهوم الحوكمة الصحية الدولية، حيث أصبح تأثير العديد من الفواعل غير الدولاتيين كالشركات المنتجة للأدوية والخواص أمرا واقعا، مثلما هو أمر واقع تأثير منظمات المجتمع المدني العالمي الذي يجب الإقرار به.[1]

أثناء الجائحة ظهر ضعف الترابط بين مجمل هؤلاء الفواعل، فعدم تضافر جهود الدول مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات والأفراد وضعف التنسيق بينهم أدى إلى ضعف تأثير مجمل مسارات ومنظومات التعاون الدولي متعدد الأطراف في التخفيف من التداعيات الصحية الحاصلة، لذا أكد ذلك على أهمية العمل على تثبيت الروابط اللازمة بين جميع هؤلاء الفاعلين بالشكل الذي يجعل تعاونهم مستمرا حتى في ظل الأزمات.[2]

توفير الموارد المالية الضرورية للمنظمات الدولية التي لها صلة بالمجال الصحي ومنحها سلطات الإلزام وتقنين أدوارها، والسماح لها بمراقبة وفرض تصوراتها على الأنظمة الصحية للدول فيما يتعلق خصوصا بالتأهب والإخطار كفيل بتعزيز ترابط الفواعل الدولاتيين، لكنه يبقي على حاجة حوكمة الصحة العالمية في إيجاد صيغ وآليات تعطي للمنظمات غير الحكومية اعترافا أفضل وتسهيلات أكبر للقيام بأدوارها، كما يبقي الحاجة إلى تصورات أشد تماسكا تعمل على تحقيق التوافق مع الشركات والخواص حول القضايا الخلافية التي تتعلق بالمسائل التجارية وإقحامهم بشكل أكبر في مسارات العمل التعاوني، وبهذا الشكل فقط من الترابط الوثيق بين مختلف الفواعل يمكن التطلع إلى حوكمة صحية عالمية بإمكانها أن تضمن توحيد جميع فواعل الصحة العالمية في مواجهة التهديدات الوبائية، كما بإمكانها أن تعمل على تسهيل بناء وتفعيل إطار عالمي يسمح بالتعاون والإستجابة لمخاطر وأزمات الظاهرة الوبائية بكفاءة.

2- أولوية الجانب الإنساني على الجوانب السياسية والتجارية:

بعد أن ضرب فيروس كورونا كل دول العالم واتضح للجميع بأنه أسوأ وباء عالمي منذ الإنفلونزا الإسبانية، يفترض أن تقدم الدول وباقي الفواعل في السياسة العالمية على التفكير جديا في اتخاذ الجوانب الإنسانية محددات رئيسية لسياساتهم أثناء مواجهة التحديات الوبائية، وفي إعطائها الأولوية مستقبلا على الجوانب الأخرى السياسية والتجارية التي فرضت نفسها بقوة أثناء الجائحة وساهمت بشكل كبير في تعطيل مسارات العمل المتعدد الأطراف خلالها، في صورة التأثير الذي خلفه اشتداد الخلافات الصينية

1_ فتحي معيفي، الحوكمة الصحية العالمية في ظل جائحة كوفيد-19: قراءة في التحديات والآفاق، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، المجلد 09، العدد 02، (2023)، ص. 44.

2_ المرجع نفسه، ص. 45.

الأمريكية وتصاعد مظاهر الصراع على الهيمنة، إلى جانب تسابق الشركات نحو اكتشاف وتطوير اللقاحات ورفضها التنازل عن حقوق ملكيتها الفكرية أو على الأقل المساعدة في التوزيع العادل من دون منح تفضيلات للدول الغنية لدواع تتعلق بتحقيق الأرباح والمكاسب المالية.[1]

مواجهة الأوبئة والجوائح مستقبلا بشكل فعال تقتضي أن يتشكل لدى مجمل الفاعلين الذين تستهدفهم قواعد حوكمة الصحة العالمية الوعي اللازم بأولوية الجوانب الإنسانية على الجوانب السياسية والتجارية خصوصا في فترات الأزمات ذات النطاق الجغرافي الواسع، ومن دون هذا الوعي من المعقد النجاح في بناء إطار تعاوني لمواجهة التهديدات الوبائية نظرا لأن المظاهر التي ميزت الجائحة الأخيرة كالتجاذبات التي حصلت حول منظمة الصحة العالمية والمشكلات التي طرأت على اقتناء اللقاحات وغياب العدالة في توزيعها من المؤكد أنها ستتكرر، لذا فالعمل على تشكيل الإدراك والوعي بأهمية الإعتبارات الإنسانية وإعطائها الأولوية على حساب جميع الإعتبارات الأخرى في مجال الصحة العالمية بقدر ما يمثل تحديا هائلا، يمثل تحقيقه قفزة قوية لحوكمة الصحة العالمية وجميع أطر العمل الجماعية التي ستستفيد من قواعدها ومعاييرها في معالجة مختلف قضايا ومشكلات الصحة العالمية.

1_ خميسة عقابي، مرجع سابق، ص. 362.

خلاصة الفصل الثالث:

كخلاصة للفصل الثالث، يمكن القول أن التعاون الذي ميز العلاقات الجزائرية الصينية في ظل الجائحة جاء كامتداد تاريخي للعلاقات التعاونية التي جمعت البلدين لعقود عديدة، والتي تأسست بينهما بناءا على توافق رؤاهما لمختلف المسائل الدولية والعالمية، كما عزز من هذه العلاقات إعتمادها الجوانب الإنسانية من خلال الإهتمام بالتعاون الصحي واستمرار المساعدات والأطقم الطبية الصينية في التوافد على الجزائر منذ استقلالها، وقد تصاعد التعاون بين الطرفين منذ مطلع الألفية الجديدة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة وانضام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق.

أثناء الجائحة اتجهت الجزائر والصين إلى التعاون قصد تخفيف تداعياتها، لذلك تبادل البلدان المساعدات الطبية، كما واصلا عملهما على المسارات التعاونية في مختلف المجالات خلال الفترات التي انخفضت فيها حدة هذه التداعيات، وقد بدت الإنعكاسات الإيجابية لهذا التعاون واضحة على الإستجابة الجزائرية للأزمة، أما بالنسبة للجانب الصيني فحتى وإن لم تؤثر المساعدات الجزائرية بشكل كبير على استجابته إلا أنها حملت دلالات رمزية كبيرة أنتجت بوادر واضحة لتوجه علاقاته مع الجزائر إلى التمتن أكثر.

التعاون الجزائري الصيني في مواجهة الجائحة تقف خلفه العديد من الأبعاد الإستراتيجية لكن يميزه تقاطع مصالح وأهداف الطرفين، فأهم الأهداف الإستراتيجية الصينية من وراء هذا التعاون تتمحور حول ضمان استمرارية موقف الجزائر في دعم التصور الصيني الهادف إلى تغيير شكل النظام الدولي وحول دفع المصالح الإقتصادية في الجزائر، أما بالنسبة للجزائر فتتمحور أهم أهدافها الإستراتيجية حول تنويع الشراكات والتحرر من التبعية الإقتصادية لأوروبا، والعمل على تحقيق التنمية والتحرر من التبعية لقطاع المحروقات من خلال الإستفادة من المشاريع المشتركة والخبرات الصينية.

رغم الإنعكاسات الإيجابية للتعاون مع الصين في مواجهة الأزمة إلا أن مثل هذا النموذج لا يكف الجزائر وغيرها من دول العالم مستقبلا في تفادي الأوبئة أو في الإستجابة لها بفعالية، إذ يتوقف ذلك فقط على نجاح مسارات التعاون الدولي المتعدد الأطراف في شكله العالمي، وهذا يتطلب على الأقل عدم تحقق سيناريو مستقبلي للتعاون الدولي تتضاءل فيه مساراته وتفاعلاته، كما يتوقف أيضا على بناء وتفعيل إطار تعاوني في مجال الصحة العالمية بمقدوره أن يوحد فواعلها لمواجهة الأزمات الصحية التي تحدثها الأوبئة من خلال توفير عدد من المتطلبات على مستويات الدولة، المنظمات الدولية، وقواعد ومعايير حوكمة الصحة العالمية.

الخـــاتـــمة

أكد البحث في أهم جوانب موضوع التعاون الدولي في مواجهة جائحة كوفيد 19: العلاقات الجزائرية الصينية نموذجا على فرضية الدراسة وصادق عليها، حيث أن تناول مختلف المسارات التعاونية الدولية في ظل هذه الأزمة العالمية بالتحليل أبان عن ضعفها وعدم كفاية ما تضمنته من مظاهر ومبادرات لاحتواء التداعيات المتنوعة التي ضربت مجمل دول العالم، حتى أنها لم تؤد إلى تخفيفها بالشكل المطلوب خصوصا في الوقت الذي بلغت فيه ذروتها عند البدايات التي تمثل أهم مراحل الإستجابة لأية أزمات ذات طبيعة صحية مشابهة، ويعود هذا إلى عوامل عديدة ظهرت بوضوح خلال هذه الفترة تتعلق أهمها بتوجهات الفاعلين في السياسة العالمية واستمرارهم في تفضيل تبني منطق تحقيق المصالح وضمان التفوق الجيوسياسي حتى في ظل ظروف تسودها تهديدات وجودية ذات نطاق عالمي، وعليه أدى هذا إلى تعزيز تفوق مرنكزات الفكر الواقعي في تفسيره للعلاقات الدولية، حيث برزت تصوراته مطابقة لواقع العمل التعاوني في ظل الجائحة مثلما كانت معبرة عن أهم المظاهر التي سيطرت على سلوكيات الفاعلين كاتجاه الدول إلى الإنعزالية والعمل بفردانية، تزايد التوترات الدولية، وتدهور العلاقات الصينية الأمريكية، ودخول موضوع النظام الدولي وإمكانيات تغيير بنيته من عدمها إلى مركز الإهتمامات السياسية والأكاديمية.

الدراسة إضافة إلى تأكيدها على صحة فرضيتها، لامست العديد من المسائل المتعلقة بالظاهرة الوبائية في العلاقات الدولية، كما تعرضت بالتحليل لمختلف القضايا ذات الصلة بالتعاون الدولي في مواجهة جائحة كوفيد 19، وتلك المتعلقة بالعلاقات الجزائرية الصينية ونموذجها التعاوني أثناء الأزمة التي أحدثتها، لذا فقد تطرقت إلى الكثير من المفاهيم وعرضت العديد من المقاربات النظرية، وأحاطت بما يميز واقع السياسة العالمية والنظام الدولي وتوجهات الفاعلين في إطارهما، لتصل إلى تقييم حجم المبادرات التعاونية وتتوقف كثيرا عند مشكلاتها ومعوقاتها، وعليه خلصت إلى استنتاجات عديدة يمكن تقديمها على النحو التالي:

– الإتجاه إلى الإهتمام أكثر بدراسة موضوعات وقضايا التعاون الدولي والبحث فيها يتطلب التوافق على اعتماد مفهوم عام يشكل منطلقا متينا لهذه الأبحاث، هذا المفهوم العام يقر بأهمية التفاعلات التعاونية في معالجة العديد من مسائل السياسة العالمية خصوصا تلك المتعلقة بمواجهة التحديات المشتركة، وترتكز صياغته على الخصائص العامة للظاهرة التعاونية والتي لا تلغ وجودها الإشكاليات المتعلقة بوقوف الأبعاد الإستراتيجية خلف توجهات أصحابها وبإمكانية قراءة مبادراتها ضمن سياقات تنافسية أو صراعية، كما تبتعد هذه الخصائص عن كل ما تحمله التحيزات النظرية من أحكام مسبقة وتصورات مختلفة تعبر عن انتماءات أصحابها الفكرية....

– بالإضافة إلى توفر الخصائص العامة أثبت تناول التطور التاريخي للظاهرة التعاونية أن وجودها وتأثيرها على مسارات الأحداث الدولية والعالمية حتى مع جملة الإشكاليات المطروحة حولها حقيقة يسهل إثباتها، وعلى هذا الأساس يمكن للأبحاث المهتمة بها أن تستمر وأن تكون لها نتائج موضوعية، ومجردة

بالأخص من تلك التحيزات النظرية التي تنفي إمكانيات تحقق مساراتها أو تلك التي تبالغ كثيرا في التأكيد على وفرة وقوة فرص بناء واستمرارية نماذجها...، خصوصا وأنه لا توجد نظرية شمل نجاح مرتكزاتها جميع الموضوعات والمراحل، فالليبيرالية على سبيل المثال نجحت في تفسير الكثير من مظاهر العلاقات الإقتصادية في ظل النظام الدولي الجديد، فيما نجحت الواقعية في تفسير موضوعات أخرى كتقديمها للتفسيرات الأكثر إقناعا حول ضعف التعاون الدولي أثناء فترة الجائحة، أما البنائية التي تعتمد افتراضات مغايرة لتلك التي لدى النظريات المادية التفسيرية فقد قدمت من خلال تصوراتها النابعة من أصولها الإجتماعية قراءات وتحليلات مميزة لموضوعات أخرى كالتقارب الذي شهدته مرحلة التعايش السلمي إبان الحرب الباردة بين القطبين المتنافسين.

– عانى الدارسون في مجالات العلوم الإنسانية وبصورة خاصة في ميادين العلوم السياسية والإقتصادية من تعقد مفاهيم الأوبئة وصعوبة استيعاب ما يرتبط بها من مصطلحات وتفاصيل علمية متخصصة، غير أن المختصين في علم الأوبئة –خصوصا أثناء الجائحة– حرروا العديد من المقالات الموجهة لمن هم خارج دائرة اختصاصهم مكنت هؤلاء الدارسين من الإحاطة بأهم خصائصها العلمية وأنماط انتشارها المختلفة لتوفر لهم بذلك منطلقات مهمة لإنجاز أبحاثهم ودراساتهم.

– يبرز مفهوما الصحة العامة والصحة العالمية خطورة تداعيات الظاهرة الوبائية ومساهمتها في فرض أهم معايير وقواعد السياسات الصحية الوطنية والعالمية، أما المفاهيم المرتبطة بالحروب البيولوجية وسرديات المؤامرة فتكشف عن تصورات أخرى بشأنها، من خلال وضعها في سياقات صراعية لا تقتنع بمجرد الإطلاع على التفسيرات العلمية المقدمة حول نشأتها وانتشارها.

– التطور التاريخي للظاهرة الوبائية يظهر تأثيراتها الكبيرة على الكيانات السياسية وعلى العلاقات التي جمعتها، ويفصل في ذلك من خلال إظهار تطور الإستجابة لها إنطلاقا من اعتماد إجراءات الحجر الصحي، إلى إدراك الحاجة إلى التعاون الدولي، ومن ثم إلى التطلع نحو حوكمة الصحة العالمية، أما المقاربات الأمنية الجديدة ممثلة في مقاربة الأمن الإنساني، الأمننة، ومقاربة الأمن الصحي العالمي فتتجه إلى التأكيد على خطورة تهديداتها في ظل العولمة وتعمل على أن تؤمن لها الإهتمام السياسي المطلوب، مع وضعها لعدد من المعايير التي ترى بأنها مهمة للتعاطي معها.

– يقدم علم الأوبئة التعريف العلمي لمرض كوفيد 19 ويظهر حدة خطورته من خلال ذكر خصائصه السريرية وقدراته على العدوى والإنتشار، وتعمل المفاهيم والمصطلحات التي أفرزتها الجائحة في صورة التباعد الإجتماعي ومناعة القطيع أيضا على إظهار هذه الخطورة، فيما تبرهن عنها بامتياز التداعيات الصحية وما تبعها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وغيرها من التداعيات التي قادت إلى التسليم بضرورة التعاون الدولي في مواجهتها والحد من تأثيراتها.

– تفعيل استجابة عالمية متماسكة للتداعيات الصحية للجائحة تضم جميع فواعل الصحة العالمية كان أمرا بالغ التعقيد بالنظر إلى أن معايير وقواعد وآليات حوكمة الصحة العالمية التي يفترض أن تجمع

هؤلاء الفواعل وتربط بينهم وتنظم مهامهم تعاني من عدم ملاءمتها وضعفها خصوصا في خلق التوافقات والموازنات اللازمة بين هؤلاء الفاعلين نظرا لمشكلات سياسية وهيكلية عديدة تعمقت كثيرا خلال الأزمة، حيث ازدادت رغبة الدول في التمسك بسيادتها على قضايا الصحة وتعاظمت أدوارها أكثر، وقد ساعد على ذلك كثيرا إفتقار المنظمات الدولية المرتبطة بمجال الصحة العالمية إلى سلطات إلزام تلك الدول بقراراتها وتوجيهاتها، إضافة إلى أن منظمة الصحة العالمية بوصفها أهم هذه المنظمات لطالما عانت من الإستقطاب السياسي للقوى الكبرى وهو ما جعلها أحد المحاور الأساسية للخلاف الصيني الأمريكي عند انتشار مرض كوفيد 19.

- إلى جانب المشكلات السياسية والهيكلية، عملت المشكلات المالية كضعف الإعتمادات المالية الموجهة لإدارة قضايا الصحة العالمية وإعطاء الأولوية للإعتبارات التجارية على حساب الإعتبارات الصحية والإنسانية على تكريس تشتت الفواعل وتأكيد ضعف قواعد وآليات حوكمة الصحة العالمية، تماما مثلما عملت على ذلك مشكلات القانون الصحي العالمي التي فشلت في إستكمال ضبط تلك القواعد وفي منح المؤسسات التي تحرص على نفاذها سلطات إلزام الفواعل باحترام القواعد والمعايير الموجودة.

- منظومة الأمم المتحدة التي تتضمن أهم المؤسسات المنوط بها إدارة قضايا الحوكمة العالمية في مجالاتها المختلفة، تميزت أدوارها في مواجهة التداعيات المتنوعة وقيادة استجابات جماعية لها بالضعف نتيجة لعوامل عديدة تتعلق أهمها بمحدودية سلطاتها ومواردها المالية، توجهات وسلوكيات الدول وباقي الفاعلين المتجاهلة لضرورات الأزمة، سيطرة موضوع شكل النظام الدولي والصراع على الأدوار داخله على اهتمامات القوى الكبرى...، وقد زاد من تعقيدها اشتداد الخلاف الصيني الأمريكي ما أدى إلى تعطيل عمل الهيئة ومجلس الأمن، وأعاق عمل مجمل الوكالات الدولية المتخصصة في تلك الفترة، كما أضاف لمنظمة الصحة العالمية معوقا قويا حد من قدرتها على تحفيز جهود الإستجابة الجماعية يضاف إلى المشكلات التي تعانيها كنقص اعتماداتها المالية وافتقارها إلى سلطة الإلزام التي سبق وأدت إلى فشلها في فرض احترام معايير التأهب والإخطار على الدول قبل الجائحة، ومع ذلك حرصت على استمرار مهامها الإستشارية وحاولت قيادة بعض المبادرات الجماعية أهمها إشرافها على مبادرة "كوفاكس" التي سعت من خلالها إلى التوزيع العادل للقاحات وإتاحتها للناس في الدول الفقيرة.

- إضافة إلى فشل جهود المنظمات العالمية في قيادة الإستجابة للجائحة ومواجهة مختلف تداعياتها، أدى ضعف استعدادات المنظمات الإقليمية في صورة الإتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا وافتقارها لخطط متماسكة لإدارة الأزمات الكبرى المشتركة كالتي سببتها الجائحة إلى غياب استجابة منسقة لدول هذه المنظمات، والأمر كان أكثر تعقيدا بالنسبة للإتحاد الإفريقي الذي يعاني مشكلات تنظيمية ومالية وأمنية مضاعفة.

- المنظمات الدولية غير الحكومية حاولت القيام بأدوارها المعروفة بأنها "تكميلية" لأدوار المنظمات المتعددة الأطراف إلا أن ظروف الأزمة وعدم اتجاه الفاعلين في السياسة العالمية إلى إقحامها أكثر في

الإضطلاع بهذه الأدوار قد حد من جهودها كثيرا، وقد ظهرت هذه المحدودية أيضا على مساهمات الخواص، بينما اهتمت الشركات المنتجة للقاحات بتحقيق مصالحها التجارية بدل تقديم تنازلات تخص حقوق ملكيتها الفكرية لتسهيل وصول اللقاحات إلى جميع أرجاء العالم.

– على المستوى الثنائي أيضا كانت المسارات التعاونية محدودة رغم ظهور عدد من المبادرات التي تدخل في سياق ممارسات الدبلوماسية الصحية، فقد أبرزت دول عديدة سعيها الكبير إلى استغلال الأوضاع واعتماد هذا النوع من الدبلوماسية بصورة أكبر كونها قد تمكنها من تحقيق مصالح اقتصادية وأهداف سياسية معينة، وهو ما ركزت عليه الصين ونجحت فيه كثيرا حيث تمكنت من الظهور في صورة القائد العالمي، الأمر الذي كشف عن سعيها الواضح إلى لعب أدوار قيادية أكبر في النظام الدولي.

– الجائحة بدل أن تحفز العمل التعاوني الدولي أدت إلى مفافمة التوترات، ويظهر ذلك من خلال تجاهل الدول ومختلف الأطراف الفاعلة لضرورات المرحلة ورفضهم التصرف وفقا لمتطلباتها، فقد تقهقرت صور الأخلاق كثيرا في العلاقات الدولية بالنظر لتفشي القرصنة الدولية للأدوية ومستلزمات الوقاية الطبية، واتجاه الدول وشركاتها المصنعة للقاحات إلى التنافس بغية تحقيق العوائد المالية عوض السعي إلى إنقاذ الأرواح.

– تدهورت العلاقات الصينية الأمريكية أكثر خلال هذه الفترة مؤدية إلى الحد من فرص بناء استجابة عالمية موحدة ومعبرة عن اتجاه الصراع حول بنية النظام الدولي وآليات عمله إلى التصاعد مستقبلا، أما مختلف مناطق النزاعات المسلحة فلم يظهر على أطرافها وعي بضرورة التهدئة وتأزمت أوضاعها أكثر، واتجهت أطراف أخرى إلى الدخول في نزاعات جديدة أهمها الحرب الروسية الأوكرانية التي جاءت لتؤكد تصاعد الصراع حول طبيعة النظام الدولي وتوزيع الأدوار داخله.

– التعاون الذي ميز العلاقات الجزائرية الصينية في ظل الجائحة جاء كامتداد تاريخي للعلاقات التعاونية التي جمعت البلدين لعقود عديدة، وقد تأسست هذه العلاقات بينهما بناء على توافق رؤاهما لمختلف المسائل الدولية والعالمية وتوجه كل منهما لدعم قضايا واهتمامات البلد الآخر في مختلف المحافل وهيئات العمل المتعدد الأطراف، كما عزز من هذه العلاقات إعتمادها الجوانب الإنسانية من خلال اهتمامها بالتعاون الصحي واستمرار المساعدات والأطقم الطبية الصينية في التوافد على الجزائر منذ استقلالها.

– يعتبر تصاعد مظاهر التعاون الجزائري الصيني منذ مطلع الألفية الجديدة غير مسبوق تاريخيا، إذ تشابكت علاقاتهما وتعقدت بشكل كبير بعد توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة وانضام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق، والواضح أن ارتفاع مداخيل الجزائر من النفط وتزايد الرغبة الصينية في لعب دور قيادي أكبر في النظام الدولي عوامل سرعت كثيرا من هذا التصاعد الذي شهدته علاقاتهما التعاونية.

– أثناء الجائحة اتجهت الجزائر والصين إلى التعاون قصد تخفيف تداعياتها وتأثيراتها، لذلك تبادل البلدان المساعدات الطبية، كما واصلا الإلتزام بمسارات العمل المشترك الذي يجمعهما في مختلف المجالات

خلال الفترات التي انخفضت فيها حدة هذه التداعيات والتي رافقتها عودة لحركة النقل الدولية وإمكانية لممارسة مختلف النشاطات، وقد مثلت هذه الإستمرارية للعمل المشترك في مختلف المجالات أيضا تعاونا في مواجهة الجائحة كونها سمحت بتخفيف الضغوط والمشكلات التي أثارتها.

– ظهرت انعكاسات التعاون الجزائري الصيني أثناء الأزمة واضحة على الإستجابة الجزائرية لها، حيث تمكنت الجزائر من تغطية عجز كبير يتعلق بمخزوناتها من وسائل الحماية والوقاية الطبية، إضافة لنيلها فرصة الإستفادة من اللقاحات الصينية في وقت كانت الشركات العالمية المنتجة للقاحات تعطي تفضيلات للدول الغنية والكبرى، إلى جانب هذا أدت مواصلة الشركات الصينية لأعمالها خلال تلك الفترة إلى عدم تعطيل مسارات التنمية بالجزائر وما يرتبط بها من احتياجات اقتصادية واجتماعية.

– بالنسبة للجانب الصيني، حتى وإن لم تؤثر المساعدات الجزائرية بشكل كبير على استجابته للأزمة إلا أنها تحمل دلالات رمزية كبيرة ساهمت في تشكيل بوادر قوية لتوجه علاقاته مع الجزائر إلى التمتن أكثر، أهمها إعطاء إشارة الإنطلاق لعدد من المشاريع المشتركة الكبرى، وزيارة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى الصين وتوقيعه لاتفاقيات تعاونية تشمل مختلف المجالات مع نظيره الصيني شي جين بينغ Xi Jinping.

– التعاون الجزائري الصيني في مواجهة الجائحة تقف خلفه العديد من الأبعاد الإستراتيجية لكن يميزه تقاطع مصالح وأهداف الطرفين، تتمحور أهم الأهداف الإستراتيجية الصينية من وراء هذا التعاون في ضمان استمرارية التزام الجزائر بموقفها في دعم التصور الصيني الهادف إلى تغيير شكل النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب يلعب فيه البلد الآسيوي أدوارا قيادية أكبر، والإعتماد عليها في حشد التأييد الدولي لهذا المسعى على اعتبار أن المسؤولين الصينيين يعترفون بقدرة الدبلوماسية الجزائرية على لعب هذا الدور خصوصا وأنه سبق وأن نجحت في جلب الدعم اللازم لاستعادة بلادهم لمقعدها في الأمم المتحدة سنة 1971، كما تتمحور الأهداف الإستراتيجية الصينية أيضا حول دفع المصالح الإقتصادية في الجزائر خصوصا تلك المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق.

– بالنسبة للجزائر، تتمحور أهم الأهداف الإستراتيجية من وراء تعاونها مع الصين وإظهارها لالتزامها بهذا التوجه أثناء الجائحة حول رغبتها في تنويع الشراكات والتحرر من التبعية الإقتصادية لأوروبا، والعمل على تحقيق التنمية والتحرر من التبعية لقطاع المحروقات من خلال الإستفادة من المشاريع المشتركة والحصول على ما تتطلبه نهضة مختلف المجالات التنموية من التكنولوجيا الصينية المتقدمة.

– نجاح الجزائر وغيرها من الدول في تفادي وقوع أزمات وبائية مشابهة مستقبلا أو في احتواء تداعياتها مبكرا إن وقعت لا يمكن أن يتحقق باعتماد خطط واستراتيجيات وطنية أو الدخول في مسارات تعاونية ثنائية أو إقليمية، حيث أن طبيعة هذه التهديدات التي تتيح لها القدرة على الإنتشار وبلوغ النطاق العالمي بسهولة تتطلب استعدادا عالميا من مستواها، وهذا من الممكن تحقيقه إذا عملت الفواعل المختلفة على

تعزيز التفاعلات التعاونية التي تخدم هذا التوجه، وعلى توفير المتطلبات الضرورية لبناء إطار تعاوني فعال في مجال الصحة العالمية لمواجهة الجوائح والأوبئة.

– أظهرت التفاعلات الدولية الحاصلة طيلة أزمة جائحة كوفيد 19 مؤشرات تقود إلى التفكير في أن السنوات والعقود القليلة القادمة ستعرف فيها العلاقات الدولية اشتدادا لسيطرة اعتبارات المصلحة والحسابات الجيوسياسية والبحث عن الهيمنة والأدوار في النظام الدولي، وعليه يتوقع أن سيناريو تراجع النمط التعاوني في العلاقات الدولية أو سيناريو استمرار الوضع الحالي لمستويات تفاعلاته هما الأقرب إلى التحقق، فيما يبدو سيناريو تصاعد المسارات التعاونية بعيد المنال وترجيح حدوثه ينطوي على الكثير من الإفراط في التفاؤل والتجاهل لقوة المعوقات الموجودة.

– ضمان استجابات عالمية متماسكة للتداعيات والمخاطر المتنوعة التي قد تحدثها الأزمات الوبائية أو مجمل الأزمات العالمية المشابهة مستقبلا يتوقف على تجاوز جملة المشكلات التي ظهرت على مسارات التعاون الدولي المختلفة أثناء جائحة كوفيد 19 خصوصا تلك المشكلات التي واجهت العمل الدولي المتعدد الأطراف وعرقلت أداء منظوماته ومؤسساته في صورة الخلافات والتجاذبات السياسية غير المبالية بضرورات المرحلة، والمشكلات العديدة التي واجهتها منظمة الصحة العالمية ومنعتها من تولي الأدوار المنوطة بها بكفاءة، وهذا يتطلب على الأقل عدم تحقق سيناريو مستقبلي للظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية تتراجع فيه تفاعلاتها.

– بناء إطار تعاوني في مجال الصحة العالمية يكون كفيلا بمنع ظهور الأزمات الوبائية الكبيرة، بحيث يكون قادرا على منع اتساع وتعقد أية تفشيات يحتمل تطورها إلى أوبئة أو جوائح، كما يكون قادرا على تحقيق استجابة عالمية متماسكة للتداعيات الصحية إن ظهرت تلك الأزمات، يقتضي العمل على توفير عدد من المتطلبات على المستويات الوطنية كإعطاء إهتمام أكبر للصحة العامة ورفع موازناتها، والعمل على ضمان درجات عالية من تأهب الأنظمة الصحية للتهديدات الوبائية وفق القواعد الصادرة عن خبراء منظمة الصحة العالمية، أما المتطلبات على مستوى المنظمات الدولية فتتعلق بضرورة توفير سلطات الإلزام لمنظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية ذات الصلة بالمجال الصحي من خلال العمل على تجاوز المشكلات والعراقيل المالية والقانونية التي تحول دون اكتساب هذه المنظمات لهذه السلطات، كما ينبغي في سبيل تحقيق هذا، العمل على إبقائها بعيدة عن الإستقطاب السياسي وتجاذبات القوى الكبرى.

– فيما يخص المتطلبات والإصلاحات الواجب إدخالها على قواعد ومعايير حوكمة الصحة العالمية فالأمر يتعلق خصوصا بالعمل على إقحام وضمان مشاركة جميع الفاعلين والحرص على ترابط أكبر لأدوارهم، إلى جانب ضرورة العمل على خلق توافق عالمي –خصوصا بين القوى الكبرى– يمكن من خلاله إعطاء الجوانب الصحية والإنسانية الأولوية على المصالح الإقتصادية والإعتبارات السياسية في مجال الصحة العالمية وباقي المجالات التي يمكن أن تعرف ظهور أزمات عالمية مشابهة بغية تجنبها مستقبلا واكتساب القدرة على الإستجابة لها ومواجهتها إن ظهرت.

قـائـــمة المــراجـــع

أولا: باللغة العربية

أ/ الكتب:

1. إبراهيم بن داود، **الوجيز في قانون العلاقات الدولية**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011).

2. أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).

3. جون بيليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، في: جون بيليس، ستيف سميث،عولمة السياسة العالمية، مترجما، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

4. هيبة غربي، "عالم جديد متعدد الأقطاب بعد أزمة كوفيد-19"، في: **جائحة كورونا: التوجهات العالمية في ظل الإنتشار**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ص. 255.

5. زمن ماجد عودة، "مخاطر كورونا على الإقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين"، في: **أزمة جائحة كورونا والنظام العالمي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021).

6. مارتن غرفيتس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مترجما، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

7. محمد العربي، "كيف نقرأ التداعيات الجيو-إقتصادية لوباء كورونا على الشرق الأوسط ؟ "، في: **تداعيات الجائحة: رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020**، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2020).

8. محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات**، (بيروت: دار الجيل، 1999).

9. محمود عزت عبد الحافظ، "تفشي فيروس كورونا بين المؤامرة والتعاون الدولي"، في: **تداعيات الجائحة: رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020**، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2020).

10. معاوية أنور العليوي، **كورونا..القادم من الشرق كيف أحمي نفسي وأسرتي من الكورونا**، (دبي: دار منارة العلم للنشر والتوزيع، 2020).

11. مثنى فائق مرعي، "التأثيرات السياسية لأزمة كورونا على الدولة والنظام الدولي"، في: **أزمة جائحة كورونا والنظام العالمي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021).

12. سمير قط، **نظريات الأمن في العلاقات الدولية: مفاهيم ومقاربات،** (بسكرة: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2016).

13. عبد الهادي مصباح، **الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب،** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000).

14. عبد القادر كاشيير، **نحو تنظيم إقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية،** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995).

15. عبد القادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة،** (عمان: دار وائل للنشر، 1997).

16. علي زراقط، **الوسيط في القانون الدولي العام،** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011).

17. عمر سعد الله، **المعجم في القانون الدولي،** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).

18. قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية،** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).

19. تونسي بن عامر، **قانون المجتمع الدولي المعاصر،** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003).

ب/ المجلات والدوريات:

1. أحمد أمل محمد إمام، الإتحاد الإفريقي وجائحة كورونا: أبعاد الإستجابة ومعوقات الفاعلية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،** المجلد 12، العدد 04، (أكتوبر 2021).

2. أحمد عبد العليم حسن، إتجاهات تغير أدوار الدولة القومية في مرحلة " ما بعد كورونا"، **دراسات خاصة،** العدد 06، (أفريل 2020).

3. إيمان دني، دور المنظمات العالمية في مواجهة الأزمات المتجددة الراهنة (منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا أنموذجا) ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،** المجلد 12، العدد 03، (جويلية 2023).

4. أميرة السيد حسن الصديق، جائحة كوفيد-19 والعلاقات الدولية: بين الصراع والتعاون، **مجلة إتجاهات سياسية،** المجلد 3، العدد 12، (سبتمبر 2020).

5. إنجي أحمد عبد الغني مصطفى، أثر السياسات الدولية على إدارة منظمة الصحة العالمية لأزمة كورونا، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 12، (جويلية 2021).

6. إسحاق بلقاضي، أدوات حماية الأمن الصحي الدولي في إطار اللوائح الصحية الدولية، **مجلة الدراسات القانونية**، المجلد 04، العدد 01، (جانفي 2018).

7. آسية بلخير، رهان الأمن الصحي في الجزائر في ظل الأزمات الممتدة: قراءة نقدية في أدوار الوكالة الوطنية للأمن الصحي، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 07، العدد 01، (جوان 2022).

8. جلال عزايز، قراءة في تداعيات الأزمة الصحية العالمية (cov-19) coronavirus على قطاع السياحة والسفر، **مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، المجلد 20، عدد خاص، (سبتمبر 2020).

9. هالة محمود طه دودين، العلاقات الصينية الأمريكية مابين الحرب التجارية وفايروس كورونا، **قضايا آسيوية**، العدد 04، (أفريل 2020).

10. هشام بولنوار، أزمة كورونا في إفريقيا جنوب الصحراء بين التهديدات الحالية وتحديات التنمية، **مجلة إتجاهات سياسية**، المجلد 03، العدد 12، (سبتمبر 2020).

11. وهيبة العربي، جهود المنظمات غير الحكومية في مواجهة جائحة كورونا، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد 34،عدد الخاص ، (جويلية 2020).

12. وريدة براهمي، فيروس كورونا 2(COV-SARS-2) بالجزائر وانعكاساته الاجتماعية، **مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والإجتماعية**، المجلد 07، العدد 01، (جوان 2022).

13. حامد عبد الماجد القويسي، آثار وباء كورونا على المبادئ المؤسسة للمنظمات الدولية والإقليمية، **مجلة لباب**، العدد 07، (أوت 2020).

14. حامد علي زين العابدين صالح الحاج، عبد الحفيظ عبد السلام محمد صالح ، الصين وجائحة كورونا: من احتوائها داخليا إلى توظيفها في السياسة الخارجية، **مجلة جامعة الزاوية**، العدد 07، (جوان 2021).

15. حكيم غريب، صبرينة مزياني، دور المنظمات غير الحكومية في التصدي لانتشار فيروس كورونا: نحو إعادة بناء أنظمة صحية أكثر فاعلية، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 07، العدد الخاص 01، (2023).

16. حنان عيسى الملكاوي، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، **نشرية الألكسو العلمية**، العدد 02، (جويلية 2020).

17. يونس عطاب، تدابير الوقاية لحماية الصحة العمومية من وباء كوفيد-19، **مجلة العلوم القانونية والإجتماعية**، المجلد 05، العدد 02، (جوان 2020).

18. محمد الصديق بوحريص، الصحة العامة ما وراء الحدود الوطنية: حول مفهوم الصحة العالمية والخطابات السائدة حوله، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 07، (جويلية 2014).

19. محمد دياب مفتاح، المعلومات ودورها في إدارة الأزمات والكوارث: أزمة فيروس كورونا نموذجا، **أوراق بحثية**، المجلد 01، العدد 01، (جويلية-ديسمبر 2021).

20. محمد رمضان، دور منظمة الصحة العالمية في مقاومة وباء كورونا في ضوء قواعد القانون الدولي العام، **مجلة القانون والإقتصاد**، ملحق العدد 94، (ديسمبر 2021).

21. محمود عبد العزيز، آفاق التعاون والتكامل الإقليمي تحت مظلة رابطة (الآسيان) في ظل COVID19، **مجلة آفاق آسيوية**، المجلد 05، العدد 08، (مارس 2021).

22. محمود محمد شريف، فيروس كورونا الجديد التداعيات الإقتصادية والإستراتيجية على الصين والعالم، **ورقة سياسية**، العدد 02، (فيفري 2020).

23. مسعود البلي، الإجراءات القانونية والإحترازية في الجزائر لفعالية الأمن الصحي مستقبلا، **مجلة البحوث القانونية والإقتصادية**، المجلد 04، العدد 01، (2021).

24. مصطفى ونوغي، النظام الدولي بعد جائحة كورونا: قراءة تحليلية نقدية للسيناريوهات المختلفة، **مجلة أبحاث سياسية وقانونية**، المجلد 06، العدد 02، (ديسمبر 2021).

25. مريم لوكال، مكافحة منظمة الصحة العالمية للطوارئ الصحية العابرة للحدود: فيروس كورونا نموذجا، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 11، العدد 02، (سبتمبر 2020).

26. نائلة العابد، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية، **المعيار**، المجلد 27، العدد 01، (2023).

27. نسيمة طويل، التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد 3، (أكتوبر 2018).

28. نسيمة سيليني، تحديات الإتحاد الأوروبي في ظل أزمة كورونا كوفيد-19، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 58، العدد 02، (2021).

29. نصر الدين منصر، التصدي للوباء العالمي كورونا (كوفيد- 19) من خلال وسائل الضبط الإداري العام في الجزائر، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد 34، عدد خاص: القانون وجائحة كوفيد 19، (جويلية 2020).

30. سارة إبراهيم أبو العزم، منظمة الصحة العالمية: إدارة الأزمة بين الصحي والسياسي، **قضايا ونظرات**، العدد 18، (2020).

31. سهيلة هادي، تداعيات أزمة كورونا واستراتيجيات مواجهتها، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، (2020).

32. سوزي رشاد، الفرضيات الجدلية لكوفيد-19 ما بين نظرية المؤامرة والمقاربة الإيكولوجية، **مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 22، العدد 07، (أكتوبر 2021).

33. سليمان معضادي، السياسة الصحية الجزائرية في ظل جائحة كوفيد 19 "دراسة تحليلية"، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد 05، العدد 01، (2022).

34. سليم مزهود، الثراء اللغوي لمصطلح جائحة (كوفيد- 19) من خلال سياقاته الدلالية، **مصداقية**، المجلد 03، العدد 03، (2021).

35. سمير قاسمي، دور منظمة الأمم المتحدة في ظل انتشار فيروس كورونا، **المعيار**، المجلد 11، العدد 02، (جوان 2020).

36. سمرة بوسطيلة، محمد عبد الرحيم خلاف، الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني، **المجلة العلمية الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 09، (جويلية 2016).

37. عبد الله جبر العتيبي، التعاون الدولي في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد 11، (جانفي 2006).

38. عبد العليم محمد عبود معبد، الإستراتيجيات المستقبلية لإدارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية في ظل تجربة أزمة فيروس كورونا المستجد، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**،المجلد 02، العدد 36، (جويلية 2020).

39. عزيز عدنان البياتي، مثنى فائق العبيدي، التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 05،العدد 02 ، (2021).

40.عمر بوتشيش، التعاون الجزائري- الصيني: الواقع والآفاق، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 07، العدد 01، (2022).

41. عمر سمير، هل أحدثت جائحة كورونا تغييرا في الصراعات الإقليمية؟، **قضايا ونظرات**، العدد 19، (أكتوبر 2020).

42. عصام بدري أحمد محمد، المسؤولية الإجتماعية للشباب الجامعي لدعم الجهود الحكومية في مواجهة الأمراض الوبائية المعدية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية** ، المجلد 1، العدد 51، (جويلية 2020).

43.عثمان محمد عثمان، جائحة كوفيد-19 ومصير العولمة بين التفكك والمواجهة، **مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية**، المجلد 22، العدد 03، (2020).

44. فاطمة الزهراء كواتي، التعاون الدولي ورهان جائحة كورونا، **دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 6، العدد 1، (2022).

45. فريدة فلاك، أرقام وإحصائيات حول أزمة كورونا الحديثة وتداعياتها على الإقتصاديات الكبرى في العالم "الولايات المتحدة الأمريكية والصين أنموذجا"، **مجلة التمكين الإجتماعي**،المجلد 02،العدد 02، (جوان 2020).

46. فتحي معيفي، الحوكمة الصحية العالمية في ظل جائحة كوفيد-19: قراءة في التحديات والآفاق، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، المجلد 09، العدد 02، (2023).

47. صالح زياني، يوسف بوعندل، العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 12، العدد 01، (جانفي 2023).

48. رامي حريد، عبد الكريم تامين، دراسة تحليلية لتداعيات فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد العالمي، الآفاق للدراسات الإقتصادية، **المجلد 06**، العدد 01، (2021).

49. رمزي بن ضيف الله، موجات الحجر الصحي في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد 22، (2016).

50. رتيبة برد، الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الإقليمية والعبر إقليمية، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، العدد 1، (2022).

51. شريف البارودي، متى تنتهي الأوبئة؟، **مجلة إتجاهات الأحداث**، العدد 32، (2020).

52. شريفة كلاع، المشاريع التجارية والإستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الإقتصاد الوطني؟، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية**، المجلد 11، العدد 02، (2022).

53. توفيق حكيمي، دبلوماسية الصحة الصينية في ظل جائحة كوفيد 19، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 10، العدد 01، (جانفي 2023).

54. وليد شملال، جائحة كورونا والإهتزازات الإمبريقية لحوكمة الصحة العالمية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 11، العدد 02، (جويلية 2022).

55. كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، **مجلة سياسات عربية**، العدد 26، (ماي 2017).

56. خالد بومنجل، موسى بن قاصير، الحوكمة العالمية بين المشروع العملي والهدف الطوباوي، **مجلة حمورابي**، العدد 37، (2021).

57. خديجة بن قطاط، المجتمع الدولي في مواجهة الأوبئة والجوائح ، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد 12، العدد 03، (جويلية 2020).

58. خميسة عقابي، الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، المجلد 03، العدد 01، (2021).

ج/ الرسائل الجامعية:

1. محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري في العلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، رسالة دكتوراه، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015).

2. عبد الحميد مشري، **التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني _ البنائي**، رسالة دكتوراه، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017).

3. فاطمة حموتة، **الأمننة في ظل الحوكمة العالمية: دراسة حالتي البيئة والصحة**، رسالة دكتوراه، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2018).

د/ التقارير:

1. الأمم المتحدة، **موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها**، (أوت 2020).

2. الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، **التقرير عن الكوارث في العالم لسنة 2022**، (2023).

3. اللجنة الإستشارية لمجلس حقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة، **تقرير عن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان** ، (التقرير المقدم بالدورة الثامنة، 20-24 فيفري 2012).

4. عبد الوهاب عاصي، **دبلوماسية المساعدات الإنساني خلال جائحة كورونا الدوافع والأثر**، (تقرير تحليلي مقدم لمركز جسور للدراسات، ماي 2020).

5. صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الإقتصاد العربي**، (الإصدار الثاني عشر، أوت 2020).

6. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، **تقرير الراصد العربي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية** ، (التقرير السادس حول حوكمة الصحة، 2023).

هـ/ مواقع الإنترنيت:

1. إبتسام مباركي، **علاقات تاريخية متجذرة وشراكة استراتيجية شاملة..توافق جزائري صيني عمره 65 سنة**، الأيام News، 2023/07/17، في:

https://elayemnews.dz/علاقات-تاريخية-متجذرة-وشراكة-استراتي/.

2. أحمد ذكر الله، **العولمة بعد أزمة كورونا: تحديات مستجدة وسيناريوهات محتملة**، المعهد المصري للدراسات، 2021/09/24،في:

https://eipss-eg.org/العولمة-بعد-أزمة-كورونا-تحديات-مستجدة-وسيناريوهات-محتملة/.

3. الأمم المتحدة، **الرئيس الصيني يحذر من 'تسييس' جائحة كورونا ويدعو لاتباع إرشادات العلم**، 2020/09/22، في: https://news.un.org/ar/story/2020/09/1061962.

4. البنك الدولي، **الآثار الإقتصادية لأزمة فيروس كورونا**، في:

https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/brief/chapter-1-introduction-the-economic-impacts-of-the-covid-19-crisis.

5. الجزيرة نت، **الأهداف الإنمائية للألفية**، 2015/11/12، في:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/12/الأهداف-الإنمائية-للألفية.

6. الجزيرة نت، **منظمة العمل الدولية**، 2011/09/30، في:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/9/30/منظمة-العمل-الدولية.

7. الجزيرة نت، **تعرف على منظمة الطيران المدني الدولي**، 2016/12/05، في:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/12/5/

تعرف-على-منظمة-الطيران-المدني-الدولي.

8. الوسط، **ماهي مناعة القطيع شد كورونا؟ ومتى نصل إليها**27/04/2020 ،؟، في:

http://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=116745.

9. الحرة، **الجزائر تنتج لقاحها بالتعاون مع الصين.. وتكشف عن تاريخ إصدار أول حقنة**،2021/09/17، في: https://www.alhurra.com/algeria/2021/09/17/

الجزائر-تنتج-لقاحها-بالتعاون-مع-الصين-وتكشف- تاريخ إصدار-أول-حقنة-

10. الحرة،**عوامل غير عسكرية قد تؤثر على الخطط العسكرية الروسية بشأن أوكرانيا**،2022/02/05، في:

https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/02/05/

عوامل-غير-عسكرية- تؤثر- على- الخطط- العسكرية- الروسية – أوكرانيا.

11.النهار، **الصين ترغب في تدعيم تعاونها الأمني مع الجزائر**، 2016/11/27، في:

https://www.ennaharonline.com/الصين-ترغب-في-تدعيم-تعاونها-الأمني-مع-الجزائر.

12. السيد علي أبو فرحة، **الشراكة في العلاقات الدولية: نشأة المفهوم ومستجدات الممارسة**، السياسة الدولية، 2021/02/18، في: http://www.siyassa.org.eg/News/18023.aspx,

13. العربي الجديد، **منظمة الصحة العالمية: كوفيد-19 لم يعد "حالة طوارئ تثير قلقا" لكنه باق**، 2023/05/05، في: https://www.alaraby.co.uk/society/

.منظمة-الصحة-العالمية-كوفيد-19 لم-يعد-حالة-طوارئ-تثير-قلقا

14. العربية، **مجلس الأمن يتبنى قرارا يحض على التوزيع المنصف للقاحات**، 2021/02/26، في: https://www.alarabiya.net/coronavirus/2021/02/26/

.لقاح-كورونا-مجلس- الأمن- يتبنى- قرارا- يحض- على- التوزيع- المنصف- للقاحات

15. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **المفوضية تتلقى تبرعات ضخمة لمكافحة فيروس كورونا**، 2020/05/28، في:

https://www.unhcr.org/ar/5ecf92424#:~:text=

أعلنت%20المفوضية%20السامية%20للأمم%20المتحدة,قسراً%20على%20مكافحة%20فيروس%20كورو.

16. القاموس العملي للعمل الإنساني، **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، منظمة أطباء بلا حدود، في:- https://ar.guide-humanitarian-law.org/5/mnzm- lgdhy -wlzr-llmm-lmthd/ https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/.

17. الخبر، **الجزائر اشترت سربا كاملا من الطائرات المسيرة الصينية**، 2022/01/29، في: https://www.elkhabar.com/press/article/202651/.

18. جوليا كراوفورد، **هل لبيل غيتس نفوذ كبير في منظمة الصحة العالمية ؟**، أخبار ورؤى من سويسرا، 2021/05/06، في:

https://www.swissinfo.ch/ara/politics/46589474.

19. دييغو سير ديرو، نيلز جاكوب هانسن، **إمتداد سلاسل الإمداد**، صندوق النقد الدولي، 2022/06/01، في: https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/06/the-stretch-of-supply-chains-B2B.

20. هشام نوران، **دبلوماسية الوباء : كيف تستفيد الدول من أزمة كورونا في سياساتها الخارجية؟**، حفريات، 2021/12/25، في: https://hafryat.com/ar/blog/

.دبلوماسية-الوباء-كيف-تستفيد-الدول-من-أزمة-كورونا-في-سياساتها-الخارجية؟

21. وو سي كه، **فصل جديد في العلاقات الصينية-الجزائرية**، الصين اليوم، 2023/08/07، في: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/202308/t20230807_800338839.html.

22. وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، **التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا**، الدبلوماسية الفرنسية، 2021/01/01، في:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/le-ministere-et-son-reseau-أخبار الوزارة/informations-coronavirus-covid-19/article/la-solidarite-europeenne-face-au-covid-19.

23. وسام نعمت إبراهيم السعدي، **الوكالات الدولية المتخصصة**، منصة أريد، 2022/07/11، في:

https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/a08ef145-cdc7-4942-9db4-google_vignette#02fd8cb5c95e?t=الوكالات- الدولية- المتخصصة.

24. حسين باسم عبد الأمير، **تطور مفهوم الأمن الصحي وأثره في الدراسات الأمنية المعاصرة**، الحوار المتمدن، 2020/05/02، في:

https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2020/05/02/تطور-مفهوم-الأمن-الصحي- وأثره-في-الدرا/.

25. لخضر مداني، **هذه هي الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الجزائرية الصينية..**، الشعب، 2023/07/16 http://www.ech-chaab.com/ar/مؤشرات/الحدث/item/212700-في:-الصينية-هذه-هي-الأبعاد-الإستراتيجية-للعلاقات-الجزائرية.html.

26. مجموعة البنك الدولي، **من نحن-مجموعة البنك الدولي**، في:

https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are#:~:text=مهمتنا,الرخاء%20المشترك،%20وتشجيع%20التنمية%20المستدامة.

27. ميرفت عوف، **بين واشنطن وبكين..كيف سقطت منظمة الصحة العالمية في فخ السياسة؟**،الجزيرة نت، 2020/07/09، في:

https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/7/9/واشنطن-وبكين-ومنظمة الصحة.

28. منظمة الطيران المدني الدولي،**التطورات الجارية بشأن تفشي فيروس كورونا الجديد**، 2020/01/30، في:-https://www.icao.int/Security/COVID-19/EBandSL/eb009a.pdf.

29. منظمة الصحة العالمية، **اللوائح الصحية الدولية: التعديلات**، 2023/03/31، في:

https://www.who.int/ar/news-room/questions-andanswers/item/international-health-regulations-amendments.

30. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، **لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030** ، في: https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development.

31. نور تركي، **التحالفات الدولية-إستراتيجية متعددة، لمواجهة التهديدات الإقليمية**، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، 2021/05/09، في:
https;//www.europarabct/?p=75402.

32. سكاي نيوز عربية: **إنفوغرافيك..تاريخ الأوبئة الأكثر فتكا في العالم**، 2020/07/07، في: https://www.skynewsarabia.com/technology/1359065.

33. سمير فرج، **عام على الحرب الروسية الأوكرانية**، العربية، 2023/02/11، في:
https://www.alarabiya.net/politics/2023/02/11/عام-على-الحرب-الروسية-الأوكرانية.

34. عبد الحكيم حذاقة، **خطة خماسية بين الجزائر والصين..ماذا سيجني البلدان من التعاون الإستراتيجي؟**، الجزيرة نت، 2022/11/15، في:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/11/15/
ماذا-والصين-الجزائر-بين-خماسية-خطة.

35. عبد الحفيظ سجال، **مستفيدة من ورقة الغاز ..هل تجبر الجزائر أوروبا على مراجعة اتفاق الشراكة؟**، TRT عربي، 2022/09/22، في:https://www.trtarabi.com/issues/10319902
مستفيدة-من-ورقة-الغاز-هل-تجبر-الجزائر-أوروبا-على-مراجعة-اتفاق-الشراكة.

36. عبد المجيد السخيري، **تاريخ الأوبئة من الطاعون إلى كوفيد-19**، الحوار المتمدن، 2020/05/24، في: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=678611,

37. عبد القادر خليل، **الجزائر-الصين..علاقات تاريخية ونظرة إستشرافية لمستقبل مشرق وواعد**، الصين اليوم، 2023/07/25، في:
https://arabic.cgtn.com/news/2023-07-25/16837567595930132 50/index.html.

38. عصام عبد الشافي، **وباء كورونا وبنية النسق الدولي: الأبعاد والتداعيات**، المعهد المصري للدراسات، 2020/03/26، في:
https://eipss-eg.org-والتداعيات-الأبعاد-الدولي-النسق-وبنية-كورونا-وباء.

39. فارس مارسيلي، **الإستثمار في الجزائر مشكلة قوانين أم مشكلة إدارة ؟**، الإقتصاد والأعمال، في:
https://www.iktissadonline.com/node/7925.

40. فؤاد الكنجي، **كورونا والعلاقات الدولية.. بين المصالح الإقتصادية والأمن القومي**، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 2020/10/06،في: https://arabprf.com/?p=3156.

41. فرنسا 24، **ما قيمة الأرباح التي جنتها الشركات المنتجة للقاحات المضادة لفيروس كورونا؟**، 2021/08/09، في:

https://www.france24.com/ar/-أوروبا/20210809-ما-هي-قيمة-الأرباح-التي-جنتها-الشركات-المنتجة-للقاحات-المضادة-لفيروس-كورونا.

42. صالح بن محمد الخنلان، **آفاق جديدة للعلاقات وشراكة طويلة الأمد تقوم على الإحترام المتبادل- بين الرياض وبكين**، آراء حول الخليج، 2022/12/28، في:

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6377&catid=4609&Itemid=172

43. روسيا اليوم: **تعرف على متحورات فيروس كورونا الشهيرة حتى الآن وأيها أكثر إثارة للقلق**، 2021/12/01، في: https://arabic.rt.com/health/1299925.

44. شاهر الشاهر، **الجزائر والصين..علاقات راسخة في عالم متغير**، الميادين، 2023/08/07، في:

https://www.almayadeen.net/research-papers/الجزائر-والصين-علاقات-راسخة-في-عالم-متغير.

45. تمارا برو، **التعاون الصحي والثقافي بين الصين والجزائر**، الصين اليوم، 2021/09/06، في:

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202109/t20210906-800257484.html.

46. خديجة عرفة، **طريق الحرير الصحي وأزمة كوفيد-19**، الصين اليوم، 2020/11/04، في:

http://www.chinaarabcf.org/ara/zatjky/202011/t20201104_6589442.htm.

47. خليل إبراهيم الحلي، **تاريخ الحروب البيولوجية حتى مطلع القرن الحالي**، صحيفة المثقف، 2020/04/24، في:-https://www.almothaqaf.com/e3/945666

تاريخ-الحروب-البيولوجية-حتى-مطلع-القرن-الحالي.

48. غازي الدالي، **لماذا يعتبر طريق الحرير الصحي الصيني مشروعا معقدا؟**،عربي29،2020/05/21،في: https://arabi21.com/story/1274008/

لماذا-يعتبر-طريق-الحرير-الصحي-الصيني-مشروعا-معقدا.

49. CNN بالعربية ، **برنامج "كوفاكس" يقدم 20 مليون جرعة من لقاحات كورونا للدول الفقيرة بالأسبوع الأول من التوزيع**، 2021/03/06، في:

https://arabic.cnn.com/science-and-health/article/2021/03/06/covax-delivered-20- million-vaccine-doses-worlds-poor.

50. TRT عربي، **تجاوزت فرنسا وأمريكا..الصين تقلب معادلة النفوذ في الجزائر**، 2022/06/02، في:https://www.trtarabi.com/issues/9024832

.تجاوزت–فرنسا –وأمريكا–الصين–تقلب–معادلة–النفوذ–في–الجزائر –

ثانيا: باللغات الأجنبية

A/Books:

1. Frank G.Hoffman , **Conflict in The 21 Century: The Rise of Hybrid Wars**, (Virginia: Potomac Institute for Policy Studies, December, 2007).

2. Ilona Kickbuch, **21st century health diplomacy: A New Relationship Between Foreign Policy and Health** , (New Jersey: World Scientific, 2013).

3. Kenneth N. Waltz, **Theory of international politics**(California: Wesely publishing company,1979).

4. Martin Griffiths, **Fifty Key Thinkers in International Relations**, (london and new york: routledje, 2001).

5. Philip Marchesin, **les nouvelles menaces, les relation nord-sud des années 1980 a nos jours**, (paris: ED Kaft ala, 2001),

B/Articles:

1. Alimuddin Zumla, David S C Hui, Severe Acute Respiratory Syndrome: Historical, Epidemiologic, and Clinical Features, **Infect Dis Clin North Am**, V 04, N 33 ,(December 2019).

2. Anthony S. Fauci, The expanding global health agenda: A welcome development, **Nature Medecine**, , v 13.

3. Carine milcent, la chine et la crise sanitaire de covid 19, **Observatoire de la santé mondial– Global Health**, (Mai 2020).

4. Chih.Ceng Lai, Others, Severe acute respiratory syndrome coronavirus 2 (SARS-CoV-2) and coronavirus disease-2019 (COVID-19): The epidemic and the challenges, **International Journal of Antimicrobial Agents**, v 03, n 55, (March 2020).

5. Chung wong, Analyse de forces et faiblesse du régime totalitaire chinois, **Solo flight**, N◦ 46, (2020) .

6. Kossa kamara, La diplomatie sanitaire en afrique quand la chine fait fléche de tout bois, Les jeune ihedn, (2020).

7. Waheeda Rana, Theory of Complex Interdependence: A comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts, **International Journal of Business and Social Science**, Center for Promoting Ideas, v 6, N 02,(February 2015),

8. William Aldis, Health security as a public health concept: a critical analysis, **Health Policy and Planning**, V 25, N 06 ,(November 2008).
9. Yahia h. zoubir, La diplomatie chinoise de la route de la soie de la santé au sein de la région MENA, **Med Dialogue Series**, N◦ 27, (Juillet 2020).

C/Web Site:

1. Christian Lequesne, Earl Wang, **Covid-19: Lessons from China's public diplomacy in the EU, The conversation**, 24/06/2020, in: https://theconversation.com/covid-19-lessons-from-chinas-public-diplomacy-in-the-eu-140890, (15/04/2023).
2. John Calabrese, **Sino-Algerian Relations: On a Path to Realizing Their Full Potential?**, 31/10/2017,in: https://www.mei.edu/publications/sino-algerian-relations-path-realizing-their-full-potential, (10/08/2023).
3. Rebecca S.B. Ficher, **What's the difference between pandemic, epidemic and outbreak? The conversation**, 24/04/2020, in: https://theconversation.com/whats-the-difference-between-pandemic-epidemic-and-outbreak-133048 (17/07/2022).
4. Unwto, **International Tourism And Covid-19**, 19/12/2020,**in:** https://www.unwto.org/tourism-data/international-tourism-and-covid-19**.** (15/01/2023).

فـهرس الجـداول والأشـكـال

1. فهرس الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: أكبر الأوبئة والجوائح في التاريخ قبل كوفيد 19.	**42**
الجدول رقم 02: متحورات فيروس كورونا المثيرة للقلق.	**60**
الجدول رقم 03: ترتيب الدول حسب أكثر الإصابات والوفيات إلى غاية 01 أكتوبر 2021.	**67**
الجدول رقم 04: المجالات والفواعل المتدخلة في المستويات المختلفة للحوكمة.	**78**
الجدول رقم 05: التوزيع الجغرافي للمساعدات الصينية خلال الأشهر الخمسة الأولى من الجائحة.	**133**

2. فهرس الأشكال:

الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: عدد الحالات العالمية المؤكدة من 21 جانفي إلى 11 فيفري 2020.	**59**
الشكل رقم 02: تطور مؤشرات التجارة الدولية من أكتوبر 2018 إلى أكتوبر 2020.	**70**
الشكل رقم 03: انخفاض نسب أعداد السياح الدوليين بداية سنة 2020.	**71**
الشكل رقم 04: تطور التبادل التجاري بين الجزائر والصين من سنة 1992 إلى سنة 2016.	**155**
الشكل رقم 05: عقود عمل شركات الإنجاز الصينية في الجزائر من سنة 1998 إلى سنة 2015.	**156**

فـهـرس المـحـتـويـات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
خطة الدراسة	
مقدمة	**11-01**
الفصل الأول: الإطار المفهوماتي والنظري للتعاون الدولي وجائحة كوفيد 19	**73-12**
المبحث الأول: التعاون الدولي: مقاربة مفاهيمية نظرية	**14**
المطلب الأول: التعاون الدولي بين التعقيدات المفاهيمية وتعدد المستويات	**14**
الفرع الأول: التعاون الدولي والإشكاليات المرتبطة بالمفهوم	**14**
الفرع الثاني: التعاون الدولي ودلالات المفاهيم ذات الصلة	**18**
الفرع الثالث: التعاون الدولي بين الثنائية وتعددية الأطراف	**20**
المطلب الثاني: التأصيل التاريخي لمفهوم التعاون الدولي	**22**
الفرع الأول: القرن التاسع عشر وبوادر تشكل مفهوم التعاون الدولي	**22**
الفرع الثاني: مفهوم التعاون الدولي في ظل الحرب الباردة	**24**
الفرع الثالث: النظام الدولي الجديد وتعقد مفهوم التعاون الدولي	**26**
المطلب الثالث: التعاون الدولي من منظور نظريات العلاقات الدولية	**28**
الفرع الأول: التعاون الدولي من منظور الفكر الواقعي	**28**
الفرع الثاني: التعاون الدولي من منظور المدرسة الليبيرالية	**30**
الفرع الثالث: المقاربة البنائية للتعاون الدولي	**33**
المبحث الثاني: الأوبئة في العلاقات الدولية: تحليل مفاهيمي أمني	**35**
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للأوبئة في العلاقات الدولية	**35**
الفرع الأول: ضبط مفاهيم الإنتشار الوبائي	**35**
الفرع الثاني: الأوبئة في مفهومي الصحة العامة والصحة العالمية	**38**
الفرع الثالث: الأوبئة في سياقات الحروب البيولوجية وسرديات المؤامرة	**40**
المطلب الثاني: الأوبئة عبر التاريخ والتطور في مفاهيم الإستجابة	**42**
الفرع الأول: أوبئة العصور القديمة والوسطى والصور الأولى لإجراءات الحجر الصحي	**42**
الفرع الثاني: الأوبئة الحديثة وإدراك الحاجة إلى التعاون الدولي	**45**

الفرع الثالث: أوبئة العولمة والتطلع إلى حوكمة الصحة العالمية	**48**
المطلب الثالث: الأوبئة في المقاربات الأمنية الجديدة	**50**
الفرع الأول: الأوبئة في مقاربتي الأمن الإنساني والأمننة	**51**
الفرع الثاني: الأوبئة في مقاربة الأمن الصحي العالمي	**54**
المبحث الثالث: جائحة كوفيد 19: دراسة في المفاهيم والتداعيات	**57**
المطلب الأول: التعريف العلمي لمرض كوفيد 19 ومحفزات الإنتشار العالمي	**57**
الفرع الأول: التعريف العلمي لمرض كوفيد 19	**57**
الفرع الثاني: محفزات تحول مرض كوفيد 19 إلى وباء عالمي	**59**
المطلب الثاني: الإفرازات المفاهيمية للجائحة	**61**
الفرع الأول: تفكيك مفهوم إدارة الأزمة الصحية	**62**
الفرع الثاني: مضامين أهم المفاهيم والمصطلحات المتداولة	**64**
المطلب الثالث: تداعيات الجائحة وضرورات تفعيل مسارات التعاون الدولي	**66**
الفرع الأول: اشتداد التداعيات الصحية وتتابع الدعوات إلى التعاون الدولي	**66**
الفرع الثاني: تعقد تداعيات الأزمة وتنامي دواعي التعاون الدولي	**69**
الفصل الثاني: مظاهر ومشكلات التعاون الدولي في الإستجابة لجائحة كوفيد 19	**74-148**
المبحث الأول: حوكمة الصحة العالمية وتشتت الفواعل: تعمق مشكلات الربط والموازنة	**76**
المطلب الأول: جينالوجيا مفهوم حوكمة الصحة العالمية	**76**
الفرع الأول: مفهوم الحوكمة بين الإطار الوطني والأطر الدولية والعالمية	**76**
الفرع الثاني: أهمية البعد الصحي للحوكمة العالمية في إدارة التحديات الوبائية	**79**
المطلب الثاني: المشكلات السياسية والهيكلية لحوكمة الصحة العالمية	**81**
الفرع الأول: مسألة السيادة وتعاظم دور الدولة أثناء الأزمات الوبائية	**81**
الفرع الثاني: ضعف هيكلة الحوكمة الصحية العالمية	**83**
المطلب الثالث: المشكلات المالية والقانونية لحوكمة الصحة العالمية	**85**
الفرع الأول: المشكلات المالية والتجارية	**85**
الفرع الثاني: مشكلات قواعد قانون الصحة العالمي	**88**
المبحث الثاني: إستجابة منظومة الأمم المتحدة للتداعيات المتنوعة: ثقل التفويضات ومحدودية الأدوار	**91**
المطلب الأول: أدوار هيئة الأمم المتحدة خلال الجائحة	**91**

الفرع الأول: الأدوار المنوطة بالهيئة في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الجائحة	**91**
الفرع الثاني: محدودية أدوار الهيئة أثناء الجائحة	**94**
المطلب الثاني: جهود الوكالات الدولية المتخصصة في مواجهة تداعيات الجائحة	**96**
الفرع الأول: الوكالات الدولية المتخصصة في العمل الإنساني	**96**
الفرع الثاني: الوكالات الدولية المتخصصة في المجالات الإقتصادية والمالية	**98**
الفرع الثالث: الوكالات الدولية المتخصصة في المجالات العلمية والتقنية	**100**
المطلب الثالث: أداء منظمة الصحة العالمية في إدارة الأزمة الصحية	**102**
الفرع الأول: التفويض العالمي بإدارة الأزمات الصحية الوبائية	**102**
الفرع الثاني: الفشل المزدوج في منع حدوث الأزمة ومنع تطورها	**105**
الفرع الثالث: حقيقة تولي دور القيادة العالمية في مواجهة التداعيات الصحية للجائحة	**107**
المبحث الثالث: المنظمات الإقليمية والفواعل غير الدولاتية: تنوع عوامل قصور الأداء	**111**
المطلب الأول: نماذج من استجابة المنظمات الدولية الإقليمية للجائحة	**111**
الفرع الأول: الإتحاد الأوروبي	**111**
الفرع الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا	**114**
الفرع الثالث: الإتحاد الإفريقي	**116**
المطلب الثاني: أدوار الفواعل غير الدولاتية	**118**
الفرع الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية	**118**
الفرع الثاني: الشركات المصنعة للقاحات وباقي الفاعلين الخواص	**120**
المبحث الرابع: التعاون الدولي الثنائي أثناء الجائحة: محدودية المبادرات وهيمنة المظاهر الصراعية	**123**
المطلب الأول: محدودية مبادرات التعاون الدولي الثنائي وتنامي فرص الدبلوماسية الصحية	**123**
الفرع الأول: محدودية المساعدات الطبية والمالية	**123**
الفرع الثاني: تنامي فرص الدبلوماسية الصحية أثناء الجائحة	**127**
الفرع الثالث: تفوق الدبلوماسية الصحية الصينية	**131**
المطلب الثاني: دور الجائحة في مفاقمة التوترات الدولية	**136**
الفرع الأول: صور تقهقر الأخلاق في العلاقات الدولية	**136**
الفرع الثاني: تدهور العلاقات الصينية الأمريكية	**139**
الفرع الثالث: تأزم الأوضاع ببؤر النزاعات ودلالات الحرب الروسية الأوكرانية	**143**

الفصل الثالث: إستجابة العلاقات الجزائرية الصينية للجائحة: إنعكاسات وأبعاد التوجهات التعاونية	**208-149**
المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الصينية قبل الجائحة: أهمية المجال الصحي في ترسيخ الطبيعة التعاونية	**151**
المطلب الأول: تطور مجالات التعاون الجزائري الصيني	**151**
الفرع الأول: تطور مجالات التعاون السياسية والإقتصادية	**151**
الفرع الثاني: تطور المجالات الأمنية والعلمية	**158**
المطلب الثاني: أهمية المجال الصحي في تعزيز العلاقات الجزائرية الصينية	**160**
الفرع الأول: تاريخ التعاون الصحي بين الطرفين	**161**
الفرع الثاني: عوامل التنامي التاريخي لمسارات التعاون الصحي	**163**
المبحث الثاني: التعاون الجزائري الصيني في مواجهة الجائحة: الإنعكاسات على استجابة البلدين ووتيرة العلاقات الثنائية	**168**
المطلب الأول: مسارات التعاون الثنائي أثناء الجائحة	**168**
الفرع الأول: تبادل المساعدات الطبية	**168**
الفرع الثاني: مواصلة العمل على المسارات التعاونية الموجودة	**170**
المطلب الثاني: إنعكاسات التعاون الثنائي في مواجهة الجائحة	**172**
الفرع الأول: الإنعكاسات على الإستجابة للجائحة	**172**
الفرع الثاني: الإنعكاسات على وتيرة العلاقات الثنائية	**177**
المبحث الثالث: الأبعاد الإستراتيجية للتعاون في مواجهة الجائحة: تقاطع أهداف ومصالح الطرفين	**182**
المطلب الأول: الأهداف الإستراتيجية الصينية	**182**
الفرع الأول: حشد الدعم لمسعى إعادة هيكلة النظام الدولي	**182**
الفرع الثاني: دفع المصالح الإقتصادية في الجزائر	**184**
المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية الجزائرية	**187**
الفرع الأول: تنويع الشركاء والتحرر من التبعية الإقتصادية لأوروبا	**187**
الفرع الثاني: تحقيق التنمية والتحرر من التبعية لقطاع المحروقات	**189**
المبحث الرابع: مستقبل التعاون الدولي ومتطلبات بناء إطار عالمي فعال لمواجهة التهديدات الوبائية: عدم كفاية النماذج التعاونية المشابهة للنموذج الجزائري الصيني	**192**
المطلب الأول: مستقبل النمط التعاوني في العلاقات الدولية	**192**

الفرع الأول: سيناريو استمرار الوضع الحالي	**193**
الفرع الثاني: سيناريو تراجع النمط التعاوني	**195**
الفرع الثالث: سيناريو تصاعد مسارات التعاون الدولي	**198**
المطلب الثاني: متطلبات بناء إطار عالمي فعال لمواجهة التهديدات الوبائية	**200**
الفرع الأول: المتطلبات على مستوى الدولة	**201**
الفرع الثاني: المتطلبات المتعلقة بالمنظمات الدولية	**203**
الفرع الثالث: المتطلبات المتعلقة بقواعد ومعايير حوكمة الصحة العالمية	**205**
الخاتمة	**215-209**
قائمة المراجع	**230-216**
فهرس الجداول والأشكال	**232-231**
فهرس المحتويات	**238-233**
ملخص الدراسة	**240-239**

ملخـــص الـدراســـة

الملخص:

عززت العولمة من مخاطر الأوبئة ودفعت بخصائصها في الإنتشار والقدرة على التسبب في تداعيات متنوعة إلى الإشتداد، وهو ما أبانت عنه جائحة كوفيد 19 بامتياز، حيث أحدثت تداعيات عالمية بلغت قوة تأثيراتها ما تسببت فيه أحداث كبرى خلفت خسائر بشرية ومادية هائلة في صورة الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن الفاعلين في مجال الصحة العالمية قد عبروا منذ مطلع الألفية الجديدة عن تنامي إدراكهم لأهمية التعاون الدولي في مواجهة التحديات الوبائية إلا أن الجائحة الأخيرة أثبتت محدودية إلتزامهم بمساراته، وإعطائهم الأولوية لمصالحهم وأهدافهم الإستراتيجية على حساب توحيد مجهوداتهم، لذا عرف واقع السياسة العالمية خلال الأزمة تصاعدا لمظاهر الصراع الدولي بدل صور تفاعلات العمل المشترك الذي كان يفترض أن ترتفع وتيرتها خصوصا باعتماد ترتيبات متعددة الأطراف..، مع هذا أظهرت بعض النماذج التعاونية قدرتها على تحقيق انعكاسات إيجابية على أطرافها بالرغم من أنها غير كافية لأن تشكل أطرا بإمكانها منع حدوث، أو تحقيق مجمل النتائج المطلوبة في مواجهة الأوبئة مستقبلا، وفي هذا السياق تقدم العلاقات الجزائرية الصينية أحد أبرز هذه النماذج حتى في ظل وقوف الأبعاد الإستراتيجية وممارسات الدبلوماسية الصحية خلفها.

الكلمات المفتاحية: الأوبئة، جائحة كوفيد 19، التعاون الدولي، الجزائر، الصين.

Abstract:

Globalization has amplified the risk and accelerated the spread of epidemics, intensifying their potential for widespread repercussions. The COVID-19 pandemic starkly demonstrated this, triggering global consequences comparable in magnitude to major historical events like World War II, resulting in enormous human and material losses. Despite growing awareness among global health actors since the turn of the millennium regarding the crucial role of international cooperation in addressing epidemic challenges, the recent pandemic exposed the limitations of their commitment. National interests and strategic goals were often prioritized over unified action. Consequently, the global political landscape during the crisis witnessed an escalation of international conflicts rather than the expected increase in cooperative initiatives, particularly within the framework of multilateral international action. Nevertheless, certain cooperative models demonstrated their potential for positive outcomes, although they remain insufficient to establish frameworks capable of preventing or effectively all the results required in confronting epidemics in the future. In this context, the Algerian-Chinese relationship stands out as a prime example, Despite that the strategic dimensions and health diplomacy practices behind it.

key words: Epidemics, Covid-19 pandemic, international cooperation, Algeria, China.